





King Saud University



Copyright © King Saud University



٢١٦٢٢

حاشية على شرح القارى للمنسك المتوسط ،

ح . م

تأليف المكي ، يحيى بن صالح - كان حيا

قبل ١١٦٦ هـ ، بخط علوى البارالمكى ، ١١٩٠ هـ

٢١٣ ق ٢٣ س ٢٢ x ١٦ سم  
نسخه جيدة ، خطها نسخ معتاد ، بأولها

فهرس

٨٨٣

١ - العبادات ، الفقه الاسلامى واصوله .

أ - المؤلف . ب - الناسخ . ج - تاريخ النسخ .

د - حاشية على شرح المنسك المتوسط .



نحو

الشيء من انما الركن يحيى ان يجمع على اثنى عشر

حكم ما لو دلت  
بغيره انفسه  
الصلوات  
١

الامر باتباعه لبراهيم  
باصلا الترخيد دون فرود  
الشرقة  
١٣

خلق الارض قبل  
السموات والارض  
بينهما  
٥

الامر ان يجمع على اثنى عشر  
الصلوات  
٦

حج التعل انفسه  
من الصدقة  
٩

باب في التعل  
٨

ما تدارك الله واجب في  
كل من كان له ما يظلم  
الاستغفار الى عذري  
من ربيع الارك  
٩

المنق من الحج  
فايدة الفرق بين شرط الوقف  
واجبه من الحج  
١٣

الحج راكبا انفسه مطلقا  
وعليه الفتوى  
١٥

الحج راكبا انفسه مطلقا  
وعليه الفتوى  
١٥

فايد ركنه الاصل في  
التأخير في اداءه  
النائب محرم بالاجابة  
١٦

فايده ركنه التبعه عليها  
وهي ما جرت به العادة  
الهدية فلا يذبح بعد من القدم  
عليها  
١٦

حكم ما جري في التراجعه  
تتدر بعض الحاج عذره  
١٨

المراد من الحج الحفظ  
والصيانة فكذا في الزرع  
١٩

اذا اصاب الحنفي  
تعدا ضلوعه فان ضلوع  
الرجل يترك على ضلوع الراس  
٢٠

لا يلزم من عدم صيرورته  
فانما عدم وجوبه  
التقديم والتأخير لا يختص  
٢١

اذا مات الماعز بعد الوقوف  
قبل الطهوان فانه يجرى  
٢٢

عند ما كان الوقوف  
بجزء من السيل فليس  
٢٣

لا دم عليه في كل من  
تركه لغير سبب  
فيه ركنه  
٢٤

المراد من اليوم  
قبل يوم غزوة وقيل يوم  
٢٥

مكرهها اصلا  
٢٧

٢٨



المرأة	المرأة	المرأة	المرأة
٤٩	٤٩	٤٧	٤٧

٦٩  
 المردود في  
 المصنف في  
 ٦٩  
 ٧٠



قد العنيفة الامة الاذعان بطريق حكم ما اذا طاف في ذكر الجهاد من انه اذا شكب الكلام باحسان حافيا الا ان حذر في وقت تتركه فيه الصلاة في اركان الحج تخرج كافي

حكم ما اذا شكبوا اخره مقدار ما يحركه عدده اوله شكرا اخره صاحب عذر وسار ربحه تقبده بزم من الموم باب السوي بني

المروه افضل اسماء الاصنام التي رفع الايدي بها في الصلاة على قد غرض على العالين باب من الصفا كانت على الصفا والمروه ليس لهما اصل المسمى باب الصفا والمروه

تحرر الدابة معتقب ما روي ما استجاب ركني اعصونه الطواف اختلعا العمان في سوارب لغيره اذ يفر بعد السجدة انما كان لغيره المجد على استجاب تكراره الطواف والمروه عذر وانما

باب الخطبة ضرورية على اطلاق في معنى حكم المسافر اذا ذكر النجاة في اعراب عرفاء التروية خرب يوم الجمعة ثلاثة اوجه

باب الوقوف بعرفة على اطلاق في غير مسجد عرفة بني يوم عرفة طلعوا للوقوف في اول اوردوه بني اذ لعرفه

باب الوقوف على اطلاق في التكرير فيما جرى في يوم فاعل في شرائط الجمع جواز الجمع

باب الوقوف على اطلاق في التكرير فيما جرى في يوم فاعل في شرائط الجمع جواز الجمع

فصل في حدود عرفة مسألة استباه باب احكام الوقوف

باب ما سلك ظاهر الروايات كقضية الرمي

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله

باب طواف الزاوية ما في الفناء من حلاله



**باب التمتع**  
١٠٤

روى عن أبي حنيفة كثيرا ما يحرث الطحاري  
الأفراد بعد الفراق فمعه غلظا يخلط بالحب  
١٠٥  
١٠٦  
١٠٧

**باب الجمع بين**  
**النكاحين المتعددين**  
١٠٨

من فرغ من امره لا باب اضافه احد  
التقديرات كما في آخره  
١٠٩  
١١٠  
١١١

هذا الحديث في كنفات التورم الأولى  
لا عليها أم لا  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥

مطلقا لغيره ليس بممنوع عنه نعم  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩

إذا دخله ما يستعمل بكثرة عند البهائم  
في البرية كالأنثى  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣

الصدقة مقبولة السنة في المحرم  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧

فصل في قواعد الفداء الرابع في حكم  
الادنى حتى لو اذنا ذكر  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١

**النوم الخامس**  
**الحائض في الغسل**  
١٢٤

لو ارقى ثوبا فوجدها  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨

**النوم السادس**  
**في الصلوة**  
١٢٩

بشيء من لا بين الطوق  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣

**النوم السابع**  
**في الصلاة**  
١٣٤

بشيء من لا بين الطوق  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨

**النوم الثامن**  
**في الصلاة**  
١٣٩

بشيء من لا بين الطوق  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣

**النوم التاسع**  
**في الصلاة**  
١٤٤

بشيء من لا بين الطوق  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨

**النوم العاشر**  
**في الصلاة**  
١٤٩

بشيء من لا بين الطوق  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣

**النوم الحادي عشر**  
**في الصلاة**  
١٥٤

بشيء من لا بين الطوق  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨

**النوم الثاني عشر**  
**في الصلاة**  
١٥٩

بشيء من لا بين الطوق  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣

بشيء من لا بين الطوق  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧



لا يجوز إعطاء الفقير المحتار شيئا  
أقل من نصف ما غلبه **باب النذر** ١٤٦  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠

١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠

٥  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠

١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠



اقلني في جمع فرق فروع كل ما كانت مقطوعة لا يجوز الاحتشائي **باب المختار**  
 انما اظهره وشرح اللسان كله او بعضه ١٧٨  
 ترجيح الجمع احتياطاً ١٧٧

اختلف اللغوي المزايا التي لفضل المغفرة غير مقيدة اما بالاشتهار  
 انفيه الجحيم غير حجة الجمع بالقبول قدر شئتين وبتن  
 من الاعمال ١٧٩ ١٧٩ ١٧٩  
 على اختلاف في الجمع على السبب تفصيلاً **فصل في حدود الاجماع على ان الموت**

يهرم للموت والكبار في حياته من حيث لا يشك **الحرم** ١٨٠  
 على اول ما ثبت سبب تسمية جده **فصل في جنس في** ١٨٠  
 اعلام ١٨١ ١٨١ ١٨١

على تسليم حكم اخراج تراب في الشرايط الشهاد على ما ورد في فضل  
 رجس الحرم واجاره بيو في اللقطة خلاف ما ورد في فضل  
 ١٨٢ ١٨٢ ١٨٢

عننى من العبادات فابره من كائنه حكم شر الكسوة **فصل في**  
 انظر اليها عباده وثباته لانه الشئ بن شيه والطيب وحول البيت  
 ١٨٥ ١٨٥ ١٨٥

**فصل في الامان** فضله المرافض الذي **فصل في**  
 الذي يجاب فيها على فجار سورقة زياره بيت **فصل في**  
 ١٨٦ ١٨٦ ١٨٦

من خواص فجار سورقة اما ما اشهر ان من ما اشهر من احمل راس النعم  
 من دمه راسه انزله في قوت فيه ليس كايه فيه يوم السبت لا يظلم  
 عنه اكثر من ايجزنا على ما اصله ١٨٧  
 ١٨٧ ١٨٧ ١٨٧

على قيل في محط الرمي روي انه اعتمر فيما وقع للغير زياره **فصل في**  
 والتمار ١٩٤  
 من اعتمره لانه من الانتفاق في القربى **باب زياره سيد المرسلين**  
 ١٩٤ ١٩٤ ١٩٤

موضع قبور سائر الحكوة على القبر **باب زياره سيد المرسلين**  
 السما حره للقراءه في المختار ١٩٦  
 ١٩٦ ١٩٦ ١٩٦

لا فرق في زياره وجه تسميته الفارق في موافقات غير  
 بين الرادوا والاضا ٢٠٠  
 ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠

الادب فيما وافق فيما تقرر قبيل **فصل في زياره**  
 الشرع وقالة العلماء قبول الصالحين ٢٠٣  
 ٢٠٣ ٢٠٣ ٢٠٣

**فصل في زياره** فضله المسافر **البقيع**  
 المشوه اليه ٢٠٤  
 ٢٠٤ ٢٠٤ ٢٠٤

**فصل في زياره جده** فضله الاباء والنسب **فصل في**  
 احل اليه ٢٠٧  
 ٢٠٧ ٢٠٧ ٢٠٧

على ما قيل من سماء صوت **فصل في**  
 الطيور سائر ٢١٠  
 ٢١٠ ٢١٠ ٢١٠

Copyright © King Saud University







بسم الله الرحمن الرحيم . وبه . ثقتي .  
 الحمد لله رب العالمين **قوله** اوضح المحجة باوضح اوضح اي ابان وظهر  
 والمحجة بفتحها بنجاعة الطريق ووضح الثاني افعل تفصيل والمحجة  
 بالضم البرهان كافي الصحاح **قوله** واوجب اركان الاسلام الخ اي اثبت  
 وافترض والاركان جمع ركن بالضم وهو في اللغة الجانب الاقوي  
 كافي القاموس **قوله** من الصلاة الى اخره بيان الاركان ورتبها على ما  
 ذكر من اعادة الحديث الصحيحين بني الاسلام على خمس الحديث حيث  
 ختم بالحج والمحجة بالكر مرة واحدة وهو من التواذلة القياس في هذه اللغة  
 كافي الصحاح وغيره وعبر بهادون الخ اشارة الى عدم تكرار وجوب  
 الحج **قوله** وافضل الصلاة قال في المواهب اللدنية بعد ان ذكر ان النبي  
 الله عليه وسلم اجاب قول الصحابة امننا بالله ان نصلي عليك فقال فكيف  
 نصلي عليك فقال صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد  
 كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وبارك  
 على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وقد استدلل العلماء بتعليق صلى الله  
 عليه وسلم لا صحابة بهذه الكيفية بعد سؤالي عنها انها افضل كيفية  
 الصلاة عليه فانه لا يختار لنفسه الا الاشراف الا افضل ويترتب على ذلك  
 لو جلف شخص ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة وطريق  
 البر ان ياتي بذلك انتهى المقصود فيه **قوله** عما من بين مساكننا البيان الايضاح  
 وفيها لك جمع مسلك مكان السلوك اي الذهاب والهاب لك جمع مسلك قال  
 في القاموس مجلس ومعد شرعة النكاح واربنا ساكننا اي متعبداتنا  
 نفس النكاح وموضع تدخ فيه النسكية انتهى والمحجة بالضم مفعلة  
 كافي الصحاح **قوله** المنورين للملة **علا** الامة حذرنا من الدجية والظلمة الخ  
 الملة

على انظر كيفيات الصلاة

تكرار الوصف الذي هو عليه  
افضل الصلاة نظر في  
ابراهم في بها اثنان

الملة

الملة بالكسر الشريعة والدين والدجية بالضم خطرة الصائد والظلمة وعليه فإ  
 للتفسير **قوله** الملتجئ الدائد والباري الخالق **قوله** عما بن سلطان الهروي القا  
 ري المكي الخفي علامة زمانه واحدة عصره وأوانه والمغرب الجامع لأنواع  
 العلوم العقلية والنقلية المنضلع من علوم القرآن والسنة النبوية وعلم  
 بلاد الله الحرام والمشاعر العظام وأحد جماهير الاعلام وشاهير اولي  
 التحقيق والافهام ثمر العلم بلده ثم رحل الى مكة وتدين بها ومن يتوخه  
 بها الاستاذ ابو الحسن البكري والسيد زين الدين الحسيني وشيخ الاسلام الشهاب ابن  
 حجر الهيتمي والشيخ احمد المصري تلميذ شيخ الاسلام زكريا والشيخ عبد الله  
 السندي والعلامة قطب الدين المكي وغيرهم واشتهر فخره وطار صيته  
 وله مصنفات كثيرة شرح المشكاة في مجلدات وهو اكبرها واجلها وشرح  
 الشفا وشرح الشمايل وشرح النخبة وشرح الشاطبية وشرح الجزرية  
 وخص القاموس وسماه القاموس وغير ذلك مما لا يحصى كشف نوري عظم  
 عام اربعة عشر بعد الف دن بالعلامة رحمه الله تعالى ولما بلغ خبر موته  
 مصر ملوا عليه بالجامع الازهر صلاة الغيبة في مجمع حافل جمع اربعة  
 آلاف سمعوا فاكرا ارايته منقولاً من تاريخ مصطفى فتح الله **قوله** مختصر  
 النفع الناسك وصف للناسك وهو اسم مفعول من الاختصار وهو تقليل  
 اللفظ مع وفا المعنى والنفع الناسك اسم للناسك الكبير لما في رحمه الله ولا ضافة  
 بمعنى اللام كما هو ظاهر لمن تأمل **قوله** السندي قال في القاموس السند بلاد  
 معروف او ناس الواحد سندي انتهى **قوله** الابدي نسبة الى الابد محرركة  
 جفت الدهر والعايم والقديم الازلي كافي القاموس **قوله** اجمع مفعول ثان  
 لرأيت **قوله** سخ ببالي كنع عرض والبال الخاطر والقلب **قوله** فنقول ان

لعل

عنه مصنفات الملاح

ما عليه بالجامع الازهر  
لا يفتقر لوجه فلهذا ذكر



النون على الحزقة تحذف يا من الله به عليه من تأهيله للعلم وأشا  
 إلى أن هذا الخطب لعظمه يحتاج فيه إلى المد والمعين **قوله** حكم كذا  
 بخط المؤلف وتوجيهه أن اسم أن ضمير الشأن محذوف والجملة خبرها  
 كما هو أحد الأوجه السبعة في قوله تعالى أن هذا أن لساحران **قوله**  
 أن يقدم أقوله كان الأظهر التبيين بأن يذكر لأن الكلام في حذف العامل  
 دون تأخيره **قوله** سوى ذكر الله أي من الأمور المنفصلة عنه التي  
 يمكن حذفها فلا يشك بذكر البا **قوله** ولا شك أن الجملة إلى آخره اختلف  
 في تعيين الفاضل من الحمد فقبل الحمد لله جميع محامده كلها ما علمت  
 منها وما لم أعلم على جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم أعلم وقيل اللهم لا  
 أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقيل الحمد لله حمدًا يوافي  
 نعمه ويكافي من لده ويبيني على ذلك ما لو حلف ليحمدن الله بأفضل  
 محامده والأحوط أن يحد بجميعها خروجًا من الخلاف **قوله** هذه العروة  
 مقدمة على سابقتها كما في عمدة الريد شرح جوهرية التوحيد منصوب  
 على المصدرية أي لنيابة وصف المصدر عنه وقوله وعلى الحالة عند  
 الكوفية أي لمنع ذلك والمقرر في كتب النحوان المانع سيبويه وانتزعه ابن  
 هشام في شرحه على القطر واقتصر ابن مالك في التسهيل على الأول وتبعه  
 في التوضيح **قوله** حديث لا أحصي ثناء عليك أنت الذي لا يستطيع فردًا  
 من ثنائك على شيء من نعمائك وهذا بيان لكمال عجز البشر عن أداء حقوق  
 الرب تعالى ومعنى أنت كما أثنيت على الذي أنت الذي أثنيت على ذاتك ثناء  
 يليق بك فمن يقدر على أداء حق ثنائك فالكافي زائدة والخطاب عائد الموصول  
 على الحزقة العني **قوله** أنا الذي سئلتني أي خيبره ويجعل أن الكافي بمعنى على و

العائد

والعائد إلى الموصول محذوف أي أنت ثابت دائم على الأوصاف الجليلة التي  
 أثبت بها على نفسك والجملة على الوجهين في موضع القليل وفيه إطلاق  
 لفظ النفس على ذاته تعالى بالمشكلة وقيل أنت تأكيد المحرور في عليك فهو  
 عليك فهو من استقارة المرفوع المنفصل موضع المحرور المتصل إذ لا انفصل  
 في المحرور وما في كما مصدرية والكاف بمعنى مثل صفة ثناء **قوله** أي للامان  
 وما يتعلق به من الأحكام اعلم أن الإسلام لغة الانقياد مطلقا وشرعا  
 يطلق على الانقياد لأمثال الأول وأما واجتناب النواهي بشرط التسليم لها  
 المعبر عنه بالإيمان كافي حديث جبريل عليه السلام ذكره الشارح في شرح  
 الشكاة ويطلق على ما يعم الإيمان والأعمال كما أشار إليه القاضى السبكي  
 عند قوله تعالى أن الدين عند الله الإسلام وهو المراد هنا **قوله** عما ورد في  
 السنة في البخاري من حديث البراء رضي الله عنه أنه قال لا كان يوم الأحرار  
 وعند رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته ينقل من تراب الخندق  
 حتى واري عنى القبار جلد بطنه وكان كثير الشعر فسمعت يرحل بكاء  
 ابن رواحة وهو ينقل التراب ويقول **اللهم** لولا أنت ما أمتد بنا  
 ولا تصدقنا ولا أصلينا فانزلن سكينتنا علينا وثبت الأقدام إن لاقينا  
 إن الأولى قدر غنوا علينا وإن الأولى فاقنا فاقتنا **قوله** إن الهداية المصلة  
 قيد الموصلة أي إلى المطلوب حتى تكون الهداية بمعنى ما الحق في عند أهل  
 السنة وهو خلق الأمتد كما بينه السعد رحمه الله تعالى وإطلاقها على  
 الدلالة والدعوة مجاز وقال الزيدي في شرح التهذيب إن الهداية تتعدى  
 إلى الموصول الثاني بنفسها أي بالي أو باللام فعلى الأول تكون بمعنى الأعمال  
 وعلى الأخير تكون بمعنى الإرادة انتهى **قوله** بوجوب حج بيت الله الحرام على

تقرن الإسلام السنة  
 وشرعا



بالوجوب وان كان الج فرض لان الوجوب اعمر من الفرض حيث يصح اطلاقه على  
 الفرض لان الوجوب عبارة عن الثبوت اولاً وبعض احكامه تثبت بخبر الواحد  
 كذا في غاية البيان وقال في الفتح وصفه بالوجوب يعني التقديري وهو وان  
 جاز مجازاً اعرف بالاشارة في السبب الداعي الي ترك الحقيقة اذ لا بد له  
 من سبب كحقيقة لفظه بالنسبة الى الحقيقة وخوفاً مما عرف في موضعه ولم  
 يعرف هنا شيئاً منه ولفظه الحقيقة وهو الفرض اخص من المجاز واظهر  
 في المراد وليس به ثقل ولا غيره اللهم الا ان يرى ان الواجب ينقسم الى ما ثبت  
 به دليل قطعي وظني كاهو رأي بعض المشايخ فيكون تركها الحقيقة اذ الواجب  
 حينئذ حقيقة فيهما انتهى **قوله** على تقدير صحته وثبوت روايته اي  
 ما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام من كونه بهذه الصيغة المشتملة على  
 فعل الامر وقوله وتحقق دلالة اي الامر على الوجوب وقوله ممكن دفع  
 ارادته اي الوجوب باحتمال ارادة الاستحباب **قوله** بعد الحجرة واما القول  
 بانه فرض قبل الحجرة فتشاذ كما قاله القسطلاني **قوله** ما هو بمثابة ابراهيم  
 وملائكة المراد ان المتابعة اي في توحيد الله تعالى وما يتعلق بالعقائد لا انه  
 لما وصف ابراهيم بقوله تعالى ولم يكن من المشركين فلما قال ان اتبع كان المراد  
 ذلك ومثله قوله تعالى اولئك الذين هدى الله فبهم احق الله فاما قوله  
 ما اتفقوا عليه من التوحيد دون فروع الشريعة وقد سئل الله فيهم من لم  
 تكن له شريعة تخصه كيو سف بن يعقوب في قول وسبي جماعة لا يمكن الجمع  
 بين شرايعهم لاختلافها كذا افاده في الواهب **قوله** سنت ست بقوله  
 الجهرى لانه نزل فيها قوله تعالى واعنوا للجمعة لله بناء على ان المراد  
 بالانعام ابدء الفرض ويؤيده قراءة واقيموا وقيل المراد بالانعام الاكال **قوله**  
 او لتسع لانه نزل فيها قوله تعالى والله على الناس حج البيت وسيقا لذلك

من يد

المرجح ان

المراد بالانعام ابدء الفرض ويؤيده قراءة واقيموا وقيل المراد بالانعام الاكال

من يد تحقيق ان شاء الله تعالى وقال الشنقي وكانت حجة سلى الله عليه  
 وسلم بعد ما جرت سنت عشر وحج ابو بكر في سنته التي قبلها ست تسع  
 واما سنت ثمان وبعي عام الفتح فحج بالناس بهما فيها عتاب بن اسيد رضي الله  
 عنه انتهى وفي الدر المختار فرض سنة تسع واما اخره عليه السلام  
 لعشر لعذر مع علمه ببقائه ليكمل التبليغ انتهى وقال ابن بطي في  
 بيان العذر اما لا ينافي لت بعد فوات الوقت او للخوف من المشركين يعني  
 اهل المدينة او على نفسه عليه الصلوة والسلام او كونه مخالطة للمشركين  
 في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت فاحر عليه السلام الحج حتى  
 بعث ابا بكر وعلياً رضي الله عنهما فتادي الا لا الحج بعد العام مشرك  
 ولا يفلون بالبيت شريان ثم حج انتهى **قوله** ولا تفد حج آدم الى آخره اي  
 وان لم يقيد بالوجوب فلا وجه لقوله بعد ابراهيم فقد حج آدم الى آخره  
**قوله** وحج كثير من الانبياء قال عروة بلغني ان لادم ونوحا جادون  
 يعود وصالح لا اشتغالهما بامر قومهما وروي ابن سيرين بن بكار عن عاتبة  
 رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دخل مكان البيت ولم  
 يحج يعود ولا يصلح **قوله** على ما ذكره ابن حزم وقال ابن الاثير كان حج  
 كل سنة قبل ان يهاجروا في الترمذي عن جابر انه حج حجتين قبلها وفيان  
 ما حجة عن ابن عباس انه حج قبلها ثلاث حج واما بعد بها فلم يحج سوى  
 حجة الاسلام الوداع وقد اعتمر الرسول صلى الله عليه وسلم اربع عمر  
 كلها في ذي القعدة وهي عمر المدينة وعمر من العام المقبل وعمر  
 من الجمرات حيث قسم غنائم حنين وعمر في حجة كذا في الصحيحين  
 وما روي انه اعتمر في رمضان فهو محمول على عمر الجمرات فان استند  
 الحزوح لفتح مكة كان فيه رواية اعتماره في رجب منكراً **قوله** وافضل

في سنة تسع

في سنة تسع

في سنة تسع



الصلوة والسلام افضل افعل من الفضل بمعنى الزيادة والصلوة من الله  
رحمة مقرونة بتعظيم فلذا خصت بالانبياء فلا تطلق على غيرهم الاتباع والاباء  
قوله عليه السلام صل على ابي او في مكان قبل التخصيص ثم نسخ  
اوانه من خصوصياته عليه السلام ومن اللاتك استغفار ومن غيرهما  
تضرع ودعا والسلام الحية والسلام من الافات المتأينة لغاية الكمال  
والمراد بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم لانه مع الال والاضافة يختص به  
واه كان مغمومة عامما في كل انسان اوجي اليه شرع وامر بتبليغه واليد  
في عمل من السوء والالام للخلق وفي الحديث انا سيد ولد آدم ولا خزي  
باني شرايع الاسلام وعليه نساير ما خوذ من السوء وهو ما ايقاه الحيوان  
بعد شربه وقد يكون بمعنى جميع ما خوذ من سور البلد المحيطة به فيكون من  
عطف العام على الخاص **قوله** كل من رآه الى اخره التعيين عن اقية اولى ليدخل  
خوابن ام مكسوم من العيان وهم صحابة بالتردد اذ الروية ليست بشرط  
من احد الجانبين كما في شرح نجدة الاثر ولم يشترط المصنف عدم تدخل رده  
ينقضي بقا صفة من امن بعد تدخل رده لا يطابق الحديثين على عدم الاثبات  
بن قيس وعطار بن حاجب التمس وخوفهما في الصحابة وسباق في الشرح  
ما خالفه وقوله ومات عليه لاخراج من ارتد ولم يعد الى الاسلام كعدالة  
ابن جحش وابن خطل فانهم ليسوا بصحابة اتفاقا **قوله** والتصلية اقول  
التعيين به غير من سب لانه يستعمل مصدر الصلاة اذا اخرته ولا يخفى ما  
فيه من اتهام المعنى الفاسد فالاولى التعيين بالصلاة ثم رأت في شرح جوهر  
التوحيد للشيخ ابراهيم اللقاني ما نصه يقال صليت صلاة ولا يقال تصليته كما  
هو قياس مصدره وقد حذر الشيخ علاء الدين الكفائي المالكى وبعض السلفية  
من استعمال لفظ التصلية بدل الصلاة وقال انه موقع في الكفر لما فيه من معنى  
الاحراق وان وقع التعيين في ذلك في جامع المختصر للشامى وابن المقري في الارشاد

ان اردت ان يدرك السلام  
فلا تتركه على غير ما  
لم يكن حيا

التصريح بالتصليته  
لأنه في النقص

انتهى

انتهى **قوله** اشارة الى ما في الخواطر اي الاذهان على تقدير تقدم الخطبة  
على التاليف وقوله او الى ما في الخواطر اي الموجودة في الخارج على تقدير  
تاخيرها عنه **قوله** او قد قال العلامة الشنوازي اشارة الى الحاضر في الذهن  
سواء سبقت الخطبة ام تأخرت وما ذكر من انه على تقدير التأخر فلو كان في  
الخارج لا يستقيم الا ان يراد اشارة الى نقوش الكتابة وبه بعد ايضا  
فان الحاضر منها شخص ومن السنين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص بل  
نوعه انتهى **قوله** من النقيض القطر قال في القاموس النقيض النقطه  
في ظهر النوى والقطر القطر بكسر هاء شق النوى والقشرة التي فيها  
او القشرة الرقيقة بين النواة والتمر والكتلة البيضاء في ظهرها انتهى **قوله**  
لاخلق عرشه على الماء قال القاضى البضاوي في تفسير قوله تعالى وما كان  
عرشه على الماء اي لم يكن حائل بينه ما لانه كان موضوعا على متن الماء استدلال  
به على امكان الخلاوان الماء اول حادث بعد العرش من اجرام هذا العالم  
وقيل كان الماء على متن الريح والله اعلم انتهى قال القطبي وليس هو ماء  
البحر بل ماء تحت العرش بكيفية شأها الله سبحانه وتعالى **قوله** وخلق  
منه السماء الخ يفهم منه ان خلق السماء قبل الارض وهو مقتضى كلام  
القاضى البضاوي في تفسيره حيث جعل ثم في قوله تعالى ثم استوي  
الى السماء فسواهن لتفاوت ما بين الخلقين وفضل خلق السماء على خلق  
الارض لا للترجيح في الوقت ولم تنزل الناس من عهد الصحابة الى الان  
مختلفة في ذلك لتعارض ظواهر الايات والاحاديث فمنهم من ذهب  
الى ان خلق الارض قبل السماء لظاهر اية البقرة السابقة في قوله تعالى  
في سورة حم السجدة قل انكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين الى قوله

المراد من عرشه  
اي ما بين جدران  
العرش

هذا خلق الارض قبل  
ان يكون لها ارض

Col



ثم استوي إلى السماء وبني دحان الآية قال النسخي في المدارك فقام  
منه ان خلق السماء كان بعد خلق الارض وبه قال ابن عباس رضي  
الله عنهما انتهى قال رضي الله عنه واما قوله والارض بعد ذلك  
دحاها يقول جعل فيها جبلا وجعل فيها نهر او جعل فيها جبالا  
وجعل فيها شجرا انتهى يعني ان قوله اخرج منها ماءها ومرعاها  
بدل او عطفت بيان لدحاها بمعنى بسطها فبين للهوا ومنه وسيل  
العلامة السيوطي عن ذلك فاجاب بقوله الحمد لله ذي الفضل  
والمن ثم الصلاة على المبعوث بالسنن الارض قد خلقت قبل السماء  
كما قد نصه الله في حم فاستبين ولا ينافيه ما في التواريخ ان  
قدومها غير ذاك الخلق للفظن فالخبر ابن عباس اجاب به لا  
اتو به قوم ذو قاولن وابن السيوطي قد خطا الجواب لكي يخرج  
النار والاناتم والفتن انتهى وهل السماء افضل ام الارض قيل بالاول  
وحكا لا النووي عن الجمهور ووجه لانه لم يعص الله فيها وقيل بالثاني  
وصح ايضا خلق الانبياء منها ودفنهم فيها **قوله** ولذلك سميت بام  
القرى قاله ابن عباس وكذا قاله الضحاك في تفسير قوله تعالى لتذكر  
ام القرى وقيل لانها اعظم القرى شانا وقيل لان فيها بيت الله ولما جرت  
العادة بان الملك وبلده مقدمان على جميع الاماكن سمي اما لان الام مقدمة  
وقيل لانها قبله تقمها جميع الامة قاله في شفا الفرام للسيد الفاي  
**قوله** جبل ابوقبيس كذا بخطه اقول هو نظير ما وجد بيد اليهود  
بخط امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه مما صورته كتبه  
علي ابن ابي طالب قال الشيخ العاصمي في شرحه عياش ذور الذهب قيل  
لانه محمول على الحكاية وعليه حديث وال ابن حجر من محمد رسول الله  
الى

هذا هو السيوطي في قوله  
الارض قد خلقت قبل السماء  
كما قد نصه الله في حم فاستبين

لعله في تفسيرها ام القرى

ورد من جبل ابوقبيس  
بخط امير المؤمنين علي ابن ابي طالب

الى المهاجرين ابو امية الخ وعندي ان الواو في الوها انما هي تيسر على  
الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة  
فاعرنه فهو حسن قاله ابن الورد في شرح النسخة الوردية في  
التصريح قال ابن مالك في شرح الكافية يمكن ان يكون من الحكاية ما كت  
بواو في خط الصحابة فلان ابن ما ابو فلان بالواو كانه قيل فلان ابن  
المقول فيه ابو فلان فالخبر فيه عند المحققين ان يقرأ بالياء وان  
كان مكتوبا بالواو كما نقرأ الصلوة والزكوة بالالف وان كانا مكتوبين بالواو  
تيسرها على ان المنطوق به منقلب عن واو العطف انتهى وعندي انه  
يقرأ بالواو لوجهين احدهما ان الفرض انه محكي وقرائه بالياء تقوت  
ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فانها غير محكيين والثاني انه محتمل  
ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك  
لا تغير انتهى وفيه نظر انتهى كلام العاصمي **قوله** فانها اي بكه بالياء لغة  
فيها اي بكه فيقتضي انها بمعنى واحد وهو قول الضحاك فيما حكاه عن  
المحب الطبري وقوله مجاهد فيما حكاه عنه الماوردي واحتج ابن قتيبة  
لتصححه بان الباء تبدل من الميم كض لا زم ولا زب وقيل انها بمعنىين  
ف قيل بكه بالياء موضع البيت وابد بالميم القرية وهذا يروي عن ابراهيم  
التخفي وقيل بالميم الحرم كله وقيل غير ذلك كما بسطه في شفا الفرام  
بنا عليه اي تيسره الملايكة وسببه عياش ما روي عن علي بن الحسن ان الله لما  
قال للملايكة اني جاعل في الارض خليفة قالت اي رب خليفة من غيرنا فمن  
يفسد فيها ويسفد الدماء فغضب عليهم فلادوا بالعرش ورفعوها وركبوا  
وتشاروا بالاصابع يتصرون فطافوا بالعرش ثلاث ساعات وفي رواية  
سبعة اشواط ليمرضون رجبهم فرضى عنهم قال ابنو لي يتاني الارض

الاصول في سبب اللفظ



في الأرض يعود به كل من سخط عليه من خلقه فيطوف حوله كما فعلت  
 به ربي فاعفله كما عفرت لكم فبنوا البيت الحرام كذا ذكره ابن طهارة  
 في جامعته والشيخ الاسدي في اخبار الكرام **قوله** يقال له الضريح بضم  
 الصاد المعجمة وفتح الراء في اخره حاملة كما في القاموس وفي الصحاح  
 في فصل الضاد المعجمة الضريح بالكسر والضم بيت في السماء وهو البيت  
 المعمور وفيه ايضا في فصل الصاد المعجمة الضريح القصر وهو كل بناء على  
 عال انتهى وقال الطبري وقد روى بالصاد المهملة فقد صحف **قوله** الى السماء  
 الرابعة هو موافقا لما في تفسير القاضى البضاوي قال في الجامع عند الكلام  
 على البيت المعمور واما مقرة قال الازري في فيه ثلاث روايات الاولى انه  
 في السماء السابعة والثانية في السماء السادسة والثالثة انه فوق السموات  
 السبع تحت العرش وفي رواية لغير الازري في انه في السماء الرابعة اقول الرواية  
 الاولى في المشهور الصحيحة لما رواه مسلم في صحيحه من حديث ثابت  
 البناني عن ابي بن كونه عليه السلام اجتمع بالبراهيم في السماء السابعة ورواه  
 مسند اظهره الى البيت المعمور وهذا الحديث اول ما اعتمد عليه دون  
 غيره انتهى وروي اسحق بن ربهويه في مسنده عن علي رضي الله عنه  
 انه سئل عن البيت المعمور قال بيت في السماء السابعة بحال البيت  
 الحديث **قوله** ثم بني بدله ابراهيم قال الشيخ الاسدي في اخبار الكرام عن  
 مجاهد ان موضع البيت كان قد خفي ودرس من الفرق ايام الطوفان  
 فصارت موضع الكعبة لا تفلو بها السيول غير ان الناس يعلمون موضع  
 البيت فيما هناك ولا يثبتونه وكان المظلوم ياتي من اقطار الارض  
 ويدعوه عنده فقل من دعا هناك الا استجيب له وعن ابن عمر الانبياء  
 كانوا يحجونه ولا يعلمون مكانه حتى يواها الله فليعلموا **قوله** واعلم  
 مكانه انتهى **قوله** جرم كقصد كما في القاموس حتى من اليمن نواصهار  
 اسماعيل

اسماعيل عليه السلام **قوله** قيل بعثته عليه السلام قال الاسدي و  
 حضر النبي عليه السلام هذا البناء وكان يحمل احجاره وسنه يومئذ خمس  
 وثلاثون سنة على الاشهر وقيل خمس وعشرون انتهى قوله الى ان اتفقوا  
 اي يقول اسنهم ابو امية ابن المغيرة **قوله** المودية الى المغائلة فانهم  
 تنازعوا تنازعا اقويا حتى اعتدوا للقتال وتماهدوا الموت واستمروا  
 على ذلك نحو خمس ليال **قوله** وأشار لكل رئيس اي من القبائل الاربعة  
 وهم عتبة بن ربيعة من بني عبد مناف وابو بكر بن الاسود والعامر  
 بن وايل وابو حذيفة بن المغيرة كذا ذكره الازري **قوله** ثم بناه  
 عبد الله بن الزبير صرح الماوردي بانه هدم جميع الجهات فقبل له  
 تدع الناس بلا شيء يصلون اليه ويطوفون فاصطنع اعداء او وضعها  
 حول البيت وجعل لها ثوبا وجعل الناس يصلون اليه ويطوفون  
 حوله حتى استكمل البناء ووضع الحجر الاسود فوق كرسي انتهى لكن  
 نقل الشيخ ابن علان الذي حذر ان ابن الزبير هدم الثلاثة الاركان  
 ما عدي الركن الاسود وقال ما كنت لا اهدم شيئا وضعه النبي صلى  
 الله عليه وسلم **قوله** فتعقبه الحجاج وسببه انه لما قتل ابن الزبير  
 كتب الى عبد الملك ابن مروان واستأذنه في رد الكعبة الى مكانها عليه  
 فاذن له فبادر الحجاج الى ذلك ونقض الشق الذي يلي الحجر بالكسر  
 وبناه وكرهه بالبناء وسد الباب الغربي وروي انه عبد الملك قد  
 على اذنه ولعن الحجاج لما بلغه حديث عائشة السابقة وروي  
 ان بعض ملوك بني العباس سأل مالك بن ربيعة عن بني بني  
 الحديث فقال له سألني الله يا ابراهيم المؤمنين ان لا تجعل هذا البيت  
 ملجئة للملوك فتذهب هيبتهم من صدور الناس قاله في الاخبار



قوله والحاصل انه بنى سبع مائة الخ وهذا مبني على ان البناء الذي كان  
 قبل ادم استمر اي زمان الطوفان فبنا الخليل يكون ثانيا كما تشعبه  
 عليه السابغة لكن المشهور ان ادم عليه السلام بناه ايضا قيل  
 للملائكة او بعد ما على خلاف فيه ثم بناه اولاد ادم وبناها ايضا  
 قضى قبل فر يش فيصير مرات بناها عشر اوزاد ذلك في شفا الفرام  
 للسيد الفاسي منظوما فقال  
 وكرتتم حب الذي حرر الله ملائكة الرحمن ادم ولده  
 كذلك خليل الله ثم العاقلة وجرهم يتلون قصي فر يشاهم كذا  
 ابن الزبير ثم حجاج لاحقه ونظم ايضا في تاريخ الخميس بقوله  
 بنا كج الخمس اناك عشر بنا البيت بالترتيب فاعلم ملائكة ادم  
 وكذا بنوه وابراهيم عملاق وبجرهم قصي بعده قالوا فر يش وعبد الله  
 والحجاج نعم **تكميل** اذكر الشيخ محمد بن علقان في رسالته له وقد  
 حضر البناء وحق جميع ما وقع ما يخصه انه في سنة تسع وثلاثين  
 والفي في سبعين سقط من البيت الشريف الجدار السامي ومن الشرف  
 الى حد الباب ومن الفري نحو ثلثه فامر شريف مكة بوضع اخشاب  
 تستر المنهدم وصيغ نوبيا اخضر والبسة الكعبة ثم ارسل يرف  
 السلطان مراد ابدلك تاد بامعه فارسل نائبا عنه العمارة وجمع  
 الآلات في سفينة فوصل الى مكة في نصف ربيع الثاني سنة اربعين  
 وشرع في العمارة في رابع جماد الآخر وهدم ما بقي من البنيان سوى  
 الجمر الاسود وما حوله وتم العمل في سابع عشرين من رمضان  
 وقد كان قبل ذلك الهدم تلتحق من الجدار ووقف لسبب السيوف  
 فاستغنى السلطان احمد والد مراد المذكور العلماء في عمارة

بجده ما بني البيت

تدريج من سنة ١٠٢٠  
 فروع من سنة ١٠٢٠

فلم يخبر واذ لك فارسل خزا ما يشد به البيت الشريف فوصل مكة في  
 موسم عشرين والفي اتفق عليه نحو ثمانين الف دينار واستمر  
 عليه الى حصول السقوط المذكور انتهى اقول وقد الف في ذلك  
 العلامة الشرنبلالي ايضا رسالة سماها اسعاد ال عثمان الملك  
 بينايت الله المحرم صدر بها به رسايه المسحات بالتحقيقات  
 القدسية **قوله** ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا الخ  
 قال العلامة القسطلاني في المواظب اللدنية اعلم ان الخ  
 حلول بحضرة المعبود ووقوف لساحة الجود وشاهدة لذلك  
 المشهد الرحمن جاني والمام بعهد الرباني ولا يخفى ان نفس  
 الكون بتلك الاماكن شرف وعلو وان التردد بتلك المواطن  
 فخار وسمو فان الحال المتكررة لم تزل تخرج فيها على الحال  
 فيها من سجال وصفها بفيض عامر وحبيب في عهد الخافي ما يكي  
 في ابيات عن مجنون بني عامر راى المجنون في البيداء كذا  
 فخر عليه للاحسن ذيل فلا مولى على ما كان منه وقالوا لم  
 منحت الطب نبلا فقال دعوا الملام فان عيني راته مرقا  
 في حي ليلا انتهى وقال في الجامع اللطيف ان امرأته حجت فلما  
 دخلت مكة جعلت تقول اين بيت ربي وتكر ذلك فقبل  
 لها هذا بيت ربك فاستندت خوة تسعي حتى الصفت جبينها  
 لحايط البيت فمارفت الا وهي ميتة وان الشيلي رحمه الله لما  
 وصل الى مكة ونظر الى البيت عظم عنده قدر ما ناله وانما  
 ابطحان مكة هذا الذي اراد عيانا وهذا انا ثم لم يزل يكر

بجده ما بني البيت

تدريج من سنة ١٠٢٠  
 فروع من سنة ١٠٢٠



ثم لم يزل يكرر ما حتى غشي عليه انتهى وذكر الاسدي رحمه الله تعالى  
 في اخبار الكرام باخبار المسجد الحرام ان الفضل الجوهري لما راي  
 الكعبة علاه حال فقال هذه ديار المحبوة فابن المحبون وهذه  
 انوار اسرار القلوب فابن المشتاقون وهذه ساعة اطلاق الدروع  
 فابن الباكون ثم شهق شهقة واشتد فقال  
 بعد ذلك دارهم وايت محب ما بقا الدروع في الاماقي ثم بادروا  
 بايام مليا انتهى قوله مغناطيس هو حجر يجذب الحديد كما ان المغرب  
**باب شرايط الحج** قال في البحر الرائق عند قوله الكتاب باب  
 شروط الصلاة في جمع شرط على وزن فعل واصله فعله واما  
 الشرايط فواحد ما شرطه كذا في ضياء العلوم مختصر شمس العلوم في  
 اللغة فمن غير هذا الشرايط فخالف للغة كما عرفت والقاعدة  
 التصريفية فان فاعل لم يخط جمعا لفعل بفتح الفاء وسكون العين  
 انتهى لكن قال في امداد الفتاح وفي النسخة شرايط كما عبر به الفقيه  
 ابو الليث وصاحب مدينة المصلي وقال شارحها شرايط جمع شرط  
 شريء مع بمعنى الشرط انتهى وكذا في اللكن للديري الشريط في معنى الشرط وجمعها  
 شرايط وبه يعلم الجواب عن كلام صاحب البحر في هذا المحل انتهى  
 وانه اعلم **قوله** انها انواع اربعة شرايط الوجوب وشرايط الاداء  
 وشرايط الصحة وشرايط وقوع الحج من الغرض **قوله** الاية بما لها  
 اقول ظاهره يشمل الانواع الاربعة مع ان افترض الحج لا يتوقف  
 الا على شرايط النوع الاول فاعلموا الماده لا غير **قوله** وجوبه على  
 التراخي وهو الصحيح بخلاف التراخي اقول سيذكر رحمه الله تعالى  
 عن قريب ان القول بالقولية هو الاصح عندنا وهو اختيار ابي

ان تراخي الحج لا يتوقف  
 الا على شرايط النوع الاول

هـ

يوسف واسم الروايتين عن ابي حنيفة كما نص عليه قاضي خان وصاحب  
 الكافي وان القول بالتراخي قول محمد ورواية عن ابي حنيفة انتهى ومثله  
 في غالب كتب المذهب **قوله** ان الحج بفتح الحاء وليس الكسر لفتح تجدد وقيل  
 الاول الاسم والثاني المصدر وقيل قلبه قاله في النهر **قوله** وهو  
 المختار اي القول الاخير وعليه اقتصر في الفتح نائفا للاول واستشهد  
 لما ذكره بقوله الم تعلم يا ام سعد انما بخطا في ريب الزمان لا الكبر  
 واستشهد من عونا لحدوث لا كثرة يجوزون سب الزنقان المقصود  
 اي يقصدونه معطين اية انتهى قاله في النهر فان بني سعد بن زيد  
 كانوا يجوزون عصابة اذا استعملوا رجب في الحائلية اجل لا غطا  
 والب بلسر الجملة العامة والزنقان لقب حصين بن زيد التميمي  
 واصله القر لقب به بحاله انتهى **قوله** الظاهر اخ اي وليس عبارة  
 عن القصد الخاص كما فهموا قال ابن الهمام لانه يصير تفرقا بالشرايط  
 مع انه فاسد فانه لا يشمل الحج الفاعل لتقيده باداء ركن الدين و  
 لانه على ذلك التعدي يخالف سائر اسماء العبادات فانها اسماء الافعال  
 كذا افاده في الفتح **قوله** مستدرك الحج اقول لا يخفى ان الاحرام وان كان  
 لا يتم بدون النية لكنه لا يتوقف على خصوص نية الحج اذ قد يكون  
 ابتغاء العمرة فلذا اراد القيد **قوله** مرة واحدة في القر لقوله عليه  
 السلام في جواب قول الاقرع ابن حابس حين اخبره عليه السلام  
 بفرض الحج اني كل عام ام في العمر قال لا في العمر ولو قلتهما لو جئت و  
 لانه سبب البيت وهو واحد فان قلت كيف قال لو قلتهما لو جئت  
 قلت لانه السالك وهو الذي نصب الاسباب كذا في التلويح

Cor



والآية وان كانت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يحتمل  
الا ان اثبات النفي يقتضي النفي اقوى قاله في النهر **قوله** وقال بعض  
الشافعية الخ قال في البحر الرائق بعد نقله ولم اره لا يعتدل صرا  
بالنقلية فقالوا حج النقل افضل من الصدقة انتهى اقول وكذا  
يتصف بالنقل عند الشافعية اذا صدر من هو ليس باهل للقول  
كالصبي والعبد والله اعلم وقال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته  
البحر اقول قال ابو الفتح الباقا ولا التفات اي ما نقل عن بعض العلماء  
انه واجب في كل خمسين سنة مرة وهو باطل وقد نقل ابن عبد  
المعز الاجماع على ان الحج لا يجب في العمر الا مرة واحدة انتهى **قوله**  
يغرض لعارض الخ قال في النهر قد يكون الحج واجبا وهو ما اذا جاوز  
الميقات بغير حرام فانه كما سبق يجب عليه احد النسكين اما الحج  
واما العمرة فاذا اختار الحج اتصف بالوجوب وقد يتصف بالحرمة  
كما اذا حج بمال حرام وبانكر اهة كما اذا حج بغير اذن من يجب عليه  
استدانه انتهى قال في البحر الرائق فتح من هذا انه يكون فرضا  
وواجبا ونفلا وحراما ويكرها والظاهر انه لا يتصف بالاباحة  
لانه عبادة وصفا انتهى **قوله** لكونه اقوى الادلة لعل وجه  
الاجماع لا يلب له من مستند من كتاب او سنة واجرم حرفة ومخالفة  
بعد انعقادها والا فالكتاب اقوى الادلة ولذا اقتصر عليه في الهداية  
ثم راي الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب قال  
ما نصبه بالاجماع متعلق بقوله مرة لا بقوله فرض كما علقه الشارح  
اذ لو علق به لما كان الاقتصار على ما عليه مع ثبوته بالكتاب  
والسنة وجه وقول السالغ معتدرا عنه لكونه اقوى الادلة  
فيه

جمع النقلات من هذه

ما نقله من حديث  
كل خمسين سنة مرة

الحج يكون فرضا وواجبا  
ونفلا وحراما ويكرها

الظاهر انه لا يتصف  
بالاباحة

فيه نظرا لان اقوى الادلة الكتاب ثم السنة ثم الاجماع ثم القياس على  
ما عرفه في محله فحكم بان الاجماع اقوا ما فيه انتهى **قوله** اما  
الكتاب فنقله تعالى والله الخ لا يخفى ما في الآية من وجوه التاكيد  
منها تقديم الجار والمجرور مع الايتان بكلمة على المشعر بالانزام  
ومنها ابدال من استطاع من الناس والابدال تنبيه على المراد  
وتكريره وتفصيل بعد الاجماع ومنها قوله ومن كفر دون  
من لم يحج تغليظا على تارك الحج ومنها قوله عن العالمين ولم يقل  
عنه لانه اذا استغنى عن العالمين تناوله لا محالة ولانه يدل على  
الاستغناء الكامل فلو ادل على تقطيع السخط **قوله** الآية القادة  
انه اذا كان الاستدلال على المطلوب يتوقف على تمام الدليل السعي  
وهو محفوظ معروف يذكر اوله ويقال الآية او الحديث او  
البيت اختصارا بالنصب على اضمار اقراء وهو الوجه الظاهر  
لتبادره وجوز كلفه بتقدير مبتدأ او خبر اي المتلوا الآية  
وخبره على تقدير الى اخر الآية مثلا ولا شك ان الاستدلال هنا  
يتم على المطلوب وهو الافتراض بالقدر المتلوا ولا حاجة الى ذكر لفظ  
الآية قاله في فتح القدير **قوله** يا ايها الناس الخ تمامه كما في مسلم ثم  
قال وروى ما تروى منكم فانما هذا من كان قبلكم بكرة سواء لهم واختلافهم  
على انبيائهم فاذا امرتكم بشيء فاقوامه ما استطعتم واذا  
نهيتكم عن شيء فدعوه انتهى والرجل اليهم هو الاقرع بن حابس  
كما جاء مرثاه في رواية اخرى عند احمد والدارقطني والعالم كذا  
افاد في الفتح **قوله** فلم يبق ثبوت بتثليث النواظم اشهر كذا اذا

Copyrighted material



الشاكح في شرح المشكات **قوله** كيوم ولدته امه بفتح الميم من يوم  
وكسرها والمراد من الرجوع الفراغ من اعمال الحج حتى يستحل المكي علي  
ما قيل به في قوله تعالى وسبعة اذار جمعهم ووجه المشابهة  
خلوه من الذنوب والمراد حقوق الله وسياجته تحقيق ذلك دون  
العباد علي خلاف في سمو له الكباير التي هي من حقوق الله وسياج  
تحقيق ذلك في محله ان شاء الله تعالى **قوله** الحاج والعمار اي  
الفرق الحاج والمراد به الجنس والعمار بضم العين وتشديد الميم  
جمع العام يعني العتم قال ابن حجر وجه افراد الحاج وجمع ما بعده  
الاشارة الى غير الحج بان المتلبس به وان كان وحده يصح لان يكون  
قايما مقام الوفد الكثيرين بخلاف العمة فانها تراخي رتبها عن الحج  
لا يكون المتلبس بها وحده قايما مقام اولئك انتهى قاله في شرح  
المشكاة قوله لابن عمر وكذا هو في النسخ والصواب اسقاط لفظ  
ابن فان الخطاب كان مع عمر وابن العاص حيث قال ائت النبي صلى  
الله عليه وسلم ابايعه فقال ابيسط يدك ابايعك فبسطها  
فقبض يدي فقال مالك قلت اشترط قال كل شئ طيب ما اذا قلت  
تغفر لي فذكره **قوله** تابعوا بين الحج والعمرة الحج اي قاربوا بينهما  
اما بالقران او بفعل احدهما بعد الاخر والكبير ما ينفخ فيه الحداد  
والجئت النسخ قاله الشاكح وزاد في منسك الفاضل علي بن سلمان  
الفارسي في الحديث بعد ما رواه الشاكح قوله وليس بحجة مبرورة  
ثواب الا الجنة وما من مؤمن يظل يومه محرما الا غربت الشمس بذنوبه  
انتهى **قوله** اللهم اغفر للحاج ومن استغفر له الحاج قال العلامة  
الناوي وظاهرة ان طلب الاستغفار منه في سائر الاوقات لكن في

المراد من الرجوع الفراغ من اعمال الحج حتى يستحل المكي علي ما قيل به في قوله تعالى وسبعة اذار جمعهم ووجه المشابهة خلوه من الذنوب والمراد حقوق الله وسياجته تحقيق ذلك دون العباد علي خلاف في سمو له الكباير التي هي من حقوق الله وسياج تحقيق ذلك في محله ان شاء الله تعالى

الاجابة في الورد في فضله

الاجبا

الاجبا عن الفاروق فاصوله ان غاية طلبه الى عشرين من ربيع الاول  
اي فان تاخر وصوله عنها قال في وصوله الى وطنه كما ذكره ابن رجب انتهى  
**قوله** ما امر بالعين الملهمة بوزنه افضل كما في القاموس **قوله** ومن  
القسم الثاني ما روي عنه صلى الله عليه وسلم من ملك الى اخره اخر  
التزديدي وضعفه من حديث علي رضي الله عنه واخرجه الدارمي في  
مسنده من حديث ابي امامة لكن باللفظ الآتي اعني من لم ينعقه الى اخره  
ونقد طرقه ان لم تحسن تخفف ضعفه فلا وجه لقوله ابن الجوزي انه  
موضوع ولذا اردت في اللان والله اعلم **قوله** فلا عليه ان يموت بهو  
او نصرانيا قال الشاكح رحمه الله في الكفران اعتقد عدم الوجوب وفي  
العصاة ان اعتقد الوجوب وقيل بعد امن باب التقليل الشديد والبالغة  
في التوحيد انتهى قال الطبراني واغاض عن اليهود والنصارى لا يلزم  
لا بعدون الحج في شريعتهم من العبادات ولا يقتربون به انتهى **قوله** فليتم  
ان شايهم وديا وان شاء نصرانيا شيئا مما حيث يترك العمل بالكثرة  
مع ايمانهم به وتلاوته وعلمهم بمواضع الخطاب وما يترتب علي ترك  
من العقاب كذا افاده المصنف **قوله** ان الله تعالى يقول ان عبد الله في قول  
وابن حبان في صحيحه قال المناوي في شرحه الكبير علي الجامع الصغير  
فيه صدقة بن بن الخرساني ضعفه احمد وقال حبان لا يجوز الاشارة  
بحديثه ولا الاحتجاج به وقال البخاري في شكر الحديث ثم ساقه في  
الميزان هذا الخبر وفي اللسان قال في البخاري عقبه هذا منكر وكذا  
قال ابن عدي انتهى ورواه الطبراني من حديث ابي هريرة قال  
القيس بن رجله رجال الصبيح انتهى **قوله** واما سبب الحج فهو بيت  
لاضافته اليه يقال حج البيت والاصناف دليل السيرة قاله في النهاية

قوله ان غاية طلبه الى عشرين من ربيع الاول اي فان تاخر وصوله عنها قال في وصوله الى وطنه كما ذكره ابن رجب انتهى

انما هي البعثة لا بعدون من الحج فليتم ان شايهم وديا وان شاء نصرانيا شيئا مما حيث يترك العمل بالكثرة مع ايمانهم به وتلاوته وعلمهم بمواضع الخطاب وما يترتب علي ترك من العقاب كذا افاده المصنف

قوله خلا فان حمل على الاجاب قال المناوي في شرحه الكبير علي الجامع الصغير فيه صدقة بن بن الخرساني ضعفه احمد وقال حبان لا يجوز الاشارة بحديثه ولا الاحتجاج به وقال البخاري في شكر الحديث ثم ساقه في الميزان هذا الخبر وفي اللسان قال في البخاري عقبه هذا منكر وكذا قال ابن عدي انتهى ورواه الطبراني من حديث ابي هريرة قال القيس بن رجله رجال الصبيح انتهى



لا مجرد اظهار دين الانام فلا يصح حج المنافق ايضا لعدم تحقق الايمان منه وان اظهره **قوله** ولا من مسلم له اي لاجل الكافر فلا يقع الحج نفلا عن المأمور لئلا يلزم كوصفه بالصحة نظر المأمور وبالفناء نظر اللا من خلاف ما اذا خالف مأمور المسلم امره فان الحج يقع عن المأمور والفرق ان الكافر لما لم يكن اهلا لفيت بنية الحج من اصله بخلاف المسلم **قوله** ولما لم يلزم الحج جوابه قوله ولا يصح منه وهذا فرع كون الاسلام من شرائط الصحة ايضا **قوله** لانه مستغنى عنه لا يخفى ان الماتن لم يبال بالتكرار في مقام البيان تأكيد فضلا عن ان يلتفتي بدلالة الالتزام **قوله** متعلق بالاعادة ويصح بقلقه بقوله استطاع **قوله** لانه من فريضة العرو لبقاء سببه وهو البيت بخلاف الصلوة لان اسبابها اوقاتها **قوله** فضا الصلوات السابقة **قوله** يصر بظاهرة ما اذا اقامته منها ولا ما قبلها انتهى وهو مخالف لما ذكره في البحر الرائق في احكام المرتد حيث قال ومنها بقا المعصية مع الردة ولذا قال في الخاتمة اذا كان على المرتد قضا صلوة وصياما تركها في الاسلام ثم اسلم قال شمس الائمة الحلواني عليه قضا ما ترك في الاسلام لان ترك الصلوات والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الردة انتهى **قوله** فلو اسلم ولقيه النبي صلى الله عليه وسلم كعبه ابن ابي سرح **قوله** والافكون تابعا كما في الاشعث ابن قيس فانه كان ممن ارتد واتي به الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه اسلم فاعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته **قوله** بقوله تعالى ومن كفر بالايمان فقد حبط عمله وقوله تعالى لن اشركت ليجنن

سواء حج المنافق

ما ان كان كافرا من المأمور كان الحج يقع عن المأمور

فلم يقبل المومن فانت قبل الردة او بعد هذا قال في الار من رد ما فانه لا يقضي

لمعصية بغير الردة

عملك

عملك **قوله** كذا في البحر الرائق اعلم ان الشارح رحمه الله تعالى متى اطلق البحر فالمراد منه البحر العميق في مناسك الحج الى البيت العميق لابي البقا محمد بن احمد بن محمد القرشي العمري المكي الحنفى بهر كتاب جامع المناسك والله اعلم **قوله** وسياتي الجمع بين القولين في محله اي عن قريب عند قوله المتن الرابع في العقل حيث قال قلت فينبغي ان يجمع بينهما لاجل كلام صاحب البدائع في الجنون الذي لله عامن ليس له قابلية النية في الاحرام كالصبي الذي لا يعقل وكلام غيره على الجنون الذي له بعض الادراكات الشرعية **قوله** كالصلوة بالجماعة اي فانها علامة الاسلام لئلا يكون شروط اربعة ان يصلي في الوقت بجماعة موعظا وموعظا وقد نظمها في النهر فقال وكافر في الوقت على باقدا **قوله** فتمت صلاته لا مفسدا فسلم لا بالصلوة منفرد **قوله** ولا الزكاة والصيام الحج نرد انتهى **قوله** فهو مرتد عام عبارته ولو شهد والله كان يلبي ولم ير والله شهد المناسك لم يكن مسلما فان لم يشهد المناسك او شهد المناسك ولم يلبي لا يكون مسلما انتهى **قوله** وذكر بعضهم انه يسقط قال المصنف في الكبير وانما يسقط في الظاهر اذا اسلم بالحكم بلا اياء فان ابي صار مرتدا فبطل حجه فاذا اسلم فعليه اعادته انتهى **قوله** وبعض المشايخ كصاحب البحر وهو قول العراقيين من مشايخنا كما في الكبير **قوله** العلم يكون الحج فضا خالف في ذلك زفر لان الجاهل ليس بعدركا افاده في المتن بقى ان يقال لو حج الجاهل بذلك قبل علمه بالغرضية هل يسقط الغرض

مولد البحر العميق

عمر صلاه المأمور بالجماعة

عمر من حج الجاهل بالجهل



عنه استظهر الشيخ القطبي في منسكه عدم سقوطه وتقبيه  
غيره بان قواعد المذهب تقتضي اسقوط حيث لم يعدوه في  
شرايط وقوع الحج عن الفرض والله اعلم **قوله** بخبر عدل الخ فرضا  
ان ظاهر ان اشتراط العدالة عند عدم التقدير ولذا قال في النهر  
باحدي شطري الشهادة اما العدد واما العدالة **قوله** وفيه  
نظر من وجهين احدهما ان قوله الابعد مضي سنين مخالف لما  
تقدم من قوله ولم ينشأ فيها قدرا يتعرف في شرايع الاسلام ثانيا  
قوله بخبر عدلين او رجل وامرأتين ظاهر المنع فانه قد اتفق  
فيمن اسلم في دار الحرب بالعدل الواحد فكيف يشترط تعدده  
في دار الاسلام والله اعلم ثم اني رايت في بعض النسخ بدل قوله  
عدلين رجلين فيسقط احد الاعتراضين **قوله** فلا يجب على  
صبي لان العبادات موضوعة عنه لعدم التكليف قال عليه السلام  
رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتمل وعن المجنون حتى يفقه  
وعن النائم حتى يستيقظ وروي الحاتم وقال على شرط الشيخين  
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ايما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه ان يحج حجة اخرى الحديث  
**قوله** او امرأة ورجلين كذا في غالب النسخ وفي بعضها او رجل  
وامرأتين وهو الصواب تأمل **قوله** فلو حج فهو نفل نقل الترمذي  
اجماع اهل العلم على انه لا يجزي الصبي الحج قبل البلوغ عن حجة  
الاسلام وعليه الحج اذا ذكر قال ابن المنذر هذا اجماع عامة  
اهل العلم الا من شذ منهم وقال القاضي عياض لا خلاف بين العلماء  
في

اشترط العدالة عند عدم التقدير

في جواز الحج بالصبيان وانما منعه طائفة من اهل البدع ولا يلتفت  
الى قولهم بل هو مردود لفعل النبي واصحابه واجماع الامة فقال جعفر  
الطحاوي ان قولنا من العلماء شذوا فذهبوا الى ان حج الصبي قبل  
البلوغ يجزي عن حجة الاسلام انتهى **قوله** فلو وجد احرامه  
يقع عن فرضه والا فلا **قوله** قلت الاحرام شرط عندكم فوجب  
ان تجوز اداء الفرض به كما كالصبي اذا توضأ ثم بلغ جاز لما ان يودي  
به الفرض **قلت** نعم ولكن له شبه بالركن من حيث اتصال  
الاداء به فاخذنا بالاحتياط في العبادة قاله العيني **قوله** المفتوة  
اختار فخر الاسلام عدم وجوب العبادات على المفتوة واقتال  
الدبوسي وجوبها عليه احتياطاً كذا في النهر **قوله** الظاهر الحج  
قال القاضي عبيد في شرحه على المتن بعد نقله عبارة الشارح  
وفيه نظر لانه اذا عقل النية خرج عن كونه مجنوناً لان المجنون  
من لا يفعل النية انتهى **قوله** والا فلا اي وان لم يفق او افاق بعد  
الوقوف او استمر بعد الافاقة على احرامه الذي عقده على جنونه  
فلا يجزيه ذلك عن الفرض وعليه الحج اذا افاق بعد الاستطاعة  
قاله المرشدي في شرحه **قوله** والسفيه قال العلامة الشيخ عبد الله  
العفيف في شرحه على منسكه السفة حقة تبعت الارسان على العمل بما  
بخلاف مقتضى العقل مع عدم اختلافه **قوله** اي حلم الميزر المجور قال  
في شرح العفيف وحكم السفيه اي المتصف بالسفة المتقدم بيانه  
عليه القاضي ام لا كالعقل وتمايه في الكيل انتهى **قوله** كما قل اي في  
وجوب الحج عليه قال شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه فان اراد

المناظر من اهل البدع

يقول العلماء خذ فز عين  
الحج الصبي قبل البلوغ  
يجزي عن حجة الاسلام

اختار الدبوسي  
عليه احتياط

المجنون من لا يفعل النية

السفة حقة تبعت الارسان  
على العمل بما بخلاف مقتضى العقل



أراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولكن يجب ان لا يدفع القاضى اليه الثقة  
 ليلا يضعها ولكن يدفعها اليه ثقة يرد الخروج الى الحج حتى يتحقق عليه  
 ما يكفيه ذهابا وايابا بالمعروف ولا يمنع من التمتع والقران واذا وجب  
 عليه فهدى لا يدفع اليه بل يدفع اليه ثقة يدفع عنه بامر اذا جاء  
 او ان الذبح وان ارتكب شيئا من مخطورات الاحرام ان اجزائه  
 الصيام امر به ولم يفر عنه بالمال وان لم يجز فيه الا بالمال يتاخر الى  
 ان يصير رشيدا اذكره في البحر العميق **قوله** لعدم كونه واجبا عليه  
 لقوله عليه السلام ايا عبد حج عشرين حج ثم اعتق فعليه حجة الاسلام  
 قاله في الهداية وانما فيه في الحديث بالعتق لبيان الكثرة لانها منتهى  
 الاحاد لا لبيان اخصار الحكم عليها كذا في غاية البيان ولقوله عليه  
 السلام ايا عبد حج ثم عتق فعليه حجة اخرى رواه الطيالسي في  
 مسنده والبيهقي والحاكم وصححه على شرط الشيخين ولا يحق للمولى  
 يفوت في الحج في مدة طويلة او حق العبد مقدم على حق الله تعالى  
 باذنه تقضالا واحسانا منه لفناء سبحانه وتعالى واقتدار  
 العبد وحاجته بخلاف الصلوة والصوم حيث وجبا على العبد لان  
 المولى لا يلحقه خرج بتقويت حقه في اداها لتقصير مدتها بالنسبة  
 الى الحج غالبا **قوله** فلو حج ولو باذن المولى فهو تفل فان قلت  
 ما الفرق بين الحج والجمعة حيث يجوز جمعة العبد وتقع فريضة اذا  
 شهد بها وان كانت لا تجب قلنا العبد يبقى على اصل الحرية في الصلوة  
 لعدم الاضرار بالمولى لانها تنادي في ساعات قليلة فاذا حضر الجمعة  
 وفات المنافع بسبب السعي فالنظر لما لا يخفى جواز الجمعة اذ لو لم  
 ج

السفينة عن ساجدة  
 فكون لا يدفع اليه الثقة بل يرد  
 ثقة يتحقق عليه

لا يمنع من التمتع والقران

قلنا ان اذكره في البحر العميق  
 فيه الصيام امر به ولم يفر عنه  
 يصير رشيدا

الفرق بين الحج والجمعة

يجزى لوجب عليه الظاهر ثانيا فيزى بد ضرر المولى بخلاف الحج فلو جاز منه  
 عن الفرض لنسأل ع العبد الى الا اذا لكون الحج مرغوبا فيه فسد  
 الشائع هذا الباب رفقاً بالمولى انتهى **قوله** حيث لا يملك المال لعدم  
 اهليته ولذا لم يجب على عبيد اهل مكة بخلاف اشراف الزاد والرحلة  
 في حق الفقير لا اهليته فوجب على فقراء مكة وبهذا التقدير يظهر الفرق  
 بين وجوب الصلوة والصوم على العبد دون الحج قاله في النهر نزهة  
 ومقتضى اي قوله صح فرضه القول هو خلاف المقرر في مذاهب  
 الامام مالك فان حج العبد لا يقع فرضا عند ذلك قال في مختصر خليل الذي  
 هو عمدة مذهبه وشرط وجوبه اي الحج كوتوع فرضا حرة وتكليف  
 وقت اجراءه انتهى **قوله** السادس الاستطاعة الى اخره لما روي  
 الحاكم في المستدرک قاله على شرط الشيخين عن انس رضي الله عنه في  
 قوله تعالى والله على اناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل  
 رسول الله ما السبيل قال الزاد والرحلة وقال مالك من كان عادة  
 المشي من غير حاجة الى رحلة لزمه الحج الا اذا وجد الزاد ومن كانت  
 عادته المشي والمسئلة لزمه الحج وان عدم الزاد في الحال قاله الشافعي  
**قوله** وهي شرط الوجوب الذي عليه اهل الاصول ومنهم صاحب  
 التوضيح بقا لغير الاسلام ان القدرة الممكنة كالزاد والرحلة للحج  
 شرط وجوب الاداء لا شرط الوجوب لان الوجوب جبري لا يصنع  
 للعبد فيه وليس فيه تكليف لانه طلب ايقاع الفعل من العبد  
 ونفس الوجوب ليس كذلك الا ترى ان صوم المريض والمسافر  
 واجب ولا تكليف عليه او كذا الزكاة قبل الحول قال في البحر الرائق

تج  
 ملكه فلو ان اشترط  
 الزاد والرحلة في حق العبد  
 ٧٧ هل يوجب فريضة  
 اهل مكة

عند ما ذكره في زيارته  
 المشي من غير حاجة الى رحلة  
 لزمه الحج الا اذا وجد الزاد  
 من كانت عادته المشي والمسئلة

Copy







قال في المنك الكبير ثم اعلم ان الفقير اذا وصل الى مكة والميقات فقد  
 صرحوا بوجوب الحج عليه لكن اهل بشرط حصوله في اشهر الحج او انها  
 فمما وصل وجب عليه وشكك اهل مكة اجد تصريحاً فيه واطلاقاً  
 يدل على عدم الاشتراط وكذا عبارة الطحاوي ظاهرة فيه واشترطوا  
 ادراك الوقت ظاهر وصريح في اشتراط الاشهر في حقه لكن فيه اختلاف  
 كثير كايان والحاصل ان من اشترط ادراك الوقت يشترط على قوله  
 وصوله في الاشهر وعلى قول من لا يشترط يجب عليه وان وصل في غيره  
 الاشهر وسياتي بيان ذلك مفصلاً انتهى فايده وقع الاختلاف بين الشافعي  
 فيما اذا ورد النائب محرم بالحج عن الغير ووافي مكة وراي البيت هل وجب  
 عليه ان يحج عن نفسه ام له العود الى وطنه ومن افتي بعدم وجوب  
 الحج عليه مولانا العارف بالله الشيخ عبد الفتى انابلي لتلبسه الارم  
 عن الفير ووجوب الحرج المدفوع لواقام الى قابل والتقى في ذلك رسالة  
 وافتي بخلافه السيد بادشاه في رسالة وانه اعلم وفي شرح مناسك  
 الكثر للعلامة الشيخ عبد الرحمن المرشدي رحمه الله تعالى ما نصه من ثم قال  
 بعض فقهاءنا ان حج الفتى افضل من حج الفقير ويانه ان ذهاب الفتى  
 بله من حين خروجه من دياره لوجوب الاداء عليه والفقير لم يجب  
 عليه الحج فذهابه الى مكة تطوعاً وانما يجتم عليه اذا وصل اليها او الى  
 احد المواقيت وكان قادراً على المشي منها وعبادة الفرض افضل من عبادة  
 النفل هذا اذا لم يحرم الفقير من ذرية اهل فانه حينئذ يكون توديعه من  
 منها انتهى **قوله** فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة العطف تفسيره قال

الفقير اذا وصل الى مكة  
 لم يكن مع طوافه اشهر الحج  
 او مطلقاً

في الاختلاف بين الشافعيين  
 في ادراك الوقت  
 ان الفقير اذا وصل الى مكة  
 لم يكن مع طوافه اشهر الحج  
 او مطلقاً

ان الفتى افضل من الفقير  
 في الحج اذا كان قادراً  
 على المشي من المواقيت

في الفتى افضل من الفقير  
 في الحج اذا كان قادراً  
 على المشي من المواقيت

قوله او محارة الى اخره قال الحلبي وفي حاشية الحلبي هو شبه اليهودي  
 قوله اي بغير مقتب بضم الهم اسم مفعول اي ذو القتب وهو كما في القاموس  
 الاكاف الصغير حول التام قال الحلبي

في القاموس من العقبة بالضم الفتوة انتهى وذلك بان كثيرى اشأ  
 راحلة يعتقدان عليها بركب احد من رحلتها والاخر من رحلتها لانه  
 غير قادر على الرحلة في جميع الطريق وظاهر اطلاقهم ان الحكم  
 كذلك وان لم يشق عليه ذلك واما الوفاة في ذلك باختيار من  
 بان شارك في دابة يعتقدان عليها بان يركب هذا اثاره  
 والاخر اضرى فلا بأس بذلك من غير كراهة في شرعة الاسلام  
 ولا بأس بتعاقب اثنين او ثلاثة في ركوب دابة واحدة انتهى  
 كذا افاده في البحر **قوله** او شق محلاً قال في البحر الرائق واما الرقي  
 في المحل فله بغيره بعض ما ذكرنا في من الرقاب ولم يكرهه بعضهم اذا  
 تجرد عن ذلك ففي الحقيقة لا اختلاف **قوله** قال في البحر الرائق ايضاً  
 وقد راي في كتب الشافعية ان من الشرايط ان يجد من يركب في  
 الجانب الاخر وهو المسمى بالمعادل فان لم يجد لم يجب الحج عليه  
 ولم اره لا يعتنوا وعلماهم لم يذكروه لما انه ليس بشرط لا مكان ان  
 يقع زاده وقرينه وامتنعه في الجانب الاخر وقد وقع لي ذلك  
 في الحجة الثانية في الرحلة لم اجد معادلاً يصلح لي فقلت ذلك لكن  
 حصل لي نوع من مشقة حين ثقل الماء والوزاد والله اعلم بالحقيقة  
 الحال انتهى **قوله** واما المحفة بكسر الهمزة كاجزء به الجوهرى وغيره  
 وحكى في المشارق الكسر والفتح بلا ترجيح شبه اليهودي قوله من  
 مبتدعات المترفة الخ قال الشيخ عبد الله العفيف في شرح  
 مشكله بعد نقله ما ذكره الشارح ولا يخفى من انبذته لما قرره

لا بأس بتعاقب اثنين  
 في ركوب دابة واحدة

في كسر المترفة في  
 المبتدعات المترفة





من انه يعتد في حق كل ما يليق بحاله عادة وعرفا اذ كثير من المشتريين  
لا يقدر على الركوب الا في الخفة لا سيما عند بعد المسافة فمن كان كذلك  
ينبغي ان يعتد في حقه ببل ارتياح والله اعلم بالصواب واما من يقدر  
على الركوب في غيرهما من محل او راس زائلة فلا يعتد بالركوب فيها  
وتترك السنة ولو كان شرا او وجبها او ذائرة لما في البحر الصحيح  
وساق عبارته فارجح اليه ان سئل **قوله** ويرمى سكرته فصد  
كرمه ويرمى ويرمى كما ويرمى اصله قاموس قوله ولا تسترط  
نفقة لما بعد اياه قال في الهادي في منسكه وبعدها فائدة ينبغي  
للغامة التنبه لها وهي ان عدم النفقة على ما جرت به العادة  
المحدثه لكثير من اهل الشريعة برسم الهدية للفقار والاصحاب  
ليس بعد من مريض انا خير الحج فان هذا ليس من احوال  
الشرعية فمن امتنع من الحج لمجد ذلك حتى مات فقدمت عاميا  
فالمحذر من ذلك انتهى وخوفه لا بن امير الحاج رحمه الله تعالى **قوله** لا  
سنة بحد ولا شهرا ولا يوما وعن ابي يوسف انه يسترط نفقة  
عالم سنة بعد الرجوع وعند محمد شهرا وعن ابي عبد الله  
الحجاني يوما وفي خلاصة الفتاوى وعن ابي حنيفة ان يكون  
قوت يوم بعد رجوعه وقال في روضة العلماء المسئلة على ثلاثة اوجه  
فان كان هذا الزم الحج والافلا وان كان من اهل الزراعة فسترط  
مقدار ما يقيم زراعتهم من البقر والخرافة فان كان ذلك وجب  
ولا فلا وان كان محترفا فسترط لم مقدار الزمان فانه في الكسب  
**قوله** بخلاف من له لا سكن يسكنه الحج قال الشيخ حنيف الدين الشاذلي  
في شرحه

اما ما تقدم على الركوب  
في غيرهما فلا يعتد  
كان شرا او وجبها  
او ذائرة

فانه  
ينبغي التنبه عليها وهي  
ما جرت به العادة برسم  
الهدية فلا يقدر بعدم  
النفقة عليها

لا سكره على ثلاثة اوجه

في شرحه على هذا الكتاب وما قاله العلامة ابن حجر في حجه في شرحه  
على الكسب كما في الخلاصة من انه لو لم يكن له سكن ولا خادم وعنده مال  
يلبغ ذلك ولا يبقى بعده قدر ما يحج به فانه لا يجب عليه الحج لان  
هذا المال مستفول بالحاجة الاصلية لا ياتي ما قدماه بان يحمل ما  
في البحر بان يكون ملكه للمال قبل الا شهر وقبل خروج اهل بلده يكون  
موافقا لما ذكرناه وقد علمت حكمه او بان يكون ذلك المال غير كاف للحج  
لو اراد صرفه اليه انتهى **قوله** واما كنت الطبية **قوله** انما كانت الطبية  
الحج قال العلامة القطبي وتعليقهم يقتضي عدم اعتبار كنت الطبية  
ايضا من النصاب لاهلها ليقادركون بها من احوال الاصلية بالنسبة  
الى اهلها وغيرهم **قوله** اوارض الحج قال المرشد في ومن لا يملك الاقرع  
وله ولد لا يلزمه بيعها للحج الفرض ويدفع ولده في الصدقة كذا  
في الكبير وفي جامع الرموز للقوسني بعد ذكره ما تقدم من ان  
النفقة لا بد ان تكون فاضلة عن الات حرفة وخوصها قال والكلام  
مشير الى انه لو كان له كروم وعقارات وارضى وحواسيت يتغنى  
تكفيه وعياله الى الموت غلتها وقيمها لنم الحج كما في المنية انتهى  
**قوله** لا يجب عليه القبول لان شرائط اصل الوجوب لا يجب عليه  
تحصيلها عند عددها قال في البحر الرائق **قوله** لا يجب عند مقتضاه  
اي الا ان يكون مطلقا يجب الوفاء به كما صرح به في البرازية  
**قوله** والمراد بالحمل المودع قال في البحر الرائق سئل محمل هو المسمى  
في عرفنا حارة او موصية انتهى **قوله** مقتب بضم الميم اسم مفعول  
اي ذو الغتب وهو كما في القاموس بالضم وبضمين وكقول الشاذلي

من لا يملك الاقرع وله  
ولد لا يلزمه بيعها للحج

من لا يملك الاقرع وله ولد لا يلزمه بيعها للحج



اشتهى **قوله** ونسبة صاحب الجمع الى عبارة كافي الكبير واعتبرنا ايضا بصبي  
 بلغ وكافرا سلم فاما قبل وقتة قال شارحه وكان لكل منهما استطاعة  
 الخ وانه اي باج عنهما وقبل وقتة اي وقت الخ وقال في الاصل ايضا وبها  
 لان الخ لم يكن واجبا عليهما وبعد ما صار اهل له لم يدركا وقت الخ  
 ولما انقضا كانا اهل للوجوب وقت الوصية فيصح ايضا وهما بان الخ  
 عنهما وقتة بحر طامع فهذا ما في الجمع وشرحه يدل على ان صحة  
 الاصل قول الامام صاحب جبه حيث عبر عن الاعتبار بصيغة الجمع  
 فينبغي الاعتماد عليه لانه متن مشهور انتهى **قوله** النوع الثاني  
 شرائط الاداء اعلم انها على قسمين الاول يعمر الرجال والنساء والثاني  
 خاص بالنساء وقدم المصنف الاول كما ستراه **قوله** الا الوقت منها اقول  
 والا استطاعة كما قد علمت انما الا ان يرد اتفاق الفقهاء فان الخالف  
 في الاستطاعة الاصوليون على ما سبق **قوله** المفلوج الى اخره قال في  
 القاموس هو من به فاج وهو استرخاء لاجد شعى الانسان لاضباب  
 خلط بلغمي تشدد منه مسالك الوتر انتهى **قوله** اي صاحب المرض  
 المزمن قال في المفضن الزمن الذي طال مرضه زمان قال في تحفة الاخيار  
 وكان نحو السبل وذات الجنب **قوله** ومقتطوع اليدين كذلك اقول  
 بقى مقتطوع اليد الواحدة بقل فهو كذلك ام لا لعدم الخرج وفي الجوهرية  
 مانصه قوله الاصل اي اصحاب البدن والجوارح **قوله** لا يجب على المريض  
 والمعتد والمقتطوع اليد والرجل والزمن انتهى قوله او المقتطوع  
 بالعين الجملة والصادق الجملة من العضب وهو القطع لانه قطع  
 عن كمال الحركة وقيل بالعين والصادق المحدثين كانه ضرب على عصبه فا

ينبغي ان يكون في وقت الجمع  
 لا في وقت الوصية

تعريف الفالج

تعريف الزمن

تقطعت

فانقطعت اعضاؤه كذا في البحر العميق **قوله** لا وجه له اقول لا فرق  
 بين هذا الترتيد وبين المفاد بكلمة الوصلية غاية الامر ان عدم  
 الوجود حينئذ لفقد الامر من جميعا تا مل **قوله** والعبرة بالغالب الخ  
 قال في فتح القدير وما افني به ابو بكر الرازي من سقوط الخ عن اهل  
 بغداد وقول اي بكر الاسكافي لا اقول الخ فريضة في زماننا قاله في  
 سنن سنة وعشرين وثلاثمائة وقول البلخي ليس على اهل خراسان  
 حج سدا وكذا استة كان وقت غلبة النوب والخوف في الطريق  
 وكذا سقطت بعضهم من حيث خرجت القرامطة وتم طائفة  
 من الخوارج كانوا يستحلون قتل المسلمين واخذوا ماله وكنوا  
 يفلجون على اماكن ويسردون للحجاج وقد تجحوا في بعض السنين  
 على الحجيج في نفس مكة وقتلوا خلقا كثيرا في نفس الحرم واخذوا ابوالا  
 ودخل كسهمهم بقرى الى المسجد الحرام ووقعت امور شنيعة وله  
 الحمد على ان عاد في مشهم وقد سئل الكرخي عن لا يحج خوفا منهم فقال  
 ما سلت البادية من الاقات اي لا تخلو عنها لقله الماء وشدة الحر  
 وبنيان السخوم وهذا الجار منه رحمه الله ومجمل انه راي الغالب  
 اندفاعهم عن الحجاج ورى الصغار عدمه فقال لا ارى الخ  
 في صامند عشرين سنة من حين خرجت القرامطة انتهى اقول وقد  
 صرح صاحب الكنز في سائل شتى لغيره من اصحاب المتن بان قتل  
 بعض الحجاج عذر في ترك الحج واسم اعلم وقال الحلبي في تحفة الاخيار  
 على الدر المختار اي في كل عام او في غالب الاعوام وتخشى فلا يكون  
 السلامة غالبه انتهى **قوله** والوجه ان قال في الفلج واختلعت في

٣٢٦

عنا ما افني به الرازي  
 والاسكافي في سقوط الخ

حكم بالرجوع من القرامطة

تدبر الحجاج  
 في كل عام او في غالب الاعوام



في سقوطه اذ لم يكن يد من ركوب البحر فقبل البحر يمنع الوجوب قال  
 الكرمانى ان كان الغالب في البحر السلامة من موضع جرت العادة بكون  
 بحر والافلا وهو الاصح وسبحون ونجحون جيحون وفراست  
 انها لا تجاز **قوله** المكس هو ما ياخذ العشار كما في المختار **قوله**  
 والمخارة هي مثله الجعل كما قاله الشاكر في القاموس وقال  
 الحلبي في تحفة الاخيار انما ياخذ من يجسهم من قطاع  
 الطريق والرشوة ما ياخذ نفسه قطاع الطريق استأى **قوله** ان  
 الاثم في مثله على الاخذ لا على المعطى الخ قال العلامة خير الدين الرزبي  
 في حاشيته على البحر الرائق اقول وان كان الاثم على الاخذ لكن وجود  
 الضرر على القاذ المعطى في ماله صيره عذرا في ترك الحج لا كون الاثم  
 كذلك ولو صح هذا لزم الحج مع تحقق القتل والنهب قابل وانظر  
 ما كتبه في حاشيته فتح القدير استأى **قوله** او كما فر الخ يفهم منه  
 ان الكتابي يكون محررا كسنة المسلمة ومثله في الفتح والبحر وعامة  
 الكتب لكن قال السيد المحوي في حاشيته الا يشاهد اذ لم يكن الفاسق  
 محررا لخشيته عليها من فسقة فاحرى ان لا يكون الكتابي محررا  
 بها خشيته ان يفتنها عن دين الاسلام اذا خلى بها فليتأمل استأى  
**قوله** اوصيا فيه ان الصبي يميل المراهق وقد صرح في السراج  
 بان الصبي المراهق كالبالغ فالمصنف اطلق في محل التقيد  
 وهو غير مدرك **قوله** وفي قول اخر لما ذكره الشافعي الخ لم عموم  
 الادلة والقياس على المهاجرة والماسورة يجامع انه امره سفر  
 واجبر

حكمه السفر الحج في بيت

وصود الهزاة اليد على المعطى في ماله صيره عذرا

واجب واجيب بان العمومات مخصوصة بما في الصحيحين لا تفسر  
 امرأة فوق ثلث الاومعها ذو محرم والقياس مع الفارق فان الو  
 من المهاجرة والماسورة ليس سفر لانها لا تقصد مكانا معيناً بل  
 النجاة خوفا من الفتنة فقطعها السافة كقطع الساج ولذا اذا  
 وجدت ما نال مسكر من المسلمين وجب ان تفر ولا تشافى الزوج  
 او محرم كما في الفتح **قوله** وعبد المرأة ليس محرم لان محرمها  
 عليه ليس على التأييد بدليل انها اذا اعتقته جاز له نكاحها  
 قاله في الجوزة وقال مالك رحمه الله تعالى فهو كالحر وهو  
 احد قولي الشافعي لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهن ولان الحاجة  
 متحققة لدخوله عليها من غير استئذان ولذا انه محل غير محرم  
 ولا زوج والشهوة متحققة لجواز النكاح في الجملة والحاجة  
 قاصرة لانه يعمل خارج البيت والمراد بالنص الاما قال سعيد و  
 الحسن وغيرهما لا تقرنكم سورة النور فانها في الاثبات دون الذكور  
 قاله في الهداية **قوله** ولو خفيا وكذا المجبوب لقول عائشة رضي الله  
 عنها الخطا مثله فلا يبيح ما كان حراما قبله ولانه محل جامع وكذا  
 المجبوب لانه يستحق وينزل كذا في الهداية **قوله** او الزوج قال  
 في البحر الرائق لم أر في الزوج شروط المحرم وينبغي ان لا فرق لان  
 المراد من المحرم الحفظ والصيانة فكذا في الزوج بان يكون عاقلان  
 بالافا مونا استأى **قوله** للمرأة ولو عجزت كما في الفتح وفي غاية البيان  
 والصيغة التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة حتى لا يفسر

المراد بالنص الاما

المراد من المحرم الحفظ والصيانة فكذا في الزوج بان يكون عاقلان بالافا مونا



بها من غير محرم هذا احتراز عن الصبية التي لا يشتهى مثلها لا  
 يسافر بها من غير محرم كما ذكره القدوري في شرحه قال القوهستاني  
 في جامع الرموز وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوده على الامر  
 الصريح الوجه بلا شرط كون قريب معه لكن للاب ان يمنع عنه  
 حتى يلحق ويكون له ذلك ان احتاج اليه الاب لو الام كما في الخلاصة  
 انتهى **قوله** فلها النفقة بالاجماع الخ اقول بقى ما اذا لم يخرج معها  
 الزوج بل لها النفقة ام لا قال الشيخ رحمه الله في المسند الكبير  
 واعلم ان المرأة اذا حجت هل يجب على الزوج نفقتها وهذه  
 المسئلة على وجوه فان حجت حجة الاسلام بلا محرم ولا زوج  
 فلا نفقة لها وان حجت مع محرم دون الزوج فلا نفقة في قول  
 جميعا ان كان قبل النكحة واذا كانت انتقلت الى منزل الزوج  
 لم حجت بحرم دون الزوج فقال ابو يوسف لها النفقة وقال  
 محمد لا نفقة لها قال في السراج الوهاج وهو الاظهر وعلى قول ابى  
 يوسف يفرض لها نفقة الاقامة لا السفر واما زيادة المؤنة التي  
 تحتاج اليها المرأة في السفر من الكراوية فهي عليها لا عليه قاله  
 في البدائع انتهى ولا نفقة لها في حج التطوع مطلقا اجماعا اذا  
 لم يكن الزوج معها لان للزوج منعها من ذلك **قوله** على الارح  
 وهو الذي رجه في الفتح واختاره كثير من المشايخ **قوله** و  
 الحنفى الخ وهو دون فرض وذكر ابو من عري عن الاثنين جميعا  
 فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى وان بال من غيرهما فالحم

للاب ان يمنع ابنته  
 الصبي حتى لا يشترط كون  
 له ذمها وان احتاج اليه

حكم النفقة للمرأة في  
 الحج اذا خرجت من غير  
 زوجها

للابن

للابن وان استويا فمكلا ولا تقدر الكثرة فانه بلغ وخرجت  
 حبيته او وصل الى امرأة او احتمل فرجل وان ظهر له نكاح اولين او احض  
 او جمل او امكن وطئه فامرأة وان لم تظهر له علامة اصلا او تقار  
 العلامات فشكل لعدم المزج وعن الحسن انه تعد اضلاعه فان  
 ضلع الرجل يزد على ضلع المرأة بواحد ذكره ابن يلعى **قوله** وفيه  
 تفصيل كثير الخ قال ابن القمام في الفتح فان نزلتها العدة في السفر  
 فان كان رجعا لا يمارقها زوجها او بايها فان كان الى كل من بلد ومكة  
 اقل من مدة السفر فحجرت او الى احدهما سفر دون الاخر فحين ان  
 تصير الى اخر او كل منهما سفر فان كانت في مصر فرت فيه الى ان تنقضي  
 عدتها ولا يخرج وان وجدت محرما ما دامت العدة عنده خلافا  
 لهما وان كانت في قرية او مفازة لا تامن على نفسها فلها ان تضي الى  
 موضع امن فلا يخرج منه حتى تضي عدتها وان وجدت محرما عنده  
 خلافا لهما انتهى **قوله** من الشرايط ان يكون الحاج متمكنا من اداء  
 المكتوبات قال الشيخ في المسند الكبير ومن الشرايط ان يكون السائر  
 وهو ان يبقى وقت يملكه الذهاب فيه الى الحج على السير المعتاد فان  
 احتاج الى ان يقطع كل يوم او في بعض الايام اكثر من مرحلة لا يجب  
 الحج اسرى **قوله** وهو الظاهر قال العفيف في شرحه لان الصلابة  
 فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها معصية بخلاف قول  
 الوقوف فانه لاحرمه فيه اذا كان عن عذر وعين تداركه اذا  
 فان وقت الحج مشتمل الى اخر العمر مع ان حصول الوقوف امر موقوف

اذا احتلوا بالخطبة  
 فمراة من قدامه  
 او رجل من قدامه  
 بواحد

حكم ما اذا اطلقها زوجها  
 في السفر

حكم ما اذا اطلقها زوجها  
 في السفر





أو منطنون وهذا محقق مقطوع به انتهى **قوله** وقيل يدرك  
 الوقوف الخ ذكره صاحب السراج نظر إلى دفع الخرج فان قضاء  
 العشاء أمر سريع التدارك بخلاف ما يترتب على فوت الحج من العمل  
 بأفعال العمرة وقضائه في العام القابل وربما لا يكون له قدرة المحاو  
 بة أو عدم القدرة على الرجوع إليها من بلده ولذا قال صاحب النجدة  
 يصلي الفرض ما شيا موميا على من طلب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك  
 احتياطا قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكلبين في قول صاحب  
 النجدة وفيه ما فيه انتهى ولم يبين ما فيه انتهى **قوله** في موانع الحج  
 وأعدا سقوطه أقول ما بعده ومسقطه فقد شرط من شرائط الوجوب  
 السبعة كما هو ظاهر لمن تأمل **قوله** وكذا الفقر أقول وكذا الجهل  
 بفرضية الحج لمن في دار الحرب كما تقدم بيانه **قوله** والتميز وحده ان  
 يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ويدرك مقاصد الكلام ويخوف  
 ولا يضبط بسن مخصوص بل يختلف باختلاف القائلين قاله  
 شاكر وقال ابن امير الحاج وأعلم ان مقتضى القياس ان يكون التميز  
 والعقل من شروط الصحة أيضا لكن ثبت في صحة مسلم وغيره ان  
 امرأة رفعت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيها وقالت هذا  
 حج قال نعم وكد اجر فاستدل مشايخنا بهذا الحديث على صحة حج  
 الصبي في حق التطوع وقاسوا عليه المجنون وقالوا اجر من عندهما من  
 كان أقرب إليهما من أقارب به وذوي أرحامه انتهى **قوله** أي في بعض  
 الأفعال كما لغى عليه يحرم عنه رفيقه والمريض يرى عن رفيقه  
 والصبي

هذا من شرط الوجوب  
 في بعض الأفعال  
 في بعض الأفعال

مقتضى القياس  
 ان يكون التميز والعقل  
 من شروط الصحة

بلغ

والصبي الغير المميز والمجنون ينوب عنهما وليس في نية الطواف  
 قاله شاكر **قوله** وتصح من وليهما قال في البحر الرائق معترضا  
 على قولهم ان حج المجنون فافاق وجدد الاحرام اجزاء عن الفرض  
 والافلا ان المجنون لا يتصور منه الاحرام بنفسه وصحته من وليه  
 كالصبي يحتاج إلى نقل انتهى واجاب في النهر بان معنى قولهم حج  
 أي شرع فيه صورة بان اتى بأحرامه وان لم يعتبر وبان جوابا  
 آخر مقتضى صحة احرام الولي عن الصبي الذي لا يعقل صحته عن  
 المجنون بجامع عدم العقل في كل انتهى قال السيد احمد الحموي في  
 شرح اللقن بعد نقله وفيه تأمل فان مراد صاحب البحر نقل  
 الآية لا قياس المجنون على الصبي انتهى **قوله** خلافا للامام احمد  
 الحج لا يخفى عدم ملائحته لما قبله فان الكلام فيمن حج حال فقره لا فيمن  
 حج بماله حرام **قوله** على الفور وهو الاثنان به في اول اوقات الامكان  
 من فارت القدر غلت استعير للسرعة ثم اطلق على الحال لا تراخي فيها انتهى  
 مجازا من سلكه في النهر **قوله** من العت قال القاضي في تفسير  
 قوله تعالى ذلك من حشي العت منكم من خاف الوقوع في الزنا وهو  
 في الاصل انكسار العظم بعد الجبر مستعار لكل مشقة وضرب ولا  
 ضرر أعظم من موافقة الاثم بالخش القبايح انتهى **قوله** وهو  
 قول محمد الخ قال في البحر الرائق لان الامر انما هو طلب المأمور به  
 ولا دلالة على الفور ولا على التراخي ولانه عليه السلام حج سنة  
 عشر وخمسة الحج كانت سنة تسع فبعث ابا بكر فحج بالناس فيها  
 ولم يحج هو إلى القابلة واما ابو حنيفة وابو يوسف فقالا لا احتياط  
 في تعيين اول سني الامكان لان الحج له وقت معين في السنة و

من شرط الوجوب  
 في بعض الأفعال

مقتضى القياس  
 ان يكون التميز والعقل  
 من شروط الصحة

Copy



والموت في سنة غير نادرة فتأخير بعد التمكن في وقته تفرض على الفوات  
 فلا يجوز وبهذا حصل الجواب عن تأخير عليه السلام اذ لا يتحقق  
 في حقه تفرض الفوات وهو الموجب للضرر لانه كان يعلم يعيش  
 حتى يحج ويعلم الناس مناسكهم تكليلا للتبليغ انتهى **قوله** وعشرة خلا في  
 الحج قال العلامة ابن نجيم في حجة وعشرة الخلاف تظهر فيما اذا اخره فعلا  
 الصحيح باثم ويصير فاسقا من دود الشهادة وعلى قول محمد لا ينبغي  
 ان لا يصير فاسقا من اول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد ان يتوالى  
 عليه سنون فان التأخير في هذه الحالة صغيرة لانه مكره وعقوبة لا  
 يصير فاسقا بارتكابها مرة بل لا بد من الاصرار عليها واذ احج في اخر  
 عمره ارفع الاثم اتفاقا قال الشاكح ولو مات ولم يحج اثم بالاجماع و  
 لا يخفى ما فيه فانه المناجح اختلفوا على قول محمد فيقبل يا ثم مطلقا و  
 قيل لا يا ثم مطلقا وقيل ان خالف الفوات بان ظهر له بخايل الموت في  
 قلبه فآخره حتى مات اثم وان فجاه الموت لا يا ثم وينبغي اعتماد القول  
 الاول وتضعيف الثاني لانه حيث تدبغوت القول بفرضية الحج لانه فائدها  
 الاثم عند عدم الفعل سواء كان مضيقا او موسقا اللهم الا ان يقال فائدها  
 وجوب الايصاع عليه به قبل موته فاذا لم يوصي يا ثم لم يكن هذا الوجوب  
 لا لترك الحج انتهى وقال الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته عقب قوله  
 وينبغي ان لا يصير فاسقا من اول سنة **اقول** ولا يلزم من عدم  
 صيرورته فاسقا عدم وجوب التفرير عليه فانهم صرحوا به في  
 خطبة على خطبة الغير الصوم على يوم غيره وهو مكره كرافقة  
 حريم ولان التفرير لا يختص باللباس انتهى **قوله** فان تحمل حقوق

الحج في تأخيرها  
 عليه السلام

الحج في تأخيرها  
 من دود الشهادة  
 يتوالى عليه سنون

اقول لا يلزم صيرورته فاسقا  
 عدم وجوب التفرير عليه فانهم  
 صرحوا به في خطبة الغير الصوم  
 على يوم غيره مكره

التفرير لا يختص باللباس

العباد

العباد اجيب بانه انما يؤخذ بحق العبادة العبد اذا اخذها لغير  
 حاجة شرعية اما اذا اخذها لها ومن نيته الخلاص ومات  
 قبل الاداء لا يؤخذ به ويعوض الله صاحب الحق بدل حقه  
**باب من ابيض اج** كما في الصحاح واما في الاصطلاح فقال في  
 البحر بد الفرض ما قطع بلزومه من فرض قطع انتهى وعرف في الكافي  
 بما يفوت الجواز بقوته انتهى قال في البحر الرابع وليس كفار جاحدا  
 الفرض لان مالهما وانما هو حكم الفرض القطعي المعلوم من الدين بالضرورة  
 انتهى **قوله** من الاركان والشرايط الاركان جمع ركن وقوف في  
 اللغة الجانب الاقوى وفي الشرع ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون  
 داخل فيه والشرايط جمع شريطة كما في ضياء المعلوم قال في البحر الرابع  
 فمن عبر بها فخالف اللغة كما عرفت والقاعدة التصرفية فان فقا  
 لم يحفظ جمعا لفعل بفتح الفاء وسكون العين والشرايط في اللغة العلامة  
 وفي الشريعة ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يكون داخل فيه  
 انتهى وانه قد تقدم الجواب عن اعتراضه معترض بالشرايط  
 فتذكر والله اعلم **قوله** واقتراه باللسان احب قال في الفتح  
 وان ذكر بلسانه وقال بنو بيت الحج واحصرت به لله تعالى ليس  
 في تحسين ليجمع القلب واللسان وعلى قياس ما قد مناه  
 في شروط الصلاة انما يحسن اذا لم يجمع عن عنته وان اجتمعت  
 فلا ولم يعلم الرواية لنفسه عليه الصلاة والسلام فصلا  
 فصلا قطار روي واحدا منهم انه سمعه عليه السلام يقول

الحج في تأخيرها  
 من دود الشهادة  
 يتوالى عليه سنون

ان زكركم بلسانكم  
 في حجة الله تعالى

ان زكركم بلسانكم  
 في حجة الله تعالى



نويت العمرة ولا الحج انتهى **قوله** او تقليد البدنة مع السوف  
 هذا في الحج قال في الشربلالية اقول ينبغي ان يكون كذلك لو  
 اراد العمرة ولم اره انتهى **قوله** وهو شرط للحج الى اخره اي  
 عند اي حنيفة رحمه الله وعند الايمه الثلاثة فهو كذلك  
**قوله** ولذا الواحترم الحج ولذا ايضا لو استدام فأت الحج  
 الاحرام الى عام وقضى به الحج لم يجز **قوله** وهما ركنان قال في  
 الكبير الا ان الوقوف اقوي انتهى اي لانه يغني عن الاطراف قبله  
 ولا يغني عنه قبل الطواف ولانه يودي في حال قيام الاحرام من  
 كل وجه والطواف يودي في حال قيامه من وجه لكن قال في  
 البحر الرائق لا يشك عليه اي على جعل الطواف ركنا ما قالوا ان  
 الامور بالحج اذا مات بعد الوقوف بفرقة بعد قبل طواف الزارة  
 فانه يكون مجزيا بخلاف ما اذا رجع قبله فانه لا وجود للحج الا  
 بوجود ركنيه لم يوجد فبينبغي ان لا يجزي سواء مات الامور  
 او رجع انتهى **قوله** وهي من شرائط صحة الطواف الخ لو استظم  
 في الكبير مع ما يليه ايضا **قوله** والمعتمد اي من حيث الدراية كما  
 قال المحقق في الفتح والافالم رجع في الرواية انه سنة كما ياتي **قوله**  
 سهو قلم نسبة السارح هذا الى قلم الشيخ مما لا ينبغي لانه انما  
 قال ذلك لدفع توهم ان من ترك واحدا من الفرائض المذكورة هل  
 يجزى ذلك المتروك بدم او لا فدفع توهمه بقوله ولا يجزى بدم  
 فيحمل قول الشيخ على هذا فهو فانه جليل وباعه طويل وان كان ما  
 ذكره الشارح نحوها الا ان الحمل على ما ذكرناه اولى **قوله** من ليقا

قال في الشربلالية  
 ان يكون ركنا ما قالوا ان

فانه يكون مجزيا  
 بخلاف ما اذا رجع قبله

سهو قلم نسبة السارح

اي

اي ميقات ذلك الشخص كاحد المواقيت الخمسة بالنسبة الى الافاق و  
 داخلها بالنسبة للحلي والحرم بالنسبة للمكي **قوله** بشرطه وهو الا من  
 من ارتكاب المحظورات لما روي ابن مسعود رضي الله عنه احرم من الشاة  
 وابن عمر رضي الله عنهما احرم من بيت المقدس ومنع بعضهم تقديمه  
 كما يدل عليه قول البخاري في صحيحه **باب** ميقات اهل المدينة  
 ولا يهلوا قبل ذي الحليفة قال سارح الفسطاطي لانه لم يتقبل  
 احد ممن حج مع النبي صلى الله عليه وسلم انه احرم قبلها وان طاهر ان  
 المص كان يرى المنع من الاحرام قبل الميقات انتهى **قوله** والسعي بين  
 الموتين فانه واجب لقوله عليه الصلاة والسلام اسعوا فان الله  
 كتب عليكم السعي قاله حين كان يطوف بين الصفا والمروة غسله لا  
 يثبت الركن لانه اذا ثبت عندنا دليل مقطوع به وجميع السبعة  
 واجب لا الاكثر فقط فافهم قالوا لو ترك الاكثر لم يدم وان ترك الاقل  
 لم يدم صدقة فدل على وجوب الكل اذ لو كان الواجب الاكثر لم يلزم  
 في الاقل شي كذا قاله في البحر الرائق وعند الايمه الثلاثة ظهور ان ما  
 روي احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم سعى بين الصفا والمروة وهو  
 يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي قال ابن بطي رحمه الله تعالى  
 ولما قال تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر  
 فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر  
 عليم في رفع الجناح والتحيز يعني الفرضية كقولنا في الجناح عليه  
 ان يتزاحم وقوله ومن تطوع خيرا القوله من تطوع خيرا فهو خير  
 ويؤيد ما في مصنف ابن مسعود رضي الله عنه انما فلا جناح عليه

وجميع السبعة واجب  
 الاكثر

التي هي من شعائر الله



ان يطوف بهما وهو وان لم يثبت قرأنا لا ينزل عن الخبر المسموع عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عائشة رضي الله عنها انها  
قالت لعروة رضي الله عنه يا ابن أخي طاف رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وانما كان من اهل عبادة الطائفة  
لا يطوفون بين السما والارض والمروة فلما كان الاسلام سالنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر  
الله الايم فقد نصبت علي ان السعي بينهما سنة رواه البخاري ولم  
ولا يلزم من كونه مكتوبا ان يكون ركنا او فرضا لقوله تعالى كتب عليكم  
اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية الآية والركنية لا تثبت بخبر  
الواحد بخلاف الوجوب اسلم **قوله** كما لمع بين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما  
غلب الثاني على الاول لحقته بالافراد والقرين للشمس والقر غلب الثاني  
لمن يه بالتدكير الذي هو اشرق من الثاني **قوله** والبداءة بالصفا  
البداءة بالسر والمد ومنه الاول لفظة والبداءة باليامكان الحفر عاصي قاله  
في المصباح وانما كانت واجبة لقوله عليه السلام ابدوا باجد الله به و  
سيا في باب السعي عدتها من شرائطه وان القول بالاعدل المختار  
هو الوجوب لا الشرايط ولا السنة **قوله** والمسئ فيهما وكذا في الطواف  
وقال الشافعي رحمه الله معونة فيهما **قوله** وفيه خلاف في بيان في فصل  
الدفع قبل الغروب ومقتضى كون استدامة الوقوف الى الغروب واجبا  
لزوم الدم على من افاض قبل الغروب وان عاد قبله لترك الاستدامة  
الواجبة وسياق ان الصحيح عدم لزومه فكانه مغرغ عما قابله  
**قوله** ووقوف جز من الليل قال الشيخ حنيف الدين المرشد في قوله  
المرشد

سنة طواف الصفا والمروة  
بالسعي

القول بالاعدل المختار  
هو الوجوب في ابداء

الله تعالى في شرحه على هذا الكتاب لا حاجة اليه لا استغنايه بما تقدم  
من استدامة الوقوف الى الغروب لا يستلزم انه ذلك اللهم الا ان يكون باخر  
حدود عرفة بحيث انه لما عزبت الشمس خرج منها وما استمر الى اخر الخبر  
المذكور اسلم اقول وكذا يقال فيما بعده فالثلاثة المذكورة في حكم الوجوب  
الواحد فلهم اقال القاضي عبيد في شرحه لهذا الكتاب من وقف بها را  
وخرج من عرفة قبل الغروب ولم يعد أصلا فقد ترك واجبا واحدا لا  
ثلاثة واجبات انتهى واعلم ان الامام مالك ابن انس رحمه الله  
ذهب الى ان الوقوف جز من الليل في من فلا حج لمن خرج من عرفة  
قبل الغروب عنده والله اعلم **قوله** له كذلك اي لمن وقف بها را كالتد  
قبله **قوله** والوقوف بمزدلفة المشهور عند الائمة الثلاثة انه  
مستحب وقال ابن الماجشون وابو عبيدة من المالكية وبعض  
الشافعية انه كن قاله العلامة الزيلعي رحمه الله تعالى وقال الليث  
بن سعد كن لقوله تعالى فاذا انقضت من عرفات فاذكروا الله عند  
المسعر الحرام واخذ يث عروا انه عليه السلام قال من وقف بعنا  
هذا الموقف وقد كان افاض من عرفات قبل ذلك فقد تم حجه علق به  
به تمام الحج وهو اية الركنية ولذا ان سودة استاذت النبي صلى  
الله عليه وسلم ان تفيض بليل فاذا ن لها متفق عليه ولو كان ركنا لما جاز له  
تركه كالوقوف بعرفة وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال انا نحن قدم  
النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفة اهل مكة رواه الجماعة  
وما تلاه لا يشهد له لان المذكور فيه الذكرو هو ليس بواجب بالجماع  
اسلم **قوله** وتأخير الصلاة الى اخره اي ما لم يخف فوما فان خاف

عند ما كان الوقوف  
جز من الليل



اذ احيا حيث كان وجهه الوجوب حديث اسامة بن زيد رضي الله عنهما ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفته حتى اذا كان بالشعب نزل فبال  
 وتوضا ولم يسبح الوضوء قلت يا رسول الله فقال الصلوة اما تذكر  
 فلما جاء المزدلفه نزل فتوضا فاسبح الوضوء الحديث رواه البخاري  
 ومسلم ومعناه وقتها امامك اذ نفسك لا توجد قبل ايجادها وعند  
 ايجادها لا تكون امامه وقيل مضاه المصلي امامك اي مكان الصلوة و  
 روي الاثر من عن ابن الزبير انه قال اذا افاض الامام فلا صلاة الا بجمع  
 وهذا يدل على ان التاجر واجب قاله العلامة النزيل يلى رحمه الله قوله  
 قيل والترتيب الخ قاله في معراج الدراية في اول كلامه وذكره ابن النحاس  
 ايضا في منية المصلين **قوله** قلت هو من حيث الخ اقول  
 حاصل الجواب يرجع الى ان الواجب هو الترتيب بينه وبين الرب كما  
 لا يخفى وقد سبق هذه من الواجبات فيكون حينئذ تكرار المحض واسم  
 اعلم **قوله** وكونه في ايام الحرم وفي الحرم اي عند من يوقت بذلك فان اقول  
 اعنتنا الاربعة مختلفة في زمان المكان والمكان فهو عند الامام لا عظم  
 بوقت بالزمان وهو ايام النحر وبالمكان وهو الحرم وعند ابن يوسف  
 غير موقت بواحد منهما وعند محمد موقت بالمكان فقط وعند زرارة  
 فقط كذا في شرح الشيخ حنيف الدين الرشدي **قوله** والطواف من وراء  
 الحطيم هذا مع الاربعة المذكورة بعد فرض عند الامام الشافعي رحمه  
 الله تقوى الصلوة بقوت واحد **قوله** وهو ظاهر المواظبة قال في البحر  
 الرائق الوجه الوجوب للمواظبة ثم قال ولعل صاحب المحيط اراد بالنسبة  
 السنة المؤكدة التي بمعنى الواجب اسم **قوله** والمشيئ فيه وقال  
 الشافعي

ان كان نزل في الحرم  
 كان

وما يدل على ان الترتيب  
 واجب

على ان الترتيب لا يعتد به  
 في اختلاف زمان المكان

الشافعي رحمه الله هو ستة **قوله** وركعتا الطواف قال في البحر الرائق  
 انها واجبة على الصحيح لما ثبت في حديث جابر الطويل انه عليه السلام  
 لما انتهى الى مقام ابراهيم عليه السلام قرأ واتخذ وامن مقام ابراهيم  
 مصلي بنه بالتلاوة قبل الصلاة على ان الصلوة هذه امتثال لهذا  
 الثابت والامر للوجوب الا ان استفادة ذلك من التبيين وهو ظني  
 فكان الثابت الوجوب ويلزم منه حكمنا بما اظنته عليه السلام من  
 غير ترك اذ لا يجوز عليه ترك الواجب انتهى وسيد ذكر الشارح  
 رحمه الله ان بعض مشايخنا قال انها واجبة بعد الطواف الواجب  
 دون غيره **قوله** للافاق قال القوي يستأنف في شرح النقاية الا فاق  
 بالمد ينسحب الى الافاق جمع افق والصواب افق كما في المغرب  
 والتهذيب وغيرهما ولنا معاشرة الفقهاء ان نقول لا نسلم ان  
 الافاق جمع افق حتى وجب رده في النسبة الى الواحد ففن  
 سبويه ان الافعال للواحد قال بعض الفراء هو انعام كما في  
 القاموس وغيره ولو سلم انه جمع فلم لا تكون اياما للواحدة  
 كما قالوا في رومي ولو سلم انها للنسبة فالرد غير واجب فانما ارادوا  
 بالافاق الخارجين وبما لا فاق الخارجين وهذا معنى آخر لو رد  
 الى الافاق لم يفهم منه ذلك وصار كالانصار يعلو على نقل صاحب  
 الكشف عن ابن المنبر في انتهى **قوله** فطواف الصدر قال  
 النزيل يلى رحمه الله في شرح الكنز وقال بالكل هو ستة وهو واحد  
 قول الشافعي لانه لو كان واجبا لما سقط عن المكي وعن الحائض  
 ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال كان الناس  
 ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفر

عن الذي مشايخنا  
 واجبة بعد الطواف  
 الواجب دون غيره

Copy



أحدكم حتى يكون آخر عهد ما لبيت الله خفف عن الخايض تنفق  
 عليه وأهل مكة لا يصدر قوله فلا يجب عليهم لأن التوديع من شأن  
 المفارقة ويحقق بهم أهل ما دون الميعات لأنهم بمنزلة أهل ما تقدم  
 انتهى **قوله** لزوم الجزاء أي الدم زاد الشيخ حنيف الدين المذكي  
 في شرحه عما عهد الكتاب أو الصدقة **قوله** إذا كان عالما أقول  
 في هذا العبد نظر قتال **قوله** ومع هذا فإنه لا يتصور  
 تركها قال الشافعي رحمه الله تعالى في فصل ركعتي الطواف الأمام  
 إلا أن يقال إن المراد منه أنه لا يجب عليه إلا ما بال كفارة لا ط  
 بخلاف الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما  
 قد مره هذا والمسألة خلافية ففي البحر المحقق وحكم الواجبات  
 إنه يلزمه دم مع تركها إلا ركعتي الطواف انتهى لم قال لكن ذكر  
 الحدادي في شرح التذوي أنه إن تركها ذكر في بعض الناس أن  
 عليه دما ويؤيده ما في شرح العبد والجزء الآخر وما واجبتان  
 فإن تركها فعليه دم انتهى مختصرا **قوله** خالق أو آله خلق قال  
 الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه على هذا الكتاب وأما إذا  
 لم يجد آله يخلق بها أو من يخلق له فذلك ليس بعذر ولا جزية  
 إلا الخلق أو التقصير نص عليه الشيخ في الكبير وغيره وقول الشافعي  
 فيه ما فيه فافهم لم يجعلوا ذلك عذرا كما علمت وأما العذر بما ذكرنا  
 لا غير فتنبه المراد **قوله** عند موجه وهو صاحب الأضاح  
 كما تقدم أو زده عقبه قال العلامة القطبي وعند صاحب الديع  
 لادم عليه في كل نسك تركه لعذر سواء ورد فيه نص بخصوص

نعم يجوز أن يذبحه  
 عدم وجوب الذبح عليه

أراد منه أنه لا يجب عليه  
 إلا ما بال كفارة لا ط

ذكر في بعض الناس أنه تركها  
 فعليه دم

من لم يجد آله يخلق بها  
 فذلك ليس بعذر

قوله وذكر  
 هو واجب بفعله  
 صاحب التقيم قول  
 ولله الأول

أم لا وعند غيره يجب عليه الدم فيما لم ينص على سقوط الدم فيه  
 ويكون بخيرا بين أحدي الكفارات الثلاث انتهى لكن قال القاضي  
 عبيد في شرحه عقب عبارة البدائع ومن صرح أن هذا أصل عند  
 أصحابنا الكرام عن الكرخي في البحر لأن هذا حكم ترك الواجب في  
 هذا الباب انتهى قال الشرنبلالي وكل واجب في الحج لا يجب بتركه  
 أعذر انتهى فتنبه ولا تغتر بقول بعض مشايخ العصر أن هذا الحكم  
 في الواجبات المنصوص عليها كما لو توقف بجزء لفته فإن ذلك لم يكن عن  
 نقل في المسألة والاتفاق ما ذكره انتهى **قوله** أي من النسيان  
 أقول يشك عليه ما تقدم من قول المتن سواء تركه عمدا أو سهوا  
 لكن القاعد أم الله إلا أن يقال إنه كما جمع جواز الحج لا لزوم الجزاء  
 تأمل **قوله** خلا فالمن يوجب فيه فخرانة المفتين أنه في الأصح كما  
 سيأتي **قوله** أي دون المكي إلا أنه إذا خرج إلى الأفاق قبل أشهر  
 الحج ثم عاد محررا بالحج أو القران فعليه طواف القدوم كما سيأتي في  
 المتن **قوله** على الأصح قد تقدم منه في باب فرائض الحج أن بعضهم  
 عده من فروض الطواف وبعضهم من سننه والمعتد أنه من  
 واجباته لمواظبته عليه السلام من غير لالة قطعية على فرضيته  
 قال الشيخ المرشدي والأصح أنه واجب كما قد مر عن صاحب الوجيز  
 والبحر وإن عبر عنه الشيخ بصفة التريض انتهى **قوله**  
 وخطبة الإمام في ثلاثة مواضع وزاد الشافعي رابعة يوم النحر  
 الأول **قوله** الأول بركة فيفصل بين كل خطبتين يوم خلافا  
 لفرقنا أعنده متواليات فيخطب يوم الثامن والتاسع والعاشر

شخص

لا دم عليه في هذا عند تركه  
 لغيره سواء رزقه شيئا

لا تغتر بقول بعض مشايخ  
 العصر أن هذا الحكم في الواجبات

المعتد أنه من واجباته  
 فله

أراد الشافعي  
 أن يخطب يوم النحر



بقدره و خیر و صلاح و انصاف  
اولاد و اولاد و اولاد

Handwritten text in Arabic script, likely a marginal note or a small section of the main text, mentioning "الواجب" (the obligation) and "الضرورة" (necessity).



يكونه فلم يلزم من يلبس من ترك المستحب بثبوت كراهته  
 الا انه يشك عليه ما قالوه من ان المكروه ذنب لها موجد  
 الى خلاف الاولى ولا شك ان ترك المستحب خلاف الاولى انتهى  
**باب الموافقة قوله حق** او مكان معين قال في  
 الفتح هو الوقت المعين استعمل للمكان المعين اقلبه في قوله  
 تعالى هناك ابتلي المؤمنين انتهى وقال الشيخ عبد الرحمن  
 المرشدي في شرحه مناسك الكثر وقال الجوهر في المقات الوقت  
 المضروب للفعل والموضع يقال هذا ميثاق اهل الشام للموضع  
 الذي يجرمون منه وعليه فينبول اطلاق الميثاق على مكان  
 الا حرام حقيقة لا يستعمل اهل اللغة الميثاق في معنى المكان  
 قال الابن ادي ولا يخلف في علمه عن تأمل انتهى **قوله** ذو العقدة  
 بفتح القاف وسكون الهمزة الاولى على المشهور وحكي صاحب  
 المشارق والمغرب كسر القاف وحكي عن ابن ملك لغة تالته و  
 هي بفتح القاف وكسر العين سمي بذلك لان الهوى كانت تقعد فيه  
 عن الحرب لانه من الاشهر الحرم وخص بذلك لان لونه اولها  
 على قوله قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه على هذا الكتاب  
**قوله** ذو الحجة بكسر الحاء والقياس الفتح الا انه لم يسمع من العرب  
 حكاية ثعلب كذا في شرح الشيخ المرشدي وفي الدر المختار ذو الحجة  
 بكسر الحاء وتفتح انتهى **قوله** اي عندنا من يبيننا مروي عن ابن  
 مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير والشعبي والبخاري  
 والضحك ولان الله تعالى قال يوم الحج الاكبر قيل انه يوم عرفة

شكا عليه ما قالوه المكون  
 من ترك المستحب خلاف الاولى

وفي الحديث بكسر الحاء  
 وتفتح

وقيل

وقيل يوم النحر ومحال ان يسمى يوم الحج وليس من الاشهر ولانه يوم  
 اداء ركن من اركان الحج **قوله** عند الشافعي وابي يوسف لانه لو  
 كان يوم النحر منها لفات الحج بقوات يوم عرفة قال في السراج و  
 فائدة الخلاف فيمن حلف لا يحل في اشهر الحج فكله يوم النحر فعند  
 ابي يوسف لا يحل وعندنا حيث انتهى **قوله** في مشوال ولو بعد  
 الغروب من ليلة الفطر كما قاله القاضي عبيد في شرحه **قوله** فانه  
 يجوز عندنا مع الكراهة قال في الدر واطلاقها يفيد التحريم **قوله**  
 لم يجز اي سعيه ويجب عليه اعادته في الاشهر قال الشيخ العفيف  
 في شرحه واما اذا طاف للقدم قبلها فليس عليه اعادته فيها  
 كما في عبادك في المسند الكبير وساق عبارة معزولة الى الاختيار  
 شرح المختار ومثله في شرح الشيخ العفيف حنيف المرشدي ما  
**قوله** يكون متمتعا قال في فتح القدير وهذا يعكس على ما تقدم وجوب  
 ان يوضع مكان قولهم وجج من عامه ذلك في تصوير المتمتع و  
 احرم بالحج من عامه ذلك انتهى قاله في البحر **قوله** وقيل لا قال  
 في البحر ابن ابي وسيق في باب اضافة الاحرام الى الاحرام انه لو احرم  
 بعمره يوم النحر وجب عليه الرض والخلل لا تركا به انتهى فينبغي  
 ان لا يكون متمتعا لانه ملي وعمرته وحجته عليه والمتمتع من عمرته  
 ميثاقية وحجته عليه انتهى **قوله** ووجهه غير ظاهر قول  
 قد روي في بعض الآثار عن عمر رضي الله عنه انه كان يخفف الناس  
 بالذرة وينهاهم عن الاعتكاف فيها وانه اعلم وقال مالك لم تكن فيها  
 لانها خلصه الحج لان حاله في المرة فيها انتهى قال الشيخ عبيد الله

الجواز من يوم النحر  
 لان يوم عرفة والاشهر

فانه يوم النحر  
 في مشوال ولو بعد

اعاد ان طاف للقدم  
 قبلها فليس عليه اعادته

وقال مالك لم تكن فيها



الله العفيف في شرحه **قوله** فصل في موافقت الصنف الأول  
نظمها الشيخ أبو البقاء صاحب البحر العميق في بيتين على سبيل ألف  
والنشر المرتب فقال **عراق** و **شام** والمدنية عالم  
يللم قرن ذات عرق وحجفة **حليفة** سقات النبي المكر  
ونظمها ابن الملحق أيضا في بيتين فقال **عراق**

عراق العراق يللم اليمن **وبذي الحليفة** بحر المديني  
للشام حجفة أن مررت بها **ولا أهل** جدد قرن فاستبين  
**قوله** بالتصغير أي كخفا وهي بنت معروف وهو موضع بينه  
وبين المدينة ستة أميال أو سبعة وذكر الأديب في شرح النجاشي  
أنه على أربعة أميال من المدينة وهو من مكة على مائة ميل إلا بيلين  
وهو بعد المواقيت من مكة قاله المرشدي والشيخ عبد الله  
العفيف قال العلامة القطبي في مناسكه واختلفوا في المسافة التي  
بينها وبين المدينة والحجر من ذلك ما قاله السيد نور الدين علي

السهموري رحمه الله فإنه قال في تاريخه وقد اخترت ذلك فكان  
من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد  
السجدة بذي الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقديم المشاة  
الفوقية وسبعماية ذراع بتقديم السنين والسنين واللائين  
ذراعا ونصف ذراع بذكر أعالي الدنيا قلنت وذلك دون  
خمس أميال فإن المل عندنا أربعة آلاف ذراع بذكر أعالي الحديد  
المستعمل الآن والله أعلم انتهى وقال القوي عستانی وهو بعد  
المواقيت أما لعظم أجور أهل المدينة وأما للرفق بأهل سائر

الافاق

المسافة ما بين ذر  
الحليفة إلى باب المسجد  
تسعة عشر ألف ذراع  
وهو بذكر أعالي الحديد

وهو دون عتبة أميال  
أهل المدينة المستعمل

الافاق فإن المدينة أقرب إلى مكة من غيرها انتهى **قوله** الشام بالحجر  
والقصر ويجوز ترك المعمر والمدح فتح الشين ضعيف **قوله** الحجفة  
بالقرب من رابع بالغين المعجمة ويقال له رابع بالافاق أيضا وهو على  
سائر الأقطاب إلى مكة وهو رسم حال لا يسكن به وبينه وبين مكة اثنا  
وثمانون ميلا وكونه سقات لمن ذكرنا هو فيما إذا مر وأما الآن  
فأهل الشام إنما يأتون على المدينة فيسند سقاتهم وذو الحليفة نص  
عليه ابن الضياء في شرح الجمع قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه  
قال القطبي بعد ذكر الحجفة ولقد سألت جماعة عن أهم خبر من  
عربها عنها فأروني مكة بعد ما رحلنا من رابع إلى مكة على جهة  
اليمن على مقدار ميل من رابع تقر بنا فقالوا إن هذه هي الحجفة انتهى  
قال شالح قلت فيه دلالة على أن الحاج يبرون على غير الحجفة وفي  
البحر ما يخالفه فإنه قال وهي بالقرب من رابع ومن أحر من رابع فقد  
أحر من قبل محاذاتها يسير انتهى فإنه يقتضي أن الحاج لا يبرون عليها  
وأما محاذونها **قوله** مقيعة يسكنون لها وفتح ما عداها هكذا ضبطت  
في رواية أبي ذر وضبطها العلامة العيني في شرح الهداية بكسر الهمزة  
وسكون الياء على وزن معية وفتح قاله الشيخ عبد الله العفيف قوله  
وتيل الاحوط الخ لا حاجة إليه مع قوله ومن أحر من رابع فقد أحر  
قبلها كالأخفى **قوله** ولا أهل جدد إلى آخره قال في المختار ويجد من بلاد  
العرب وهو خلاف القوي فالقوي تهامة وكما ارتفع عن تهامة إلى  
أرض العرب فهو جدد انتهى **قوله** قرن تعال له قرن المثال وقرن الثقاب  
أيضا بينه وبين مكة اثنا وأربعون ميلا وقيل حصون ميلا قاله الشيخ

بينها وبين مكة  
أثنا عشر ميلا

ميدان  
ميدان



عبد الله العفيف وحكي الروايات عن بعض الشافعية انما ضعا  
 احدهما في هبوط وهو الذي يقال له قرن المنازل والآخر في صعود  
 وهو الذي يقال له قرن الثغاب والمعرف الاول لكن في اخبار مكة  
 المتأكل في ان قرن الثغاب جبل مشرق على اسفل من بينه وبين  
 منى حسمانية ذراع فقطع من قرن الثغاب ليس من المواقيت  
**قوله** وهي قرية عند الطائف الخ قال في المغرب وقرن ميقات  
 اهل نجد جبل مشرق على عرفات انتهى ومثل في المصباح وفي شرح  
 المصباح وقرن جبل امس كانه بيضة في تدوره وهو مطل على  
 عرفات انتهى وعليه جري في البحر الراقي فقال هو جبل مطل على  
 عرفات ومثله في شرح الشيخ عبد الله العفيف والشيخ عبد  
 الرحمن المرشدي في شرح مناسك الكثر وشرح ابنه والشيخ حنيف  
 الدين المرشدي قال القاضي عيسى في شرحه على هذا الكتاب وهذا  
 الجبل يسمى عند اهل مكة واهل تلك النواحي كراي فتح الكاف والرا  
 المحملة ويوافق ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى ما في القاموس  
 حيث قال في تعداد ميقاتي قرن وجبل مطل على عرفات والجبل امس  
 النقي وميقات اهل نجد وهو قرية عند الطائف واسم الوادي كله  
 انتهى وعبارة الشيخ القطبي في مناسكه وهو جبل فيه بعض القرى  
 بقرب الطائف وبه مزارع وبساتين ويحلب منها النواك الى  
 مكة انتهت **قوله** وغلط الجوهر في خبر مكة الى اخره في عبارة  
 القاموس قال القوهستاني قرن بالتحريك وفي رواية بالسكون وهو  
 جبل مشرق على عرفات كما في المغرب لكن قال القاضي عياض ان المتحر  
 اللابن

مر القاضى عيسى بن عبيد بن شريك  
 على هذا الكتاب انه يسمى  
 جبل كراي عند أهل مكة

قال القوهستاني قرن على ما  
 في القاموس من ان ميقات اهل  
 نجد قرن وهو قرية بقرب مكة

الطريق والساكن الجبل على مرحلتين من مكة كما في فتح الباري انتهى  
 وفي منسك القطبي بعد ان حكى تخطئة الجوهر قال واجاب عنه  
 الأحمي في منسكه بان قرن بالسكون الجبل المشرق على الموضع وبالفتح  
 الطريق الذي يفتقر منه ولعله يحمل كلام الجوهر في فلاحه ان  
**قوله** ولما بقي اهل اليمن قاله في منسك القطبي وهو ميقات المتو  
 من تهامة اليمن وتهامة بلسان الناء وحكي فتحها اسم لكل ما نزل عن نجد وكان  
 غور انتهى **قوله** يلام بفتح اليا وكذا الملم بفتح الميم وحكي في القاموس  
 من لفاته يرمم بالراء موضع اللام قاله الشيخ عبد الله العفيف  
**قوله** جبل اي من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسودية  
 بينه وبين مكة ثلاثون ميلا قاله الشيخ العفيف **قوله** ذات عرق  
 هو الحد بين نجد وتهامة والعرق في الاصل الارض التي احياها قوم  
 بعد ان كانت داثرة وقيل هي السبخة التي ثبتت الطرفا وخصوصا  
 بينه وبين مكة ثلاثة عشر ميلا قيل ان ذات عرق خربت و  
 حمل بناؤها الى ما يلي مكة فكان الاحتياط الاحرام من العقيق كذا  
 ذكره الطبري يسمى قاله الشيخ العفيف في شرحه في منسك الشيخ القطبي  
 وسميت بذلك لان فيها عرقا وهو الجبل وفي قرية قد خربت الآن  
 وعرق هو الجبل المشرق على العقيق والعقيق واديسيل ماؤه  
 الى غوري تهامة قاله الارمني والاعقب الاودينة التي تشققها  
 السبول وهي في بلاد العرب مواضع كثيرة يسمى كل منها بالعقيق  
 وعددها صاحب معجم البلدان احد عشر موضعا **قوله** اي احتياطا  
 ولما روي ابو داود انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل الشرق

على اسم العقيق وهو الذي  
 عثر موضعا



العتيق ورواه الترمذي وحسنه لكن في سنن ابن أبي زبادة  
 ضعفه ورواه ذكر البيهقي انه تفرد به **قوله** وعن ابي اهلهم  
 اي فالكلام على حذف مضاف اما توقيت ما سوي ذاة عرق  
 ففي الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذاة الخليفة ولا قبل  
 الشام الخفة ولا لاهل نجد قرن المنازل ولا لاهل اليمن ايلم قال  
 هن اهلهم ولين اهلهم من غير اهلهم من اراد الحج والعمرة ومن  
 كان دون ذلك فمن حيث اشأ حتى اهل مكة من مكة وروي عن  
 لهم والمشهور الاول ووجهه انه على حذف مضاف والتقدير  
 هن لاهلهم واما ذات عرق ففي مسلم عن ابن التميمي عن جابر  
 قال احسبه رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لاهل المدينة الى ان قال ومهل اهل العراق ذات عرق وفيه  
 شك من الراوي في رفعه هذه المرة ورواه مرة اخري عما  
 اخرجه ابن ماجه عنه ولم يشك ولفظه ومهل اهل الشرق  
 ذات عرق الا ان فيه ابراهيم ابن يزيد الجوزي لا يخرج حديثه  
 واخرج ابو داود عن عائشة رضي الله تعالى عنها وقت  
 لاهل العراق ذات عرق الخ ما في الفتح فانه اطال الكلام فيه وحاصل  
 ذلك ان في كون ذات عرق مما ثبت بنص السنة اما احتجاده  
 عمر رضي الله تعالى عنه قولين وقال في غاية البيان فان قلت  
 كيف يصح توقيت ذات عرق لاهل العراق وانما كانت العراق  
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا كما وقت  
 لاهل الشام الخفة وانما فتحت الشام بعد رسول الله عليه  
 الصلاة والسلام وقد كان يعلم رسول الله بطريق الوحي ان  
 الشام

انما احتجاده عمر رضي الله تعالى عنه قولين وقال في غاية البيان فان قلت  
 كيف يصح توقيت ذات عرق لاهل العراق وانما كانت العراق  
 بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا كما وقت  
 لاهل الشام الخفة وانما فتحت الشام بعد رسول الله عليه

الشام سيكون دار السلام **قوله** وحكمها قال في الفتح وقد يلزم عليه  
 ان من اتى ميقاتا منها قصد مكة وجب عليه الاحرام سوا الميقات  
 بعدد على ميقات احرام لالكن المسطور خلافه في غير موضع و  
 في الكافي للحاكم الصدوق الشهيد الذي هو عبارة عن جمع كلام الائمة  
 محمد رحمه الله تعالى ومن جاوز وقته غير محرّم انى وقتا اخر  
 واحرم منه اجزاه ولو كان احرم من وقته كان الحب الى ان تلى **قوله**  
 بالاجماع قال في البحر العتيق واجمع المسلمون على ان الاحرام يجب من  
 هذه المواقيت على من مر بها ويجب بتركه منها دم الاعطاء والتخفي  
 قال لا يجب شي بذلك **قوله** لمن اراد دخول مكة والحجرا ما من  
 قصد موضعا من اهل كستان بنى عامر جاز له مجاوزة الميقات  
 بغیر عدا احرام وسياق في باب مجاوزة الميقات **قوله** وعند ابى  
 لا يجب الا اذا قصد نسك لما روي عن جابر رضي الله عنه انه عليه  
 الصلاة والسلام دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغیر احرام رواده  
 مسلم والنسك ولان الاحرام شرع لاداء النسك فاذا نواه لم يمه وال  
 فلا ولان الاحرام لخدمة البقعة الشريفة فكسوي فيه فاذا لم يأت  
 به لم يلزمه شي كخدمة المسجد ونا ما روي عن ابن عباس انه عليه  
 السلام قال لا يدخل احد مكة بغیر احرام لان الاحرام لتعظيم هذه  
 البقعة الشريفة فيستوي فيه ان جرو المعتمر وغيرهما وما روي  
 كان محتضا بتلك الساعة بدليل قوله عليه السلام في ذلك اليوم مكة  
 حرام لم تجل لاحد قبل ولا تجل لاحد بعدي وانما احلت لي ساعة  
 من نهار ثم عادت حراما ليقول يدخل احراما لاجماع المسلمين  
 على حل الدخول بعده للقتال وقوله كخدمة المسجد ممنوع لانه سنة

ما ذكر ان ما ان عتيقا  
 منها قصد مكة وجبر عليه  
 احرام سوا الميقات  
 احرام ٢٢ اختلاف المسطور

عن عطاء بن ربيعة عن  
 جابر بن عبد الله عن النبي

المدة قوله لا احد يورد مكة  
 الا احراما لاجماع المسلمين  
 على حل الدخول بعده



والاحرام واجب قاله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند الامام مالك رحمه الله تعالى  
 لا يجب لمن كثر تردد ادعاء ملكة كالحطابين والجالين **قوله** او حذوا  
 قال في البحر الرائق ولعل مرادهم بالمحاذاة القريبة من الميقات والا  
 بالموتى والفاخر المواقيت باعتبار المحاذاة قرن المنازل وذكر  
 بعض اهل العلم من الشافعية المقيمين ملكة في الحجبة الرابعة للبعد  
 الضعيف ان المحاذاة حاصلة في هذه الميقات فينبغي على  
 مذنب الحنفية ان لا يلزم الاحرام من رابع بل من خليفه القرية  
 المعروفة فانه حينئذ يكون محاذيا لاخر المواقيت وهو قرن  
 فاجبته بجوابين الاول ان المصري والسامي لم يكن احرامه بالمحاذاة  
 وانما هو بالمروى على الحجفة وان لم تكن معروفة واحرامه قبلها  
 احتياط والمحاذاة انما تعتبر عند عدم المروى على المواقيت  
 الثاني ان مرادهم المحاذاة القريبة ومحاذاة المار بن قرن بعيدة  
 لان بينهم وبينه جبال والله اعلم بحقيقة الحال انتهى  
 قال في النهر واقول في الثاني ما لا يخفى لان من لا يمر على المواقيت  
 يجرم اذا حاذي اخرها قربت المحاذاة او بعدت انتهى **قوله**  
 وان لم يعلم المحاذاة الخ انما يخفى العلم لان عدم المحاذاة في نفس الامر  
 غير متصور لان المواقيت تقع جهات ملكة كلها فلا بد من محاذاة  
 احدها قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** فعلى من حطبت من ملكة  
 اذ ليس شيء من المواقيت اقل مسافة من هذا المقدار **قوله**  
 كونه اتفاقا بين الشايخ الا ان في ظاهر الرواية الكراهة تنزيهية  
 لانه لم يجب الاحرام من ذي الخليفة ولكن المستحب ان يجرم  
 منها

وعنه ما كثر في كونه  
 على ملكة كالحطابين والجالين  
 المحاذاة

يخرج من كل جهة  
 اذا حاذى اخرها قربت المحاذاة  
 او بعدت

منها فتكون الكراهة في مقابلة ترك المستحب فيكون تنزيهية على ما  
 روي عن ابي حنيفة من وجوب الاصر اذ ذي الخليفة تكون الكراهة  
 تحريمية لانها في مقابلة ترك الواجب قاله شايخ **قوله** وسقط طه  
 قال في الفتح روي عن عايشة رضي الله تعالى عنها انها كانت  
 اذا ارادت ان تحج احرمت من ذي الخليفة واذا ارادت ان تحج  
 احرمت من ذي الخليفة واذا ارادت ان تحج احرمت من ذي الخليفة  
 ومعلوم ان لا فرق في الميقات بين الحج والعمرة فلو لم تكن الحجفة  
 منع حيقا لكانت احرمت بالعمرة فيفعلها يعلم ان المنع من الاخير  
 مقيد بالميقات الاخير ويجعل حديث لا يجاوز احد الميقات  
 الاخرى على ان المراد لا يجاوز المواقيت انتهى **قوله** وقيل بل انه  
 الافضل قابله ابن امير الحاج كما اشار اليه الشايخ سابقا وقد  
 بسط الكلام في منسكه على ذلك ونقله عن العلامة القطبي  
 في منسكه واقره وايده والله سبحانه اعلم **قوله** ووجه  
 عدم التنافي الى اخره قال الشيخ عبد الرحمن الرشدي فانه قد  
 يمارض الامر الفاضل معنى في المفضول **قوله** به الى مساواته  
 او يفوقه فينقلب الفاضل مفضولا والمفضول فاضلا  
 انتهى **قوله** حتى قال بعض السلف من قام الحج الاحرام  
 من دويرة اهله لما روي الحاكم من حديث عبد الله بن سلمة  
 المرادي قال سئل عن رجل من دويرة اهله انما الشرف فظما  
 واوفي مشقة وافضل العبادة اعزها ولذا كانوا يسألون

لا فرق في الميقات بين  
 الحج والعمرة

على ما نقله ابن امير الحاج  
 ان من افترق الميقاتين  
 عليه القطبي

يرتقي



عن ابن عمر  
عن ابن عباس  
عن ابن مسعود

يستحبون الاجرام من الأماكن القاصية روي عن ابن عمر انه احرم  
من بيت المقدس وعن عمر ابن الخطاب انه احرم من الشام وعن  
ابن مسعود انه احرم من القادسية وقال عليه السلام من اهل من  
المسجد الاقصى بعمرة او حجة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه احمد  
وابو داود واهرامه صلى الله عليه وسلم من الميقات انما كان المشقة  
على الرضا لانهم يقتدون بافعالهم شايكة عليها فيلحقهم من المشقة  
في ذلك ما لا يخفى قاله الرشدي **قوله** وهم الذين منزلهم الحج قال الشيخ  
في المنسك الكبير واما من كان بين ميقاتين احدهما احرامه والاخر  
وراه كذا في الحليفة والحجة لا يجوز له ان يتجاوزهما الا باحرام كذا في المحر  
العقيق ولم ار حكيم من كان بين اطيقتين على الوجه الذي ذكر في غيره  
من كتب الاصحاب بعد فشت كثير ثم ان اراد من بين ما من كان  
خارجا عن طريق ذي الحليفة القديمة الذي كان يسلكه النبي صلى  
الله عليه وسلم فلا كلام فيه كاهل بدر والصفا لا تخم ليسوا من اهل  
ذي الحليفة وان اراد من كان على الطريق القديمة التي تغارق  
طريق الناس اليوم من روجا فلا تخم بخيف وصفا كاهل العرج  
والابوا ففيه نظر لانهم اهل طريق ذي الحليفة بخلاف الاولين  
كما اشار اليه بعض العلماء ثم اذا صاروا من اهلها كان ينبغي ان  
يكون حكمهم حكم من كان داخل الميقات لا اطلاقهم منع التمتع  
والقران وجواز البحول بلا احرام قال في البدائع فمن التمتع  
له انهم اهل المواقيت الخمسة انتهى وقد دخل اهل ذي  
الحليفة في هذا الاطلاق فان قيل انهم علموا سقوط الاحرام

عن ابن مسعود  
عن ابن عباس  
عن ابن عمر

ما ذكره فلا كلام فيه كما هو  
والصفا لا يسكن اهلها  
الحليفة وان اراد من كان على  
الطريق القديمة كاهل العرج  
والابوا ففيه نظر

عنهم

عنهم بكثرة التردد والخرج **اجيب** بان وجود العلة في كل جزئية  
غير لازم كما عرف فان قيل فرتوا بين اهل ذي الحليفة وغيرها  
في اشتراط الراحلة فيحتمل ان يفرق في هذه المسئلة ايضا  
**اجيب** بانه وجد فقال بموجب الفرق وهو المشقة بخلافه  
فما غير ان الاحتياط فيما قال في البحر في حق الاحرام لا في حق التمتع  
والقران فتأمل ثم ان ثبت ما قاله نقلا فلا كلام بعد النقل والا  
فيه ما فيه انتهى **قوله** فوكتهم الحل للحج والعمرة بكسر الحاء الموضع  
الذي بين المواقيت وبين الحرم فالحرمة في حقهم كالميقات لا فاقى قال  
السيد احمد المحوي **قوله** اذ لم يريدوا نكسا مقتضاه انهم  
لو دخلوا مكة لحاجتهم احرموا منها لم يلزمهم شيء قالوا اهل مكة  
الشيخ قطب الدين في مسئلة وما يجب التيقظ له سكان جدة  
بالجيم واهل حدة بالمهمله واهل الاودية القريبة من مكة  
فانهم في اغلب ياتون الى مكة في سادس ذي الحجة او في السابع  
بغير احرام ويحرمون من مكة للحج فيغلب من كان حنفيا منهم ان  
يحرم بالحج قبل ان يدخل الحرم والا فعليه دم لمجاورة الميقات  
بغير احرام لكن للنظر فيما يحال اذا حرم وهو لا من مكة كما  
هو معتاد هم وتوجهوا الى عرفة ينبغي ان يسقط عنهم دم  
المجاورة بوصولهم الى اول الحل ملين لانه عود منهم الى  
ميقاتهم مع الاحرام والتلبية وذلك مسقط لدم المجاورة قوا  
الاهم الا ان يقال لا يعد هذا عودا منهم الى الميقات لانهم لم يقدروا  
العود اليه لتلافي ما نزلتهم بالمجاورة بل قصدوا التوجه اليه

قال  
ثم ان شئت ما نقلا فلا كلام بعد

اما اذا دخلوا مكة فاحرموا  
من مكة لم يلزمهم شيء

فانما القليلة سكان حدة

Copy



الى عرفة ولم اجد من تعرض لذلك والله أعلم بالصواب انتهى وقد نقله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** من كان منزله الحرم سياتي بيان حدوده في فصل على حدة وبيان الخلاف في ذلك وقد نظمها بعضهم فقال

والحرم التحديد من ارض طيبة \* ثلاثة ايام اذا رمت ايقانه \*  
 وسبعة ايام لعراق وطائف \* وجدة عشر ثم تسع حفرته \*  
 ومن بين سبع بتقدم سينها \* وقد كلفت فاشكر لبحرانه \*  
 فوقته الحرم للحج والحل للعمرة قال السيد المحوي وعليه انفق الاجماع انتهى **قوله** فصل في مجاوزة الميقات بغير اصرار المجاوزة مفاعلة من الجواز وهي لا تكون الا بين اثنين كالمضاربة لكنها هنا بمعنى الجواز كما في قوله تعالى وسار عواي اسرعوا **قوله** من جاوز الميقات وقال الحسن والخفي لا شيء عليه من ترك الاحرام من الميقات وقال عبد الله بن الزبير يقضي حجه ثم يعود من الميقات فيهل منه بعمره وقال سعيد بن جبير لا حج له اصلا كما في شرح الشيخ عبد الله العفيف **قوله** فعليه دم اي واعى قال الشيخ في الكبير ومن جاوز الميقات بغير محرم اثم وزنه ان يعود اليه ويحرم منه ان لم يكن له عذر فان كان له عذر خوف الطريق او الانقطاع عن الرفقة او ضيق الوقت او مرض شاق وجوز ذلك فاحرم من موضع ولم يعد اليه لزمه دم ولم ياتم بترك الرجوع وياثم بالمجاورة **قوله** اي ميقات شرعي له وهم مختلفون في ذلك فيرجع الاتفاق الى احد المواقف الخمسة ويرجع الحلي الى موضع في الحل ويرجع الحلي الى الحل في العمرة والى الحرم في الحج **قوله** يسقط اي الدم خلافا

قال العفيف رحمه الله عليه

قوله فصل

ادله

الاعتماد على الذي ترفع الاثم

لزم

لزم رحمه الله والثلاثة ولا خلاف انه لو رجع واحرم من الميقات سقط عنه الدم **قوله** ان لم يلب منه قال الزبيلي في شرح الكفر لو خرج من الميقات بمسافة بعيدة ثم لم يلب منه ان يسقط ولا يشترط ان يلب في اخر حدة الميقات لانه ان يلب بالواجب فيه وانما كان له الترخص في اخر الحد لا غير انتهى وفي شرح السيد احمد المحوي لو لم يلب بعد ما جاوز ثم رجع ومنه ساكتا فانه يسقط عنه بالاولي **قوله** وقيل يسقط عنه بمجرد العود وان لم يلب هذا قولهما لان الواجب عليه كونه محرما في ذلك المكان لا تراه انه لو احرم من دويره اقبله ومنه ساكتا ولم يلب لا شيء عليه فاذا رجع فقد تلا في الميثاق ويسقط عنه الدم قال الزبيلي **قوله** الاول بان نوي الطواف سواء استلمه او لا الخ ظاهر عبارة البحر الرائق انه لا بد في لزوم الدم وعدم امكان سقوطه من الشوط انكامل حيث قال فلو عاد اليه بعدما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم انتهى وعبارة الدرر بان ابدأ الطواف واستلم الحجر بالعطف باقتضاه انه يكفي بالاستلام فقط قال في الشرح لا فلا يحرم من مجرد الاستلام مانع للسقوط او لا بد فيه من الطواف انتهى فتأمل ما في الشارح **قوله** لا يسقط اي الدم بخلاف ما افاده الزبيلي **قوله** يقصد مكانا في الحل سواء نوي الاقامة الشرعية او لا في ظاهر الرواية وعن الثاني انه لا بد من نية الاقامة قاله العيني والسيد احمد المحوي في شرح الكفر ومثله في القهستاني معزيا لهما للزماني قال في البحر ولم ادر ان هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته او لا والذي يظهر هو الاول اذ لا شك ان الاتفاق يريد دخول الحل الذي بين الميقات

لو لم يلب منه ساكتا فانه يسقط عنه بالاولي

قال الزبيلي رحمه الله عليه

Copyrighted material



والحرم وليس كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل  
 حين يخرج من بيته قال في النهر **قوله** الظاهر ان وجود ذلك القصد  
 عند المجاوزة كاف ويبدل لذلك ما في البدائع بعد ما ذكر حكم المجاوزة  
 بغير احرار قال هذا اذا تجاوز احد هذه المواقيت الخمسة يريد الحج  
 العمرة او دخول مكة او الحرم بغير احرار فاما اذا لم يريد ذلك وانما اراد  
 ان ياتي بستان بنى عامر او غيره فالحاجة فلا شيء عليه انتهى فاعتبر لارادة  
 عند المجاوزة انتهى **قوله** بستان بنى عامر قال السيد الفاسي في شفاء  
 الفرام ناقل عن سيرة ابن سيد الناس انه وادي نخلة وانما على  
 من حلت حلة من مكة انتهى وقال تاج الشريعة في شرح الهداية الذي  
 يسمى الآن نخلة بمجود وقال الشيخ عبد الله العفيف وعطف الكرمان  
 نخلة عما بستان بنى عامر بنهم انهما غير ان قال ابو زيد البلخي جايطي  
 عامر عند عنزة بقرب المسجد الذي يجمع فيه الامام الظاهر والعصر  
 هو جايطي نخل وفيه عين تشب الى عبد الله بن زكريا قاله الطبري  
 وهو الآن خراب انتهى ورايت في ما مشى شرح الشيخ حنيف الذين  
 المرشدي كانه بخطه وبستان بنى عامر قريب من مكة يقال له وادي  
 نخلة من جهة علو مكة يقال له الآن المضيق وقد عاين قال سوق  
 عكاظ انتهى والله اعلم **قوله** وفيه اشكال الخ اقول لا اشكال وما  
 ذكره الشيخ هو ما ذكره الفقهاء لان وجوب الاحرام عند الميقات  
 على من يريد دخول مكة وهو حينئذ لا يريد دخولها واغايروا  
 البستان فاذا وجدت هذه الارادة عند المجاوزة كفته سواء  
 قصد ذلك قصد الاوليا والابل اقول ربما لا ياتي له القصد  
 الذي ذكره الشارح لانه من المعلوم ضرورة انما قصد مكة

تأثير ان النهر اقول الظاهر ان وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف

وقال في بستان بنى عامر

بستان بنى عامر

لاداء

لاداء النسك فما يمكن ان ياتي فيه ان يكون قصد الاول البستان  
 بخلاف ما اذا اتى الميقات بعد كونه قصد امكة امكنه صرف ذلك  
 القصد الى محل اخر غير ما اذا فعل ذلك وقصد غير مكة مما هو بين  
 الحرم والميقات التخي باهله وكان دخوله مكة بدونه احرار على  
 ما عرفت تماما قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** في حيلة دخول  
 الحرم الخ قال في البحر الرائق وينبغي ان لا يجوز هذه الحيلة للمأمور بالحج  
 لانه حينئذ لم يكن سفره للحج ولانه ما مورحجة افاقية واذا دخل  
 مكة بغير احرار سارت حجة مكة فكان مخالفا وهذه المسئلة يلتزم  
 فيمن يسافر من الحرم الى الحرم وهو ما مور بالحج وذلك يكون في وسط السنة  
 فليس له ان يقصد البندر المعروف بمكة ليدخل مكة بغير احرار حتى  
 لا يطول الاحرام عليه لو احرار بالحج فان المأمور بالحج ليس له ان يجرم  
 بالعمرة انتهى اقول للشارح رحمه الله تعالى رسالة في خصوص المسئلة  
 المذكورة سماها بيان فعل الخير اذا دخل مكة من حج عن الغير قال فيها  
 انه وقعت مسالة اضطررت فيها فقها العصر وهي ان الافا في الحاج  
 عن الغير اذا تجاوز عن الميقات بغير احرار الخ هل هو مخالف لام لا  
 فقبل يكون مخالفا لمجر المجاوزة فيسقط حجه عن الامر سواء احرار مكة  
 او بينها وبين المواقيت او رجع الى الميقات واحرم وقيل لا يكون  
 مخالفا بل عليه ان يرجع الى الميقات ويحرم منه عن الامر والاولون  
 اعتمدوا على ظاهر ما ذكره العلامة الشيخ رحمه الله في المسئلة الكبير  
 حيث قال ومنها اي من شروط صحة الحج عن الامر ان يجرم من الميقات  
 فلو اعمرو قد اعمرو بالحج ثم حج من مكة فيضمن في قوله جميعا ولا يجوز

ينبغي ان يتبين هذا الجهد للمأمور بالحج وهو مخالفا

لما رساله في خصوص المسئلة

وقيل لا يكون مخالفا بل عليه ان يرجع الى الميقات ويحرم منه عن الامر والاولون اعتمدوا على ظاهر ما ذكره العلامة الشيخ رحمه الله في المسئلة الكبير حيث قال ومنها اي من شروط صحة الحج عن الامر ان يجرم من الميقات فلو اعمرو قد اعمرو بالحج ثم حج من مكة فيضمن في قوله جميعا ولا يجوز

ثم اذا حج من مكة يضمن في قوله جميعا



ذلك عن حجة الاسلام لان ما مور به نجة سيقاته انتهى ولا يصح الاعتناء  
 عليه من وجوه وذكر شعبة اوجه ثم نقل انه افني بما ذكره من عدم  
 كونه بخلاف بعد عوده الى الميقات العلامة قطب الدين الحنفى ومثلا  
 سنان في بسكة قرة العين والشيخ على المقدسي وان اردت الوقوف  
 عليها فارجم اليها وانه اعلم **قوله** فهو عن الاخير منه ويسقط عنه  
 دم المجاورة الاخير لا ما قبلها لان الواجب قبل الاخير صار دينا في  
 ذمته فلا يسقط الا بتعيين النية وهكذا كل ما ادى نسكاً سقط  
 عنه اخر ما تقرر في ذمته قبل ذلك النسك كذا في شرح الطحاوي  
 والبدائع قال في الفتح وينبغي ان لا ينبغي يحتاج الى تعيين بل لو  
 من اراد فاحرم كل مرة بنسك على عدد دخلاته خرج عن عهدة  
 ما عليه كالتناهي عليه يومان من رمضان فصارت يتيوى بحرم ما  
 عليه ولم يعين الاول ولا غير جاز وكذا لو كان من رمضان قال  
 في النهر **قوله** او صبي فبلغ او ولي الصبي اذا نوي ان يفقد  
 الاحرام للصبي من الميقات ولم يفقد له والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب الاحرام** مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت  
 التي لا يجوز للانسان ان يجاوزها الا محرماً جلية وهو لغة  
 مصدر احرام اذا دخل في حرمة لا تنتهك وجل حرام اي  
 محرم كذا في الصحاح وهذا اولى من قوله في العناية انه اخبر  
 مصدر احرام اذا دخل في الحرم كاستاء اذا دخل في الشاوسرعا  
 ما ذكره الشايع **قوله** وفيه ان النية والتلبية نفس الاحرام  
 وحقيقته لا شرط اقول يخالفه ما في النهر حيث قال في تعريفه

من الذي من عدم كونه مخافاً  
 بعد عوده الى الميقات

ينبغي ان لا يحتاج الى التعيين بل لو

وسرعاً

وشرعاً الدخول في حرمة مخصوصة اي التزامها غير ان لا  
 يتحقق شرعاً الا بالنية مع الذكر والخصوصية كذا في الفتح  
 شرطان في تحققه لاجزاً ماهيته كما توجه في البحر ان عرفه  
 بنية النسك من الحج او العمرة مع الذكر والخصوصية انتهى  
**قوله** وعن ابي يوسف الى اخره قيا ساعا الصوم من جامع لهما  
 عبادة كف عن المحظورات وقياسنا اولى لانه التزام افعال  
 كالصلاة لا مجرد كف بل التزام الكف شرط فكان بالصلاة اشبه  
 كذا في البحر الرابع وقال العيني ولنا قوله بقاى فمن فرض  
 فيمن الحج قال ابن عباس رضي الله عنهما فرض الحج الا هلالاً و  
 قال عمر رضي الله عنهما الا احرام اللين اهل ولي جلا في الصوم  
 لانه كن واحد **قوله** وهو مذهب الشافعي وفي قوله لا  
 ينعتد الا بالتلبية كذهبتنا **قوله** كما في حديث علي وروي مثله  
 عن ابي موسى الاسدي رضي الله عنه وكذاها في الصحيحين  
**قوله** والغسل وهو سنة للاحرار مطلقاً لما روي زيد بن ثابت  
 رضي الله عنه انه عليه السلام اغتسل للاحرام رواه الدار  
 قطني والترمذي وقال حديث حسن زيلعي وهو اذا اغتسل  
 الحج وقال ابن خويين مند اد انه اكد من غسل الجمعة واجبه  
 اهل الظاهر والحسن وعطاء في احد قوليه على مريد الاحرام  
 طاهر ام لا قاله في شرح الموطا قال في شرح مناسك الكنف  
 وهذا احد الاعتسالات المسنونة في الحج نائياً لدخول مكة بالها

ابن

التلبية وقال ابن مسعود  
 الا حراماً وقالت عائشة رضي  
 الله عنها صم صم

أكد من غسل الجمعة  
 اهل الظاهر والحسن وعطاء



ثالثها للوقوف بعرفة رابعها للوقوف بمنى خامسها الطواف  
 الزيادة سادسها وسابعها وثامنها لرمي الجمار في ايام التشريق  
 تاسعها الطواف بالصور فاشهرها لدخول حرم المدينة **قوله** اي  
 الوضوء لما روي ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يتوضأ أحيا نأو  
 ويفتسل أحيا نأ كما في الزيلعي **قوله** حتى يلزم الحايض والنفساء  
 بهما المتلبسان بالحوض والنفساء ليصح التفرغ فان غسلهما أو  
 وضوءهما حينئذ ليس للطهارة لعدم الامكان فهو للظافة  
 اما اللتان انقطع منهما الحيض والنفساء فيزول حدثهما بالاعمال  
 فلا يصح التفرغ قاله الحلبي في تحفة الاحيائي **قوله** ولا يقوم  
 مقامه التيمم لانه يلوث بخلاف جمعة وعيد زيلعي وغيره  
 لكنه سوي في الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه في النهر  
 قاله في الدر المختار **قوله** وهو موهم ان الاضطباع الى سائر  
 حقيقته عن قريب ان شاء الله تعالى **قوله** ولبس ازار أو رداء  
 لانه عليه السلام لبسها وهو واصحابه رواه مسلم ولانه  
 ممنوع من لبس الخط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبر  
 وذلك فيما عناه قاله الزيلعي **قوله** في البدن والثوب قبل الاحرام  
 سواء بقى جرمه بعدة أو لم يبقى قاله في النهر عند قول  
 المتن وتطيب اطلقه فشمّل اي طيب كان سواء بقى عينه  
 كالسك والغاليل او لا في ظاهر الرواية وهو المشهور وروي  
 المعلي عن محمد كراهة ما بقى عينه وهو قبيح لفرق قيل لانه اذا  
 عرق يتقل الى موضع اخر من بدنه ويكون بمنزلة ابتداءه بعد

في الاعتقالات المستوفى

لما كان سوي بينهما في  
 الطهارة ورجحه في النهر

وروي عن محمد كراهة ما بقى  
 عينه وهو قبيح لفرق قيل

لكنه

لكنه تقليل في مقابلة النص وهو ما في الصحيحين من قول عائشة  
 رضي الله عنها كان انظر الى وبيض الطيب في مفرق رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهو محرم والوييض الممان هذا في البدن اما  
 في الثوب ففيه روايتان والماخوذ به انه لا يجوز والفرق انه عثر  
 في البدن تابقا والمتصل بالثوب منفصل عنه وايضا المقصود  
 من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه حاصل  
 بما في البدن فاغنى عن تجويز في الثوب انتهى وفي شرح مناسك  
 الكثر بعد ذكر ما مر عن عائشة رضي الله عنها وعن غيرها ايضا ان خرج  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مكة فتخذه جباها بالسد  
 المطيب عند الاحرام فاذا عرقت احدانا سال على وجهها فزال  
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا عنه وايح بقاء عين الطيب كالم  
 بعد الاحرام ليندفع به اذى ما يوجد في الاحرام من النجاسة فهو  
 كالسحور يقدم على الصوم ليندفع اذى الجوع مع ملازمة  
 اثره وهو الشبع لبعض اجزاء من الصوم فيحصل له معنى الصوم  
 ويندفع عند الاذى رحمة من الله تعالى انتهى وبه يعلم ما في  
 تعميم الشاكح رحمه الله تعالى ولهذا قال الشيخ حنيف الدين المكي  
 في شرحه عند قول المتن الماتى والتطيب اي في البدن ثم قال وقد  
 بالبدن خلافا للشاكح لانه لا يجوز التطيب في الثوب بما يتقي  
 عينه على قول الكل على احدي الروايتين عنهما قالوا به ناخذ انتهى  
**قوله** لشهادة الارض الخ لما روي عن سهل ابن سعيد رضي الله عنه

اي في الثوب ففقه  
 راجع الى قوله

قوله  
 لا يبرأ التطيب بما يتقي  
 عينه في الثوب



انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ملب يلبى الا لبي  
عن يمينه وشماله من حجر وحجر حتى تنقطع الارض من هاهنا وها  
هنا عن يمينه وشماله صححه الحاكم على شرط الشيخين ولما روي خلا  
عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتاني جبريل فاني  
ان امر اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية **قوله** الجديدين نقل  
في غاية البيان عن بعض السلف كراهة لبس الجديدين وقال في نقل  
قدم الجديدين اي انا با فضليته دفعا لقول بعض بكراهته  
**قوله** والنعلين لما روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لبخرم احدكم في ازاره ورداء ونعلين زواه احمد **قوله** والنية  
باللسان قد تقدم عن الفتح عا انه على قياس ما قدناه في شروط  
الصلاة انما يحسن اذا لم يجتمع عزيمته وان اجتمعت فلا الى  
آخر ما تقدم فتذكره **قوله** ومن بكر ومهاته تقديمه على وقت الزمان  
مطلقا قال القوي بفسطاني في شرح النقاية ذكر في التحفة انه  
مكروه بالاجماع وفي المحيط ان امن من الوقوع في محظورات  
الاحرام لا يكره وفي النظم ان عنده محله لا عند ابي يوسف  
انتهى **قوله** قيل الا في المظنون اي عا ما في البزدوي وشرح المنكر  
وقيل يلزمه ومحله في الفاية كما ياتي في **قوله** بان لا يوجد  
حالق او الترافيق قد منارده فتذكر **قوله** الا في الرضى استنا  
من الحكم الاصل اعني اشتراط الخلق او التقصير وليس مستثنى من  
المستثنى على ما لا يخفى **قوله** وفضلها الاول الخ هذا هو ظاهر  
الرواية وروي عن ابيه قال عن اصحابنا وهو الصحيح وروي عن

قيل عن بعض السلف كراهة لبس الجديدين

اذا لم يجتمع عزيمته كما قدناه

وقيل يلزمه

ان

وابن شجاع عن ابي حنيفة ان الافراد بالجمع بعد القرآن افضل من  
التمتع واختار صاحب المنظومة هذه الرواية وروي عن محمد  
انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية افضل عندي من القرآن قال  
القدوري هذا مذهب محمد وذكر الطحاوي في الاثار ما يوجب  
ان تفضيل القرآن على المتعة قول محمد ايضا وفاقا لها قال الكرماني  
وروي عن ابي حنيفة الافراد افضل من القرآن والتمتع فحشد  
عن ابي حنيفة ثلاث روايات في الرواية المشهورة القرآن  
افضل ثم التمتع ثم الافراد وهي التي ذكرها الشيخ هنا وفي رواية  
القرآن ثم الافراد ثم التمتع وفي رواية الافراد افضل من التمتع و  
القرآن قال السروجي وهي رواية شاذة انتهى قال الشيخ حنيف  
الدين الرشدي في شرحه عا هذا الكتاب ودلت على افضلية  
القرآن احاديث منها حديث عمر رضي الله عنه قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول اتاني آت من ربي  
فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل حجة في عمرة رواة البخاري  
وابوداود وابن ماجه موله وكان حقه ان يقول في الاول شوطا  
اقول بل الظاهر ان يجذف شوطا ايضا اذ لا وجه للتقييد به  
وان علم الاكثر الاول **فصل في صفة الاحرام قوله** ولم يذكر  
خلق راسه لان المستحب ابقاء شعره اقول يخالفه ما قاله العلامة  
ابن نجيم في البحر الرائق ونصه ويسحب خلق الراس لمن اعتاده او  
الردة والافتسرية انتهى ومثله في النهر والدرو شرح الشيخ الرشدي

روى ابن شجاع عن ابي حنيفة الافراد افضل من التمتع واختارها صاحب المنظومة

الرواية المشهورة القرآن افضل ثم التمتع ثم الافراد

ذكر ابو داود وابن ماجه وابن حبان في صحيحهم انهم لم يروا احدا من اصحابنا يركب راسه او يلقح راسه او يلقح راسه



وقال العلامة القطبي في منسكه واهل خلق راسه أم لا  
 روي عن بعضهم انه كان يوحى خلق راسه فلا يخلق الا في منسكه  
 ليجمع ذلك الشعر في ميزانه وعن محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد  
 المطلب انه اراد الحج وكان من اكثر الناس شعرا فقال له عمر رضي الله  
 عنه خذ من راسك قبل ان تحرم وعن القاسم وسالم وطاوس وعطا  
 بنهم سئلوا عن الرجل يريد ان يهل بالحج باخذ من شعره قبل ان يحرم  
 قالوا نعم اخرجها سعيد بن منصور قوله وهو متنازع فيه اي تتركه  
 كل من يتلف ويخلق وقد عمل الثاني لقربه عما ذهب البصريين  
 واصبر في الاول النقول ثم حذفه ولو اعمل الاول لقال او يخلق  
 بالضمير وجوابا عما المحدثون وتراجع اهلنا لما روي عن عائشة  
 رضي الله عنها انها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ثم يطوف في نسائه ثم يصبح محرما قوله ويقتل الى اخره  
 عطفه بالواو دون ثم المشعر بالترتيب اشارة الى انه يجوز تقديم  
 ازالة الثفت على الاغتسال وتأخير عنه قال القطبي في منسكه  
 واما قص الشارب وتقليم الاظفار وحلق العانة وغير ذلك فقد  
 ذكر الحدادي في السراج انها قبل الفسل وكأنه لحظ الثمن  
 من كمال تنظيف البدن عن الفسل وقال الفخر ان يلقى انه يستحب  
 تقليم اظفاره وقص شاربه وحلق عانته وتنظيفه وتريح  
 راسه عقب الفسل لقول ابراهيم كانوا يستحبون ذلك اذا ارادوا  
 ان يحرموا انتهى وبما هم في ذلك ان لا يشارك الانسان جزا من  
 اجزاء بدنه الا على كمال الطهارة انتهى قال في النهر واعلم انه ينبغي

روي عن بعضهم انه كان يوحى خلق راسه فلا يخلق الا في منسكه

ظرف الشارب ونحوه قبل الفسل او بعده خلاف

والظاهر مرادهم

ان

ان يندب الفسل ايضا لخلق الله عن رقيقه او ابوه لصفره لقولهم ان  
 الاحرام قائم بالمعنى عليه والصغير لا يلقى به لجواز مع احرامه  
 عن نفسه وقد استقر بذه لكل محرم انتهى **قوله** والفسل افضل  
 لانه عليه الصلاة والسلام اختاره ولانه اعم وابلغ في التنظيف  
 قاله الزيلعي **قوله** يستحب للحائض والنفساء في الحديث حديث  
 جابر الطويل فولدت أسماء بنت عميس محمد بن ابى بكر فارسلت  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم كيف اصنع فقال اغتسلي واستشفي  
 بثوب واحرمي ونحوه عن عائشة رضي الله عنها في صحيح مسلم  
 ونظما نفست أسماء بنت عميس محمد بن ابى بكر في صحيح مسلم  
 وهو شاهد بطولية الفسل للحائض بالدلالة اذ لا فرق بين  
 الحائض والنفساء او النفساء قوي من الخيض لا امتداد له وكثرة  
 دمه ففي الخيض اولي وفي ابى داود والترمذي انه عليه السلام  
 قال ان النفساء والحائض تقتسل وتحرم وتقتضي المناسك كلها  
 غير ان لا تطوف بالبيت قاله في الفتح **قوله** ولا يقوم التيمم مقام  
 عند العجز عن الماء قال في البحر الرائق قال الشارح بخلاف الجملة  
 والعيد بن يعني ان الفسل فيها للطهارة لا للتنظيف فيشرع  
 التيمم لما عند العجز وفيه نظر لان التيمم لم يشرع لها عند  
 العجز اذا كان طاهرا عن الجنابة ونحوها والكلام فيه لانه ملوث  
 ونفيس جعل طهارة ضرورة اذ الصلوة ولا ضرورة فيها ولهذا  
 سوي المص في الكافي بين الاحرام وبين الجملة والعيد بن انتهى  
**قوله** وقيل ينال قال السراجي قلت ينبغي ان لا يحرم فضله

من اكله عند الفسل

الفسل في الجملة لا في الحقيقة



لانه شرع التطافة وقد حصل انتهى **قوله** ويستحب أن يتطيب  
زاد القدوري ان كان لك طيب وفيه فائدة ثان الاولى انه ان لم  
يكن عنده لا يطيبه كما في العناية الثانية انه من سنن الزوائد  
لا البعدى كما في السراج قاله في النهر **قوله** والاولى ان يطيب ثيابه  
يخالفه ما قدمه الشارح من التحريم في فصل السنن **قوله** من اثر بقائه  
الظاهر ان في العبادة قلبا وان الاصل من بقاء اثره **قوله** وانما يسن  
الاضطباع حال الطواف قاله في المنسك الكبير وقال الكرماني والنووي  
ويكون مضطجعا في احرامه وهو سنة في عمل الوجه الذي ذكرنا  
وذكر السيد في الكفاية شرح الهداية مفرقا الى الجامع الصغير لمجوي  
في كيفية الاحرام ويدخل الرداء تحت عينه ويلقيه على كتفه اليسر  
ويبقى كتفه الايمن مكشوقا وهذا ايضا يشير الى ما ذكر الكرماني انتهى  
ثم نقل عن الغاية والطرا بلسي والفتح انه سنة في الطواف فقط قال  
فالحاصل ان اكثر كتب المذهب ناطقة بان الاضطباع يسن في الطواف  
لا قبله في الاحرام وعليه تعد الاحاديث وبه قال الشافعي انتهى  
**قوله** ينوي بمسنة الاحرام موافقا لما في عامة الكتب قال في البحر  
الرابع فصل ركعتين اي على وجه السنة لكن قال السيد احمد مجوي  
في شرح الكنز وصل ركعتين ندبا ومثله في الدر المختار **قوله** وفي  
الظهيرية الخ اقول لعلة مبني على رواية عدم كراهة قراءة القرآن  
على عكس التثبيت في النافلة او انه محمول على قصد الدعاء دون  
التلاوة فافهم **قوله** خلافا للشافعي واتباعه حيث جوزوا الخ  
اقول ما قاله المصنف الكبير وهو الصواب فان الشافعي رحمه الله تعالى وان

زاد القدوري ان كان  
لك طيب وفيه فائدة  
ثان الاولى انه ان لم  
يكن عنده لا يطيبه  
كما في العناية الثانية  
انه من سنن الزوائد

كيفية الاضطباع

كتب المذهب ناطقة بان  
الاضطباع يسن في الطواف  
لا قبله

حول

جوز الصلاة التي هي لها سبب في الاوقات المكرهة لم يطلق  
السبب بل هو مقيد عندهم بان يكون متوقفا على الصلاة  
او مقارنا لها واما ان كان متأخرا كركعتي الاحرام وصلاة  
الاستحارة فحرم في اوقات الكراهة كما يقوم مستورا في كتبهم  
والله اعلم **قوله** وفيه نظر قال الشيخ حنيف الدين الشاذلي  
وفيه نظر لما ذكرناه من فعله عليه الصلاة والسلام انتهى  
اقول ولما خالفته ايضا ما تقر في عامة كتب المذهب من انه  
يجزى المكتوبة عنها قال في البحر الرائق ويجزى المكتوبة عنها  
كتحية المسجد انتهى ولما في البقيع الذي ذكره من كتب  
من الضعيف فان الفرق المذكور غير ظاهر **قوله** فالافضل ان  
يجزى وهو جالس الساج واحد قواين في مذهب الشافعي والقول وهو من ذهب عما ذكره  
الاخر ان الافضل ان يجزى بعدما استقلت به راحته واسم  
اعلم قال في النهر وقد اختلفت الروايات في اهلاله عليه  
الصلاة والسلام وروايات انه لم يبعث استنوت به راحته  
اكثر واصح لكن اخرج ابوداود والحاكم وقال على شرط الشيخين  
من حديث سعيد بن جبيل قلت لابن عباس تجتنب اختلاف  
الصحابة في اهلاله عليه الصلاة والسلام فقال اني لا اعلم  
بذلك انما كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة خرج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلا يصح سجده بذي  
الحليفة ركعتي ركعتين او حب في مجلسه فاقبل بالبحر في شرح  
من ركعتيه تسمع ذلك منه اقوام حفظته عنه ثم ركب

المقرر في عامه الكتب  
في انه يجزى المكتوبة  
عنها





فلما استقلت به ناقته أهل وادرك ذلك منه اقوام فلما علا  
 على شرف البيداء أهل وادرك ذلك اقوام فقالوا انما أهل على  
 شرف البيداء وايم الله لقد اوجب في مصلاه وأهل حين  
 استقلت به ناقته وأهل حين علا على شرف البيداء وهذا  
 يقع الجمع ونزول الاشكال انتهى **قوله** بعد امستدرك الخ  
 قال الشيخ حنيف الدين الرشدي **اقول** ليس كما قال بل لا  
 بد منه اذ لو لم يذكره واقتصر على قوله وهو جالس مستقبل  
 القبلة لعم سام الخ الجالس وليس بمجرد للافضلية واذا المراد  
 كون ذلك واقعا منه في مجلسه الذي صلى فيه لا غير **قوله**  
 اللهم اني اريد الخ قال المنلا سنان في منسكه وهذا القول  
 لا تحصل النية الاحرام عند بعضهم وعند بعضهم تحصل  
 الاول اظهره **قوله** الخلاق في جواز الاطلاق عن الفرض وعن  
 الحسن انه لا يتأتى به بنية النقل كما في الزاهد في قوله القوتان  
 في شرح النقاية والمذهب الجواز لان وقت الحج له شبه بالمسار  
 باعتبار عدم صحة حجتين فيه وله شبه بالطرق باعتبار  
 ان افعاله لا تستغرق اثر متتبه فبالاعتبار الاول يتأدي فرض  
 الحج بطلق النية وبالاختبار الثاني لا يتأدي بنية النقل بخلاف  
 فرض الظهر مثل الحبيب لا يتأدي بواجده من ان وقته ظرف  
 من كل وجه وبخلاف صوم رمضان فانه يتأدي بكل من ماله وقت  
 معيار من كل وجه والله اعلم **قوله** فيسر الى انما يدعي بطلب  
 التيسير مضافا قال في الهداية لئلا اذا اداء في اثر متفرقة وامان

فيما اقصى به انما عباد  
 في حال ايام الله تعالى  
 في مصلاه

متباينة

متباينة فلا تعري عن المشقة عادة فيسئل التيسير وفي الصلاة  
 لم يذكر مثل هذا الادعاء لان عدتها يسيرة وادائها عادة ميسرة  
 انتهى قال في النهر وفي التحفة والقنية قال محمد يجب في الصلاة  
 ان يقول ذلك وعمه الشايع في كل العبادات وما في الهداية  
 اولى انتهى قال السيد احمد المحوي في شرح الكنز لا بد من تناول  
 الوجوب في عبارة محمد بالثبوت او بقرائه يجب بالحال المهيمن انتهى  
**قوله** وتقبله مني لان القبول هو النتيجة والمطلب الاستي  
 من اداء هذه العبادات وقد سأل الخليل وابنه عليهما السلام  
 قبل ذلك في قولهما ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وقد  
 روي انس انه عليه السلام صلا الظهر ثم ركب عار حليته  
 فقال اللهم اني اريد الخ فيسر لي وتقبله مني واد بعضهم  
 واعني عليه وبارك لي فيه كذا في شرح مناسك الكنز وقال في  
 شرح الجمع عقب عبارة المتن لما روي انه عليه السلام فعل  
 كذا لكن قال في البحر الرائق وما ذكره بعض المشايخ من قول  
 اللهم اني اريد الخ ليس له اصل في السنة ولهذا قال في  
 فتح القدير ولم يعلم ان احدا من الرواة لنسكه صلى الله عليه  
 وسلم روي انه سمعه عليه السلام قال نويت العمرة ولا الحج  
 ولهذا قال مشايخنا ان الذكر باللسان حسن ليطابق القلب  
 انتهى **قوله** يراد به الاشياء قطعاً الخ لان الماضي في الاشياء غلب  
**قوله** ثم يلبي قال في النهر قال بعضهم وفي مشروعية التلبية  
 تنبيه على ان الامام الله لعباده بيان وفودهم انما كان باستدعائه

لا بد من تناول  
 في حال ايام الله تعالى  
 في مصلاه

الذكر باللسان حسن



انتهى قال في البناية فان قلت **عل** ورد ان الانبياء كانوا يلبون  
 اذا حجوا قلت **ذكر** في مناسك الطبري عن الانزكري في تلبية  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم يونس متى كان يقول  
 ليبيك فرائح الكربة وكان موسى عليه السلام يقول ليبيك انا عبدك  
 لديك ليبيك ليبيك وتلبية عيسى انا عبدك ابن امك انتهى  
**قوله** وفي المذكورة الخ ما كذا حكى ابن عمر تلبية رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم متفق عليه قاله ابن بلعي زاد في البحر العتيق وفي رواية  
 الى قوله ان الحمد والثناء لك وفي رواية ليبيك اللهم ليبيك لا شريك  
 لك ليبيك الى اخرها انتهى قال القسطلاني في شرح البخاري وقد وقع  
 في المرفوع تكرير لفظ ليبيك ثلاث مرات وكذا في الموقوف الا ان  
 في المرفوع الفصل بين الاولى والثانية بقولهم له الام وقد نقل  
 اتفاق الادباء على ان التكرير اللفظي لا يزاد على ثلاث مرات انتهى  
**قوله** وفي ليبيك الخ وردت بلفظ التثنية والمراد تكثير الاجابة مرة  
 بعد مرة واختلف في معناها قلت معناها انا مقيم على طاعتك  
 اقامة بعد اقامة من الت بـ اذا اقام ولزمه ولم يلقا رقه وقيل  
 معناها التحامي وقصدي اليك من قولهم داري تلك دارك اي  
 تواجها وقيل بحبتي لك من قولهم امرأته ليه اذا كانت محبة  
 لزوجها او عاتقة على ولدها وقيل معناها اخلاصي لك من قولهم  
 حبيب لياب اي اذا كان خالصا ومنه لب الطعام ولباه وقيل  
 معناها الخضوع من قولهم انا ملب بين يديك اي خاضع وقيل  
 قرب منك وطاعة لان الابواب القرب قاله الزبيدي وهو ملوم النصب

على من لم يكن من الانبياء

انكر من اللفظ لا من اللفظ  
على ثلاث مرات

على معنى التلبية

والاضافة

والاضافة فلذلك حذف النون والناصب له من غير لفظه  
 والتقدير اجبت دعوتك اجابة بعد اجابة الى ما لا نقا  
 له وعلى القول بانه ما خوذ من الت بالمكان اذا اقام به  
 يكون مصدرا محذوف الزوائد اذ القياس فيه الباء  
 وقيل ليس هنا اضافة والكاف حرف خطاب وانما حذف  
 النون لشبهه الاضافة وقيل مضاف الاله اسم مفرد واصل  
 لي قلت الفه يا للاضافة كالف عليك الذي هو اسم فعل  
 والف لدي ورده سبويه بقول الشاعر  
**دعوت لما نابني مسورا** فلي قلبي لدي مسورا  
 حيث ثبتت اليامع كون الاضافة الى ظاهر **قوله** لتقوم العلة  
 اي مع الفتح والاولي ان يقال لتعين العلة حيث لان الكسر  
 الاستيناف والعلة والفتح لا يحتمل الاول فيحمل الكسر على الاستيناف  
 لان تعليل الاجابة بالمرات اولي منه بغيره قال الشافعي الزبيدي  
 وقال محمد بن الحسن والسياتي والفرائس المعزة من قوله ان الحمد  
 لانه ابتداء كلام لما قال ليبيك استأنفت كلاما اخر زيادة ثناء  
 وتوحيد والفتح تعليل كانه قال ليبيك اللهم لان الحمد والثناء  
 لك فيكون بناء على ما تقدم فلا يكون فيه كبر مدح وبالكسر ابتداء  
 فكان اولي والمجلى عن اي حنيئة واخر من فتحها وبالكسر لا  
 يتعين الابتداء لانه يجوز ان يكون تعليل ذكر صاحب الكشاف  
 لقوله تعالى انه ليس من امثلك انه عمل غير صالح وبقوله عليه  
 السلام اينها من الطوافين والطوافات انتهى واما تعليل ما



صاحب المحيط بأنه عليه الصلاة والسلام فعله فقد ورد  
 في **حطيط** النباية بأنه لم يعرف **قوله** النعمة بكسر النون كما يصل إلى  
 الخلق من النفع ودفع الضر وهو منصوب بالعطف على اسم  
 أن وجوده رفعة على الابتداء والخبر محذوف لدلالة خبر أن تقديره  
 أن الحمد لك والنعمة لك وجوز ابن الأنباري أن يكون الوجود خبر  
 المبتدأ وخبر أن هو المحذوف **قوله** والملك بضم الميم وضرباً من  
 المقدور والملك بالكسرة حارة الشئ وتوصيف الله بالأول ابلغ  
 عما لا يخفى قاله العيني وقرن الحمد والنعمة وإفاد الملك لأن  
 الحمد متعلق بالنعمة فكانه قال لا حمد إلا لك والملك فهو معنى مستقل  
 بنفسه قاله ابن الميزجوي **قوله** واستحسن الوقف الخ وقد  
 استحسن الشافعية الوقف على بيك الثالثة ولم أره لا يختلفون  
**قوله** لا يلائقهم أي إذا رفع لا يخفى بعد عدم الرابطة لجملة  
 بعدة الألف إلا أن يدعي حذف أي فيه ناعلة **قوله** ثم خفض صوته  
 ويصل على النبي الخ أي سر الكافي البحر الرائق في الباب بصوت  
 أغض يميز عن صوت التلبية انتهى **قوله** **فصل** وشرط التلبية  
 الخ وهل يشترط مع ذلك إسماع نفسه أولاً قال الشيخ في الكبير لم يذكره  
 أصحاب المناهل قال ويبغى أن يكون الاختلاف الذي في القراءة الذي  
 في الصلاة فعند القندواني يشترط في القراءة إسماع نفسه وعند  
 الكرخي تصحيح الحروف يكفي إن لم يسمع نفسه وصحوا قول القندواني  
 وقالوا وعلى هذا كل ما يتعلق بالنطق ولا شك أن التلبية مما  
 يتعلق به فعلى هذا من لم يصح الحروف باللسان وذكر التلبية بالقلب  
 فهو

استحسن الشافعية الوقف على بيك الثالثة ولم أره لا يختلفون

قوله فصل

فهو بمنزلة من لم يلب بالاتفاق ولو صح الحروف باللسان وذكر التلبية  
 بالقلب فهو بمنزلة من لم يلب بالاتفاق ولو صح الحروف ولم يسمع  
 نفسه لم يعتد به على الصحيح خلافاً للكرخي فليحفظ **قوله** أي  
 تلك التلبية النباية الخ في العبارة قلب وأصواب أن يقال  
 أي تلك التلبية القريبة الغير البعيدة عن اللسان فامل **قوله**  
 والمتصور أنه لا ينقص شيئاً مما قال في النهي لأنه هو المنقول  
 عنه عليه الصلاة والسلام باتفاق الرواة يفتكز أن الله لا يفتكز  
 ومن ثم حكى ابن الملك الاتفاق على أن النقص بكونه وظاهر  
 قول المصنف في الكافي أنه لا يجوز أنها تحريمية قال في البحر وفيه  
 نظر ظاهر لأن التلبية سنة فادركها أصلاً ارتكبت كراهة  
 التلويح به فالنقص أولى وأقول فيه نظر ففي الفتح التلبية  
 مرة شرط والزيادة سنة قال في المحيط حتى يلزمه الإساءة  
 بتركها ثم قال أن يرفع الصوت بها سنة فإن تركه كان ميسراً  
 انتهى فالنقص بالإساءة أولى وأعلم أن دعوى كون النقص  
 لم يقع في روايته مفارضة بما في البخاري عن عائشة أي العمل  
 بلف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى ولم يذكر الملك  
 لا يشترط الملك انتهى **قوله** فإن زاد الخ وقال الشافعي في رواية  
 الأربع عنه لا ينال لأنه ذكر منطوياً فمقتضى زيادة أو  
 النقص كماله كالأذان وإنما إن لم يسمع من الله عنهما كان نقول  
 إذا استوترا أحدهما من ياء أو عا المروي ليسل وسعد الخ  
 وأخيراً إن يدليك والرغبة إليك والعمل بمتفق عليه بخلاف

المصحح ما قاله القندواني

النقص فيها كرهه اتفاقاً



الاذان لانه للاعلام قاله العيني وقال القسطلاني قال ابن عبد البر قال مالك انه ان ينشد عاتلية رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يقرأ ما روي مرفوعا ثم يقول الموقوف على انقل اده حتى لا يختلط بالمرفوع وقال الشافعي رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقي في المعرفة والاصيق على احد في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله ودعائه مع التلبية غير ان الاختيار عندي ان يقرأ كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى **قوله** ويستحب ان يرفع بها صوته لا يروي انه عليه السلام قال اتاني جبريل فاخبرني ان امرأته ابي ان يرفعوا الصواتهم بالاهلال والتلبية رواه ابو داود وغيره وعن ابن مسعود عن ابي ابي ابي عنه انه عليه السلام قال افضل الاعمال الحج والعمرة وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه عليه السلام سئل اي الحج افضل قال الحج والعمرة رواه الترمذي في الحج رفع الصوت بالتلبية والتحية اسالة الدم وقال ابن عباس رفع الصوت بالتلبية زينة الحج وقال ابو حازم كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبفون الروح حاجتي تنبح حلوقهم من التلبية وقال ابن عباس سمعته يصرخون بها قال الزبلي **قوله** اربعة وايفكم في صحيح البخاري عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا اذا اشرق فناد على واحد فقلتنا وكننا لا نقف

قال مالك انه ان ينشد عاتلية رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يقرأ ما روي مرفوعا ثم يقول الموقوف على انقل اده حتى لا يختلط بالمرفوع وقال الشافعي رحمه الله فيما حكاه عنه البيهقي في المعرفة والاصيق على احد في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله ودعائه مع التلبية غير ان الاختيار عندي ان يقرأ كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى

على معنى الحج والعمرة

ارتفعت اصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس ارجعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اسم ولا غلبة الله بعبادته تسمعون منيب انتهى **قوله** القسطلاني في شرحه اربعون بكرة في التلبية الموحدة اي ارفعوا وادعوا وانتظروا واسكروا عن الجهر وقفوا عنه او اعطوا اغلبها بالرفق بها واللف عن الشدة انتهى **قوله** جمهور في الصوات من اضافة الصفة الى الموصوف وعالم صفته كاشفة قال في القاموس كلام جهر وجهر وجهر وجهر على ان انتهى **قوله** ولان صوتها عورة قال في البحر الرائق صرح في النوازل بان نعمة المرأة عورة وبني عليه ان تعلمها القرآن من المرأة احب الي من تعلمها من الاخرى ولهذا قال صلى الله عليه وسلم التسمية للرجال والتصفية للنساء فلا يجوز ان يسمعها الرجل ومشي عليه المصطفى الكافي فقال ولا تلبس جهر لان صوتها عورة ومشي عليه صاحب المصنف في باب الاذان وفي فتح القدير والمصنف في لو قيل اذا جهرت المرأة في الصلاة فليدفعها من جهرها انتهى وفي شرح المسئلة الاشبه بان صوتها ليس بعورة وانما يؤدي الى الفتنة كما عجل به صاحب الفدائية وغير مسئلة التلبية بل فعلهم انما مشعرون من رفع الصوت بالتسمية في الصلاة بهذا المعنى ولا يلزم من جهره رفع صوتها بحضرة الاحباب انه يكون عورة كما قد مناه انتهى **قوله** الظاهر انه من غير رفع صوت ذكر الشافعية انه لا بأس برفع الصوت بالتلبية في الساجدة الثلاثة في جهرها من التسمية والتسليم والتسليم

الاشبه ان صوتها ليس بعورة

لا يقوم بغير رفع صوتها بحضرة الاحباب



بأس فيها بالتدنية من غير رفع صوت انتهى فلعله كذلك عندنا كما  
 هو مقتضى إطلاق الماتن **قوله** فقبل هو الله قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 تعالى فاطر السموات والارض يدعوك ليغفر لكم من ذنوبكم انتهى  
**قوله** وقيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى فلهذا قيل  
 وسلم ان سيدنا ابي داود اواه اتخذ فيها ما دية وبث دعا غيا  
 ابراهيم عليه الصلاة والسلام نفسه قاله النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو  
 الخليل عليه السلام لما حكى عن مجاهد ان ابراهيم عليه السلام لما  
 قيل له اذن في انك يا نوح يا نوح رجلا لا وعلى كل ضامر قال يا رب  
 كيف اقول قال قل يا ايها الناس اجيبوا ربكم فصعد جبل ابي  
 قيس فنادى يا ايها الناس اجيبوا ربكم فاجابوه ليسك اللهم  
 ليسك في صلاب ابايهم وارحام ابهاكم فكان ذلك اول القضية  
 فمن اجاب منهم مرة حج مرة ومن اجاب منهم مرتين حج مرتين  
 وعلى هذا يجوز بعد دعاء اجابوا ومن لم يحج لم يحج قاله النبي صلى الله عليه وسلم  
**قوله** ويقوم تقليد المهدي ان اراد العرة فنية وفي الدر المختار  
 وهل العرة كذلك الظاهر نعم انتهى **قوله** وفوان يرتبط الى اخره  
 والمعنى بالتقليد افادة انه عن قريب يصير جلد هذه الحماة  
 والفضل في الشيعة لارادة دمه قاله في البحر الرائق **قوله**  
 ويسوقها قال في شرح مشكل العفيف وهو افضل من  
 القود الا ان لا تنساق فيبقودها وتوساها غير وهو معها  
 فهو

خلا خلافة في الجية من قوله

مقام التلبس في مائة  
 من التلبس في مائة  
 يكون التقليد كذا

فهو كسوقه انتهى **قوله** مع النية على الصواب وما قاله لا سيما  
 انه لو قلدها وساقها قاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاخر  
 اوله ينو قال في فتح القدير وهو مخالف لما عليه العامة فلا يعول  
 عليه وفي البحر الرائق وقد يقال ان قصد مكة نية فلا يحتاج معه  
 الى نية اخرى فلا يخالفه لما عليه العامة قال في النهر قوله المختار في  
 الاصرام نية النكح ولا خفاء ان قصد مكة لا يستلزمه انتهى **قوله**  
 ولا يقوم الاشعار الخ لانه مكروه عند ابي حنيفة فلا يكون من  
 النكح وعندهما وان كان حنفا فقد يفعل للمعالجة بخلاف التقليد  
 لانه يختص بالمهدي نيلعي وكذا الخليل لا يقوم مقام التلبس لا  
 لدفع الاذي عنها **قوله** والابل تقلد وتجلل لان هذا يا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كانت عقدة مجللة وقال عليه السلام علي  
 تصدق بجلالها وحطامها نيلعي **قوله** والبقرة لا تشعر لانها لا تقوى  
 على الجرح ولانه لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اشعر البقرة  
 ولا عن احد من الصحابة **قوله** والفم لا يفصل بها شيء من ذلك  
 لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انها قال لا تقلد والفم كذا في  
 البحر العميق في شرح الجمع المكي التقليد في الفم ليس بسنة عندنا  
 وقال الشافعي سنة فيه كما في الابل ولنا انه عليه السلام قلد الفم  
 مرة ولو كان سنة لكرهه انتهى **قوله** حتى يلحقها ويسوقها اعلم  
 انه لو وصل الى الميقات ولم يستقها لزمه الاصرام بالتلبس من الميقات  
 ولا اثر للحوق بعد ذلك ذكره بعض المتأخرين وهو حسن قال في النهر

ما قاله لا سيما  
 من المعتبر في السنة في السوق

تقليد الفم ليس بسنة عندنا  
 وقال الشافعي انه سنة

لو وصل الى الميقات ولم يستقها لزمه الاصرام بالتلبس من الميقات



**فصل في إيهام النية وإطلاقها** الظاهر أن هذا المصنف  
 للتفسير أي إطلاق النية عن ارادة الحج أو العمرة أو كليهما ثم أتت  
 بعض شراح الكتاب بجعل العطف للمغايرة وجعل المراد من الإيهام  
 أن يحرم بالنسك والمراد من الإطلاق أن ينوي الأحرار فقط قال  
 في المسك الكبير قيل وهو أفضل من التعيين والمشهور خلافه  
 انتهى **قوله** صح والأصل حديث علي كرم الله وجهه حيث  
 قدم من اليمن فقال اهملت بما أهمل به رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فاجاز عليه السلام قاله في فتح القدر **قوله** كان للعمرة قال  
 الكتاب لأنه لا بد في انتهى وعلل بعض الشراح بأن طوافها ركن  
 وطواف القدوم سنة فصرفه إلى الركن أولى وإن لم ينو **قوله** ولو  
 أحرم بهما ثم أحرم فائبا حجة قال العلامة القطامي في منسكه  
 نقلا عن المحيط البرهاني ولو أحرم بشئين أراد أن يكون محيرا إن شاء  
 جتين وإن شاء حجة وعمرة فذلك عمره وحجة إن شاء وإن أي  
 لا يكون غير ذلك ولو أحرم بإبراهيمين لانية له فيهما ثم أحرم بإبراهيمين  
 لانية له فيهما قال محمد الأول أن حجة وعمرة والآخر أن باطلان  
 انتهى قاله العفيف **قوله** لكن في الكافي الأول حذف لكن إذا لا يظهر  
 الاستدراك لأن ما بعد لكن هو عين ما قبلها **قوله** وبقي الحج أي مطلقا  
 وبه يتادي حجة الإسلام **قوله** لأنه لا يتجزئ وذكر بعض ما لا  
 يتجزئ كذكر كله كافي أنت طالق نصف تطليقة أو ثلثها تقع

كاملة

قدما الواحد

كاملة وفي علي نصف ركعة تلزمه ركعة وفي الخلاصة تلزم  
 ركعتان عند أبي يوسف وهو المختار انتهى **قوله** فقيل لا  
 يلزمه القضا قال في حاشية البردوي لأنه إذا أحصر وتخلل  
 بالدم لا يحتاج إلى الأفعال للخروج فلا يلزم القضا **قوله** وصححه  
 في الغاية وأرى تضاده في فتح القدير **قوله** لزمه حج وعمرة ذكر  
 في فتاوي قاضي خان إذا أحرم بشيء فنسيه لزمه حجه أو  
 عمره هكذا ذكرنا وهو مخالف لما في المتن وغيره إلا أن يقال إن  
 أو يعفى الواو وهو جائز قاله في الكبير **قوله** إن شاء جمع بينهما  
 لكن إن جمع بينهما في القضا يجب عليه دم القرآن فنبه **قوله** عليه  
 شتان بخالف لما في المحيط والفارسي من وجوب دم واحد **قوله**  
 وسقط عنه دم القرآن موهم لوجوبه عليه قبل الفساد وليس  
 كذلك **قوله** وأما إذا جامع قبل طوافها إلى قوله وسقط عنه دم  
 القرآن قال الشيخ حنيف الدين في شرحه على هذا الكتاب فيه نظر  
 فليتأمل انتهى **قوله** والقياس أنه يلزمه جتان أو عمران هكذا  
 في النسخ أو وهكذا هو في شرح الشيخ المرشدي كما رأيت بخطه  
 والصواب الواو كما عثر بها في المنسك الكبير والبحر المحقق للعلامة  
 ابن الصياء **فصل في إيهام المغني عليه** **قوله** به  
 من أغنى عليه إلى قوله صح قال في الدر المختار ولم أر ما لو حن فاحرموا  
 عنه وطافوا به المناسك وكلام الفتح يفيد الجواز **قوله** فنوي  
 وليت عنه رفيقه **قوله** انظر ما إذا أهمل عنه رفيقا هل يصير  
 محرما بواحد أو بثنين والله أعلم **قوله** صح أي أحرم الرفيق قال

الشافعي لما في المحيط  
 سئل قال له أفاضل

والصواب الواو

حكم ما إذا أحرم عنه

حكم ما إذا أحرم عنه  
 على وجهين أحدهما إذا أحرم



العلامة ابن نجيم في حرة وشغل بال إذا أحرمت عنه رفيقه بحجة أو عمة  
 أو بها من الميقات أو عكة ولم أره صريحا انتهى قال في النهر بعد  
 نقله وأقول ظاهر ما قد مناه عن الفتح بعيد أنه لا بد من العلم  
 بقصدية فان لم يعلم ينبغي أن لا يجوز له الإحرام انتهى **قال**  
 السيد الجوي وأقول مراد صاحب البحر أنه لم ير صريحا في كلام  
 المشايخ والأفصاح البحر يكر أن ظاهر عبارة الفتح تنيد ما ذكره  
 انتهى **وقال** الشرنبلالي بعد نقله كلام صاحب البحر قلت  
 وفيه تأمل لأن المسافة من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح  
 أن يحرم عنه بعمره وليست واجبة عليه وقد عتد الأئمة ولا يحصل  
 إحرام عنه بالحج فيفوت مقصده ظاهرا فلتأمل انتهى **قوله** أي  
 بلا خلا في ذكر في البحر العميق والطريق إلى أن هذا عند أبي حنيفة  
 خلا فالهاتأمل بقي لوتوي الرفيق النقل هل يقع عن الفرض لم أره  
 والله أعلم **قوله** عدم تعيين حمله والشهود أقول إلى هنا عا  
 ابن الهمام وأما ما كان في المنسك الكبير ولا أعلم تجوز ذلك عنهم قال  
 في الكبير وقوله ولا أعلم تجوز الخ مشكل لأنه ذكر بنفسه أن ذلك  
 لا يشترط في الأصح والجواب عنه أن كلامه هنا فيمن أعجى عليه  
 قبل أبعد أحرامه وما من من اشتراط الحمل والشهود في الأصح إنما هو  
 فيمن أعجى عليه قبل الأحرام فلا تقارض انتهى **فصل في أحرام**  
**الصبي** **قوله** يفقد إحرام الصبي المراد من الصبي الجنين فلا يحل  
 تخرجه إلا نثي قاله العفيف **قوله** المميز وهو الذي يفهم الخطاب  
 ويجسن رد الجواب ومقاصد الكلام ونحو ذلك ولا يضبط بسن  
 خصوص

ظاهرا قد مناه عن الفتح  
 بعيد أنه لا بد من العلم  
 بقصدية

ما من من الإشتراط في أحرام  
 والشهود في أحرام  
 أعجى عليه قبل الإحرام

مخصوص بل يختلف باختلاف الأفهام قاله الشيخ العفيف **قوله**  
 بل يصحان من وليه الصغير عايد لغير المميز وعلى بصيرة الإحرام  
 من ولي المميز عنه قال في الدر المختار فلو أحرمت صبي عاقل  
 أو أحرمت عنه أبوه صار محرما وينبغي أن تجزئه قبله و  
 يلبيسه إزارا أو رداء مبسوط وظاهره أن إحرامه عنه مع عقله  
 صحيح فع عدمه أولى انتهى **قوله** وإن ارتكبها لا شيء عليه  
 خلا قال الشافعي حيث أوجب على الصبي مقتضى جنابته  
 تقطعا لثان الإحرام كالبالغ ولنا أنه غير مكلف وفعله لا يوجب  
 بالحرمة فلا يكون جائزا كذا في الشرنبلالية **قوله** أنه لا يتصور  
 منه الإفساد بالجماع أقول لا يخفى أن المراهق صبي مميز يتأتى  
 منه الجماع بلا منية ويسمى المتصرخ به في النوع الرابع من الجايا  
 وقد صرحوا به الفقهاء في مسئلة التحليل فقال في اللزخ في طيها  
 غيره ولو من أهله الخ فتأمل **قوله** ولو بلغ الخ عن ولو جاوز  
 الميقات بغير إحرام ثم أحتمل عكة وأحرمت من مكة اجزأه عن  
 حجة الإسلام ولم يكن عليه حجارة الميقات بغير إحرام شيء لأنه  
 لم يكن من أهل الحج ولأن أهل الأحرام عند المجاوزة قاله الشيخ  
 العفيف أنه **قوله** قبل الوقوف أي قبل فوته ومثله في شرح  
 النفاية ومقتضاها أنه لو وقف بفسقة بعد الوقوف والفتل  
 ووقت الوقوف باقي كأنه إن جدد الإحرام لم يعموم **قوله**  
 قبل فوته فإنه يشمل ما إذا وقف أو لا وأثبت بها من شأن

لأنه في عاقل  
 أحرام من أبوه

المراهق في التحليل عاقل

مقتضى هذه المسئلة  
 أن يعمد الإحرام لأبوه



القول جواز التجديد والحالة هذه مع الشيخ أبي سلمة  
ويدل عليه عبارة المبتغي بالغبين المحبة ونصها ولو أحرأ  
الصبي أو المجنون أو الكافر لم بلغ أو أفاق أو أسلم وقت  
الحج باقي فإن جددوا الأحرار بخبرهم عن حجة الإسلام  
أنتهت لكن عبارة أغلب كتب المذهب بصيغة قبل الوقوف  
وهي محتملة لأن يراد قبل أن يقف أو قبل نوبت وقت الوقوف  
ويؤيد الاحتمال الأول قول العام السرخسي في مبسوطه  
في آخر باب الواقيت ولو أن الصبي أهلك بالحج قبل أن يجتلم  
أختم قبل أن يطوف بالبيت أو قبل أن يطوف يقف بمراقطة  
فجاء خبره عن حجة الإسلام انتهى وقول صاحب الوقاية  
ولو أحرأ صبي فبلغ أو عيبد فعتق فخصي لم يود فرضه و  
لو جدد الصبي إحصاءه للفرض ثم وقفنا جاز عنه خلاف  
العبد انتهى وعبارة من لا يخفى في الدرر وتجديد الصبي  
البالغ إحصاءه قبل وقوفه مسقط للواجب عليه انتهى  
فعلى مقتضى هذه النقول ليس للصبي أن يجدد في الفرض  
المعقول لا بشرطهم أن يكون التجديد قبل الوقوف فتأمل  
وأنه أعلم ثم إن رأيت الشيخ عبد الله العفيف قال في  
شرح منسكه ما نصه وأن بلغ بعد الوقوف قبل قواف الوقت  
فجدد الأحرار ووقف لم أر فيه نصا وسبغى أن لا يجزئ به عن  
حجة

لم يجزئ به عن حجة الإسلام  
هذه تأويل أن يجدد أحراره  
قبل أن يقف بغيره

وقد مقتضى هذه النقول  
ليس له أن يجدد بعد أن  
وقف بمرفة

حجة الإسلام لما علم من قوله صلى الله عليه وسلم من وقف بمرفة  
ساعة من ليل أو نهار فجدد ثم حجه وغيره خاف أن من من من  
العموم فيدخل تحت ذلك كل من وقف حاجا ولو كان صبي  
سبيحا وقد قلنا بأن حج الصبي نفلا صحيح ولما يلزم عليه  
أيضا من أداء حجتين أحدا أهما فرض والأخرى نقل في سنة  
واحدة وذلك مخنوع قال الشيخ رحمه الله في منسكه الكبير  
تليق بـ ولا يصح أداء حجتين في سنة واحدة من شخص  
واحد لا بأحرار ولا بأحرارين بالإجماع صرح به علماءنا و  
غيرهم أما الأول بأن يهل بها معا ويعصي فيها ما يسيان وثما  
الثاني فإن يجزئ به ويقف في وقته ثم يرجع فيطوف له ثم يرجع  
بأخر ويعود فيقف بمرفة في وقته وكل ذلك لا يصح بالإجماع  
وأما انتهت عليه لما يقوله بعض الجهلة والافهوا ظهر من  
أن يذكر في حكم الإجماع على عدم الجواز ذلك السروجي طنا وفاقا  
أبو الطيب من الشافعية وأنه أعلم انتهى ولو بلغ بعد الوقوف  
وقوات الوقت لا يجزئ به عن حجة الإسلام وإن جدد الأحرار  
بالإجماع فإن قلت بـ فهم من هذا أنه لو جدد الأحرار بعد  
الوقوف قبل قواف الوقت أنه يجزئ به عن حجة الإسلام قلنا  
في جوابه كذلك يفهم من قول الدرر وتجديد الصبي البالغ إحصاءه  
للفرض قبل وقوفه مسقط للواجب عليه انتهى أنه لو جدد  
الأحرار بعد وقوفه قبل لا يسقط عنه الواجب إذ ليس المراد

تليق لا يصح إذا أحسن  
في سنة واحدة لا بأحرار  
ولا بأحرار من صفة به  
علمائنا



المراد منه الا التجديد بعد وقوفه قبل انقضاء زمن الوقوف  
 اما بعد انقضاءه فالاجماع مصرح بعدم السقوط فانهم قالوا  
 قبل لا وجود لمسمى الحج الا بوجود ركنيه وهما الوقوف  
 والطواف كما يدل على ذلك قول المنذر رحمه الله انما واما  
 الثاني فان جرمه به ويقف في وقته ثم يرجع فيطوف لم  
 ثم جرم باخر الحج وكما يدل عليه قوله ايضا فلو لم يرد من  
 التمام التجدد في الحديث الا من من الفساد او البطالان لا  
 حقيقة التمام اذ بقي عليه تجد احد الركنين الذي هو الطواف  
 وحينئذ لم يوجد من الصبي الا الوقوف فقط وبلغ  
 وهو باق في عرفه يجوز له رفض احرامه السابق مع ما  
 اداه من الوقوف وتجديد احرامه للفرض واي شيء يمنع من ذلك  
 قلنا يحتاج الى صريح في المسئلة وعسى الله ان يظفرنا به  
 لينزل الدبر ويضع كل تخمين وحسن تلبس به اعلم  
 انه قد وقع الاختلاف في الافتاء هذه المسئلة في زماننا نحن  
 العصرين من ائمة بعد صحة تجديد الصبي للاحرام للفرض  
 بعد ان دخل عليه وقت الوقوف وهو باق في عرفه محرم بالحج  
 النفل وسلام من ائمة بصحة ذلك وقد بسطت الكلام عليها  
 في التذكرة العفيفية في فقه الحنفية في اراد الوقوف عليها  
 فليمنع ايها المتأخر كلام الشيخ عبد الله العفيف **قوله** الا  
 ان الاحرام له شبه بالركن واجيب ايضا بان الاحرام شرط  
 يقال

وقم الاختلاف في الافتاء  
 في هذه المسئلة في زماننا

مقارنه للاداء كتحريم الصلاة وهي لا تكفي لاداء الصلاة الفريضة  
 من الصبي فكذلك انما **فصل في احرام المرأة قوله** والقارن  
 خالف في ذلك الائمة الثلاثة **قوله** اي لا وجهها لما روي  
 عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان الركنان يمر وبنوا نحن  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا احادونا  
 سددت احدانا جلبابها من راسها على وجهها فاذا جاوزنا  
 كشفنا رؤاه احدوا وابدوا وروى غيرهما زيلعي **قوله** بشيئ مما  
 جاز وقد اغرب ابن الكمال في حواشي النهاية فذكر ان المراد  
 بقوله احرام المرأة في وجهها عدم سترة بالمفصل على  
 قدره كالنقاب قال وروي البخاري في صحيحه من حديث  
 عمر انه صلى الله عليه وسلم قال لا تنقب المرأة ولا تلبس  
 القفازين قال وقد ورد ان اسماء بنت ابى بكر رضي الله عنها  
 كانت تقطى وجهها وهي محرمه وقالت عائشة رضي الله عنها  
 المحرمه تقطى وجهها ان شئت فالذي علم بالسنة ان وجهها  
 كيد الرجل في حرمة السترة بالمفصل على قدره لا السترة بالحفة  
 والخمار والكم ونحوها انتهى قال القطبي وهذا مما تقدم به  
 ولم اجد نقلا ابو ابيهم على ذلك بعد طول الفحص بل النقول  
 صريحة في خلاف ما ذكر والله اعلم **قوله** ودلت المسئلة  
 الخ قال في البحر الرائق وفي قاضي خان ودلت المسئلة على  
 علانها لا تكشف وجهها للاجانب من غير ضرورة انتهى وهو

فصل في احرام المرأة قوله

قال العلامة الوافي في حاشيته  
 في الاصل في تامل فان  
 ايضا في وجود في الوجه  
 في المراد بالان يقال  
 ليس يقال في الوجه  
 فقط بل في الوجه  
 الا في حال التلبس بالمعصية  
 وعدمه انتهى

مما اثير به ابن الاثير  
 في الخلاف في احرام المرأة  
 في وجهها عدم سترة بالمفصل



وهو يدل على ان هذا الارحاء عند الامكان ووجود الاجاب  
واجب عليها ان كان المراد لايجل ان تكشف فحمل الاستحباب  
عند عدمه وعلى انه عند عدم الامكان فالواجب على الاجاب  
غض الابصار ثم نقل عن النووي ما ظاهره ان العلماء اجمعوا  
على انه لايجب على المرأة ان تستر وجهها وانما ذلك سنة  
مستحبة ثم قال فيكون معنى ما في الفتاوي لا ينبغي كشفها قال  
في النهر وهو ممنوع بل المراد من عبارة النووي علم مذهبه  
**قوله** لا صوتها عورة صرح به في النوازل والكافي والمخطط  
وفي شرح المنية الاشبه ان صوتها ليس بعورة وانما يؤيده  
الى الفتنة كما على به صاحب الهداية وغيره مسئلة اقلية  
وقد قد من الكلام عليه مستوفى **قوله** لعذر الحيض والنفاك  
قال الشارح الشيخ الرشدي لكن هذا فيما اذا جازها الحيض  
والنفاك عقب تحللها واستمر بها بحيث لم تجد وقتا تقدر فيه  
على اداء طواف الزيارة في وقته وفي طواف الصدر بان اخذ  
اهلها في الرحيل والعذر مستمر بها واما اذا وقتا بعده ولم  
تطفه ثم عثيها الحيض او النفاك فالدم مستحتم عليها انتهى  
**قوله** لكن حاله في حصية اللبس مثل هذا اذا كان احرامه  
بعد البلوغ واما اذا احرم وقد اخطى قل في الهداية قال ابو  
يوسف لا علم لي بلباسه لانه ان كان ذكر ايكه له لبس  
المحيط وان كان انثى يكره له تركه وقال محمد يلبس لباس

على ما قاله النووي  
اجعل على ان لا يكره على المرأة  
ان تستر وجهها وانما ذلك سنة  
مستحبة

الاشبه ان صوتها ليس  
بعورة وانما يؤيده

كتاب المغني في الاحرام

المرأة

المرأة ولا ينبغي عليه انتهى فجعل الخلاف فيما بعد البلوغ كما ترى  
وانه اعلم قاله المصنف في المنك الكبير **فصل في احرام المني**  
وكره بعده قال في الكبير ولو احرم ما باذن المولى ثم باعها فليشتري  
منعها وتحليلها كما للمولى ذلك قبل بيعها وقال زافر ليس للمشتري  
ذلك وله ان يرد بها يعيب الاحرام حيث وجد بها وصفا لا  
يصح ابطاله فرددتها بالقبيل كما لو اشترى امته ثم وجب باذن  
مولاها هذا اذا لم يدر احرامها وقت الشراء اما اذا ادراه لم  
يلن له الرد واما اذا احرم ما بغير اذن المولى فليشتري من مملوكها  
وتحليلها وفاقا كاللبيع ذلك من خير كراهة ولوم بيعها  
وقد احرم ما بعد الاذن كره له تحليلهم اتفاقا وان اذن المولى  
لائمة المتزوجة في الحج فليس لزواجهما ان يحللها انتهى **قوله**  
ملزم له قال الشيخ الرشدي في شرحه الهم الا ان يكون صغيرا  
وقد احرم فاعتق ثم بلغ قبل الوقوف فهو حبيذ كالصبي وقد  
تقدم حكمه انتهى **فصل في احرام النكاح** فلا رقت الى هذا  
على بصيغة النفي وهو كذا ما يكون من النهي كانه قيل فلا يكون  
رقت ولا فسوق ولا جدال وهذا لانه لو بقي احضار الطريق  
الخلف في كلام الله تعالى لصدر بعده الاشياء من البعض  
فيكون المراد من النفي وجوب استغفارها وانها حقيقة بان لا تكون  
كذا في الكافي **قوله** بقول الجماعة عند الجموع قال في النهر ومنه اجل  
لكم ليلة الصيام الرقت الى بنائكم **قوله** او بحضرة النساء فان لم  
يلن بحضرتهم لا يكون رقتا وعليه ابن عباس وذلك لانه اشتد وهو غير

سواء لم يبلغ ثلثه او اقله او اكثر  
وعلى تقديره لا ينبغي ان يجيب  
الدم بعد البلوغ وان يجيب  
معه ان يجيب عليه الدم  
فصل في احرام المني

فصل في احرام المني  
فصل في احرام المني

ان هذا المولى لا يملكه المولى  
في احرام المني

فصل في احرام المني  
فصل في احرام المني



ومن عشرين بنات هيسا **ان يصدق الطين تك لبيسا**  
 فقتل له اترفث وانت محرم فقال انما اترفث بحضرة النساء  
 وضهرهن يعود علي الابل والحمير صوت نقل اخافها وكانوا  
 يتفاولون بالطيور عند صياحها فقال ان يصدق هذا الطير  
 تك لبيسا ليعقل اسم امرأة والخلاف في المراد في الآية والا فالكل  
 ممنوع وطاهر صبيح غير واحد ترجم ما عن ابن عباس وعلم  
 انه يوخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم  
 من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه  
 ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يستحي حاجبا قبله **قوله** واما  
 الجدال الخ قال في البحر الرائق واما من ذكر من الشارحين ان المراد  
 به مجادلة المشركين بتقديم وقت الحج وتأخيرها والتفاخر  
 بذكر ابايهم حتى افضى ذلك الى القتال فاما يناسب تفسير  
 الجدال في الآية لا في كلام الفقهاء فلهذا اقتصر على الاول انتهى  
 قال في التمهيد لا معنى لنهيها عن المجادلة الماضية في عهد المشركين  
 انتهى **قوله** خض بالذكر اهتما ما اي بعد دخولهم في عموم الرفث  
 فانه الجماع ودواعيه على ما سبق **قوله** في بعض احوال  
 احرامه بان وجد قبل الوقوف بعرفة الحج او قبل اكثر الطواف  
 في العمرة **قوله** كان الاول ذكرهما بالعكس لان الثانية داعية للاول  
 وسبب لها **قوله** وانزلة الشعر ولون بدن غيره ولو حلا **قوله**  
 وحلق رأسه لقوله تعالى ولا تخلقوا زواجر ولا تقصروا في معناه  
 فليست دلالة بحر **قوله** ولو لبسه كما هو ولم يكتشفه فعليه دم وفاقا  
 مالك

الاولى في المراتب

المراد ان ذكره استلزام  
 الاحرام لانه لا يستحي  
 حاجبا

مالك رحمه الله وقال الشافعي واحمد لا شيء عليه **قوله**  
 والعمامة سميت بذلك لانها تغطي جميع الراس بالتغطية  
**قوله** والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم  
 السين المهملة **قوله** مثلثة اللام قال في المغرب والاشهر  
 الا فصح فيه فتح الطاء واللام وتجاوز كسر اللام وضهاؤه  
 فارسي مغرب تا ليتان وجمعه طيا لس وهو من لباس  
 العجم تدور اسود ومنه قولهم في الشتم يا ابن الطيلسان  
 يراذ انك اعجمي انتهى كلامه **قوله** والقبا لجنس من الثياب  
 ضيقة من لباس العجم كذا في شرح المنيعة لابن امير الحاج  
**قوله** ففيه ما فيه فانه يؤهم تقييده بان لا يكون من الثياب  
**قوله** والقبا قال في الصحاح العبا والعباءة ضرب من ال  
 انتهى وفي المغرب كسا واسع مخطط انتهى **قوله** الا ان لا  
 نعلين قال في البحر الرائق ولم ار من صرح بما اذا كان قادرا  
 على النعلين فهل له ان يقطع الخفين اسفل من الكعبين و  
 الظاهر من الحديث وكلامهم انه لا يجوز يعني لا يحل له ما فيه  
 من اتلاف ماله من غير ضرورة انتهى **قوله** فانه يقطعها  
 اسفل من الكعبين ولو لبسها بلا قطع والحالة هذه عليه الجزاء  
 عندنا وقال الشافعي واحمد لا فدية عليه قال الشيخ ابوال  
 الطيب في حاشيته على الدر المختار **قوله** يستفاد منه ان  
 الخف يقطع من الكعب بحيث يبقى ما فوقه الى الساق بل  
 مكشوقا لا انه يقطع منه موضع الكعب فقط انتهى **قوله**

منه قوله في الشافعي  
 الطيلسان يراذ انك اعجمي

كسبة

ينبغي من اللبس  
 ان يقطع منه موضع الكعب  
 فقط



الذي عند معقد الشراك قال العلامة ابن نجيم في جرد اي فيما  
 رواه هشام عن محمد ثم قال ولم يعين في الحديث احدهما لكن لما كان  
 الكعب يطلق عليه وعلى الثاني حمل عليه احتياطاً كذا في فتح القدير  
 اي حمل الكعب في الاحرام على الفصل المذكور لاجل الاحتياط لان  
 الاجبوط فيما كان الكعب مستغنياً وهو فيما قلنا فالجاءل انه يجوز ليس  
 كل شئ في رجله لا يغطي الكعب الذي في وسط القدم سرورة  
 كان او بداشاً او غير ذلك انتهى **وقالت** الآية الثلاثة المثلث  
 بالكعب العظم الفاصل بين الساق والقدم كما في باب الوضوء  
 وليس ثوباً مصبوغاً بطيب **وقضيه** ما كان رصمه الله تعالى  
 بالمعصفر والمنزعة **قوله** لا ينفذ قال في النهر قبل النفاها بينونه  
 للفاعل والصواب بناؤه للمفعول لانه يقال نفذت الثوب  
 انقضه نفصاً اذا حركته ليقط ما عليه **قالت** ثوب منقوض  
 لا نافض واجاب في العناية وغيرها بان هذا من المجاز في  
 الاسناد وزعم بعض المتأخرين ان الاسناد حقيقي لان النقص  
 كما يستدل الى من يجرى الثوب كذا يستدل الى الثوب ثم استدل  
 على ذلك بطلان المطرزي فمن اراد الوقوف عليه فليراجع  
 اليه **قوله** بتشديد الضاد المعجمة اقول جرك وجه التشديد  
**قوله** كالمفرقة قال في القاموس المفرقة وجرك طين احمر **قوله**  
 والوجه الحديث الاعرابي الذي وقضيه ناقصه لاخره  
 راسه ولا وجهه فانه يصح يوم القيامة بلياً واعلم ان  
 ائتنا استدلووا بهذا الحديث على حرمة تقطيع الوجه كذا

فمن قال في الثلاثة المثلث  
 العظم الفاصل بين الساق والقدم  
 الوضوء

كذا في الحديث  
 كذا في الحديث

الحرم

الحرم الى المفهوم من التقليل ولم يعلموا به في حاله **قوله**  
 عنطوقه في حق الميت المحرم فان حمله عندنا كسائر الاموات  
 في تقطيع الرأس والوجه والشافعية علموا به فيما اذا مات  
 المحرم ولم يعلموا به في حالة الموت الحياة واجاب في غاية البيان  
 عن ائتنا بلزعم انهم اعلم يعلموا به في حالة الموت لانه معارض حديث  
 اذا مات ابن ادم انقطع عنه الا من ثلاث والاحرام على فهو  
 منقطع فيغطي العضوان ولهذا لا يبنى الامور بالبحر على  
 احرام الميت اتفاقاً وهو يدل على انتطاعه بالموت والاعرابي  
 مخصوص من ذلك باخبار النبي صلى الله عليه وسلم بغيره بغير احرام  
 وهو في غير مقتود فقلنا يا انتطاعه الموت ولان المرأة لا  
 تقطى وجهها اجماعاً مع انها عورة مستورة وفي كشفة فتنة  
 فالان لا يغطي الرجل وجهه اولى قاله في البحر الرائق **قوله** في  
 التطيب لما روي الترمذي وابن ماجه من حديث بن عمر قال  
 قام رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال من الحاج اي الكامل  
 فقال الشفتان والشفة المشيمة وفي شرح مناسك الكثر  
 للترمذي قال لما روي بياض من قوله صلى الله عليه وسلم ولا ثوباً  
 نسبه ورس ولا زعفران وقال صلى الله عليه وسلم في الحرم الذي  
 وقضيه ناقصه لا تحطوه انتهى **قوله** وقتل صيد البر قال  
 في المستصفى ابريه بالصيد هنا المصيدة اذ لو اريد به المصدر  
 وهو الاضطهاد لما صح استناد القتل اليه وعمره فتنة ثابتة بالمران

Copyrighted material



وحرمه الاشارة والدلالة بحدوث ابي قتادة وفي شرح  
 مناسك الكوفة في القبرين بالقتل دون الذبح لطيفه وهي ان  
 القتل يستعمل في الحرام غالباً وهذا الصيد حرام المتعرض له  
 لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرمة حتى لو ذكاه صار  
 حلالاً كالميتة حتى لو اضطررنا للحرم الى اكل الميتة او الصيد  
 الميتة دون الصيد لشاركتها في الوصف وزيادة الصيد  
 بآثم المتعرض للمنع منه انتهى **قوله** كالاستئذان بضم الهاء  
 وكسر هاء كافي القاموس **قوله** وغسلها بالخطمي وهو بكسر الخاء  
 ثبوت يغسل به الرأس اما عند ابي حنيفة فلا طيب واما  
 عندهما فلا نه يقتل الهوام وبليل الشعر وشرة الخلق تظهر  
 فيما يجب بسببه فعند ابي حنيفة دم وعندهما صدقة **قوله**  
 والثمار الطبية الرائحة كالأترج ونحوه لا يخرج الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي **قوله** والدخول الخ اي ولم يكتز لما ياتر  
 عليه فيه اجزاء او كذا بكرة الصعود على غيبة الباب والصلاة على  
 القبلة والتشديد جلق الباب وسائر الخلق التي في اصول الجمل  
 جدران الكعبة واستلام الركن العراقي والشمي قاله الشيخ  
 عبد الله العفيف في شرحه **قوله** بفتح الالف بلسانها اذ ليس  
 في كلامهم من الاسماء وزنه على فاعل البعض اسماء الاله  
 كتابهم وطابع وقيل من غيرهما كالعالم وليس هذا منها **قوله**  
 واكل طعام اي غير مطبوخ الى قوله وكذا حكم الشراب اقول  
 ينبغي

لو اضطررنا للحرم  
 وصيد الحلال الميتة

غيره الصعود على غيبة الباب  
 الصلاة على القبلة والتشديد  
 جلق الباب واستلام الركن  
 والشمي والعراقي

ينبغي تأمل هذا الكلام مع مراجعة ما ياتي في فصل اكل الطيب و  
 شره ليتضح ما فيه والله اعلم **قوله** بل الكيفية المخصوصة المستحقة  
 فانه يندب النوم على احد شقيه والا عين افضل لما ثبت من فعله  
 صلى الله عليه وسلم ولجه الياسمين في ثيابه كله **قوله** بل الكيفية المخصوصة  
 عند ارباب المروءة فقد روي ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم لما امر  
 بمن هو كذا في المسجد ضرب به برجله وقال قم واقعد فانما نومة  
 جفافية قاله الشارح في شرح الشمايل **فصل في مباحاته**  
**الفصل** لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل وهو محرر واهل  
 وحكي ابوابه الا نهارا اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم متفق عليه وكان ابن عمر يغتسل وهو محرر واجمع العلماء  
 على ان الحر يغتسل من الجنابة نزل في قال الشيخ المرشدي و  
 يستحب الاعتسال لدخول مكة بطلا والموقوف بعرفة وزد  
 وهايوذيان في الاحرام **قوله** بالماء القراح قال في القاموس  
 القراح كسحاب الماء لا يخالطه ثفل من سويق وغيره والخالص  
 كالفرنج انتهى **قوله** اقول وماء الصابون والاشنان اقول قد  
 تقدم عددهما من المكروهات فتنبه اللهم الا ان يقال المباح ماؤها  
 لا عينها **قوله** ويكره بالسدر كما سبق اقول يخالفه ما في جوهرة  
 حيث جعله من المباحات كما سبقه والله اعلم لكن تنبيه في الزر  
 المختار بقوله وفيه نظر انتهى واغرب محبيه الخلد في حيث قال  
 معذرا لوجه النظر لان فيه طيبا انتهى **قوله** الى انه لا يضره النقطة  
 بالماء وكره مالك ان يغيب راسه لتوهم النقطة او خيفة قتل

الكيفية المخصوصة  
 النوم  
 فصل في مباحاته



. القل فان فعل اطعم وان دخل الحمام وتدد لك اقتدي قلنا ليس بتقطيع  
 . معتادة فاشبه صب الماء عليه ووضع يديه قاله ان يلقى **قوله**  
 . ودخول الحمام لما روي البيهقي باسناده انه عليه السلام دخل حمام  
 . الحنفية وقال ما يعيا الله باوساخنا شيئا وكذا روي عن ابن عباس  
 . رضي الله عنه كذا في شرح الزبلي ونقل البقي السجستاني في شرح النقاية  
 . عن مسند الشافعي في كتاب الحج الاكبر فقد احدث هذه الواقعة  
 . عن ابن عباس رضي الله عنهما كذا في شرح المبريدي وقال الشارح  
 . رحمه الله تعالى في كتابه الاسرار المرفوعة في تحصيل الاخبار الموضوعة  
 . حديث دخوله عليه السلام حماما بالحفة ذكره الديلمي في شرح  
 . المنهاج في الكلام على الماء المشعشع وذكر النووي في شرح المذهب  
 . انه ضعيف جدا فقول شيخنا ابن حجر المكي في شرح المشايل انه  
 . موضوع باتفاق الحفاظ وان وقع في كلام الديلمي وغيره ولم  
 . تعرف العرب الحمام ببلا دهم الا بعد موته عليه السلام ليس بحمله  
 . وكيف يكون موضوعا باتفاق الحفاظ مع اثبات الحفاظ الديلمي  
 . وتضعيف المبريد النووي اذ لا يخفى التفاوت بين الضعيف  
 . والموضوع مع ان الاثبات تقدم على النفي في الاصل الموضوع  
 . انتهى كلامه **قوله** . وشهد الهيمان هو سبي يشبه تلك السراويل  
 . يشد على الوسط وتوضع فيه الدراهم والدنانير كذا في التمهني  
 . وقال في القاموس الهيمان بالسين التكة والمنطقة وكيس النقطة  
 . يشد في الوسط انتهى وسوا تحت الازار كما هو العادة او فوطة

عدد دخل عليه السلام  
 الحمام ام ٢

لا

. لانه لم يرد حفظ الازار به كما ذكره ابن الحمام **قوله** سواء كان فيه  
 . نفقته او نفقة غيره خلافا لما كان في الثاني **قوله** . وتشديد  
 . التحسية وتشديد الميم ايضا وقيل بتخفيف الميم **قوله** اي حزمة  
 . اي من شعر واما ان كانت من غزل فتسمى حزمة كذا في المنقذ  
 . والمقيم لابن الجوزي رحمه الله تعالى **قوله** او فيه جريد اي عن  
 . وصف الكبر **قوله** . والحامة بلا ازال شعر لما روي عن ابن عباس  
 . رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبح وهو محرم روم  
 . الترمذي قال الشاك في شرحه على المشايل قال النووي  
 . اذا اراد المحرم الحامة بغير حجة فان تضمنت قطع شعر  
 . فهو حرام لقطع الشعر وان لم تتضمن بان كانت في موضع  
 . لا شعر فيه او كان فيه شعر ولم يقطع جازت عن الجمهور  
 . ولا فدية وكرهها مالك وعن الحسن فيها الفدية وان لم يقطع  
 . شعرا وان كان لضرورة جاز قطع الشعر وجب الفدية وخص  
 . اهل الظاهر الفدية بشعر الرأس انتهى **قوله** . ولبس الخبز بفتح خا  
 . معجمة ويز اي معجمة مشددة ثوب منسوج من صوف وحرير  
 . وقد اشهر الآن في ثياب تتخذ من حرير خالص وهو محمل  
 . النهي والذم في بعض الاحاديث قالوا وهذا النوع ما كان في  
 . زمنه صلى الله عليه وسلم فالأخبار به معجزة له صلى الله عليه وسلم  
 . **قوله** . والثوب المبروي محلة تشبه الى هراة بلدة بخراسان  
 . وقرب نيسابور **قوله** . والمروئي يسكنون الرأ وتحتها نسبة الى  
 . مرو بلدة بفارس كما في القاموس **قوله** . وعرض طرفي مدر دابة

كرهها ما ذكره مالك  
 ان فيها الفدية

هذا النوع لم يكن في زمن  
 واغا الخبز مبروي

محلة القاموس



في ازاره قال في البحر العميق والكراني انه مكروه قاله شارح **قوله**  
 فبقا قضاة ذكره في المباحات اقوال يمكن دفع المناقضة بحمل ما تقدم  
 على ما اذا ادخل بنكته دون كنه فتنه **قوله** ما يباس به الارض  
 الخ من غير ان يغطي كنهه كعبية قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله**  
 والملعب قال في المصباح المنير الملعب كقول المداس غير غزواته  
**قوله** الشمشك بضم الاول والثاني وسكون الثالث وقد يقال  
 بالجيم وهي المصنعة ذكره في المغرب وفي البحر العميق والمصنعة  
 الملعب انتهى فظهر ان المسمى واحد وتغاير الاسماء باختلاف  
 اللغات **قوله** وتقطعية الحية مادون الذقن الحية هي الشعر المنزحل  
 والذقن هو ملتقى الحيتين **قوله** اما البني فلكونه مجرورا بالاضافة  
 فتحق العبارة ان يقول فيه او فمه اقول لا يخفى انه يصح على لغة الفصح  
 في الاسماء الستة ويجوز ان يكون منصوبا بالاعطف على محل  
 المضاف اليه لكونه معقول المصدر كما تقرر في كتب العربية وانه  
 اعلم **قوله** سوي الرأس والوجه زاد الشيخ عبد الرحمن الرشدي  
 في شرحه منا حكاية الكثر وكعبه الاحرام من قدسية قال ابنه الشيخ  
 عمه حنيف الدين كما رايت بخطه ملحقا في هامش شرحه على هذا  
 الكتاب بعد ان ذكر ما عن ابيه والمراد من هذا ان يلبس حفا  
 او فاساتر به اللعب اما ان التحف بثوب يسائر اللعب فلا يتوهم  
 انه امر تلك بذلك مخطوئ بل المراد ما ذكرناه فلا تفعل انتهى ما رايت  
**قوله** والحمل على راسه قال ابن فهد لانه يقصد به الحمل لا التقطية

اما اذا غلبت شربته ونحوه  
 سكب الاحرام فلا شئ عليه

وهذا

وهكذا اعتل بعضهم وهو يفيد انه لو غلبت راسه بها لغير الحمل  
 يجب الجزا وهو ظاهر قاله شارح وقيد في الدر المختار عدم  
 لزوم شئ فيه بقوله ما لم يمتد يوما وليلة فتلزمه صدقة  
 تأمل **قوله** الجوالق بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسر ها  
 وعاء قاله في القاموس **قوله** ولو كانت في جحشة اطلق الجحشة  
 وسينبغي ان تعقد وذلك بان ينظر اما ان تكون مشدودة بشدة  
 قويا بحيث لا يحصل منها نقطية او يحصل فان كانت شديدة  
 فلا كراهية ولا جزا ايضا والا فليدره ويجب الجزا لانه تقطية فلا  
 تغفل قاله الشيخ حنيف الدين الرشدي في شرحه على هذا الكتاب  
**باب لدخول مكة** اعلم ان مكة اسماء كثيرة ذكرها نقالي منها  
 في القرآن ثمانية في النسخ وبكة في آل عمران والبلدة في الفل والبلد  
 في لائقسم والين والقرية وام القرية في الشورى ومعاد والوادي  
 في ابراهيم وجمع منها القاصي ابو البقاء الضياء في النحل نحو  
 الثلاثين في القصص ونظما وقال النووي لا يعلم بلد اكثر اسما  
 من مكة والمدينة لكونها افضل بقاع الارض وانه اعلم وقال المزجاني  
 في تارك الحج المدينة ومن اخواني قيل اذا كتبت بالهم على الجبين مكة  
 وسط الدنيا واسم روف بالعباد انقطع الدم انتهى **قوله** اذا وصل الحرم  
 اول الحرم اختلف في سبب خروجه فقيل ان آدم عليه السلام لما  
 طيط الى الارض خاف على نفسه من الشيطان فاستعاذ بالله منه  
 فارسل الله ملائكة تحموا اجلته من كل جانب ووقفوا في مواضع  
 انصاب الحرم يحرسون آدم فصارت ما بينه وبين موقف الملائكة

مكة

باب

باب لدخول مكة  
 على اسماء مكة

فايد

اذا كتبت بالهم على الجبين  
 وبالله استعاذ بالله

اختلف في سبب  
 خروجه



حرما وقيل لان الخليل عليه السلام لما وضع الحجر الاسود في الكعبة  
حيث بناها اصابه الحجر فخرم الله حيث انتهى النور وقيل لان  
الله سبحانه حين قال للسموات والارض انيا طوعا او كرها قالتا  
انينا طاعينين لم يجبه بهذه المقالة من الارض الا ارض الحرام  
ذكر هذا القول السهيلي **قوله** وهو معين من كل جانب الى ارضه  
كما سيأتي بيان حدوده في فصل على حدة عقب باب المتفرقات  
ان شاء الله تعالى وقال في شفاء الفرام للحرم علامات بينة وهي  
اصحاب منية في جميع جوانبه خلا حده من جهة جدة وجهة  
الحجر انه فانه ليس بينهما اصاب واول من نصب ذلك الخليل عليه  
السلام انتهى **قوله** فلو فهم انه مختص بمن رجع من عرفات  
اقول لا ايهام فيه لان العلمين غير مختصين بمن رجع من جهة  
عرفة بل هو في غيرها من الجهات ايضا كما قد مرنا عن الشافعي **قوله**  
بضم الطاء الى قوله ترى بها في القرآن اقول هذا في الوادي المقدس  
وهو وادي بارض الشام قال به موسى عليه السلام غاية المرام  
نعم ما نقل عن القاموس موافق للمراد **قوله** قال ابن جماعة الخ فكذا  
عرفه ابن الضياء وقال ان الملايكة استمرت فيه الف عام ينظرون  
قدوم آدم عليه السلام وبه خلع نعليه حين قدومه  
للبيت الحرام وسلك على منواله سبعون نبيا عليهم اركب الصلاة  
والسلام ويروى انه عليه السلام لما رجع ليلة اسري به وكان  
بذي طوى قال يا جبريل ان قومي لا يصدقونني فقال يصدقونك  
ابو بكر وهو الصديق انتهى **قوله** ولا تأس بدخوله ليلا و

نحوه

الوادي المقدس

ان الملايكة استمرت فيه الف عام ينظرون قدوم آدم عليه السلام

نهارا

نهارا قال الزبلي لانه عليه السلام دخلها نهارا في حجته وليلا  
في عمرته انتهى اي عمرة الجمر انه كما رواه اصحاب السنن الثلاثة  
ولا يعلم دخولها ليلا في غيرها قال في البحر الرائق وما روي عن  
ابن عمر انه كان ينهي عن الدخول ليلا فليس تقرئ السنة بل  
شفقة على الحاج من السراق **قوله** من شية كذا الشية بفتح  
المثلثة وكسر النون وتشديد المشاء التحيية كل عقبة في جبل او  
طريق عالية فيه وهذه الشية كانت صعبة المروءة فسهلها  
معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ثم سهلت كلها في زمن سلطان  
بصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة **قوله** مدودا  
ينون على ارادة الوضع وقال ابو عبيد لا يصرق على ارادة  
القيية **قوله** وهي الحجون قال في القاموس والحجون جبل بعللا  
ملكة انتهى وفي المصباح الحجون كرسول جبل مشرق بكة **قوله**  
والا فهو معارض بما ثبت في السنة قال الشيخ عبد الله العفيف  
في شرح منسكه قد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل في العمرة  
من كدي رواه ابو داود انتهى وقال القاضي عيدين في شرحه للمتن  
في تقليل القيل السابق لما روي ابن عمر انه عليه السلام كان يدخل  
من الشية السفلى رواه الجماعة الا الترمذي انتهى **قوله** فينبدا  
بالسجدة لانه اول شئ فعله عليه الصلاة والسلام وكذا الخلفاء  
بعده قاله في البحر الرائق **قوله** من باب السلام اي المعروف  
قدما يباب بني شية لدخوله عليه السلام منه قاله الشيخ

بحر الرائق بالخير



حنيف الدين المرشدي وفي منك ابن جماعة واستحبنا الثلاثة  
 الدخول من باب بني شيبه ولم يكن في زمن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم باب هناك لكنه عليه السلام دخل من تلك الناحية  
 انتهى **قوله** اللهم أنت السلام أي ذو السلامة من النقص ومنك  
 السلام أي ابتداء أو منك ومن الرتبة بالسلام فقد سلم حينما  
 وفي الزيلعي حينما رتبنا بالسلام أي سلمنا بجنبك من جميع الأفاق  
**قوله** وإذا رأى البيت أي أحسن به ولو كان أعشى أو في ليلة  
 مظلمة **قوله** فقل أي قال لا اله الا الله ومعناه التبري عن تعبد  
 عبادة البيت قاله في البناء وفي الدرر لليل يقع نوع شدة التبري  
**قوله** وكبر أي قال الله البرأي فكذا الكعبة المعظمة كذا في غاية  
 البيان قال ابن خيم في البحر الرائق بعد أن ذكر ما في الفاية والاول  
 أي من كل ما سواه **قوله** قال اللهم زدني دينك الخ رواه البيهقي و  
 قال انه منقطع وفي الزيلعي اللهم زد دينك هذا تعظيما وتشريفا  
 وتكراما وتعظيما وبرأ **قوله** روي ذلك عن ابن عمر وعن عطاء الله عليه  
 السلام إذا التقى البيت كان يقول أعوذ برب البيت من الذين  
 والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر انتهى **قوله** ومن أعم  
 الادعية طلب الجنة بلا حساب قال في البحر الرائق وقد ذكر في  
 المناقب أن ابا حنيفة أو صري رجلا يريد السفر الى مكة بأن يدعو  
 الله عند مشاطة البيت باستجابة دعائه فإذا استجبت  
 لهذا الدعوة صار استجاب الدعوة انتهى **قوله** وسماه البصري

ومما ذكر من شرفه وعظمته  
 وكبره من جهة ادعائه وتشريفا  
 وتكراما صريح

روي ان ابا حنيفة اوصى  
 رجلا يريد السفر الى مكة  
 عند مشاطة البيت  
 باستجابة دعائه

مستحبا

مستحبا وكذا ابراهيم الدين والطرابلسي وابن أبي النجا كلهم  
 صرحوا باستجابته أيضا فتنبه **قوله** وكانها اعتد على  
 مطلق آداب الدعاء **قوله** قد علمه الكرماني بما روي انه  
 عليه السلام كان إذا رأى البيت رفع يديه الخ لا يماثر جاره  
 الشايع **قوله** لأن تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف  
 قال في منك العفيف وأكثر الأصحاب على أن طواف القدوم  
 تحية البيت وسأل بعض العلماء هنا سؤال فقال بهذا  
 الطواف إذا كان تحية المسجد كالركعتين فهلا استغني  
 بصلاة الفرض عنه كما يستغني عن الركعتين واجيب  
 بالفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الصلاة جئت قارب  
 بعضها من باب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني أن  
 صلاة الفرض في المسجد تحية المسجد والطواف تحية البيت  
 وليس بتحية المسجد وروي البخاري عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أقبل يوم الفتح من أعلامه  
 حتى أتاه عند المسجد فدخل البيت فمكث فيه ثم أطول  
 ثم خرج الحديث وليس فيه أنه طاف للقدوم قال الشيخ  
 محب الدين الطبري لم يلحق الحديث أنه لم يكن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ملتبسا بسيد فلذلك لم يطف  
 للقدوم عند لقاء البيت وكان قصده دخول البيت فبدا  
 بتحيته وهو الصلاة فيه على تحية لقائه وهو الطواف ويكون

بدرا تحيته على غيره  
 وكان من عظمته



طوافه بعد ذلك ولا يخرج في ذلك انتهى **قوله** أو سنة رابعة  
 قال في البحر العميق هكذا استثنى السنة واستثنى ابن الجعي في  
 مسنده سنة التجر دون غيرها من السن قال القاضي عز الدين  
 بن جماعة والحنفية ولم يثبتوا فوت السنة **فصل في صفة الشروع**  
**في الطواف** وليس كما يتوهم الغوام **أقول** قد سبق الكلام عليه  
 في ذكر **قوله** وهذا يقتضي إلى آخره أي لأن كلمة لا بأس تستعمل في  
 فمأزكه أولى وقد يستعمل فيما يطلب فعله والفاء في السياق و  
 السياق ولعل المصنفهم ذلك من سياق كلام الطرابلسي فحكم بعدم  
 التباين بين القولين **قوله** أي لا اضطباع سنة لما روي يعلى ابن  
 أمية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف مضطباعاً رواه أبو  
 داود وابن ماجه وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم اعتمر وأمن الحجر  
 فزعلوا بالبيت وجعلوا الرديتهم تحت أبا بكر ثم قدفوها  
 على عواتقهم اليسرى **قوله** أي الغاية **قوله** في جميع أشواط الطواف  
 وهو قول الشافعي وأحمد وقال الأثرم إذا رمل ثلاثاً سوى  
 رداه على منكبيه وأكمل ما لا اضطباع في الطواف وهو مجوز  
 بفعله عليه السلام وفعل أصحابه والعبادة أن توقيفها كذا  
 في الغاية **قوله** لا اضطباع في السعي وهو قول العامة وقال  
 الشافعي يضطبع فيه أيضاً بالقياس على الطواف **قوله** وأما  
 ما ذكره في الكبير الخ قال في الكبير عتقت ذكره وقد اختاره جماعة

فصل في صفة  
الطواف

ذكر ما لا اضطباع

قال الشافعي في  
السعي

قوله جنوى الغوام قال الكرماني وقد قال عز  
 قل الله أني أريد طوافاً مستداماً فغيره في  
 وتقبل مني بكون أحسن وأقسط

في

من أصحابنا قال الكرماني وهو الأكمل والأفضل عند الكل لأن الخروج  
 من الخلاف مستحب بالإجماع ولو ترك هذه الكيفية جاز عندنا  
 انتهى **قوله** فلهذه الكيفية فهو جواب أما في قوله وأما ما ذكره  
 في الكبير **قوله** للخروج من خلاف من يشترط المرور على الحجر  
 بدنه وهو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى **قوله** حتى يجاذي الحجر  
 قال العفيف في شرح مسنده ولو أزيل الحجر والعباد بالله تعالى عن  
 موضعه استلزم موضعه وقيل وسجد عليه قاله الدارمي من  
 أصحاب الشافعية ولم أرفه لا عتبات سوى ما نقلته فيما مر  
 عن الكبير انتهى **قوله** ويستقبله الخ قال المصنف في الكبير وهذا الاستقبال  
 في ابتداء الطواف سنة عندنا لا واجب كذا في شرح التقيّة وسماه  
 الطرابلسي عن السفناقي مستحياً انتهى **قوله** ويسمى ويكره في  
 الكبير فأصحاب المتن اقتصروا على ذكر التكبير وأصحاب المناك ذكر  
 البسملة معه انتهى **قوله** أي بقوله بسم الله الله أكبر صريح في  
 المحيطة البرعاني بأن يقول عند الاستسلام بسم الله الرحمن الرحيم اللهم  
 اغفر لي ذنوبي وطهر قلبي واسرع لي صدري ويسر لي أمري عافني  
 فيمن عافيت انتهى **قوله** وهو ما رآه في نظر فأن صيغ الماتن  
 يقتضي أنه يدعو وهو واقف مستقبل الحجر لاسيما وقد قال عقبه  
 ثم يستلم الحجر وهو الذي صرح به أصحاب المناك قال في مسنده  
 الطرابلسي فعند استلام الحجر بعد إرسال يديه يقول اللهم إيماناً بك  
 تصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله

ويستلم

ورأى في الكبير العفيف  
 فقال ثم استقبال  
 الحجر بغير استلام  
 انتهى

Copyrighted material



عليه وسلم لا اله الا الله والله اكبر اللهم ايك بسطت يدي فيما  
عندك عظمت رعتي فاقبل دعوتي واقل عثرتي وارحم  
تضرعي وجدي بمغفرتك واعذني من مضلات الفتن انتهى  
وخوه في مسئلة الفاكسي والروحي ولعل من اد الشارح  
رحمه الله تعالى بقوله وهو ما راى في الدعاء اي متم اللوات  
فانه اقتصر على بعضه والله اعلم **قوله** هذا منكبيه اختاره  
صاحب البدائع والنايسم والاسي جاي وابن فرقة  
في شرح الجمع شارح المتن قال في البناء وهو الصحيح  
**قوله** او اذنيه اختاره الطرابلسي والكرماي وابن ابي النجا  
قال الكافي في شرح الهداية وفي السهلي والمجتي وشرح  
الارشاد يرفعهما كما يرفع عند افتتاح الصلاة وكذا ذكر في  
الوقاية والنقاية والجمع بقولهم كالصلاة **قوله** لم يستلم يقتضي  
تراخي الاستلام عن الرقع قال الكرواني ثم يلي بعد اليه ويرسل  
يديه ثم يستلم انتهى وقال المرشدي ثم اذا رفع يديه عند  
التكبير يرسلهما ثم يستلم انتهى وخوه في شرح العفيف **قوله**  
باللف قال في البحر العميق وارادوا بها اليمنى وهو الذي  
يظهر فان الحجر بين الله يضاف بها عبادة وانما تكون المصحة  
باليمنى لا باليدى انتهى لكن قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق  
وان لم يقدر وضعهما وقبلهما واحدهما انتهى وقال في الدر

على كيفية المصافحة

مخار

المختار فان لم يقدر يضعهما ثم يقبلهما او احدهما انتهى **قوله**  
بدل التقييل كذا في النسخ ولعل المراد بدل تقييل الحجر وعقارة المص  
في الكبير ثم الاستلام سنة فان لم يقدر عليه او قدر ولكن يدي  
غيره وضع يده على الحجر وقبله وفي فتاوي قاضي خان مسح الوجه  
باليد مكان التقييل انتهى تأمل **قوله** ويستحب ان يسجد على  
لغله صلى الله عليه وسلم ذلك والفارق بعده قاله في البحر الرائق  
**قوله** قال قوام الدين الكاكي الاول في اخره قال الشيخ زين  
في البحر الرائق وقول القوام الكاكي الاول ان لا يسجد عندنا  
ضعيف انتهى قال في النهر وفيه نظر فان صاحب الداردي  
**قوله** رافعا يديه قال المص في الكبير جرد ومنكبيه قال في البحر الرائق  
عند قول صاحب الكنز ثم استقبل الخ وان عجز عن ذلك للرجعة رفع  
يديه هذا اذ فيه وجعل باطنها نحو الحجر وظاهرهما نحو وجهه  
هكذا المانور انتهى **قوله** بدل عليه حديث الحسن فحمل الاستلام  
به على الاشارة وبعضهم ترك الاستلام على ظاهره واستدل  
للاستحباب بتقييل اليد بعد الاشارة لقيامها مقامها وهو  
الاستدلال ظاهرا الاستلام اذ اسن ذكر فيه يسن في الاشارة  
لقيامها مقامه وهو استدلال ظاهرا لان حكم اليد كالحمل قال  
المرشدي **قوله** وان استلمه في اوله واخره قال الكرماني في مسلم  
لان سنة الاستلام لقضاء حق الحجر لا لطوافه بدليل ان نزل  
المسجد لا يرد الطواف ليعني له ان يستلم فعلم انه لقضاء حق  
يسن

بالقيام على غير هذا الوجه  
لا يستلام لانه اذا سجد  
ذكر فيه يسن في الاشارة  
ثم صح



الحجر لا للطواف بدليل ان من دخل المسجد لا يريد الطواف  
له ان يستلم فعلم انه لقضاء حق الحج فيجوز ترك ما وراء  
ذلك انتهى اقاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرح  
منسك العفيف عند قول المتن ولا يستعمل بحجة المسجد  
ولا بشيء اخر لان المقصود من الدخول في المسجد البيت  
فينبذ بحجة البيت وهي استلام الحجر لا غير كذا فعل  
النبي صلى الله عليه وسلم حين دخل المسجد كذا في الكرماني  
لكن يفهم من الطلبي ما يخالفه كما سيأتي فمن باب الامم الا  
ان يراد الاستلام مع الطواف فلا تخالفة حيث قد انتهى **قوله**  
قال ابن القيم الى ان الثاني هو المعول نص عبارة في الفتح  
ولم يذكر المص ولا كثير رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به  
في كل مبدأ سوط وان لاحظنا ما رواه من قوله عليه السلام  
لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن ينبغي ان يرفع للعموم  
في استلام الحجر وان لاحظنا عدم صحة هذا اللفظ فيه وعدم  
تحسينه بل القياس المتقدم لم يعد ذلك اذا رفع مع يابه الا فتاح  
فيها الا في الاول واعتقادي ان هذا هو الصواب ولم ار  
عنه عليه السلام خلافا **قوله** وظاهر كلام الكرماني والظاهر  
وبعض الأحاديث يؤيد الثاني اي القول الاخر هو الاول  
من شقي الترديد المقتضي للرفع في كل سوط ونص عبارة الكرماني  
علي ما نقله العفيف في شرح منسكه هكذا وكلام من بالحجر

استلم

استلمه ان استطاع وان لم يستطع يستقبله بوجهه ويبتون  
كفيه رافعا يها ويكبر ويهلل ويصل على الوجه الذي ذكرنا انتهى  
**قوله** اخذ عن عيين نفسه قال الشيخ زين في البحر الرائق والحكمة  
في ذلك ان الطائفة بالبيت مؤتم به والواحد مع الامام يكون  
الامام عن يساره وقيل لان القلب في الجانب الايسر وقيل  
ليكون الياسر في اول طوافه لقوله تعالى وايق البيوت من ابوابها  
انتهى **قوله** بعلل متبادلة قال في البحر الرائق فحين غلبه  
المشركين كانت علة الرسل ايهاا المشركين قوة المؤمنين وعند  
زوال ذلك تكون علة تذكير نعمة الامن كما بان علة الرق في الاول  
استيفاف الكافر عن عبادة ربه ثم صار علة حكم الشرع برفه  
وان اسلم وكالحرج فانه يثبت في الاستدراك طريق المعقوبة و  
لهذا لا يثبت ايه على المسلم ثم صار علة الحكم الشرعي بذلك حتى  
لو اشترى المسلم ارض الحرج لزم عليه كذا ذكره المحقق الكل الدين  
في شرح البردوي او قدرد المحقق ابن القيم في باب العشر كون  
الحكم ملزوما لوجود العلة في العلة الشرعية لان العلة الشرعية  
امارات على الحكم لا مؤثرات فيجوز بقاء الحكم بعد زوال علة  
وان اذ لك في العلة العقلية انتهى **قوله** وقيل الرسل لم يبق سنة  
في هذا الزمان حكاه الكاكي وصاحب النهاية والبدائع عن ابن  
عباس رضي الله عنهما قال في البدائع لكنه لا يكاد يصح عنه لانهم عليه  
السلام رسل بعد الفتح يعني عام الوداع انتهى وحكا الكرماني



عن بعض اصحابنا قال العلامة المرشدي في شرح منسكه الكثر  
 فان قلت **قلت** ثبت انه عليه السلام اغطاف في حجة الوداع  
 راكبا فان يتاى الاستدلال بفعله على بقاء سنة الركب قلت  
**اجاب** ابن الهمام بان في الحج للافاقي طوفة فيمكن كون الروي  
 من ركوبه كان في طواف الفرض يوم النحر ليعلم ومشيته كان  
 في طواف القدوم وهو الذي يفيد حديث جابر الطويل لانه  
 حكى ذلك في الطواف الذي بدأ به اول دخوله مكة انتهى **قوله**  
 وكذا نفس الطواف الحج الا ان الشافعي لا يفضل في حقهن البعد  
 كيد الخياطين الرجال قاله الشيخ العفيف **قوله** اي سبحان  
 الله الحج وروي ابن ماجه عن ابي هريرة انه سمع النبي صلى  
 الله عليه وسلم يقول من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم الا بسبحان  
 الله والحمد لله او لا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا  
 بالله بحيث غنم عشر سيئات وكتب له عشر حسنات ورفع  
 له بها عشر درجات انتهى قال الشيخ في شرح المشكاة بعد شرح  
 الحديث وقد روي عن مجاهد ان ادا طاف بالبيت ولقيته  
 الملائكة فصاحت به وسلمت عليه وقالت برحمتك يا ارحم  
 بهذا البيت فان قد طفنا قبلك بالفي عام قال لهم ادم ما كنتم  
 تقولون في طوافكم قالوا كنا نقول سبحان الله الحج قال ادم وانا  
 ازيد فيها ولا حول ولا قوة الا بالله وروي عن عطاء عن ابن  
 عباس نحوه انتهى **قوله** وهو افضل من قراءة القرآن اي عندنا  
 وعند احمد رحمه الله وقال الشافعي الذكر المأثور افضل من

القرأة

القرأة فيه وهي افضل من غير المأثور وقال مالك بكرأهتوها  
 فيه **قوله** ومن جعلتها اذا اجتاز الركن الحج قال في الفتح ويقول  
 اذا اخذ في الطواف عند محاذة الملتزم وهو ما بين الحجر الا  
 واباب من اللعنة اللهم اليك مددت يدي وفيما عندك عظم  
 رغبتي فاقبل دعوتي واقلني شرقي وارحم نفسي وجدلي  
 بعفرك واعذني من مضلات الفتن اللهم انك على حقوقنا  
 متصدق بها على انتهى **قوله** ولا يقصد اياه مقام ابراهيم  
 ولا يريد به بالعايد الى ارضه قال العلامة ابن حجر المكي عند التكلم  
 على هذا الدعاء وهذا اي مقام ابراهيم كما قال الجويني وقوله  
 ابن الصلاح انه غلط فاحش بل يعني نفسه ليس في محله  
 لانه الاول اسبب واليق اذن من استحضرن الخليل استغاد  
 من النار اي بنحو ولا تخزني يوم يعقبن اوجب له من الخوف  
 والخشوع والتضرع ما لا يوجب له الثاني بعض معشاه على  
 انه لو لم يرد الاول لكان ذكره في هذا المحل مخصوصه عريا  
 عن الحكمة انتهى **قوله** اللهم قنعني وفي رواية ابن ابي شيبة  
 لا ب قنعني قاله الشافعي **قوله** واخلف الحج قال الشافعي  
 في شرح الحصن الحصين بضم وصل وضم لام اي كن خلفا على  
 كل غايبة اي نفس غايبة لي بخير اي ملا يسأله او اجعل خلفا  
 علي كل غايبة لي خيرا قال بالتعدي في القاموس خلف خلافة  
 كان خليفة وبقى بعده وخلف الله عبيد اي كان خليفة  
 من فقدته عليك واما ما الحج به بعض العامة من قوله علي بن شد

ما الحج به بعض العامة من قوله علي بن شد  
 قوله علي بن شد  
 رخص



اليا فهو تصحيف في المبني وتحريف في المعنى كما لا يخفى انتهى كلامه  
**قوله** وهو في محاذات الميزاب قال في الفتح واذا احاذي الميزاب  
 قال اللهم اني اسالك ايمانا لا ينزول ويقينا لا ينعدو من افقة  
 بينك محمد صلى الله عليه وسلم انتهى واخرج الاثر في انه عليه  
 السلام اذا احاذي الميزاب قال اللهم اني اسئلك الراحة عند الموت  
 والعفو عند الحساب **قوله** اللهم اجعله حجابا ورا قال في  
 بعض الناسك ويقول المعتمد كذا على معنى الزيادة او يقول  
 اجعلها عمرة بدوارة الخ انتهى **قوله** لتوهم المعنى الفاسد و  
 هو ان يكون هناك خلق باقي لغير الله تعالى **اقول** وعند الركن  
 ايمان الله اني اسالك العفو والتعافية الخ ورد في الحديث انه وكل  
 بالركن ايمان اني سمعون ملك لمن قال ذلك قالوا ايمان **قوله** فيما  
 بين الركنين اي الركن الذي فيه الحجر الاسود والركن ايمان وتقال  
 لها الشاميان تغليباً ايضاً فان احدهما هو الركن العراقي والآخر  
 الشامي كذا قاله الشافعي وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم ما  
 بين الركن ايمان والحجر الاسود وضمة من رياض الجنة واخرج  
 الحاكم عنه صلى الله عليه وسلم قال ما تشبهت الى الركن ايمان قط  
 الا وجدت جبرائيل عنده فقال قل يا محمد فقلت وما  
 اقول قال قل اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفاقم ومواقف  
 الخزي في الدنيا والاخرة ثم قال جبرائيل ان بينهما سبعون  
 الف ملك فاذا قال العبد هذا قالوا ايمان كذا في اخبار الركن ام

ما بين الركنين ايمان والحجر  
 الاسود وضمة من رياض  
 الجنة

قوله

**قوله** فانه موطن للكفر من قابله قال الشافعي رحمه الله تعالى  
 في كتابه الاسرار المرفوعة في الاخبار الموضوعة وقد صنف  
 العلامة عبد النبي المغربي عالم الشام في زمانه تصنيفاً  
 في ذلك وكفر قابله انتهى وقال الشيخ ابن حجر المكي الشافعي  
 حاشيته على الايضاح ما نصه فائدة في بعض الاثر العوام انهم  
 يقولون عند تقبيل الحجر اللهم صل على النبي قبلك وهي مقالة  
 فتبيحة شنيعة تتعين زجرهم عنها لان وضع يده على اللفظ  
 قاض بان صدر الخطاب في قلبك يقول الى الله وعند الفريسياء  
 على تكفير الجسمة وهو الذي يتجه ترجيحهم ان اعتقد انه  
 جسم كالاخبار لكن العامة انما يقصدون بذلك ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قبل الحجر لا يقصدون غير ذلك وان كان فاسداً  
 من جهة الصناعة الا ان يراد به الالتفات على بحث فيه وحسن  
 فلا يؤخذون بذلك الا ان عرفوا ما يقتضيه هذا اللفظ فاستحسنون  
 عنه فان رجعوا الى الادب والمأذون من الصناعة والفتح  
 والايهام واما الكفر فلا يحكم به عليهم الا ان اعترفوا انهم عرفوا  
 وضمة وقصدوه به وهو الذي لا ينافي تعالى جسم كالاخبار  
 فمن فرض منهم انه لا يقرب له جميع حكم الكفر والافعال فافلا في  
 القول بان ذلك كفر وجرم خطا كما علمت من علم ما قرنته انتهى  
 مختصر اقول الشيخ عبد الرحمن الرزقي بعد نقله ولم ابرهن على  
 هذه المسئلة من اجتناب الحكم فيها واحداً لان التواتر لا يثبت

فائدة في بعض  
 العوام من قولهم اللهم صل  
 على النبي محمد



ما نقله الأئمة الشافعية فيها والله سبحانه اعلم انتهى **قوله** محمول  
 على الانتفاء قال الشيخ تبييننا في ذلك وكفرنا به رحمه الله تعالى  
 في كتاب الأسماء المرفوعة في الأخبار الموضوعة فيجعل قبل كلمة  
 متقابلة تحت قوله عليه السلام في خطبة الوداع هل بلغت قالوا  
 نعم قال اللهم فأشهد فالتفت عنهم في أشياء كلامه وبوجه  
 إلى الله تعالى أمر به ثم قال الشارح والظاهر في دفع الحائل  
 أن يقدر مضاف فيقال قبل عينا **قوله** المأثور عنه صلى  
 الله عليه وسلم قال العلامة ابن حجر المكي أنه لم يجمع عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم إلا ما رجا اتساق الدنيا الخ والله أعلم فتعني إلى آخره  
**قوله** بتخفيف أيا الخ قال النووي اللغة المنصحة المشهورة  
 في أيمان التخفيف في أيا وفيه لغة أخرى بتشديد أيا فمن  
 خففها قال هذه نسبة إلى اليمن والالف عوض من أحدي ياي  
 النسبة بنقي أيا الأخرى مخففة ولو شددت جمع بين عوض  
 والمعووض ومن شددتها قال الالف زائدة قاله الشارح **قوله**  
 عن محمد الخ قال العلامة ابن نجيم رحمه الله والدلائل تستشهد له  
 فإن ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله عليه وسلم يجمع من الأركان إلا أيمانين  
 كما في الصحيحين وعن ابن عباس أنه عليه السلام كان يقبل الركن  
 الأيمن ويضع يده عليه رواه الدارقطني وعنه عليه الصلاة  
 والسلام إذا استلم الركن الأيمن قبل رواه البخاري في تاريخه  
 وعن ابن عمر أنه قال ما تركت استلام هذه الركنين الركن الأيمن  
 والحجر

لا يثبت له  
 بغيره  
 الخ

والحجر الأسود منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما  
 رواه مسلم وأبو داود وقد علمت أن الاستلام بجمع التثنية فقد  
 دل على سنة استلامه وأظهر منه ما رواه أحمد وأبو داود عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما كان عليه الصلاة والسلام لا يدع أن يستلم  
 الحجر والركن الأيمن في كل طوافه فإنه صرح في الواظية الدالة  
 على السنة انتهى **قوله** بل عما يدعيه الخ قال في البحر الرق  
 واعلم أنه قد صرح في غاية البيان أنه لا يجوز استلام غير  
 الركنين أو طوئيهما بل فإنه ليس فيه ما يدل على التحريم وإنما  
 هو كراهة تنزيه والحكمة في عدم استلامهما إنما ليست  
 من أركان البيت حقيقة لأن بعض الحطيم من البيت فيكون  
 الركنان اذن وسط البيت وقال العلامة ابن العباد في مسئلة  
 قال العلماء انما جمع لركن الحجر بين التثنية والاستلام لجمع بين  
 الفضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعد إبراهيم وشرع  
 في الركن الأيمن الاستلام فقط لوجود أحدي الفضيلتين فقط  
 وبقي كونه على قواعد إبراهيم ولم يشرع شيء من ذلك في الركنين  
 الشاميين لخلوهما عن تلك الفضيلتين انتهى وقال الشيخ عبد  
 العفيف وانما خص حجر التثنية لقوله عليه السلام الحجر والمقام  
 باقوتان من بواقيت الجنة ولولا أن طمسنه على نورهما لآضاهما  
 ما بين المشرق والمغرب ثم قال يحشر الحجر الأسود يوم القيامة له عينان  
 ولسان يشهد لكل من استلمه حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما

في فضل الحج



كان الحجر الاسود اشد بياضا من ابلج حتى سودته خطايا بني آدم  
 قيل لو لم تحسه الفجار ما سبه احد من ذوي العاقلات الا برب  
 من تلك العاقلة انتهى **قوله** والمراد بالمقام مقام ابراهيم عليه السلام  
 وسلامه عليه لبناء البيت وللاذان للبحر وغيرهما وارتفاعه  
 من الارض كما حصره ابن جماعة بنصف ذراع وربع وثمن وعلو  
 مربع من كل جهة بنصف ذراع وربع وعشرون قد بين  
 سبع قراريط ونصف والذراع المذكور هو ذراع القاش  
 المستعمل بمصر في زمانه والله اعلم **فان** له اخرج الالف في  
 عن ابن ابي مليكة انه قال موضع المقام الذي هو فيه اليوم  
 هو موضعه في الجاهلية وفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي  
 بكر وعمر رضي الله عنهما حتى جاء سيل ايام فغسل في ايام  
 خلافة فاحتمل المقام فذهب به الى اسفل مكة فجي به وربط  
 في استار اللعبة وكتب بذلك الى عمر فاقبل فزعا فعمد اذعي  
 الناس وسألهم عن موضعه حتى استثبت بعقول المطلب  
 ابن ابي وداعة فوضعه وامر باحكامه انتهى باختصار  
**قوله** ومن المأثور الخ قال الماوردي من الشافعية ومن الوارد  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم هذا بلدك الحرام وبيتك الحرام وانا  
 عبدك بن عبدك ابن امك ايتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة  
 واعمال سيئة وعذاب مقام العايد بك من النار فاغفر لي انك انت

وهو الحجر الذي  
 وقف عليه الخليل  
 صلوات الله عليه  
 ارتفاع المقام

فابيه موضع المقام الذي  
 هو موضعه في الجاهلية

الفغول

الفغول الرحيم اللهم انك دعوت عبادك الى بيتك الحرام وقد  
 جئت طالبا رحمتك مستغفرا من ذنوبي وانت مننت علي بذلك  
**قوله** وهو ما بين الركن والباب وقدره اربعة اذرع على  
 الصحيح المشهور عند الجمهور وعن بعض السلف ان  
 المتر ما بين الركن واليمنى والباب المسدود في ظهر البيت  
 وبعد اهو المسمى بالمستحار ويقال له ملقزم عجائز فريش  
 ويقدره اربعة اذرع وعن معاوية رضي الله عنه  
 من دعي فيه استحب له وخرج من ذنوبه ليوم ولده  
 امه قال الحبيب الطبري ومثل هذا لا يقوله الا عن لسان  
 النبوة قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** لولا ان تغلبوا  
 اي لولا كرامة ان يغلبكم الناس وياخذوا هذا العمل الصالح عن  
 ايديكم **قوله** لتزلت اي عن ناقتي **قوله** فانه ورد اية ما بيننا  
 الخ روافد الدار فطني واليه في مرفوعا وفي صحيح مسلم من حديث  
 ابي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في طعام طعم وراى الطيالسي وشفا سقم  
 وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعا ما روى من لما شرب  
 له وصححه البيهقي في الشعب وابن جبان وقد شرب جماعة  
 من السلف والخلف لما شرب فقالوا لها واول ما يشرب لتحقيق  
 الاعان والموت عليه والعزة بطاعة الله وروى النالكه وغيره  
 عن ابن عباس رضي الله عنهما صلوا في صلي الاخير واشرابوا  
 من شرب الا برار قيل وما مصلى الاخير قال تحت الميزاب

فاغفره دار من الله  
 قدر ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم

عاطفكم ما زلتم

مع الاخير تحت الميزاب



قال فما شراب الأبرار قال زمزم **قوله** فهذا مخرج الخ لكن في  
 رواية عن عطاء أنه صلى الله عليه وسلم لما أفاض نزع بالدلو  
 أي من زمزم ثم نزع معه أحد قنبرين ثم أفرغ باقي الدلو في  
 البئر قال الشافعي ووجه الجمع لا يخفى **باب** **أنواع**  
**الطواف** **قوله** وهو ستة لأن الطواف المأمور به في قوله تعالى  
 وليطوفوا بالبيت العتيق هو طواف الزيارة بالاجماع والأمر  
 لا يقتضي التكرار فلم يبق غيره مراد أو أما قوله عليه السلام  
 من أي البيت فليحمله بالطواف فهو وإن كان مراداً مقتضاه  
 الوجوب لكنه ترك تمايز ذلك من لفظ التحية لأنها اسم لا كرام يتبدى  
 به الإنسان كالأحسان وهذا القول عليه السلام من دخل  
 المسجد فليحمله بركعتين فلما أمر بلفظ التحية انتهى الوجوب  
 قاله المرشدي في شرح منسك الكثر **قوله** بخلاف العتمر والمتمتع  
 فأما إذا دخل المسجد يشتغلان بطواف العمرة الذي هو  
 ركعتين فيخرج فيه طواف القدوم كأن ذراع تحية المسجد في  
 المكتوبة الموداة حين دخوله انتهى **قوله** والمكي ومن بعثه  
**أقول** قال في السراج وليس على أهل مكة طواف القدوم  
 لأنهم أم القديوم في حقهم وكذا من كان من أهل المواقف و  
 من دونها إلى مكة لأنهم في حكم أهل مكة انتهى ولكن قال  
 السمرقندي في شرح الزقابة وليس لأهل المواقف ودخالها  
 وخارجها والمكي إذا خرج إلى الأفاق ثم عاد طواف القدوم  
 انتهى **قوله** ليس له القرآن إذا خرج **أقول** هذا الحد  
 قولين

أنواع الطواف

قولين والقول الآخر أنه له القرآن ولو خرج فيها ويكون قرأنا  
 مسنوناً كما سياتي في المتن محلياً بقيل **قوله** لأن أول وقت صلاته  
 دخول الأشهر وقد تقدم في باب المواقف عن المنسك الكبير  
 عن الاختيار أنه لو طاف للقدوم قبل أشهر لم يمس عليه عاقبته  
 والله أعلم **قوله** لأن محله المسنونة قبل وقوفه قال الشيخ عبد  
 الله الغنيمي في شرحه ولأنه يشرع في ابتداء الحج على وجه  
 يرتب عليه سائر الأفعال فلا يكون الايمان به على غير ذلك الوجه  
 سنة ولأنه إذا دخل مكة بعد الأفاضة من عرفة يطوف للزيارة  
 فيفنيه عن طواف القدوم وكصلاة الفرض تغني عن تحية المسجد  
 ولهذا لم يشرع في العمرة لأن طوافها يغني عنه **قوله** أي بعد  
 إدراك من الوقوف **أقول** صوابه قبل إدراك من الوقوف لأنه  
 إذا ذهب إلى عرفة بعد إدراك من الوقوف لا يفيد الرجوع مع  
 مطلق الخروج وقت الطواف بالوقوف فتمام **قوله** في وقته  
 متعلق بالمصدر أعني الوقوف **قوله** واختلغوا في الأفضل الخ  
**أقول** الخلاف في غير التقارن وأما هو فلا يعلم خلاف في فضلية  
 تقديم السعي له بل الآثار تدل على استئناس تقديم السعي له  
 ولذا قال ابن المهيمل في ضمن تعليل غاية ما يلزم من تقديم السعي  
 سنة للتقارن ولا ضرر في التزكية انتهى قاله الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي في شرحه لهذا الكتاب وأما المفرد فقال في الفتح  
 الأفضل له أن لا يسعي عقب القدوم بل يؤخره عقيب

التمام الأفضل منه تقديم  
 السعي



الزيارة لانه واجب فجعله تنبأ للعرض اولى من جعله تنبأ  
 للسمعة انتهى وقال المرشدي في شرحه واما جواز لا اهل مكة  
 محض ليس عليه طواف القدوم فاختلفوا غير واحد من المشايخ  
 كالكرخي والقديوري وصاحب الهداية والكافي والنهاية و  
 الجمع وغيرهم واما الافضلية فصحتها الكرياني وذهب صاحب  
 البدايع الى عدم جواز التقديم لمن اصر من مكة وهو خلاف  
 ما عليه اكثر الاصحاب انتهى **قوله** الا الواجب فعله في ايام النحر  
 هذا قول المشهور عن الامام قال في الفاية والايضاح هو الصحيح  
 وفي بعض الحواشي وبه يغني وهو المذكور في عامة الكتب  
 المعتمدة وذكر القديوري في شرحه مختصر الكرخي ان اخره ايام الترتيب  
 ونبه الكرياني وصاحب المنافع والمستصفي قال الشيخ عند  
 العفيف في شرحه **قوله** دون المكي ومن معناه قال في الفاية  
 نقلا عن البدايع قال ابو يوسف اوجب ان يطوف المكي طواف  
 الصدر لانه وضع تحت افعال الحج وهذا المعنى يوجد في  
 اهل مكة ومن معناه هم انتهى ومثله الكرياني **قوله** وليس فيه  
 رمل ولا بعده سعي قال العلامة خير الدين الرملي في فتاواه  
 ان لم يفعلها في طواف القدوم لان السعي غير موقت كما صرح  
 به في البحر وغيره وصرحوا بان الرمل بعد كل طواف يعقبه  
 سعي فيه علم انه ياتي بهما في الصدر لو لم يقدمهما ولم اراه  
 صريحا وان علم من اطلاقهم انتهى **قوله** عند الجمع وعليه  
 المحققون منهم صاحب الهداية وشرحها والكافي و  
 فصل

قوله في سبعة على ما ذكره

ذكر القديوري ان اخره  
 ايام الترتيب

قال ابو يوسف اوجب ان  
 يطوف الصدر

القدوم والزيارة  
 فعلها طواف

**فصل في شرائط صحة الطواف** وهي سبعة على ما ذكره  
**قوله** عند الجمهور وعليه المحققون منهم صاحب الهداية  
 وشرحها والكافي والجمع وغيرهم **قوله** وقيل الخ قال في  
 البدايع وأشار القاضي في شرحه مختصر الطحاوي الى ان نية  
 الطواف ليست بشرط اصلا وان نية الحج عند الاحرام كافية  
 ولا يحتاج الى نية مفردة كسائر الافعال انتهى قال المصنف في  
 الكبير وعزائته لا يخفى لما افتهه للمجاهدين انتهى **قوله** وقيل  
 النية ليست بشرط ولكن الشرط الخ هذا القول موافق لما ذهب  
 الامام الشافعي فان النية عندهم فيه ليست بشرط وانما الشرط  
 عدم صرفه لغيره كطلب غريم **قوله** وهو اكثر انواعه كطوف  
 الحج الثلاثة وطواف اليرة على ما سبق بيانه في الفصل قبله  
 فتذكر **قوله** على الشاذل وان يفتح الذال المعجمة وهو الخانج  
 عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع ثم كنهه فربما يفتق  
 التفقة **قوله** وسيأتي زيادة تحقيق له في فصل في مكان  
 الطواف **قوله** اذ يقول كن ايضا اي مثل كونه بالبيت **قوله**  
 من الحجر قال الشيخ حنيف الدين ولم يحن الحجر عن محله كان لا يتدأ  
 من الركن ايضا لان موضع يوضع فيه الحجر ولا من محل آخر انتهى  
**قوله** لكن استشكل عليه ما قالوا الى اخره اقول هو المسئلة الانية  
 في المتن فكان ينبغي تأخير هذا الكلام عنها قد **قوله** اللهم الا  
 ان يقال الخ اقول لا يخفى ما فيه فان المسئلة مفروضة فمن طاف



لعمري أربعة أشواط فكيف يتم نقل شوط من الزيادة إليها  
ليحل ركنها **قوله** ولا فرق بين القليل والكثير في التزويك أقول  
سيأتي في شأن صحة القرآن أنه لو طاف للعمرة أقله ثم وقف بعرفة  
أو تفضت عمرته فلم يحل طواف العمرة من الزيادة إذا كان المشرك  
منها الأكثر بل ترتفع بالكلية والله أعلم ثم رأيت الشيخ حنيف  
الدين المرشدي تعقب كلام الشافعي بما ذكرته فله الحمد و  
المئة **قوله** وبهذا يتبين الخ ينبغي أن يتأمل فيه فإنه يقتضي أن  
لا ينقل طواف الحج إليها فتدبر **قوله** أن نوبتي عن نفسه المحذور  
الاسيحاوي أن من طيف به نحو لا أجر ذلك الطواف عن  
الحامل والمحمول جميعا سواء نوبتي الحامل الطواف عن نفسه ومن  
المحمول أو لم ينوي انتهى فما اشترط البنية فهو كما ترى يخالف  
لما في المتن قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله** وكذا  
النائم قال الشيخ المرشدي وأما النائم فلا يشترط بنية الحامل له  
للطواف لأن بنية الأحرار كافية كما صرح به في المحيط لكن قل  
ذكر العلامة ابن نجيم في البحر أن فيه بحثا وهو أن الطواف لا بد  
من أصل البنية ولا يكفي تكفي بنية الأحرار به كما قدمناه فكان ينبغي  
أن لا بد من بنية الحامل في المسئلتين اللهم إلا أن يقال بنية الأحرار  
لا تكفي للطواف عند القدرة عليها وأما النائم فلا قدرة له  
عليها انتهى **قوله** وإن نوبتي من استاجر لا يعتد ببنيتها

أقول

ولا بد من بنية الحامل في المسئلة

بنيتها أقول الضمير المنصوب عائد على الحامل والضمير المحذو  
على في بنية عائد من أي لا يعتد بنية المستاجر بل أمانة الحامل  
وأمانة المحمول أن عقل كما مر ولا يخفى ما في عبارة الشافعي  
على من تأمل وكأنه والله أعلم أعاد الضمير المنصوب على من  
ثم استشعر أنه يخالف لما تقدم من الاتفاق بنية الحامل  
المستاجر فتعده بقوله إذا كان مقيما أو نائما ليحصل التوفيق  
وبالحالة فما قدمناه هو الظاهر والله أعلم بالسراير قوله داخل  
المسجد وإن وسع حتى بلغ طرف الحرم فإن المسجد الحرام وسع  
في عهد رسول الله عليه السلام في عهد عمر رضي الله عنه وأخذ  
له جدارا ذون القائمة ثم في عهد عثمان وأخذ له الأروقة  
ثم وسعه ابن الزبير ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم  
المهدي واستقر عليه **قوله** ولو طاف خارج المسجد قال  
الشيخ حنيف الدين المرشدي وأما الطواف خارج المسجد فغير  
جائز لأنه لا يعتد في هذه الحالة طائفا بالبيت وإنما يكون طائفا  
بالمسجد وإن لم يزد من الطواف به الطواف بالبيت لكونه فيه فلو  
فعل ذلك لا يعتد به ويحجب الإعادة واغرب بحجم الدين الزاهد  
شكك في القدوري فقال في كتاب الجيوش أن الإنسان لو طاف  
من وراء جدار أن المسجد جائز له ذلك وهذا شاذ لا يعتد  
به ولا يقول عليه وسواء في ذلك ما لو كانت حيطان المسجد  
قائمة أو منهدة متى على الصحيح لعدم الطواف بالبيت والحالة

ظاهر في شرح المسئلة  
دعوى المسئلة

السلام

فيما مر في شرح الزاهد  
حيث قال لا يجوز الطواف  
من وراء جدار المسجد



هذه الاتري ان الطائيف بركة يقال فيه طائيف بركة وان لم يكن  
 لها حيطان سور كذا في قاله المحقق ابن الهمام انتهى **فصل**  
 في واجبات الطواف **قوله** وهي سبعة اعلم ان الامام الشافعي  
 رحمه الله تعالى قال بافترض هذه السبعة فلا يصح الطواف  
 بترك شيء منها الا المشي فيه للقادر فانه سنة عندنا فيصح  
 عندنا الطواف ركبا مع الركراضة ولا جزاء فيه **قوله** وفي معناه  
 الاجزاء الارضية قال المصنف الكبير ولم أر من تعرض لطهارة المكان  
 الطواف من المشايخ هل يجب ام لا لكن قولهم بعدم وجوبها  
 وجوبها في المكان بل هو اولي بذلك انتهى **قوله** والاكثر على انه  
 سنة فلذلك حكى الشيخ الاول بصيغة التريض حتى لو طاف  
 وعلى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم اجزأ ذلك ولا يلزمه شيء  
 والفرق بين النجاسة الحقيقية اخف حتى جازت الصلاة مع  
 القليل منها مطلقا ومع الكثير عند الضرورة بخلاف الحكمة قاله  
 الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** وجب الدم في الاكثر اي والصدقة  
 في الاقل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي وقال ايضا وانما وجب  
 ستر العورة دون طهارة الثوب لان النجاسة الحقيقية لم ينع  
 منها المعنى مختص بالطواف وانما منع منها المعنى يمتنع بها وهو  
 نكوث المسجد ولا كذلك الكشف لانه ممنوع منه بمعنى يختص به  
 بدليل قوله عليه السلام ولا يطوفن بالبيت مشرك ولا عريان واذا  
 اختص المنهي عنه بالطواف اوجب نقصانه وكان عليه

في الثوب قاضيه بعدم

والحكمة حيث  
اشترط الطهارة  
من ان ثوبه دون  
الاولى ان حكم  
الحقيقية

جر يانه

جر يانه انتهى **قوله** فلو طاف ركبا الخ وعند الشافعية لا شيء  
 عليه في الطواف ركبا او رجفا من غير عذر واما طوافه عليه  
 السلام في حجة الوداع ركبا فلغذر التعليم ليراه الناس ويتلوه  
 وورد تقليل ذلك في حديث عائشة فمارواه مسلم طاف  
 عليه السلام في حجة الوداع على راحلته كراهة ان ينصرف  
 الناس عنه على انه روي عن سعيد بن جبير ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم اغاط طاف ركبا لشكايته اشتكاها قاله المرشدي و  
 في شرح مسند الكثر **قوله** السنخاري هكذا هو بخطه فيها مش  
 مسودته وهو لعلامة الشيخ حسن ابن محمد بن عيسى بن صاحب  
 المسند المشهور والموجود في باطن نسخة المؤلف البخاري  
 والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** والاصل ان وجوب التيامن  
 يفيد ان من أتى بخلافه من الصور الى اخره قال الشيخ عبد الرحمان  
 المرشدي في شرح مناسك الكثر وذلك مبادق باوجه وعدا  
 سبعة اوجه فارجع اليه ان شئتها **قوله** ومن ذلك اننا  
 الخ ثم هل يعد من جملة صور الطواف منكوسا فيعطي حكمه من  
 فعله وجب عليه الاعادة او الدمر ان لم يعد ام لا فالذي يظهر  
 ان يكون مثلها وذلك لعدم استقراره على حالة واحدة بخلاف  
 ما تقدم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله**  
 في ركعتي الطواف **قوله** وهي واجبة وفاقا لما لك لقوله  
 عليه السلام وليصل الطائيف لكل اسبوع ركعتين والامر  
 للوجوب كذا في الهداية وفي البحر الرائق وهي واجبة عما الترخي

على تقليل طوافه ركبا

عنا في السنخاري صاحب  
المسند المشهور

فصل في ركعة الطواف



ما لم يرد طواف آخر فانها تكون على الفور انتهى **قوله** في قوله وتقول  
 الآخر وجوبها عقب الطواف الواجب والقول بالسنية محكي  
 عن بعض علمائنا كما نقله القوهستاني عن النظر والتفت والقول  
 بالتفصيل سيأتي عن البرجندي **قوله** اي مستقلة وقال عطاء  
 تجزي عن المكتوبة عنهما وهو مذهب الشافعي واحمد رحمهما الله  
 تعالى **قوله** بعد كل طواف كذا في متن الدرر والبرهان وجامع  
 البحار وغيرها من الشروح كالبحر الرائق وخو لا وجوبها حكم  
 الطواف وصيانة المؤدى كذا في السراج وفي البحر العميق هما  
 واجبتان عند الفراغ من الطواف انتهى فعلى هذا من قال بان من  
 طاف أربعة استواط يجب عليه ان يصليهما بناء على القاعدة  
 المشهورة في باب الحج من ان لاكثر حكم الكل غير مصيب انتهى  
 قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** وقد قيل في الآية الخ يشير الى  
 ما ساقى من قول الكرماني وقال مالك والتوري ان لم يصلها خلف  
 المقام لم يجز وعليه دم انتهى وسياتي ما فيه قوله خلف المقام  
 ثم في الكعبة اذا كان فعلها خلفه افضل من فعلها في الكعبة  
 لفضيلة الارتباع فانها تد على فضيلة البيت كما ان ماعدتها  
 من التوافل يكون فعله في بيت الاشان افضل منه في الكعبة  
**قوله** ويجوز لهم الى المورين يدي المصل **قوله** قال العلامة  
 الشيخ قطب الدين المرشدي الحنفى في منسكه في الفصل الرابع من  
 ابواب السادس فرج غريب رايت بخط بعض تلامذة الكمال

قيل وجوبها عقب  
 طواف الواجب

على افضلها الا ان الذي  
 يصلح فيها الركعتين

انما افلادها في البيت  
 ففكر منه في الكعبة

انما الخ

ابن العماد في حاشيته فتح القدير اذا صل في المسجد الحرام ينبغي  
 ان لا يمنع لما روي احمد وابوداود عن المطلب ابن ابي  
 وداعة انه راى النبي صلى الله عليه وسلم يصل مما يلي باب بني  
 ساهم والناس يرون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول  
 على الطائفين فيما يظهر لان الطواف صلاة نصارك بين يديه  
 صفوف من المصلين انتهى ثم رايت في البحر العميق حكي عن عن  
 الدين بن جماعة عن مشكلات الاثار للطحاوي ان المورين يدي  
 المصل بحضرة الكعبة يحول انتهى **قوله** والمراد بما خلف المقام  
 قيل ما يصدق عليه ذلك عادة وعرفا الى اخره قال الشيخ  
 المرشدي في شرح منسك الكفر ويمكن ان يستنبط ذلك مما ذكره  
 أينما في حد المصل في حق المورين يديه من ثلاثة اذرع  
 او خمسة او قدر صفين او ثلاثة او اربعين او خمسين ذراعا  
 فيجري مثل ذلك في حرم المقام قياسا عليه انتهى **قوله** وعن  
 ابن عمر الخ قال الشيخ حنيف الدين المرشدي وينبغي ان يصل على  
 الحجر بن المبرورين خلف المقام فقد نقل الشيخ ابوداود امام  
 المقام عن ادركهم من الشيوخ بالحرم الشريف انه صلى عليه ما يقص  
 الصحابة رضي الله عنهم انتهى وخو في شرح ابيه لنا سلك الكثر  
**قوله** وقال مالك الخ قال في المنسك الكبير وما ذكره عن مالك  
 غير مشهور عنه **قوله** ولا تجزي المكتوبة الخ وعن الزهري و  
 قيل له ان عطاء يقول تجزي المكتوبة عنها فقال السنة افضل  
 لم يلف النبي صلى الله عليه وسلم اسبوعا الا وصل ركعتين رواه

المورين يدي المصل  
 حفرة الكعبة حوز

قيل انه صلى عليه يوفى الصلاة



البخاري وقد مناهه مذهب الشافعي أيضا فذكر **قوله** ولو طاف  
 بصبي لا يصلح عنه وقال الشافعي يصلحها الولي عن غير المميز  
 والاجير عن مستاجر **قوله** ويكره تأخيرها الخ وقال الشافعي ومن  
 لمن اخرها **قوله** اراقة دمه وان صلاهما في الحرم بعد ذلك **قوله**  
 فالأجيب ان يعدها فيه تأمل لان الكراهية في بعض الاوقات الآتية  
 تحريمية فحشد تحت الاعادة ثم رأت في شرح الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي مانصه وكان ينبغي ان يجب ذلك اذا تقاعدت في  
 هذا الباب ان كل صلوة اديت مع الكراهية الترتيبية سمح  
 اعادتها ومع الكراهية التحريمية يجب التمسك **قوله** قيل سمحت مع الكراهية  
 وجه حكايته بقيل ما تقر من انها من جملة الواجبات التي تقسدا  
 الاوقات الثلاثة ان وجبت قبلها والآنكره كما تكرر بعد الفجر والعصر  
 الحاقا لها بالنوافل احتياطا كما ذكره العلامة ابن نجيم في البحر الرائق  
 وعلى هذا فلا يسوغ اطلاق الكراهية في جميع الاوقات المذكورة  
**قوله** وشروع الامام قال في الدر المختار اي امام مذهب الحديث  
 اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة انتهى وكذا قال الشارح  
 القاري في منتهى المختصر من الباب عند الكلام على ما يكون يكره  
 في الطواف والطواف حال اقامة المكتوبة للامام الموافق انتهى  
**قوله** اي الخطب كلها خطبة الجمعة والعديد وخطب الحج الثلاثة  
 وخطبة النكاح وختم القرآن والكسوف والاستسقاء **قوله** فاعلم  
 انهم اي مجاهدوا الخ وعطا **قوله** الحاقا الخ مقتضاه علم  
 صحتها في الاوقات الثلاثة كما فرأى من لا كراهية فيها كما اطلع فيما تقدم

ولو طاف بصبي لا يصلح عنه  
 وعن الشافعي خلافه

في اعادة كل صلاة واجبة  
 مع كراهية

الماد شروع اطامه

فتذكر

في المأوى بعد صلاة  
 في المأوى بعد صلاة

فتذكر **قوله** والمواالات بين الاشواط ومذهب الحنابلة والمالك  
 وجوب المواالات فمن تركها عمدا أو سهوا لم يصح طوافه الا ان يقطع  
 لصلاة حضرة او جنازة **قوله** والطهارة الخ تقدم انه من الواجبات  
 عند بعضهم **قوله** من غير قربة اي عند اي حنيفة وابي  
 يوسف **قوله** ورا الشاذروان بفتح الذال من جدار البيت الحرام  
 وهو ترك من عرض الاساس خارجا ويسمى تاربا لأنه كالانزال للبيت  
 قاله في الصباح وفي البحر الرائق وهو ان يادة الملصقة بالبيت من الحجر الأسود  
 الى فرجة الحجر قبل بقي منه عمر تقدر يسر وصيقتة **قوله** اي للخروج  
 من الخلاف اي خلافا لشافعي فانه يرى انه من البيت حتى لا  
 يحول الطواف عليه كما في البحر الرائق **قوله** فتناقض قوله اقول  
 قيد الشيخ عبد الله العفيف في منتهى ابحاث الكلام باحتياجه اليه  
 وبه ينزل التناقض ويدل عليه قوله في الملوك هناك والكلام  
 الفضول **قوله** والطواف في نفل او خف الخ وسيأتي في مسائل  
 غني مانصه والطواف مشتهرا اي لا متخفيا ترك الادب اي  
 المستفاد من قوله فاخلع نعليك الا لصورة القبا انتهى وقال  
 الشيخ عبد الله العفيف والاولى ان يطوف حافيا الا من ضرورة  
 انتهى **قوله** الا في وقت كراهية الصلاة ولو جمع الاسابيع في وقت  
 كراهية الصلاة ثم انشأ في وقتها طوافا لم الطواف قبل الصلاة  
 لكل اسبوع كقوله ام لا قال العلامة ابن نجيم في تحفة المقلد  
 فيه وينبغي ان يكون طواف الاسابيع في هذه الحالة طوافا  
 كاسبوع واحد انتهى **قوله** ولو رددت وقوعه من علة ما روي

مذهب الحنابلة والمالك  
 وجوب المواالات

قيد المباح من الكلام باحتياجه  
 اليه

الا في ان يطوف حافيا الا من  
 ضرورة

كل ما ذكره في وقتها  
 ان يصح له كراهية



بان النبي صلى الله عليه وسلم عطش في طوافه فخرج الى زمزم  
 فشرب ثم عاد وبنى كما في الكرماني **قوله** حاقنا الحاقن الذي  
 به بول شديد مختار **قوله** الحاقن اي الذي احتاج الى الحلق  
 فلم يبرئ فاحصر غايته قاله الشافعي في القاموس **قوله** قبل  
 عالم بطوطه فضه وهل يلزمه قضاؤه بعد ما تقرر ان الشرع  
 ملزم امرام لا لم اره **قوله** فعليه لكل اسبوع ركعتين على حدتين  
 اي مستقلتين وقال الشافعي رحمه الله تعالى بلغه عن الجميع  
 ركعتان فقط **قوله** ~~ويصل بينهما ركعة واحدة~~ **قوله** ~~ولا يركع~~  
~~عنه ولو شك في عدد الاشواط في طواف الركن اعاده ولا~~  
 يبني على غالب ظنه قال في البحر الرائق لو شك في اركان الحج ذكر الحصاص  
 انه يتخير كما في الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لا تكرار  
 الركن وان زيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة  
 فكان التخيير في باب الصلاة احوط كذا في المحيط وفي البداية في  
 الحج يبني على الاقل وفي ظاهر الرواية انتهى **قوله** يخالف كما في ظنه  
 وعلمه ايضا يستحب ان يؤخذ بقوله اقول بقي ما اذا اخبر  
 بعدد وهو شك فليست يجب ايضا ان يجب الاخذ بقوله  
 ثم ان هذا الحكم المذكور هنا يخالف لما في كتاب الصلاة من انه اذا  
 اخبر عدل وشك في صدقه وكذبه فانه يعيد احتياط بخلاف  
 ما اذا كان عنده انه صا اربعا فانه لا يلتفت الى قول المجتهد  
 كما افاده في البحر الرائق **قوله** ~~ولا يركع~~

حكم ما في الشرع في شوط  
 من ركعة

ذكر الحكم في انه اذا شك  
 في اركان الحج يتخير كما في  
 الصلاة وعامة المشايخ على انه  
 يؤدي ثانيا

هل يجب ايضا ان يؤخذ بقوله بخلاف الصلاة فانه ان شك انه  
 لم صلى اول مرة استأنف وان كثر تخيري والا أخذ بالاقل لقوله  
 عليه السلام اذا شك احدكم في صلاته فليستقبل بحمله على ما اذا  
 كان لو شك عرض له توفيقا بينه وبين ما في الصحيح مرفوعا  
 اذا شك احدكم فليستقبل الصواب فليتم عليه بحمله على ما اذا كان  
 الشك يعرض له اكثر او بين ما رواه الترمذي مرفوعا اذا شك  
 احدكم في صلاته فلم يدروا واحدة صلى او شتان فليبين على واحدة  
 وان لم يدرك شيتين صلى او ثلثا فليبين على شتان فان لم يدرك  
 ثلثا فليبين على ثلاث ويسجد سجدة ثنتين قبل ان يركع  
 وصححه بحمله على ما اذا لم يكن له ظن فانه يبني على الاقل ويساعد  
 هذا الجمع المعنى وهو انه قادر على اسقاط ما عليه دون حرج لان  
 الحرج بالزام الاستقبال انما يلزم عند كثرة عروض الشك له وصار كما  
 اذا شك انه صلى او لا والوقت باق تلزمه الصلاة لقد رتبه على علم  
 الظاهر وحمل عدم الفساد الذي تظاهر عليه الحديثان الاخران على  
 ما اذا كان يلزم منه لزوم الحرج بتقدير الا لزام وهو منتف عن  
 بالناس في فوجب ان حكم العمل بما يقع عليه التخيير كذا في البحر الرائق  
**قوله** وصاحب العذر الدائم كن به سلس بول وانطلاق بطن  
 او انفلات رنج او رجاف دائم او حرج لا يرقى او دم استخاض  
**قوله** حقيقة او حكا فالاول بان يدوم في سائر اجزاء الوقت بان  
 لا يحد وقتا يسهل الوضوء والصلاة الا هو مع والثاني بان يوجب في  
 كل وقت ولو قطرة واحدة بعد استمراره وقتا كاملا في الابتداء

حكم ما اذا شك في عدد الركعات  
 وشك في اخره عدلت

مقدار ما يحكم به صاحب  
 عذر ومقدار ما يرفع عنه



كما هو مقرر في كتاب الصلاة **قوله** ومنه النظر الى ما لا يحل اي المراءاة  
والشوان بشهوة روي عن ابي يعقوب البحر جوري قال رأت  
رجلا في الطواف له عين واحدة وهو يقول اعود بك منك  
فقلت له ما هذا الدعا فقال لي يا اور حنين سنة فنظرت  
الى شخص فاستحسنته فاذا ابسطت وقعت على عيني فسالت  
عيني على حدي فقلت **أه** فوفقت اخرى وقابل يقول لو  
كنت من دناك انتهي وروي ان رجلا كان يطوف بالبيت فبرق له  
ساعد امرأة فوضع ساعده على ساعدها تلذذ به فلصقت  
ساعداهما فاتي بعض الشيوخ فقال ارجع الى المكان الذي برقت  
فيه فعاد فذكر رب البيت ان لا تقود فتعل فحلى سبيله انتهى  
**قوله** وطواف البحر التطوع افضل من صلاة التطوع للفر باوعلمه  
لاهل مكة قال في البحر الرافعي هكذا اطلقه كثير وسيبقى تقييده  
بمن الموسم والا فالطواف افضل من الصلاة ملكا كان او غريبا  
انتهى وقال في البحر العميق واطلق اصحابنا ان الطواف افضل من  
الصلاة قال صاحب الاختيار والطواف افضل من الصلاة خصوصا  
في حق الافاق انتهى **قوله** واستعماله ما يفوح من ارواح العطر  
وقد خرج مسلم في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا  
شهد المسجد فلا تمس طيبا وروي الترمذي وصححه عنه صلى الله  
عليه وسلم انه قال كل عين رائحة والمرأة اذا استعطرت فمرت المسجد  
في كذا وكذا يعني رائحة وروي ابن عثبان عن ابي موسى الاشعري

نزلت

يشرح تقييده بمن من الموسم  
فالطواف افضل من الصلاة ملكا  
او غريبا

يشرح قوله لا تمس طيبا  
فمن المسجد

بالتالي

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال **أيا** امرأة استعطرت فمرت على  
قوم تجددوا راحتها فهي رائحة وكل عين رائحة انتهى **باب**  
**السعي بين الصفا والمروة** الصفا والمروة جبلان معروفان بمكة وكان  
الصفا يذكر لان آدم عليه السلام وقف عليه فسمي به ووقفت  
حواء عليها السلام على المروة فسميت بها فانت لذلك كذا ذكره  
القرطبي في تفسيره والمروة افضل من الصفا عما قاله شيخ الاسلام  
عز الدين عبد القادر بن عبد السلام وتليده الشهاب القرطبي للونها  
تزار اربعا والصفا لا يزار الا ثلاثا وما كانت العبادة فيه اكثر  
فهو افضل وذكر القاضي عز الدين بن جماعة ان في ذلك نظرا وقال  
لو قيل بتفضيل الصفا لان الله بدأ به لكان اظهر مما قاله انتهى  
قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي وفي شرح الشيخ عبد الله العفيف  
أثر ما تقدم عن القرطبي وقال الشعبي كان علي الصفا صمغ دغى  
استافا وعلى المروة صمغ يدعي نائله فاطرد ذلك في التفكير والتأني  
وقدم المذكور وهو حكن وانما سمي الصفا لان آدم عليه السلام  
لما اتاه قال ارحب يا صفي اليه انتهى **قوله** من باب الصفا المعروف  
قدما باب بني مخزوم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرح  
لهذا الكتاب زاد العفيف في شرحه منسك لما روي جابر رضي الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج من الطواف خرج من باب  
الصفا انتهى **قوله** فان خرج من غيره جاز لان القصد هو دخول  
به وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو

المروة افضل من الصفا

اسماء من النساء  
كانت على الصفا والمروة



الذي يسمى باب الصفا لانه اقرب الابواب اليه فكانا اتفاقا  
 لا قصد اقاله ان يلحق **قوله** ابد او الخ قال الشاك في شرح  
 الحصن الحصين قال المصنف بفتح المعزة الاولى وضم الاخيرة على  
 الاخبار وروي بفتح المعزة الوصل مبدوءة بالكسر واو بعد المعزة  
 المضمومة على الامر للجماعة الخاطئين وقيل هذه الرواية دليل  
 على الوجوب بائتمام ما يدي به كثر ثبوت الوصو وغيره انتهى **قوله**  
 ويصعد عليه الخ قال في البدائع والصعود على الصفا والمروة  
 سنة فيكره تركه ولا يشي عليه لو لم يفعل فلو سعى رابعا لاجم  
 دابته الصعود على الصفا والمروة قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
**قوله** مكر الخ قال في الدر المختار ناقلا عن الثانية بصوت مرتفع  
 انتهى **قوله** حذو منكبيه قال القاضى في شرحه بلام خلاف انتهى  
**قوله** لا كما يفعله الجمل الخ ومثله في شرح منبذ الكفر للمرشدي  
 ونص عبارة وبعض العوام من الناس يرفعون ايديهم على  
 الصفا والمروة كما ترفع في الصلوة وليس لذلك اصل وقد مضى ابو  
 يوسف على انه يستقبل بباطن كفيه وجهه على الصفا والمروة  
 ويبرق فان ومن دلفه وعند المقام والجرئين فلا تغفل بفعله  
 انتهى وكذا في شرح العفيف **قوله** ثم يدعوه قال في شرح منبذ الكفر  
 وانما يومر بالدعاء في اول الطواف كالسعي لانه مشبه بالصلاة والسعي  
 والدعاء ياتي به الفراغ منها والسعي ثمة ذلك فاشبهه اخي  
 الصلوة فمن ثم استقام الدعاء بالحاجة فيه دون الطواف انتهى

ولا يكره على الوصو بل لا يكره

مكر بصوت مرتفع

رفع الايدي كافي الصلاة  
 ليس له اصل

قوله

**قوله** صدق وعدة في رواية اخبر وعدة عبده اي المفسر  
 الاكل وهو الرسول الا فضل **قوله** ومن الاحراب اجماعا الى  
 قوله تعالى وما النصر الا من عند الله ثم الاحراب جمع  
 حزب والمراد بهم القبائل الذين اجتمعوا على محاربة النبي  
 صلى الله عليه وسلم وتوجهوا الى المدينة واجتمعوا حولها  
 وخزوا يوم الخندق نحو اثنى عشر الفا سوى ما انضم  
 اليهم من يهود قريضة والنضير قال سل الله انهم كما قال  
 رجا وحنود لم تروها وهذا ينسب قوله صلى الله عليه وسلم  
 تكذبا لقول المنافقين والذين في قلوبهم مرض ما وعدنا الله  
 ورسوله الا غرورا وهذا هو المشهور ان المراد احراب يوم  
 الخندق قال بعضهم ويقتل ان المراد احراب الكفر في جميع  
 والامكنة والله اعلم قاله الشاك رحمه الله **قوله** لا ترفع  
 تكسر الناي اي خسر **قوله** وذكر بعضهم الخ قال القاضى في شرحه  
 وهذا هو الذي ذكره الكرماني من فعله صلى الله عليه وسلم  
 انتهى **قوله** فانه مقام اجابة الدعوات روي ان رجلا  
 حج نحو من ستين حجة وهو يدعوه في كل سنة على الصفا  
 بقوله اللهم لا تجعله اخر العهد فني اخرهن ترك الدعاء  
 فقبل له في ذلك فقال استخيت من ربي وانا اساله  
 ذلك ولو جيبني ذكره في رسالة القشير وفي كتاب مناقب

اي كمالها والحمد لله  
 العاقبة للمتقين وغيره  
 قوله وانصر عبده

Copyrighted material



21

انه خمسة وثلاثون ذراعاً فذكر بعض الشافعية بشرط ان يكون السعي  
في بطن الوادي فان لم يكن في شيا يسيراً اجزأه وان عدل عنه الى رفاق  
القطارين لم يجز انتهى ثم قال وبعض الشافعية هو التصديق بان  
حجرين الطريق العلامة القطمي وها هنا اشكال عظيم ما رايت من  
تفرض له وهو ان السعي بين الصفا والمروة من الامور التعبدية التي  
اوجبه الله تعالى في ذلك المكان المخصوص الذي سعى فيه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وعلى ما ذكره هؤلاء الثقات ادخل ذلك السعي  
في الحرم الشريف وحوال ذلك السعي الى دار ابن عباد كما تقدم واما  
المكان الذي يسعى فيه الا ان فلا يتحقق انه من عرض السعي الذي  
سعى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم او غير فليفهم السعي فيه  
وقد حوّل عن محله كما ذكر هؤلاء الثقات وقيل الجواب عن ذلك  
ان السعي في عهد رسول الله كان عرضاً وبني تلك الدور بعد  
ذلك في عرض المسعى القديم فهدمها المهدي وادخل بعضها في  
المسجد الحرام وترك بعضها للسعي فيه ولم يجول نحو يلا كليا ولا  
لا تتركه علماء الدين من الائمة المجتهدين انتهى **قوله** وبعض الشافعية  
هو الصمير بن جبر الطبري **قوله** حيث قالوا انه من الصفا الى  
المروة ثم العود الى الصفا سوط طهذام هو المتبادر من العبارات  
لما ذكرنا في وجه الحاقه بالطواف حيث كان السوط من المبدأ اعني  
الحجر اليه وقيل الرجوع الى الصفا ليس معتبراً عن السوط عنده بل  
لتحصيل السوط الثاني وعلى هذا فالشرط عنده المبدأ بالسبعة

على قدر عمر من المسنين

على القاموس بان من القاموس  
في الصفح ١٧١



الأسواط من الصفا فالذهاب من المروة اليه اغما هو وسيلة للبدا  
 منه فعليه لو خالف على بقية المالوف فيعد ان وصل الى المروة ذهب  
 منها الى الصفا لكن من طر آخر وحصلت السبعة الاسواط مبدوءة  
 بالصفا ثم سعيه **قوله** ثم الاضطباع الخ وفعل بين الاضطباع  
 في السعي قال الشيخ في الكبير لم اقف على كلام لهم عليه وقد جاني  
 في الحديث عن يعقوب انه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مضطجاً  
 بين الصفا والمروة ببرد بخراخري رواه أحمد والشافعي قاله الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **قوله** خلافاً  
 للشافعي حيث قال انه فرضا اور كنا وكذا خالف مالك وأحمد في  
 أحد قوليه وفي قوله انه مستحب وقد سبق الكلام مسوقاً  
 مع بيان الدليل من الجانبين في فصل **قوله** في واجبات الحج فالجمع  
 اليه **قوله** وان كان على دابة اي لعذر الخ الاولى ترك هذا  
 القيد فان خربك الدابة مستحب سواء ركب لعذر او لغيره وان  
 اتم بالركوب لغيره تأمل **قوله** ولا تجوز فيه النيابة لانه عادة  
 بدنية وقد علمت صحة النيابة فيها قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
**قوله** يعني اذا دام اجاؤه الخ أقول تأمل في هذا الكلام وعادته  
 من الابرار وكن على ما ذكر محامر في باب احرام المغي عليه حيث  
 قالوا اذا اغني عليه قبل الاحرام وأحرره عنه فبقه لا يجب  
 ان يشهد وابه الشاهد كلها ولا يجب فيما عدا الركنين على

تكرر الدابة مستحب  
 ركوب لعذر او لغيره  
 وان اتم

سماعه ذكر محامر في باب  
 احرام المغي عليه

ماسبق

ماسبق من الخلاف واما اذا اغني عليه بعد الاحرام فيجب أن  
 يشهد وابه المناسك كلها فانه دافع لما أورده الشارح رحمه  
 الله تعالى **قوله** اي يجب الخ فيه تأمل لانهم قالوا في القارن  
 اذا طاف لعمرته ولم يسع لها ثم سعي يوم التخرجه فان  
 سعيه يكون عن سعي العمرة والظاهر من حال الذي يسعي يوم  
 التخرج انما يسعي بعد الحلق والتحلل فقد وجد اداء سعي العمرة  
 بعد التحلل فعلم انه ليس بواجب اذ لو كان كذلك لوجب  
 عليه الدم بخلافه قبل السعي في هذه الصورة ولم يذكر وجوبه  
 ولو وجب لذكره لكن قد اختلفوا في ذلك وعلم ان يقيد له  
 بالمفرد بالعمرة لا القارن ولا المتعمد الذي ساق الهدي فقد  
 ذكر المنلا سنان الرومي في منسكه وجوب الدم لو تحلل بالحق  
 قبل السعي قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** والمشي فيه  
 فان سعى راكباً بغير عذر فعليه دم وهذا ان ركب في جمعه  
 او اكثر وان ركب في اقله فعليه صدقة لكل شوط ركب فيه  
 نصف صاع من تمر ونهى الامام مالك عن الركوب في السعي اشد  
 نهي فان ركب عنده بغير عذر اعاده وان تباعد اهدى  
 واما بعد ذلك فلا يسعي عليه وعند الشافعي يجوز الركوب من  
 غير عذر وقد اختلفت الاجاد في سعيه صلى الله عليه  
 وسلم بين الصفا والمروة هل كان في حال ركوبه او مشيه فما ايد على

ذكر الملاست بالرومي في  
 منسكه وجوب الدم لو تحلل  
 بالحق قبل السعي

في السعي ما ذكره في  
 منسكه وجوب الدم لو تحلل



علي المشي حديث جابر الطويل فان فيه ثم نزل الى الرواة حتى اذا  
انصبت قدماءه في بطن الوادي سعي حتى اذا صعدنا مشي  
ومما يدل على الركوب ما أخرجه البقوي من حديث قدامة بن عبد  
الله قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم سعي على بعيره  
لا ضرب ولا طرد ولا ليك ايك وجمع بانه سعى في ابتدائه ثم ركب  
حينئذ الناس **قوله** والطهارة الخ قال الكرماني والطهارة  
مستحبة بالاجماع حتى لو سعى محدثا او جنبا او كانت المرأة حائضا  
او نفثا صح بالاجماع لان السعي ليس في معنى الصلاة وقد حاض  
عائشة رضي الله عنها في الموسم وقال لها النبي صلى الله عليه وسلم  
اصنع ما يرضع الحاج غير ان لا تطوف بالبيت انتهى **قوله** وهو  
يتلى والمواصلة بين اشواطه وجعلها الامام مالك شرطاً فان غرم  
احاده الا ان يكون التفريق خفيفا فيفيد **قوله** وهو لا يتلى  
الخ قال الشيخ حنيف الدين المرشدي بعد نقله ما في مسند السروجي  
اقول وهو الظاهر الذي يميل اليه الخاطرون ما تقدم من صلته  
عليه السلام فيحمل على حجة المجد لانها للسعي وذلك لانه عليه  
السلام ما احب حال دخوله اليه ان يجلبه من الحجية فحياه  
وحيث كان دخوله عقيب السعي وفعل ذلك اشبه الحال  
علي من رآه انتهى اقول وسياتي في كلام الشاك في الفصل  
الذي يليه **قوله** وفيه ان هذا الخروج اما فرض الخ اجاب

الطهارة والمستحبة  
بالاجماع

عند مالك الكواحة بشرط

ما روي عن ابي حنيفة  
بعد السجدة انما كان في البيت  
السجدة

عن

عنه بعضهم بان هذه الجماعة بخصوصها ليت بفرض ولا واجب  
ولا سنة فيمكن ان يتم سعيه ويحصل جماعة اخرى والله اعلم  
**قوله** واكثره من طواف النوافل قبل الوقوف بعرفة انتهى **قوله**  
الى ان يرى حجرة العقبة اقول يشك عليه ان المتتبع الذي ساق  
الهدي لا يلبي بعد شروعه في الطواف عالم حرم بالجملة تأمل  
**قوله** ما تقدم من اي من الايراد على اطلاقه في الكبير **قوله** اي  
المتتبع مطلقا اقول لا وجه لتخصيصه بالمتتبع بل الظاهر ان  
يقول اي الفارغ المتقدم ليشمل المفرد والقارن والمتتبع الذي  
ساق الهدى ثم رايت في شرح الشيخ حنيف الدين المرشدي ما  
نصه ولا يعتمر اي هذا الشخص انتهى قائل **قوله** ولكن امة بعض  
العلماء وهو الامام مالك بن انس رحمه الله تعالى **قوله** مع ان بعض  
الفقهاء الخ قال في البحر العميق مانعه وهذا طائفة من البراءة  
يقول الذي يعتمرون من التمتع ما ادري يوجرون عليها ام لا  
فيل له فلم يعد بون قال لان احدهم يدع الطواف بالبيت وخير  
الى اربعة اميال ونحوي ومزاده بالتعذيب والله اعلم انتباهه  
نفسه لا ان الله يعذبه على ذلك وذهب الامام مالك الى كراهته  
تكرارها والاكثر منه في العام وذهب الامام احمد رحمه الله تعالى الى  
انها لا تستحب في اقل من عشرة ايام ولم يذهب احد الى تكرار الطواف  
بل اجمعوا على استحبابه وقد روي تكراره والاكثر منه عن كثير من  
الرواة وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم ان كان في حجة الوداع يفيض

بالاجماع مستحب  
نقله المصنف في غير ما لا يحرر  
ان الحارح يمتنع

ما روي عن طائفة  
من كراهة العزرة

ذهب مالك الى كراهة  
تكرارها

عن احمد بن حنبل  
انها لا تستحب في اكثر من  
اربع ايام



ما لا يطوفون  
تكرارها



الى البيت كل ليلة من ليالي منى وفي بعض الايام مع قوله صلى الله عليه وسلم  
 انها ايام اكل وشرب وبقال وقد افرزنا للكلام في هذا  
 المسئلة تايفوا بسطنا القول فيه على ان لا ندعم كراهة تكرارها  
 بل نقول انها عبادة كثيرة الفضل عظيمة الخطر لكن الاشتغال  
 بتكرار الطواف في مثل مدتها افضل من الاشتغال بها انتهى كلام  
 الطبري في القرى انتهت عبارة البحر في تاريخ مكة للعلامة القاسمي  
 ما مضى واختلف العلماء في الطواف والعمرة ايها افضل والمحج  
 الطبري في ذلك تأليف سماه عواطف النضرة في تفضيل الطواف  
 على العمرة وقال بتفضيل العمرة شيخ الاسلام السراج البلقيني  
 وغيره انتهى **باب الخطبة وخروج الحاج من مكة الى عرفة**  
**قوله** بعد الظهر وقيل قبله كما في النهاية وقال الشيخ عبد الرحمن المرشدي  
 في شرح مناسك الكثر وكذا بعد الجمعة ان وافقها **قوله** وكان الاولى ان  
 يقول الى عرفة من مكة ليستقيم **قوله** والاحرام منها اي من مكة اي  
 لما تقرر ان الضمير يعود الى اقرب مذكور من ما يتوهم من عبارته  
 ان الاحرام من عرفة وهو غير مراد **قوله** وما يتعلق بذلك اي كالي  
 بني واذا الصلوة بها والتوجه الى عرفة بعد الشمس من طريق  
 صيب **قوله** والا اي ان لا يرعى الا فضل او الاكل فالاحرام للمكي  
 وعمره كما لم يتبع الذي حل من عمرته يجوز من جميع اجزاء الحرم  
**قوله** يبدأ بالتبكير قال في البحر العميق ثلاثا وقال الشيخ عبد الله  
 العفيف في شرح مناسكه تفسيره او مثله في شرح الشيخ حنيف

اخذنا العلامة الطبري  
 والعمرة ايها افضل

هذا اعمار التكملة  
 في ثلاثين مقادير

الدين

الدين المرشدي على هذا الكتاب ثم قال عقبه كما بدأ بذلك في خطبة  
 العيد **قوله** يوم التروية بفتح المشاة الفوقية وسكون الراء  
 وكسر الواو وبالفتحية قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
 ويسمى يوم النقلة ايضا لان انتقال الناس فيه الى منى قاله  
 الشيخ عبد الله العفيف **قوله** لانهم كانوا في قريظة  
 قال الشيخ عمر بن نجيم في النهر الفائق بعد ذكره واما لان  
 الخليل كان رويته في ليلته وترقي فيه من التراوي ان  
 ما رآه من الله امر لا واما لان الامام يروي الناس مناسكهم  
 فيه واما لان الناس يرون فيه ظهورهم الى منى قال العسقلاني  
 في شرح البخاري وما عدا الاول شاذ وعبارته في المغرب  
 تقطع بقيتين الثاني حيث قال واصلاها المزمع واخذها من  
 الرواية خطأ ومن الرمي منظور فيه انتهى وفي شرح المرشدي  
 لمناسك الكثر بعد ذكره الشاكح وقيل في سميه اقول  
 اخر شاذة منها ان ادم راي فيه حوي واجتمع بها فيه و  
 منها ان ابراهيم راي في ليلته ان يفج ابنه فاصبح متقلرا  
 ومنها ان جبرائيل اعطى ابي ابراهيم فيها المناسك ومنها ان الامام  
 يعلم الناس فيه مناسك الحج ووجه شذذه ظاهر لانه لو كان  
 من الاول لكان يوم الروية او من الثاني لكان يوم التروية بتثنية  
 الواو ومن الثالث لكان يوم الروية او من الرابع لكان يوم الرواية

على الخلافة قسنتي  
 التروية



الشيخ بره غفر له

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

وقد بنيت ذلك في كتابي لاستهلال فيما يتعلق بالشهر والليل  
تلك بعد طلوع الشمس من مكة الى مبي وهو الصحيح لما ثبت من  
فعلة صل الله عليه وسلم كذلك في حديث جابر الطويل وابن  
عمر مع اتفاق الرواة انه صلى الله عليه وسلم صل الظهر عني قال  
المريدي ثم قال ويستحب ان ينزل عني عند مسجد الحنف انتهى  
ومثله في النهر **قوله** وهو الصحيح قال في البحر الرائق يجوز التوجه  
اليها في اي وقت شام من اليوم واختلف في المستحب على ثلاثة اقوال  
اصحها بعد ما طلعت الشمس انتهى وسياتي عن المحيط والمفيد  
ان المستحب بعد الزوال **قوله** وبعده لا يخرج ما لم يصلي الجمعة زاد  
في البحر الرائق كما اذا اراد ان يسافر يوم الجمعة من مصره انتهى اقول  
لكنه قدم في باب الجمعة ما لفظه وفي التحفيس الرجل اذا اراد  
السفر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من العمران قبل خروج وقت الظهر  
لان الوجوب باخر الوقت واخر الوقت هو مسافر فلم يجب عليه  
صلاة الجمعة انتهى **قوله** الا انه يجب عليه اي على الامام الذي يقيم  
الجمعة فتأمل **قوله** عرفات هو اسم مفرد بصيغة الجمع للمبالغة سمي به  
الموقف الشريف لكون آدم وحوي عليهما السلام تقارفا بها بعد  
الهبوط من الجنة او لكون جبريل علم الخليل عليهما السلام فيها المنازل  
فقالت عرفات او لكون الناس يتعارفون فيها قاله الشيخ حنف الدين  
المريدي قال والده في شرح مناسك الكنف عند قوله بعد صلاة الفجر  
عرف هو اسم ايضا لموقع الوقوف فهو عليه في الغرب وهو من الاسماء

ذكر المسافر ان اخرج  
يوم الجمعة

الرجل

المريدي الا ان يجعل جمع عارف والمفهوم من كلام الجوهر في الصحاح  
ان الموقف انما هو عرفات لا عرفه قال وقول الناس ان لنا عرفة  
شبيهة بولد وليس بفري محض انتهى ومثله في القاموس بعد  
ذكر ما تقدم اولها مقدسة معظمة كما عرفت اي طيبة  
ثم قال وقولهم ان لنا عرفة شبيهة مولد انتهى وفي حاشية  
البحر الرائق عرفه وعرفات اسم لموضع الوقوف كذا في الاشارة  
لابن الملقن انتهى وقد ذكر النجاة ان في اعراب نحو عرفات ثلاثة  
اوجه جر و نصبه وكسره مع التثنية وعدمه واعرابه اعراب  
مالا ينصرف **قوله** وفي قاضي خايفلس وكذا في معراج الدراية ومشي  
عليه الشيخ المريدي في شرح مناسك الكنف **قوله** جبل عني محاذاة  
مسجد الحنف الخ قال يجب الدين الطبري وهو مشرف على مبي من جهة  
العقبة الى تلقا مسجد الحنف وامامه قليلا على يسار الذاهب الى  
عرفات انتهى وقال الشيخ حنف الدين المريدي في شرحه وقيل الذي  
مسجد الحنف في الحنفه انتهى وعنه في تهذيب الاسماء للبيروني وقال  
الجوهري والسهميلي والمطري في الغرب ثامن جبل من جبال مكة و  
قال ابو الفتح الحمدي ان كان محمد بن الحسين يقول ان للغرب اربعة جبال  
اسم كل واحد منها ثمين وكلها حجازية انتهى **قوله** اي هنية  
بصغرة هنية اصلها طهوه اي شيء يسير ويروي هنيهة  
بالباء الياء قال الشارح في القاموس **قوله** داعيا يستحب  
ان يقول عند التوجه الى عرفات اللهم ابدن وجهك وعلمك وتوكلت ووجهك

ذكر الجاهل ان في الطريق  
عرفات ثلاثة اوجه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين





أردت فأجعل ذنبي مغفوراً وحجتي مبروراً وأرحمني ولا تحسني  
وبارك لي في سفرني واقض بعرفات حاجتي انك على كل شيء قدير  
قاله في الفتح **قوله** اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم والحكمة في ذلك  
ما ذكر في الزهد إلى المصلي يوم العيد والأيام منه كما أفاده في  
الفتح **قوله** لكن تركه أي المندوب المتقدم فانهم يسارعون ويهتدون  
على طريق المأزمين لما في طريق صنب من الخوف **قوله** جبل الرحمة  
قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي المسمى بجبل المشاة واختلفوا  
فيه هل هو بالحاء المهملة أم بالجيم فقتضى كلام ابن الأثير وصاحب  
المشارك والنووي الأول وأنه المشهور كما قاله الفرز بن جماعة و  
مقتضى كلام الاخفش والطبري الثاني قال وهو الظاهر ولفظه  
وقد ضبطه بعضهم بالجيم وضمه شيخنا عمر وابن الصلاح في منسك  
وكذا قال الفارسي في مناسكه ومن رواه بالحاء المهملة فتصحيح  
منه انتهى **باب الوقوف بعرفات** **قوله** حيث شاء  
مخالف للجمعة المذكورة اللهم الا ان يكون اوها مقعدة انتهى أقول  
ويمكن ان يكون مراده حيث شاء من بيعة الجبل أو ميسرة أو امامه  
أو خلفه فماتل **قوله** فالسنة ان ينزل الامام بمنزلة حديث جابر جابر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي عرفه فوجد القبة قد ضرت له  
بمنزلة فنزل بها قال في الفتح نزوله صلى الله عليه وسلم بها لا نزاع فيه  
انتهى **قوله** لوقوف عرفه الخ قال الشيخ حنيف الدين وهو السنة  
الموقف واليوم قال في البدائع يجوز ان يكون غسل عرفه على هذا

منه بعضهم بالجيم

الاختلاف

الاختلاف يعني الاختلاف في غسل الجمعة هل هو اليوم أم للصلاة  
والصحيح في غسل الجمعة أنه للصلاة وذو طبع بعض الشراح  
أنه لليوم والظاهر أنه للوقوف فيترتب على ذلك ما يترتب هناك  
فلو اغتسل قبل دخول وقت الوقوف واستمر به ولم يحدث إلى ان  
وقف كان اثباتاً بالسنة على القولين ولو أحدث قبل دخول وقت  
الوقوف كان اثباتاً بالسنة على قول من يراه لليوم دون من يراه للوقوف  
ثم على القول بأنه للوقوف هل هو للوقوف وحده أم للوقوف والصلاة  
معاً المفهوم من كلام غالب المتون أنه للوقوف حتى إنه لو اغتسل  
بعد الصلاة كان مودياً بالسنة وذكر في الحزانة أنه اذا زالت الشمس  
يتوضأ والغسل افضل ثم يصلي الظهر والعصر وهو صحيح في ان  
الاغتسال يكون قبل الصلاة وعلى القول بأنه لليوم اغما هو سنة  
في حق الحاج الواقف بعرفة فلا يسب من لم يحج **قوله** أي سجد  
عرة قال الشيخ حنيف الدين المرشدي المسمى بسجد ابراهيم ولم  
يصف اليه كونه بناء بل كونه صلى في موضعه هذا قيل  
ان يعني هذا اذا كان المراد به الخليل عليه الصلاة والسلام كما  
جزم به الرافعي والنووي وقيل أنه منسوب الى ابراهيم الذي  
ينسب اليه احد ابواب المسجد الحرام ويقال له مسجد عرفة  
أي انتهى أي بضم العين وبالنون كذا أفاده ابن الصلاح في منسك  
وقال الشيخ محب الدين الطبري في القري والمعارف فيه عند أهل  
ملك وتلك الامكنة مسجد عرفة بالفتح انتهى وفي منسك ابن العجمي  
وعند المسجد في أوائل دولة بني العباس بني وفي المدونة وكرة

على اختلاف غسل يوم الجمعة  
فإنه هل هو للوقوف أم لليوم

ثم اعلم سنة من حجة  
الحج الواقف بعرفة

في منسك ابن العجمي  
دلالة على أن سنة



وكره مالك بنيان مسجد عرفه قال لم يكن بها مسجد وانما حدث  
 بنيانه بعد بني هاشم بعشر سنين انتهى **قوله** وهو في اواخر عمره  
 بنى بها الخ جزم صاحب الفاية بان مسجد عرفه ليس من عرفات قال  
 الطرابلسي قيل مقدم هذا المسجد في طرف وادي عرفه لا في عرفات  
 حتى لو وقع جداره الفربي لسقط في بطن عرفه انتهى ولم أر  
 مثل هذا الفرية من الاصحاب وكأنه اخذه من كلام الشافعية والله  
 أعلم كذا في البحر العميق **قوله** ليدرك اوله اي ان قال بعد وصوله  
 اي المسجد والادرك اول الزوال بعد وصوله المسجد بل ادركه قبل  
 يلين به انه جمع بعد وقوفه وهذا مبني على ان مسجد عرفه ليس من  
 عرفه وقد سبق تحقيق ذلك **قوله** ويجلس عليه قال الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي من غير ان يسلم على من هناك عندنا وكذا في سائر الخطب  
 انتهى وذكر شامرج انه روي عن ابي يوسف السلام عليهم هنا  
**قوله** ولا ينافي ما روي الخ قال الشيخ عبد الرحمن المرشدي في شرح مسائل  
 اللكن وقد اختلف في وقته اي الاذان وظاهر الرواية عن اصحابنا  
 الثلاثة انه اذا صعد المنبر وجلس اذن المؤذن كما في الجمعة وعن  
 ابي يوسف انه يؤذن والامام في الغسطة ثم يخرج فيخطب  
 وروي الطحاوي عنه ان الامام يبدأ بالخطبة قبل الاذان فاذا قضى  
 صدرا من الخطبة اذنوا ثم يتم الخطبة بعد الحديث جابر وذكر صاحب  
 الفاية عن ابي يوسف رواية رابعة وهي انه يؤذن بعد الخطبة قال  
 صاحب

قوله ما ذكره شيخنا

منه

قوله عن ابي يوسف انه يسلم  
عليهم

صاحب الهداية وغيره الصحيح ما في ظاهر الرواية انتهى اختصارا  
**قوله** ويلين قال الشيخ حنيف الدين المرشدي كان ينبغي للمصنف  
 ان يقدمه كما فعل سابقا انتهى اي لان جميع خطب الحج يفتتح التكبير  
 كما قدمناه عن البحر الرائق والنهر الفائق **قوله** واقامتين وانما  
 اقتصر فيهما على اذان واحد لان الاذان اعلام بدخول الوقت  
 وقد جمعها وقت واحد فيكفيهما اذان واحد بخلاف الاقامتين  
 فانها لبيان الشروع في صلاة اخرى بعد الاولى فلذلك يقيم لهما  
 اقامتين والاصل في ذلك ما روي جابر رضي الله عنه انه  
 صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين ومعنى الاقامتين  
 انه يقيم الظهر بعد الاذان فيؤدبهما ثم يقيم للعصر بدون اعادة  
 الاذان لانه يوالي بين الاقامتين كما قد سبق ثم قاله المرشدي  
 في شرح منك اللكن **قوله** واما ما ذكره القاضي خان الخ بقوله  
 نحوه العلامة ابن نجيم في البحر الرائق عن معراج الدراية ومشي  
 عليه المرشدي في شرح منك اللكن **قوله** ويسر القراءة في الصلواتين  
 قال في الجوهرة لانها صلاتان هما ركعات الايام انتهى **قوله** او شيء  
 آخر قول يعويجونه يتناول تكبير التثنية فلا يفصل به بين  
 الصلاتين بعرفة ومن دلفه بل يكبر بعد الصلاتين عملا بقولهما  
 المقتي به ونؤيده ما ذكره العلامة الشيخ عبد الله الصفي في  
 اجابة السائلين حيث قال ما نصه سئل العلامة السيد محمد  
 صادق بن احمد بادشاه عن تكبير التثنية هل يجب على الامام  
 الاعظم ومن اقتدي به فيما بين كل من صلاتي الجمع بعرفة ومن ولقة

وسمى ما في قوله  
ان لا يكبر ولا  
ياقني ما روي عن  
ابي يوسف وقوله  
ان لا يكبر اي  
بين يدليه اي  
قد اتمته الى  
اخيرة

على اختلاف النسخ  
فيما يتعلق بحدوث  
تأخيرها



الايمان به لما صرح به ائمتنا من ان العمل والفتوى على قولها وما  
 رضى الله عنها لم يشترط شيئا مما شرطه الامام من المصروف  
 ام لا يجب وصل اذا اتوا به بعد فاطما لنور الاذان ام لا  
 فاجاب مقتضى كلامهم ان هذه الكيفية اعني العصر بعد الظهر  
 نور او العشاء بعد المغرب كذلك لا خلاف في مراعاتها عند الجمع  
 حتى لو فقدت بالاشتغال بعمل عبادة كان ام لا كره واعيد  
 الاذان للعصر والاقامة للعشاء وما ذاك الا للاتفاق على وقوعها  
 عنه صلى الله عليه وسلم والله اعلم **قوله** اعاد الاذان وفي  
 الوجيز اما سنة الظاهر الزائدة اذا صلاها لا تفصل ولا يعيد  
 الاذان اذا استقل بها قاله في الجوهر وفي منسل من كلامه  
 الرومي ولا يصلون بينهما ولا قبلها سنة ولا نافلة لما في الجمع  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما ولم يتفصل قبلهما ولا بعدهما  
 مع حرصه على النوافل انتهى ومثله في شرح الشيخ عبد الله الفقيه  
**قوله** وعن محمد لا يعيد وهو رواية شاذة رواها عنه محمد بن  
 سماعة قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** ولعلمهم لم يطلعوا  
 الظهر يعود الى صاحب الذخيرة والمحيط والكافي **قوله** اعادوا  
 صلاتكم يا اهل مكة حكى ان ابا يوسف حج مع الرشيد بمكة وكف  
 فلما سلم قام ابو يوسف فقال اتوا صلاتكم يا اهل مكة فاناقم  
 سفر فقال له رجل من اهل مكة نحن افقه منك واعلم بهذا منك  
 فقال له ابو يوسف لو كنت فقيها لما تكلمت في الصلاة قاله

منه

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

الشيخ

الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله** الاولى حذف الجملة  
 الندائية ليعلم المقيمين من غيرهم الاختصاص القصر بالمسافر اجماعا  
 اقول فيه نظر فان الامام مالك يقول ان الحاج يقصر ويجمع ولو  
 لو كان من اهل مكة **قوله** انتهى قال في البحر الرائق ان ما هنا قال  
 في البدايع وانما اوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير  
 منفعته للطلبة على طلبة انتهى **فصل في شرائط جواز الجمع**  
**قوله** واختلف ان الجمع سنة او مستحب قال الشيخ المرشدي  
 في شرحه مناسك الكثر ظاهر عبارة المبسوط تقتصر استحبابه و  
 عند سائر النفاية الشمس العجمي من السنن انتهى **قوله** تختلف  
 اي بين الامام وصاحبيه ووافقيهما مالك وجعل في البرهان  
 قولها اظهر قال الشرنبلالية فيسقط شرط الامام والجماعة على  
 الاظهر انتهى وتقدم في الدر المختار واقره وسياتي في الشرح ان  
 الصحيح قول الامام رحمه الله تعالى **قوله** عند ابي حنيفة  
 خلافا للهمالي لا صحابه الثلاثة ابي يوسف ومحمد واقتر قال الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي ان المغير عن وقتة هو صلاة العصر خاصة  
 فينبغي مراعاة الشروط فيها واما الظهر فهي مؤداة في وقتها  
 فلا معنى لمراعاة الشروط فيها وله ان الجمع المذكور على خلاف  
 القياس فدرأني فيه مورد النص وذلك انما كان باحرام الحج  
 فيهما ثم قال ويكون ابي يوسف ومحمد مع زفر فاشترط الاحرام  
 في العصر هو المذكور في الحصر وفي بعض الناسك والمفهوم  
 من كثير من الكتب المعتبرة انما مع الامام في اشترط الاحرام



في الصلواتين معا انتهى اقول وفي شرح القاضي عبيد بعد ان نقل  
 عن ابي حنيفة روايتين احدهما كقول زفر وكذا عن  
 القاضيين قال فالماصل ان في المسئلة روايتين عنهما ايضا  
 كما ان فيها روايتين عن ابي حنيفة والاكثر على ان قولها كقول  
 زفر انتهى تأمل **قوله** يلزم منه اعادتها جميعا اي في الاستحسان  
 قال في البدائع والقياس ان لا يكون هذا شرطاً وليس عليه الا  
 اعادة الظهر وجه القياس الاعتبار بسيار الايام فانه اذا  
 صلى العصر في سائر الايام على ظن انه صلى الظهر ثم تبين انه لم  
 يصليها بعيد الظهر خاصة كذا هذا او الجامع انه صلى العصر  
 على ظن انه ليس عليه الظهر لم تبين فاستبهم الناس والنسيان  
 عذر بسبب طائفة الترتيب وجه الاستحسان ان العصر مؤداة  
 قبل وقتها حقيقة والاصل ان لا يجوز اداء العبادة الوقتية  
 قبل وقتها حقيقة وانما عرفنا جوازها بالنصر من ثبوتها على ظهر  
 جازية فاذا لم تجز بقي الامر فيها على الاصل **قوله** قبل دخول  
 وقت العصر ليس احرازاً بل لانه اذا لم يصل الظهر الى وقت  
 العصر وصلاة ثم صلى العصر بعد ذلك بغير خلاف عند الامية الا ان  
 يقال هل يكون الامام اداء ام لا وهل يسن اذا ان تان ام لا  
 قاله الشارح **قوله** الخامس الجماعة قال العلامة ابن نجيم في  
 البحر الرائق عند قول صاحب المتن بشرط الاعام والاحرام  
 وفي اقتضاه في بيان شرائط الجمع على ما ذكره بل على ان الخطبة

ليست

ليست من شروطه بخلاف الجمعة وعلى ان الجماعة ليست من  
 شروطه حتى لو لحق الناس الفرع بعرفات فصلى الامام وحده  
 الصلواتين فانه يجوز بالاجماع على الصحيح في صلاة الظهر  
 فاستخلف رجلاً وذهب الامام ليتوضأ، فصلى الخليفة  
 الظهر والعصر ثم جاء الامام انه لا يجوز له ان يصلي العصر الا  
 في وقتها لان عدم الجواز هنا ليس لعدم الجماعة بل لعدم الامام  
 لانه خرج عن ان يكون اماماً وصار كواحد من المؤمنين او  
 يقال الجماعة شرط الجمع عند ابي حنيفة لكن في حق غير الامام  
 لا في حق الامام انتهى فافى النقاية والجوهرة والجمع من  
 اشترط الجماعة ضعيف انتهى قال في النهر اقول فيه نظر  
 فقد نقل غير واحد اشترط الجماعة على قول الامام قال  
 الاسيحياتي وهو الصحيح واما مسئلة الفرع فتعديب  
 تسليمها بانما جاز له الجمع ضرورة كما علل به الشارح فيما اذا  
 نفروا لان الجماعة غير شرط انتهى **قوله** وهذا عند ابي حنيفة  
 خلافاً لما في الزاد والصحيح قول ابي حنيفة ذكره الشيخ قائم  
 في حاشية وصححه ايضا صاحب البدائع كما في البحر العميق وقوا  
 عن البرهان ان الاظهر قولهما وقد زفر الجماعة شرط في العصر خاصة  
 كما في قاضي خان وغيره **قوله** والاكل الخ لانه عليه السلام  
 وقف على ناقته ولانه متى وقف راياً يكون قلبه فارغاً عن  
 جانب الدابة فيكون قلبه في الدعاء سكن وفي المناجاة اخلاص  
 قاله الشيخ الحيف ثم قال في السراج الوهاج نقلاً عن مشك ابين

استدفعوا الوجيز وفي السراج لا  
 يلزم عليه ما اذا سبق الامام  
 الحديث صحيح



الجبلي يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو  
 الا فضل الامام وغيره وقال ابن امير الحاج في المدخل وهذا الموضع  
 مستثنى عما نهى عنه من اتخاذ ظهور الدواب مساطب جلوس  
 انتهى اقول يسائر الحديث ابي هريرة الخرج في أبي داود واما  
 ان تتخذوا ظهور دوابكم منابر فان الله تعالى انما سخرها لكم لتسلكوا  
 الي بلدكم تكونوا بالغيه الا بسبق الا نفس وجعل لكم الارض ففعلوها  
 فاقضوا حاجاتكم انتهى **قوله** والافتقار بان تعذر الركوب **قوله**  
 عند الصخرات اي المفترقات في طرف الجبلات الصغار التي كانها  
 الروابي الصغار عند جبل الرحمة ويقال لها البنية والبنية  
 والنابت قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب  
**قوله** مليا قال في البحر الرائق وأشار بقوله مليا الى الرد على  
 من قال يقطعها اذا وقف انتهى وفي القيني وعند مالك يقطع التلبية  
 اذا اراعت الشمس من يوم عرفة لان عليا قطعها فيه ولما رواه الفضل  
 ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى حجره العقبة  
**قوله** وقد سمعت الخ اقول قد جرت العادة في زماننا بان امام الوقت  
 وهو قاضي الشرع الشريف يقرأ هذا الخبر في الموقف ومن  
 الف في دعاء ذلك اليوم الشيخ ابن فرحون المالكي وغيره من المتأخرين  
 وقد ذكر حجة الاسلام الفراء في منه في احياء العلوم ما فيه كفاية  
**قوله** ونقني ام من التفتة اي طهرني ونظفني من دنس الذنوب  
 او اجعلني نقيا طاهرا من العيوب **قوله** واعفني اي ذنوبي  
 في الاخرة والاولى اي في ما وقع لي تقصير في امر الدنيا والعقبى وتا

يقولون ان الوقوف على ظهر الدابة  
 من حال الوقوف بعرفة  
 بل هو الا فضل الامام وغيره

عند ما تطلع التلبية  
 اذا اراعت الشمس من يوم  
 عرفة

على من اراد دعاء ذلك  
 اليوم

حين

وتأخير الاولى رعاية للسمع المعبر عنه بالفواصل او اشارة الى ان  
 الاهتمام بامر الاخرة هو الاول **قوله** ويروي عن الفضيل الخ و  
 يروي عنه ايضا انه نظر الى بكاء الناس يوم عرفة وقال ارايتهم لو ان  
 هؤلاء يساروا الى رجل وسألوه دانقا كان يردهم قالوا لا والله  
 قال والله للفجرة عند الله اطعون من اجابة رجل يدانق وقال  
 في البحر الرائق ومن السنة ان يكثر من الدعاء والتكبير والتسليم والتلبية  
 والاستغفار وقرأة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويجذر كل الحذر من التقصير في شيء من هذا فان هذا اليوم لا  
 يمكن تداركه ويكثر من التلطف بالتوبة من جميع المخالفات مع الله عز وجل  
 بالقلب وان يكثر البكاء مع الذكر فهناك تسكب العبرات وتشتال  
 العثرات وترجي الطلبات وانه لمجمع عظيم وموقف جسيم يجمع  
 فيه خيار عباد الله الصالحين وهو اعظم مجامع الدنيا وقد قيل  
 اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة كما مر غفر لاهل الموقف وانه افضل  
 من سبعين حجة في غير يوم الجمعة كما ورد في الحديث الشريف ويجذر  
 كل الحذر من المخاصمة والمشاغرة والمنافرة والظلام القبيح بل ومن  
 المباحات ايضا انتهى **قوله** قيل هو العجوة الخ قال الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب وقد جعل صلى الله عليه وسلم  
 بطن ناقته الى الصخرات وجبل المشاة بين يديه واستقبل القبلة  
 وكان موقفه عند النابت وقال الا زرقى والنابت هو النشرة  
 التي خلف موقف الامام وان موقف النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان عاشرين مضرس بين اجمار هناك ثابتة من جبل الال قال

اذا وافق يوم عرفة  
 يوم الجمعة افضل  
 من سبعين حجة  
 ويجذر من المباحات التي



القاضي قاضي القضاة بدر الدين وقد اجتهدت على تعيين موقفه  
 صل الله عليه وسلم من جهات متعددة ووافقتني عليه بعض من  
 يعمد عليه من محدثي مكة وعلماؤها حتى حصل الظن بتعيينه  
 وانه الفجوة المستعلية المشرفة على الموقف التي عند عينها وورائها  
 صحراء متصلة بصحراء الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء  
 المربع عن يساره ومعنى الجبل اقرب بقليل انتهى **قوله** والبناء المربع  
 اي المعروف بمطبخ ادم كما قاله القاضي عبيد في شرحه **قوله** واما  
 صعود الناصر الجبل الخ نقل نحوه الشيخ المرشد في شرحه مناسك  
 الكثر عن مسك الشيخ رشيد الدين قال العلامة ابن جيم واما  
 اشهر عند العوام من الاعتناء بالموقوف على جبل الرحمة الذي هو  
 بوسط عرفات وترجمهم له على غيره فخطا ظاهرا وبخالف  
 السنة ولم يذكر احد ممن يعتد به في صعود هذا الجبل فضيلة  
 تخص به بل له حكم سائر اراضي عرفات غير موقوف رسول الله  
 صل الله عليه وسلم فانه افضل الاطري والماوردي في الحاوي فانها  
 قالوا بسحاب قصد الجبل الذي يقال له جبل الدعاء وقال هو موقف  
 الانبياء واما قاله لا اصل له ولم يرو فيه حديث صحيح ولا ضعيف  
 كما ذكره النووي في شرح المذهب انتهى **قوله** او محرم الحج فاني  
 لم يصح وقوفه قال القاضي عبيد في شرحه اي مطلقا بالاجماع لما علم  
 ان اداء الحج بالاحرام الفات لم يصح لما قدمنا ان الاداء من عام  
 الاحرام شرط لصحة الوقوف والحج فلو احرم من حج ففاته لم يستمر  
 على احرامه الى السنة لم يصح حجه خلافا لما توفقه الشارح هذا

على محله موقفه صل الله عليه وسلم

جبل طلوع الجبل

ما قاله الطبري والماوردي  
 لا اصل له ولم يرو فيه حديث  
 صحيح ولا ضعيف

الثانيه وقيل ان  
 الجبل الذي هو  
 هذا السهم

لراد

مراد الشيخ لاما قال من الوهم البعيد في هذه العبارة تأمل **قوله**  
 واخره طلوع الفجر الثاني وفي قول من جوح الشافعي انه يخرج  
 بغروب الشمس ويرد قوله عليه السلام من ادرك عرفة قبل  
 ان يطلع الفجر فقد ادرك الحج **قوله** ثم لا يظهر فرق الخ قال القاضي  
 لا يخفى ان هذا بيان بمقدار الفرض من الوقوف وذلك لانه في شرط  
 صحة الوقوف انتهى تأمل **قوله** واما قوله في الكبير الخ لا يخفى  
 ان عبارة في المتوسط مساويتها في الاطلاق فكيف جعل ما  
 هنا خلافا لاولي وما في الكبير غير صحيح فامل **قوله** وفيه انه  
 يجوز لمن يكون الخ تأمل معناه وقال القاضي عبيد في شرحه لهذا  
 الكتاب وفي الشرح كلام لا طائل تحته فتدبره انتهى **قوله** به  
 والتوجه الى القبلة قال في الهداية قال عليه السلام خير الموقف  
 ما استقبل به القبلة قال الشارح في شرح النقاية هو غير معروف  
 بهذا اللفظ نعم ورد خير المجالس ما استقبلت به القبلة  
 كما ذكره النووي في التبيان الا انه من غير عزو الى احد لكن أخرجه  
 ابو يعلى وابن عدي والطبراني في الاوسط وفي سننه متروك  
 بلفظ اكرم المجالس ما استقبلت به القبلة واورده الحاكم في صحيحه  
 من حديث طويل وقال انه صحيح ورواه العقيلي عن ابن عباس  
 مرفوعا بلفظ ان لكل شيء شرفا وان اشرف المجالس ما استقبل  
 به القبلة وفي الجملة لهذا الحديث اصل ثابت فتقول ابن حبان  
 موضوع مدفوع انتهى **قوله** وقد ثبت انه عليه السلام افطر

ممنوع من الوقوف  
 استقبل به القبلة لم يرد  
 بهذا اللفظ

Copy



يوم عرفة ففي الصحيحين عن ام الفضل بنت الحارث ان ناسا عاروا  
عندها يوم عرفة في صياح رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
بعضهم هو صايحهم وقال بعضهم ليس بصايحهم فاسلوا الله  
بعدهم لبن وهو واقف على بعيلة بعرفة فشر به وفي الصحيحين  
عنه عليه السلام قال صوم يوم عرفة يكفر السنة وفي الجامع  
الصغير للامام السيوطي رحمه الله صوم يوم عرفة يكفر سنتين  
ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية  
عن ابي قتادة صوم يوم التروية كفارة سنة وصوم  
يوم عرفة كفارة سنتين ابوالخير في الثواب وابن النجار عن  
ابن عباس رضي الله عنهما صوم يوم عرفة كفارة السنة الماضية  
والسنة المستقبلية عن ابي سعيد **قوله** والوقوف بعرفة  
يوجد في المتن المردة عقبه ما نصه والصحيح انه لا يصح  
لا يثبت ثابتا في النسخة التي شرح عليها الشيخ حنيف الدين المكي  
وكانه سقط من نسخة الشارح **قوله** وقال ابن الجهم اعلم  
تمام عبارته الى آخر السواد وبعدها المتن **قوله** فصل  
في حدود معرفة اعلم ان القبار استختلفت في ذلك فقيل حدها  
بين الجبل المشرف على بطن عرفة الى الجبال المقابلة لعرفة مما يلي  
حوايط بني عامر وطريق الحصين وما جاوزه ذلك فليس  
من عرفة وقيل حدها من الجبل المشرف يعني جبل الرحمة الى  
الجبال المقابلة له يمينا وشمالا وقيل الصواب ان الحد بالمشرف  
الجبل

بيان

بيان

قوله فصل

الجبل الطويل الذي في آخر عرفة والجبل على جبل الرحمة لا يصح لان  
عرفة مطيعة به **قوله** وادي عرفة حكى اباجي كانقله عنه  
العز بن جماعة ان عرفة في الخل وعرفة في الحرم ومسجد ابراهيم  
اوله ليس من عرفة فقدم المسجد في طرف وادي عرفة لاني  
عرفة حتى لو وقع جداره الفري لسقط في بطن عرفة فاذا  
خرج الانسان منه يوم الموقف فقد صار في عرفة انتهى  
ومثله في شرح المرشد على مناسك الكفر **قوله** لم يسقط  
الدم اي اتفاق الا في رواية ابي سجع عن الامام فانه روي  
عنه السقوط بالعود ولو بعد الفرب قال في البحر الرائق و  
الصحيح السقوط لانه استدرك المتروك كذا في غاية البيان  
انتهى **قوله** على القول الصحيح خلافا لفرق وهذا مبني على الاختلاف  
الذي في مجاورة الميقات بغير احرام كما مر في محله **قوله** وهذا  
هو المخلص **قوله** تأمل في معناه وابن مرجع اسم الاشارة  
**قوله** لزومه دم اقول بهذا الحكم في الفتح والجوهرة وغيرهما  
من كتب المذهب واما قول الشارح وفيه الخ فجوابه ان العذر  
المسقط ما كان بين قبل من له الحق دون غيره وهذا ليس كذلك  
فتأمل **قوله** فقولهم صحيح وحجته تام لحديث الفطر يوم يفطر  
الناس والاضحى يوم لا يصحى الناس رواه الترمذي وصححه وفي  
رواية للشافعي وعرفة يوم يعرفون الناس **قوله** استحسانا وقد  
ذكر في الهداية للاستحسان وجهين الاول انها لا تقبل لكونها عا

الجبل



على النفي الثاني إنها تقبل لكن لا يستلزم عدم صحة الوقوف لأن  
 هذا النوع من الاستنباط مما يقبل ولا يمكن التمسك به فلو لم يحكم  
 بالجواز بعد الاجتهاد لزم الخرج الشديد المنفي شرعا وذكر في  
 معراج الدراية ان الوجه الثاني هو الصحيح وصححه في فتح القدير  
 بدفع الاول لانها قامت على الاثبات حقيقة وهو رؤية هلال  
 في ليلة قبل رؤية أهل الموقف فليست بشهادة على النفي وثم  
 في البحر الرائق **قوله** ولو ظهر انه يوم التروية استشكل المحقق  
 في فتح القدير تصوير بقوله الشهادة في هذه المسئلة لانه لا شك  
 ان وقت فطر يوم التروية على انه التاسع لا يعارضه شهادة من  
 شهد انه الثامن لان اعتقاده الثامن انما يكون بناء على ان اول  
 ذي الحجة ثبت باكمال عدة ذي القعدة واعتقاده التاسع بنا  
 على انه راي قبل الثلاثين من ذي القعدة فهذه شهادة على  
 الاثبات والقاتلون انه الثامن حاصلا عندهم نفي محض وهو  
 انهم لم يروا ليلة الثلاثين من ذي القعدة وراه الذين شهدوا  
 فهي شهادة لا معارض لها انتهى فحاصله ان الشهادة عا خلا  
 ما وقف الناس لا يثبت بها شيء مطلقا سواء كان قبله او بعده  
 وهو انما يتم ان لو حصر التصوير فيما ذكره بل صورته لو وقف  
 الامام بالناس اظنا منه انه اليوم التاسع من غير ان يثبت عنده  
 رؤية الهلال فشهد قوم انه اليوم الثامن فقد تبين خطأ ظنه  
 والتذكر يمكن في شهادة لا معارض لها وهذا قال في المحيط الى

مشكلة استنباط الوقوف

وقفوا

وقفوا يوم التروية عاظنه انه يوم عرفة لم يجز ثم وهذا  
 التقدير علم ان المسئلة تحتاج الى تفصيل فلا بدع فيه بل هو  
 متعين قاله في البحر الرائق اقول ورايت تصويره في سفر  
 بعض شيوخ الشافعية بان شهد شاهدان بروية ذي الحجة  
 ليلة الثلاثين من القعدة ثم بانا كافرين او فاسقين **قوله**  
 لم يجز وقوفهم وعليهم ان يكفوا والوقوف مع الامام وقال  
 الشافعي يقيمون قبله ويجزى لهم اذا العبرة في حصول وقت  
 عرفة وخروجه باعتقاده كمن شهد بروية هلال رمضان  
 فردت شهادته **قوله** وقيل لا يسن الايضاع يدل له ما رواه  
 البخاري من حديث ابن عباس انه دفع مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم يوم عرفة فسمع النبي صلى الله عليه وسلم يراه زجرا  
 شديد او ضربا للابل فاشارة بسوط الهم وقال يا ايها الناس  
 عليكم بالسكينة فان البر ليس بالايضاع **باب احكام المزدلفة**  
**قوله** فيصلي الامام المغرب جماعة في وقت العشاء اعلم ان صلاة  
 المغرب والعشاء ليلة النحر تصلح لفرا من اوجه كما قال في الدر المختار  
 فيقال اي صلاة تصلح في غير وقتها آداء واي صلاة اذا صلحت  
 في وقتها جبت اعادةها والجواب مغرب المزدلفة ويقال اي صلاة  
 فرض ثبوتها ببلد اقامة الجواب عشاء المزدلفة ويقال اي  
 صلاة يجب اداؤها في محل مخصوص والجواب العشاء ان  
 المزدلفة واستخرج غيرهما ان كنت من اهله انتهى **قوله** خلافا  
 لما يتوهمه العامة اقول واما قول صاحب البحر الرائق والمغرب قضاء

باب احكام  
المزدلفة



فقد رد في النهر حيث قال وينوي في المغرب الاداء لا القضا  
 كما في السراج وبه اندفع ما في البحر من ان المغرب يقع قضاء انتهى  
**قوله** ولذا اختاره ابن الهمام حيث قال والاحاديث في ذلك  
 متعارضة فانه لم يرجح ما اتفق الصيحا من عامان فقد به مسلم  
 حتى تساقط كان الرجوع الى الاصل بوجوب تعدد الاقامة كما في  
 قضاء الغوايت بل هذا اولى انتهى **قوله** لمن قال له القائل اسأله  
 ابن زيد كما في الصيحين **قوله** ان الثاني اعم قول اظاهر ان  
 الاول اعم والثاني اخص فانه ليلة الفجر اعم من وقت عشاها  
 وقد صرح الشارح بالخصوص عند قول الثاني فيما ياتي واما  
 الوقت حيث قال اي الخاص ثم اني رايت في نسخة من الشرح  
 تقديم الوقت على الزمان فعليه كما لا اشكال والله اعلم بحقيقة  
 الحال حتى لو صل الصلاتين او احدهما قبل الوصول الى مزدلفة  
**قوله** وفيها مسئلة مهمّة اقول قد تقدمت في صدر  
 الكتاب ايضا فتذكر **قوله** حتى لو صل الصلاتين او احدهما  
 قبل الوصول الى مزدلفة لم يجز قال العلامة ابن خيم في البحر الرائق  
 واعلم ان الشارح صرحوا في كتبهم بعدم الجواز وهو يوجب عدم  
 الصحة وليس مجرد بل عدم الحل ولهذا صرحوا بالاعادة ولو  
 كانت باطله لكان اداء ان كان في الوقت وقضا ان كان خارجا  
 ولو صرحوا بعدم الحل لزال الاشتباه انتهى قال في النهر بعد  
 نقله واقول اني يتوهم عدم الصحة للصلاة بعد دخول  
 وقتها انتهى **قوله** وعليه اعادتها اذا وصل قال في البحر الرائق  
 اذا لم يحل له ادائها بالطريق فاذا صلاها او احدهما فقد ارتب

يقول في المتن

قوله

مسألة ما اذا كان في وقت  
 الوقت ولم يصل الصلاة

لازم

كراهة التحريم وكل صلاة اديت معها وجبت اعادتها **قوله**  
 علم مذهب من يروي ذلك وهو واحد اقوال في مذهب الشافعي  
 والثاني ادراك الصلاة في الوقت وان فات الوقوف والثالث  
 عكسه **قوله** اذ موضع الخ يعني عقب قوله وعليه اعادتها  
 بها اذا وصل **قوله** فلو صلى الخ هو مستدرك لتقدمه في  
 الصفحة قبله فامل **قوله** الثالث لا يتنظر فيه الجماعة لا يخفى  
 انه يعني عما قبله **قوله** والبيوت بها سنة مؤكدة لا واجبة  
 عنها قال الشيخ المشدي وذكر في اختلاف المسائل وجوبها عند  
 أبي حنيفة وقد يوجه ذلك بما مر من اختصاص جوار  
 الصلاة بالمزدلفة **قوله** عند قوم كابي حنيفة والشافعي  
 خلا لما كان على ما رواه العيني **قوله** عن ابن عباس ابن  
 مرداس يرواه عنه ابن ابيه عبد الله بن كنانة قال  
 الشارح في شرح النقاية بعد ذكره الحديث قال البخاري  
 كنانة بن عباس عن ابيه لا يصح وقال ابن جابر كنانة بن عباس  
 بن مرداس السلمي يروي عن ابيه منكر الحديث جدا ولا  
 ادري التخليط منه او من ابيه ومن ايها كان فهو ساقط  
 الاحتجاج انتهى وقد بسطت هذه المسئلة في رسالة  
 مستقلة انتهى كلام الشارح قال العلامة ابن خيم في البحر الرائق  
 عقب ذكر الحديث وهو ضعيف بالقرائن ابو مرداس  
 فانه منكر الحديث ساقط للاحتجاج كما ذكر في الحفاظ لكن له  
 شواهد كثيرة فمنها ما رواه احمد باسناد صحيح عن

من قال في هذا ما يشاء يروي  
 عن واحد اقوال في مذهب  
 الشافعي مع الرضا

الشارح في رسالة  
 في كنف الباري



عن ابن عباس قال كان فلان رد في رسول الله يوم عرفة  
فجعل الغنى يلاحظ النساء وينظر اليهن فقال النبي وينظر  
اليهن فقال له النبي ابن أخي ان هذا يوم من ملك فيه  
سبعة وبصره وغفر له ومنها ما رواه البخاري مرفوعا  
من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته  
امه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه مرفوعا ان الاسلام يهدم  
ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما  
كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ مرفوعا روي الشيطان  
يو ما هو اصفر والا احمر ولا اغبط منه في يوم عرفة  
وما ذاك الا لما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله تعالى عن  
الذنوب العظام الامار في يوم بدر فانه راي جبريل  
ينزل الملائكة انتهى وقال البيهقي وهذا الحديث له شواهد  
كثيرة وذكرها في كتاب الشعب فان صح بشواهد ففيه  
الحجة وان لم يصح فقد قال الله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
وظلم بعضهم بعضا دون الشرك انتهى **فصل في الوقوف**  
**قوله** والوقوف بها واجب اي في حق من يمكنه الوقوف وامان  
لم يمكنه ذلك بان اذكر كعرفه في آخر وقتها فلم يمكنه الوصول الى  
من دلفة قبل طلوع الشمس فينبغي ان يسقط عنه بلا شيء  
كما سقط عنه وقوف عرفته نهارا قال الشيخ رحمه الله في  
مسئله ولم ارضي تقرر ذلك ولكنه قياس ظاهر لا يمكن

مسألة يشاهد ان على عرفة  
الكثرة لا شواهد

فصل في الوقوف  
بها

ما هو

ما هو لان كل واحد منهما واجب والعذر فيه ما واحد قاله في  
شرح مناسك الكنف **قوله** او يكون امرأة تخاف الزحام كذا  
قده بالمرأة في الكافي واطلقه في المحط والكافي حيث قال عند  
او كان يخاف الزحام انتهى وسياق التعميم في كلام الشارح  
حيث قال عند قول الماتن في باب الجناية في اوقوف مزدلفة او  
كانت امرأة تخاف الزحام او نحوها من نفوس الرجال **قوله**  
صوابه الخ لا يظهر له وجه فانه يقتضي ان عبارة الماتن خطأ  
وليس كذلك وكان الصواب ترك الصواب والتعويض بالاول  
**قوله** من تلك الشعاب والجمال فواجه منها فهو من مزدلفة وما  
لا فلا قاله القاضي عبيد في شرحه **قوله** من المزدلفة اقول  
يوجد عقبه في المتن المجردة وشرح المرشدي بزيادة قوله  
وطول مزدلفة ميل وقيل ميدان **قوله** واول محسر يذكر  
آخره قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب  
واخره اول منى وطول ميل وقيل محسر خمسية ذراع ومن  
واربعون ذراعا انتهى **قوله** لما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم  
والاصل ميها فيه ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال ما  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا  
صلايتين صلاة المغرب والعشاء جمع وصلاة الفجر يومئذ وقوله  
قبل ميقاتها اي المعتاد لانه صلاها قبل الفجر لما في البخاري  
وصلى الفجر حين بزغ **قوله** تفرغه للوقوف بها قال في البحر العميق





واذ اجاز تجيل العصر على وقتها الحاجة الى الوقوف بعدها  
 فلا يجوز التقليل بالجر او لي انتهى **قوله** وهو جليل  
 في الايضاح من كتب الشافعية ما نصه فاذا وصلوا الى قريش  
 بضم القاف وفتح الزاي وطوا آخر المزلفة وهو جبل صغير  
 وهو المشعر الحرام قل استبدل الناس بالوقوف على قريش  
 الوقوف على بناء مستحدث في وسط المزلفة انتهى لمن رايت  
 في الخفة للشيخ ابن حجر والافضل عند قريش وهو ما عليه  
 البناء الا ان خلافا لمن انكره **قوله** فالسنة ان يفيض مع الامام  
 قبل طلوع الشمس لما روي عن جابر رضي الله عنه انه قال  
 كان اهل الشرك ينفرون من هذا المقام بعد طلوع الشمس على  
 رؤس الجبال ويقولون اشرق بغير في الفهم النبي صلى  
 الله عليه وسلم فافاض قبل طلوع الشمس رواه الجماعة الا سدا  
 قاله المرشدي في شرح مناسك المنزلة **قوله** اقول ولا منافاة  
 في كلامه الخ فيه ما فيه لانه اذا افاض من من دلفة قبل طلوع الشمس  
 بقدر اداء ركعتين كيف يصل الى منى قبل الطلوع او حين الطلوع  
 اللهم الا ان يحمل على انه وقف في اخر من دلفة تامل قال الزيلعي و  
 ليقل في دفعه اللهم ايل افضت ومن عذابك اشفقت وايل  
 رعبت ومنك طيبك فاقتل نسلي وعظم اخري وارحم تضرعي  
 واقتل نوبتي واستجب دعوتي **قوله** علامة انها المردودة  
 الخ قال في الهداية لانه ما عند هامن الحجة من ود هكذا اجاز في

الاش

راجع  
 في بيان  
 ما في  
 من  
 من

الاثر قال في فتح القدير كانه وقت الحليل عليه السلام ولم يصرفه  
 تسد الاقنى فقال اما علمت ان من يقبل حجة ترفع حصاة قال ومن لم  
 يقبل ترك حصاة قال مجاهد لما سمعت بهذا من ابن عباس جعلت  
 على حصياتي علامة ثم توسلت الحجة فرميت من كل جانب ثم  
 طلبت فلم اجد بتلك العلامة شيئا انتهى **قوله** قال في الفتح وما  
 هي الا ركعة تنزيه قال في النهر وتواخذها من جاري ميت جازوا  
 وكذا الورى مني بالنجس كذا في المحيط قال في الفتح من ان اخذها  
 من المرمى بكروه تنزيها منه نظر انتهى **قوله** ان يفصل الحصاة مطلقا  
 اي نجسا كان او غيره لانه يقام بها قربان **باب** مناسك منى **قوله**  
 منى بكسر الميم والقصر يصر ولا يصرف باعتبار المكان والبقعة وتكت  
 بالياء وقد تسمى بالالف سميت بذلك لما عني بها من الدماء اولان جبريل  
 لما اراد معارفة آدم بعد تعلقه بالمناسك قال له نحن فقالا نحن  
 الجنة وقيل غير ذلك ومن مكة الى منى فرسخ ومنها الى عرف فرسخ والفرسخ  
 ثلاثة اميال والليل الف باع من شرح الشيخ المرشدي باختصار **قوله**  
**قوله** وليت العقبة منها عزراه في البحر الى الارز في ثم قال واعرضه  
 الفز ابن جماعة بانهم يقل احد ان حجرة العقبة ليست من منى كيف  
 وقد قالوا ان راسها حجة منى انتهى ويؤيده قوله عليه السلام  
 ان اول نسكنا بمكة ان ترمي ثم ندح ثم تخلق **قوله** فيقول اللهم  
 الله اكبر غما للشيطان الخ قال في الفتح وظاهر الروايات من ذلك  
 الاقتصار على الله اكبر غير انه روي عن الحسن بن زياد انه يقول  
 الله اكبر غما للشيطان وحزبه وقيل يقول ايضا اللهم اجعل حجتي

بابر مناسك منى  
 قوله

ظاهر الروايات  
 ظاهر الروايات



وسعى مشكوراً واذني مغفوراً انتهى **قوله** قيل الخ قال ابن الهوام في  
فتح القدير هذا التفسير يحتمل كلاماً من تفسيرين فيهما ان يضع طرف  
اليهام اليمنى على وسط التسابة ويضع الحصة على ظهر الابهام  
كانه قد اسبعين فيرميها وعرف منه ان المسنون في كون الرمي باليد  
اليمنى والاخر ان يخلق سبابة ويضعها على مفصل اليهام  
كانه عاقد عشرة وهذا في التمكن من الرمي مع الرخصة والوجه  
عسر انتهى وقيل يضع السابة في على راس الابهام كما قد  
ثلاثين ويرمي الحصة بطرف الابهام كذا في السراجية ثم اذا وضع  
الحصة على الكيفية المذكورة يرميها من اسفل الى اعلاه فوق  
حاجبه الايمن نص عليه خواهر زاد له قاله الشيخ حنيف الدين  
المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **قوله** ولورمي من فوق العقبة  
جازاي لو وقف على العقبة ورمى الحصى الى بطن الوادي اجزاه  
ذلك وخالف السنة كما يرشد الى ذلك قليل ابن الهوام حيث قال وكان  
وجه اختياره صلى الله عليه وسلم لذلك لمعنى للرمي من بطن الوادي  
فهو اختياره لحصى الحذف فانه يتوقع الاذي اذا رموا من اعلاها  
فانه لا يخلو من مرور الناس فيصيرهم بخلاف الرمي من اسفل  
مع المارئين من فوقها ان كان انتهى فهذا صريح في ان المراد بالرمي  
من اعلاها ان يقع الرمي عليها ويرمي الى الاسفل والا لو كان  
المراد ان يرمى في محله الواقف به لما كان صحيحاً قاله في شرح  
المرشدي **قوله** جاز قال في الفتح للعالم بان القصور من تكبيره صلى  
الله عليه وسلم الذكر الا خصوصه ويمكن حمل التكبير في كلام الرواية  
على معناه من التعظيم كما قلنا في تكبير الاقتراح فيدخل كل  
ذكر

اليمين الرمي

منه

ذكر لفظ الامعنى لكن فيه بعد بسبب ان المعروف من اطلاق  
لفظ كبر الله وخو ارادة ما كان تعظيماً بلفظ التكبير فانه  
اذا كان غيره قالوا سبح الله ووحدة او ذكر الله فهذا  
المعتاد بعد هذا الحمل انتهى **قوله** ويستحب الرمي باليمين  
فلورمي بليسار كره ان كان بغير عذر ولورمي بالرجل او بالقبض  
لا يجوز كما ذكره الشيخ عبد الرحمن المرشدي في شرح مناسك الكفر  
**قوله** وعن ابي يوسف الخ وجهه مد طلب ابي يوسف انه لم يخل  
هذا الطواف شيئاً فكان كعدمه فلا يقطعها الا اذا زالت  
الشمس لان اصله ان يرمى يوم النحر بتقريب بالزوال فيفعل  
بعده قضاء فواته عن وقته كفعله في وقته وعند فعله  
فيه يقطعها كذا عند فواته بخلاف ما اذا خلق قبل الرمي لانه  
خرج عن احرامه باعتبار الغالب ولا تلبية في غير الاحرام ولما  
ان الطواف وان كان قبل الرمي والخلق والذبح لكن وقع به التخلل  
في الجملة عن السابحة يلزمه بالجماع بعده شاة لا بد منه فلا يكن  
الاحرام قائماً مطلقاً ولم تشرع التلبية الا في الاحرام المطلق قاله  
الشيخ عبد الرحمن المرشدي في شرح مناسك الكفر **فصل في الخلق و**  
**التقصير قوله** الامم ارحم المخلقين كذا في رواية ابن عمر ووقع في رواية ابي  
هريرة بلفظ اغفر المخلقين فيحتمل ان يكون بعض الرواة بالمعنى  
او قالهما جميعاً **قوله** قالوا اي الصمى بده والمقصرون يا رسول الله  
اي قل وارحم المقصرين بالعطف على محذوف ومثله تيسر بالمعنى  
التلفظي كقولهم تعالى اي جاعلكم للناس اماماً قال ومن ذريتي  
**قوله** في الثالثة او الاربعة اي بناء على اختلاف الرواية في ذلك

لورمي بالرجل او بالقبض

فصل في الخلق والتقصير قوله







أطراف الأصابع ومثله في أكثر كتب اللغة وقال أبو عمرو والشيء  
 وأبو حامد السجستاني والجزمي لكل أصبع ثلاث إعلانات **قوله**  
 والظاهر أنه من تحت لهم فيه تأمل **قوله** وقيل استئنا وهو  
 الأظهر **قوله** الصحيح الوجوب كما صرح به في المحيط قال الزيلعي نقلاً  
 للفاية هو المختار قال ابن العماد لأن الواجب شيئان أجر أو  
 مع الإزالة فما عجز عنه سقط دون ما لم يعجز ووجه القول  
 بالاستيجاب أن وجوب الأجر للإزالة فإذا سقط ما وجب لأجله  
 سقط هو على أنه قد يقال يمنع وجوب عين الأجر وإن كان  
 للإزالة فإذا سقط ما وجب لأجله سقط بقوله على أنه بل الوجوب  
 طريق الإزالة انتهى **قوله** كما في الكبير أقول هو كذلك في المتن  
 وما يابدين من الشروح **قوله** بأن يكون شعره قصيراً الخ مثله  
 في الفتح بقوله كالذي لا يقدر على مسح راسه في الوضوء لأنه **قوله**  
 وذكر الكرماني والسرورجي عن أبي يوسف الخ وهذه الرواية مساوية  
 لقوله زفر الآتي في كلامه **قوله** موجب للدم لوجوب الترتيب  
 بينه وبين الرمي عنده خلافاً لها **قوله** من آخر أيام النحر عند  
 من يوقت بها وهو الإمام وزفر وأبو يوسف في أحادي الروايات  
 عنه على ما تقدم بيانه **قوله** من فروع الخ انظر ما الذي دعا  
 إلى هذا مع إمكان عطفه بالخ على قوله طلوع فجر النحر فيستغني  
 عن قوله وكان حقه الخ فإما **قوله** معز بالتي الخائية الخ قال المصنف  
 في الكبير فإن أراد بالخائية فتاوي قلبي خان المهرقنة أو شرحه  
 على الجامع فليس فيها ما ذكره وإنما ذكر فيها ما ذكره فيمن رمي

الواجب شيان أحده مع الإزالة فما عجز عنه سقط دون ما لم يعجز

م

لم يخلق كإسباقي مصرحاً انتهى **قوله** وإن الرمي ليس بجل الخ  
 قال في الكبير وفي فتاوي قاضي خان وشرحه على الجامع الصغير  
 وبعد الرمي قبل الخلق يجل له كل شيء إلا النسا والطيب وعن  
 أبي يوسف يجل له الطيب أيضاً وإن كان لا يجل له النساء والصبي  
 ما قلنا لأن الطيب دأع إلى الجماع وأغافر فله الطيب بعد الخلق  
 قبل الطواف بالآثار ثم قال وما في الفتاوي يجل له كل شيء خلا في  
 ما صرح به غيره واحد من أن عند أبي حنيفة لا يجل له شيء  
 سوي الخلق من قدم الأظفار والأخذ من اللحية والشارب  
 وغير ذلك وأما عند أبي يوسف ومحمد فقبل يجل له هذه  
 الأشياء وقيل لا ويصح الجصاص بعدم الحل عند الكل انتهى  
**باب طواف الزياره قوله** وإن قدم السعي لا الرمل **قوله**  
 بقي عكسه وهو ما إذا قدم الرمل في القدام ولم يسع بعده قال في  
 الكبير لم أجده منقولاً وقوله الرمل إما شرع الخ طواف بعده سعي  
 ظاهر في عدم الاعتداد بالاول انتهى وذكر في شرح مختصر التقايد  
 وطواف الزياره بل الرمل وسعي أن سعي قبل سوار الرمل ولم قبل أول  
 برمل وإن لم يسع قبل فأن لم يرمل برمل وسعي وإن رمل ولم يسع  
 سعي فقط لأن السعي لم يشرع إلا مرة وكذا الرمل لم يشرع إلا مرة  
 في طواف بعده سعي انتهى ففيه نص صريح بأنه لا يرمل فيه  
 حب رمل في طواف القدام قاله الشيخ عبد الرحمن المشرقي  
 قد شرحه مناسك الكثر **قوله** وما أراد فواجب بغيره بالدم لو  
 تركه وهو الصحيح نص عليه محمد في المبسوط وذكر أبو عبد الله

ما في الفتاوي بجل الخ طواف بعده سعي به غير واحد

أبو عبد الله محمد بن عبد الله



الجزائي الركن ثلاثة أسواط ثلاثا شوط وعليه مشي في البدائع  
فقال المفسر ومن منه أكثر الأسواط وهو ثلاثة أسواط وأكثر الشوط  
الرائع وذلك لانه الشوط الواحد مفروض بالكتاب والستة الباقية  
يحتل ان النبي صلى الله عليه وسلم فعلها بيانا للكتاب فيكون الجميع  
فرضا ويحتل انه فعلها ابتداء فيكون واجبا فعملنا في النصف بيانا  
للكتاب فيكون فرضا وفي النصف الثاني ابتداء فيكون واجبا عملا  
بالاحتمالين كذا في الوجيز قال ابن القيم والذكي ادين الله به انه لا  
يخزي دون السبع ولا يجبر نقصه بشي كما هو مذهب الائمة الثلاثة  
انتهى قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **قوله**  
وكذا التي ثبت بينه وبين الخلق الخ اقول ان كلام الماتن **قوله**  
وواجباته المشي المقادير الى آخره بقي من الواجبات كونه منقرا  
الحطيم والابتداء من البحر الاسود على قول كما سبق عدناها في واجبات  
مطلق الطواف فتذكر **قوله** وفيه انه ركن لا شرط اقول كانه اراد  
بالشرط الفرض مجازا من قبيل اطلاق المقيد على المطلق مما مل لهذا  
فتأمل **قوله** الا ان قوله حملنا على الاعادة الخ اقول ظاهر عبارته  
ان مراد ابن القيم بالاعادة الاعادة بلا سبب يقتضيها لاهاطي  
لكروته عندنا وليس كذلك ومن عبادة ابن القيم ولو جئنا  
الجمع حملنا قوله بناء على الاعادة بسبب اطلع عليه توجب اعادة  
المؤدي اولا انتهى وقال ابن بلعي وهذا الاختلاف راجع الى انه  
صلى الله عليه وسلم كان يكرر منه العود الى البيت فروي كل واحدنا في  
عمره

عنده كما اختلفوا في وقت احرامه صلى الله عليه وسلم على ما  
بيننا ويؤيد ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه  
السلام كان يركب البيت ايام منى **قوله** يعلم الخ اي بعد ان  
يفتحها بالكبير ثم يحمد الله ويكبره ويشتي عليه ويصلي  
على النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في نظائرها **قوله** خلافا لحد  
واختلفوا في بناء الخلاف فقيل مبني على انها من توابع مكة  
عندما خلا قاله وهذا غير سديد والصحيح انه مبني على  
انها تنصرف في ايام الموسم عند ههنا لانها بنا وتنقل اليها الاسواق  
ويحضرها والوقاض كذا في البحر الرائق **قوله** اي ايام الموسم  
قال في البحر الرائق وفي المحيط قيل بانما يجوز الجمعة عند ههنا  
بني في ايام الموسم لا في غيرها وقيل يجوز في جميع الايام لان منى  
من فناء مكة انتهى وقد علمت فساد كونها من فناء مكة فتخرج  
تخصيص جواز ما بايام الموسم وانها تصير مصر في تلك الايام  
وقرئ في غيرها قاله في فتح القدير انتهى **قوله** واما امير الموسم  
فليس له ذلك اي سواء كان مقيما او مسافرا وقيل ان كان  
مقيما يجوز وان كان مسافرا لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في  
البدائع كما في البحر وفي الدر المختار وجازت الجمعة بغير الخليفة  
او امير الحجاز والعراق ومكة انتهى في طلب الفرق بين امير  
الموسم والعراق حيث لم يجوز الاول وجوز الثاني والله اعلم  
**قوله** للاشتغال فيه بامور الحج فاقضى ذلك التخصيف لا  
كونها ليست من مصر او اما عدم صلاة العيد بمكة فالله اعلم

انما تجوز الجمعة عند ههنا  
في ايام الموسم

قيل يجوز في جميع الايام

قد علمت فساد كونها من  
فناء مكة

جازت الجمعة بغير الخليفة  
او امير الحجاز والعراق ومكة



ما السبب في ذلك قال العلامة الشيخ ابراهيم يري في حاشيته  
 على الاشياء **قوله** وقيل فيه قبرا دم الخ وقيل دفن فيه  
 سبعون نبيا وصلى فيه خمسة وسبعون نبيا عليهم السلام  
 قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **باب رمي الجمار واحكامه**  
**قوله** رمي الجمار في الاصل الصغار من الاحجار جمع حجرة وبها سميت  
 المواضع التي ترمي جارا او جمرات لما بينهما من الملازمة وقيل  
 ليجمع ما هناك من الحصن من حجر القوم اذا اتجسوا وحرسه جمعة  
 على قفاله قاله في البحر الرائق **قوله** التي يقال لها التشرية ويقال للاول  
 منها يوم القر يفتح القاف لانه الناس يقرّون فيه يعني واليوم الثاني  
 يوم النفر الاول والثالث يوم النفر الثاني **قوله** جمره العقبة سميت  
 بذلك لانها جبل في طريق منى كذا في المبسوط **قوله** كذا اتاده في المحيط  
 للشيخ نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام ومثله في المحيط الرضوي لكن  
 في الهداية والنزاع والعيبي والبدايع والكافي والكرمان وغيرها ان وقت  
 من طلوع الفجر الى غروب الشمس وقال في مبسوط السرخسي ففي ظاهر  
 المذهب وقتها الى غروب الشمس ولكنه لورمي بالليل لا بالنهار  
 يعني انتهى والله اعلم **قوله** وقيل مع الكراهة قال في البحر الرائق  
 وجعل في قناري الظهيرة الوقت أي المباح من المكروه والاكثر  
 على الاول انتهى **قوله** لزمه الدم عند الامام خلافا لما ياتي **قوله**  
 وقيل الخ قال العلامة ابن حجر في التحفة بعد كلام ذكره ما نصه خلاف  
 تقديم رمي يوم علي زواله فانه محتج بما صوبه المص وجرم الزوال  
 بجواز قبل الزوال كالا ما مر ضعيف وإن اعتمد الاسنوي وزعم

قيل في سبعين نبيا  
 وصلى فيه خمسة وسبعون نبيا

انه

انه المعروف مذهبنا وعليه فينبغي جواز من الغر استل **قوله**  
 اي اتفاقا **قوله** حكاية الاتفاق تنافي ما تقدم من حكاية الخلاف  
 فان الرمي عندهما يجوز في سائر ايام التشريق اداء لا قضاء  
 اقول ثم ان قوله واذا طلع الفجر الخ صرح في ان آخر الرمي في هذه  
 اليومين طلوع الفجر واقره عليه الشالحي والمرشدي ومثله في  
 منسك العفيف ويقل عليه قوله صاحب البدايع فان آخر الرمي  
 فيها الى الليل فرمي قبل طلوع الفجر جاز ولا شيء عليه لان الليل وقت  
 الرمي في ايام الرمي لما روينا من الحديث انتهى وقول الخاوي القدي  
 والمكروه في اليوم الاول ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس وكذا في  
 اليوم الرابع عندي حنفية وما بين هذه الايام كلها من الليالي  
 الثلاث انتهى وقول الحدادي في الجوهر فان رمي بالليل قبل طلوع  
 الفجر جاز ولا شيء عليه انتهى لكن يخالفه ما ذكره في البحر العميق من قوله  
 واما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهو ما بعد الزوال الى  
 طلوع الشمس من الغد انتهى وذكر نحوه في منسك الفارسي والظاهر بلبيسي  
 والبحر الرائق والنهر الفائق والدر المختار وكان فيه اختلاف الرواية  
 ثم رأت في المنسك الاوسط للائلا سنان الرومي رحمه الله تعالى  
 حكاية الخلاف حيث قال وقال اصحابنا ان وقت اداء رمي الجمار في اليوم  
 الاول والثاني من ايام التشريق من زوال الشمس الى طلوع الفجر من  
 الغد وقال بعضهم الى طلوع الشمس من الغد انتهى **قوله** اي قبل  
 غروب الشمس منه اقول هذا الحل خلاف الظاهر اذا التبادر من  
 العبارة ان ما قبله هو الايام الثلاثة المتقدمة عليه فان وقت

على الخلاف في وقت اداء  
 رمي الجمار



القضا باق فيها **قوله** لا عند كل حصاة قال الشيخ عبد الرحمن الشاذلي  
في شرحه على مناسك الكثر ووقع في منسك الفارسي ما يفهم انه  
يرفع يديه في رمي كل الحجار حتى رمي جمرة العقبة وهو محمول على  
رفعها في اثناء الرمي بين كل حصاة اثنين لا بعد تمام الرمي اذ لم يقل  
احد به في رمي جمرة العقبة واما رفع اليدين في اثناء الرمي فجميع  
فقد صرح به في البناء وشرح القدوري والمضمر ومنسك  
الحسن بن زياد قالوا يرفع اليدين عند كل رمي حصاة ووافقه في السراج  
الوهاج فذكر رفع اليدين في اثناء الرمي في اليوم الثاني من الحج  
كلامه مطلق فيحمل حتى رمي جمرة العقبة في اليوم الاول وكلا  
مقيد بما رأيت والرفع سنة الادعية وقد صرح المشايخ بالرفع في  
سائر ادعية الحج وقد ورد في كتب المناسك كلها قراءة الدعاء المأثور  
عند رمي كل حصاة في هذا الرفع يكون لبداية الدعاء المأثور عند  
رمي كل حصاة ولا محذور في هذا او ما وقع في عبارة بعضهم  
من انه يقف عند المقام بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة فهو  
محمول على صورة ان يرمي حصاة فيأتي الى المقام ويدعوهم يرجع  
فيرمي الحصاة الاخرى وهكذا الى تمام السبعة فهذا هو المنفي  
وهو ظاهر لا يكاد ينكره احد واما قراءة الدعاء المأثور بعد رمي  
كل حصاة فلم ينفع احد من المحققين ومن العلوم ان قراءة الدعاء  
المأثور لا يتصور الا بالملك بعد رمي كل حصاة وهذا يدل على لا  
يحتاج الى زيادة بيان وحاصل ما ذكره الوقوف بالمقام بعد تمام  
الرمي سنة في الحجرتين واما قراءة الدعاء بعد رمي كل حصاة فقد

صرح المشايخ بالرفع في سائر ادعية الحج في اثناء الرمي

قال  
فقد قاله عابد الرمي كل حصاة

قوله لا عند كل حصاة قال الشيخ عبد الرحمن الشاذلي في شرحه على مناسك الكثر ووقع في منسك الفارسي ما يفهم انه يرفع يديه في رمي كل الحجار حتى رمي جمرة العقبة وهو محمول على رفعها في اثناء الرمي بين كل حصاة اثنين لا بعد تمام الرمي اذ لم يقل احد به في رمي جمرة العقبة واما رفع اليدين في اثناء الرمي فجميع فقد صرح به في البناء وشرح القدوري والمضمر ومنسك الحسن بن زياد قالوا يرفع اليدين عند كل رمي حصاة ووافقه في السراج الوهاج فذكر رفع اليدين في اثناء الرمي في اليوم الثاني من الحج كلامه مطلق فيحمل حتى رمي جمرة العقبة في اليوم الاول وكلا مقيد بما رأيت والرفع سنة الادعية وقد صرح المشايخ بالرفع في سائر ادعية الحج وقد ورد في كتب المناسك كلها قراءة الدعاء المأثور عند رمي كل حصاة في هذا الرفع يكون لبداية الدعاء المأثور عند رمي كل حصاة ولا محذور في هذا او ما وقع في عبارة بعضهم من انه يقف عند المقام بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة فهو محمول على صورة ان يرمي حصاة فيأتي الى المقام ويدعوهم يرجع فيرمي الحصاة الاخرى وهكذا الى تمام السبعة فهذا هو المنفي وهو ظاهر لا يكاد ينكره احد واما قراءة الدعاء المأثور بعد رمي كل حصاة فلم ينفع احد من المحققين ومن العلوم ان قراءة الدعاء المأثور لا يتصور الا بالملك بعد رمي كل حصاة وهذا يدل على لا يحتاج الى زيادة بيان وحاصل ما ذكره الوقوف بالمقام بعد تمام الرمي سنة في الحجرتين واما قراءة الدعاء بعد رمي كل حصاة فقد

قال به الفقهاء بأسرهم واما رفع اليدين عند قراءة هذا الدعاء  
فليكون مستحبا كما في سائر الادعية وهذا انتفق الرواية وتر  
الحجا لفاو لولا الحمل على ذلك لم يابطال ما ذكره صاحب البناء  
وشرح القدوري والمضمر والسراج الوهاج وغيرهما وابطال  
هذه الروايات كلها ليس من شأن النقيب مع امكان توجيهاها  
بهذا الوجه الوجه انتهى كلامه **قوله** ويدعو بلاء وقوف  
الحج قال ابن الهمام ولم يظهر حكمه تخصيص الوقوف والدعاء  
بغير جمرة العقبة من الحجرتين فان تخايل انه في اليوم الاول للكثرة  
ما عليه من الشغل كالذبح والحلق والافاضة الى مكة فهو  
منعدهم فيما بعده من الايام الا ان يكون كون الوقوف يقع في  
جمرة العقبة في الطريق فيوجب قطع سلوكها على الناس  
وشدة ازدحام الواقفين والمارة فينفضي ذلك الى ضرب عظيم  
بخلافه في باقي الحجرات فانه لا يقع في نفس الطريق بل بمنزلة  
عنه انتهى وقال الشمني والسري في الوقوف والدعاء بعد الاولين  
دون جمرة العقبة ان يقع الدعاء في وسط العبادة ولهذا لا يقف  
في اليوم الاول انتهى أقول في كلام الشمني بعد لان المأثور انما  
هو تأخير الدعاء عن العبادة وابقاعه بعدها كما في الصلوات  
**قوله** عن عذر فانه يعفى كما مشي عليه صاحب البدائع قاله  
الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** ولو وقف الحصاة على الشاخص  
قال الشيخ حنيف الدين المرشدي ولو تفرقت الحصاة عن الرمي بعد

قوله لا عند كل حصاة قال الشيخ عبد الرحمن الشاذلي في شرحه على مناسك الكثر ووقع في منسك الفارسي ما يفهم انه يرفع يديه في رمي كل الحجار حتى رمي جمرة العقبة وهو محمول على رفعها في اثناء الرمي بين كل حصاة اثنين لا بعد تمام الرمي اذ لم يقل احد به في رمي جمرة العقبة واما رفع اليدين في اثناء الرمي فجميع فقد صرح به في البناء وشرح القدوري والمضمر ومنسك الحسن بن زياد قالوا يرفع اليدين عند كل رمي حصاة ووافقه في السراج الوهاج فذكر رفع اليدين في اثناء الرمي في اليوم الثاني من الحج كلامه مطلق فيحمل حتى رمي جمرة العقبة في اليوم الاول وكلا مقيد بما رأيت والرفع سنة الادعية وقد صرح المشايخ بالرفع في سائر ادعية الحج في اثناء الرمي

على ما قاله الشمني في تأخير الدعاء عن العبادة



اصابته جائز لان الشرط اصابته لابقاء هافته **قوله** ولو سقطت  
 الى آخره **اقول** الظاهر ان يكون المراد بالسقوط في محل هو غير الرمي  
 والا فلو سقطت في الرمي في الفائدة في اخذها او اخذ غيرها وبقائها  
 مع حصول الرمي بالسقوط غاية الامر ان يكون في حكم الطرح وقد ذكر انه  
 اذا طرحها جائز **قوله** دون الوضع والطرح **اقول** في الثاني نظر لقوله  
 تعالى بعد ولو طرحها جائز لانه نوع رمي فتأمل **قوله** في الثاني  
 الخ قال العفيف بعد نقله ومقتضاه انه لو تفرق بعضها وانضم  
 بعضها الى بعضها اخر فمات فرق يكون معتدا به وما انضم يكون عن خطأ  
 واحدة انتهى **قوله** او يرمون باكثرهم تأمله **قوله** السادس ان يكون  
 الحصى من جنس الارض وقال داود واهل الظواهر يجوز الرمي بكل  
 شئ حتى لو رمي بالعصا غير الميتة اجزاه لان سكينه بنت الحصان  
 بن علي رضي الله عنهما رميت بسنة حصاة فاعوزتها واحدة فقلوت  
 خاتمها ورميت به ولنا قوله عليه السلام عليكم بحصى الخذف وما  
 كان من جنس الارض يكون مثله ولان كل حكم يتعلق بالحجر يتعلق  
 بحصيه وفعل سكينه لا يصلح حجة لانها من التابعين وليست من  
 الائمة المجتهدين ولو رمي بجائز فيه حجر لم يجزئه لانه تابع والرمي  
 بالمتبوع لا بالتابع كذا نقله عن ابن جماعة عن صاحب المغني  
 الحابلة ولم أر فيه لا يعتنا شيئاً قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله**  
 والمدى محرمة قطع الطين اليابس قاله في القاموس **قوله** وخلق  
 بفتح الفاء كسر اللام وبعد ما في اي قطع الاجر والمدى تشديد الجيم  
 وفي غايته البيان في باب التيمم عند قول المداينة بكل ما كان من جنس

بيان  
عز

الاف

الارض واما الاخر قيل يجوز لانه طين مستحجر وقيل لا يجوز  
 والخرف ان كان من طين خالص يجوز كالاخر وان كان مخلوطا  
 باليس من جنس الارض فلا انتهى **قوله** والمراد سبخ معرب  
 مراد اسند حجر معروف ليسمى بالمرتك الذي يذهب اليه عبد  
 العفيف **قوله** كالزبرجد والزمرد **اقول** ظاهر العطف  
 المفارقة بينهما وقد جعلهما في القاموس بمعنى واحد فقال  
 في باب الدال المعجمة الزمرد بالضمات وشد الزا الزبرجد معرب  
 انتهى وقال في باب الدال المعجمة الزبرجد جوهر معروف انتهى  
 وذكر الزمرد في الدال المعجمة ايضا فيكون بالمعجمة والمهملة قال  
 في المستطرف الزمرد وليسمى الزبرجد وقال الشيخ داود في  
 التذكرة وعن المعلم انه والزمرد سواء وقال عمر بن الخطاب  
 بينهما الاتلون الزبرجد ثم قال الزبرجد الوان كثيرة لكن المشهور  
 منه هو الاحضر انتهى **قوله** البلخش قال في الخريدة هو حجر صلب  
 شفاف كالياقوت في جميع احواله ومنافعه انتهى **قوله** كالذهب  
 والفضة والبولور والعنبر والمرجان لان ذلك لا يسمى ميابل تبارا  
 فعدم الجواز لا تنقضاء مسمى الرمي كذا قيل لكن لا يخفى انه يصدق  
 عليه اسم الرمي مع كونه يسمى تبارا فقاية بما فيه انه رمي حصص  
 باسم اخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تاثير لذلك في سقوط  
 اسم الرمي عنه ولا صورته اللهم الا ان يشترط مع ذلك الرمي  
 حصول الاستهانة بالرمي لان ما اثر من الرمي لا رغام الشيطان

الزمرد بالمعجمة والمهملة

الزبرجد الوان كثيرة  
والشمرها الاحمر



اذا صلح رمي بني ابراهيم عليه السلام بالاحجار المأرض  
 له عند ما تلاء غرا بالخالفة لكنه يستلزم جواز الرمي  
 بالبعرة وهو غير جائز وعدمه بالجواهر وهو جائز والما  
 صلح انه اما ان يلاحظ جرح الرمي او مع الاستهانة او خصوص  
 ما وقع منه عليه السلام والاول يستلزم جواز الجرح مطلقا  
 والثاني بالبعرة والثالث بعين الجرح فليكن هذا اولي لكونه  
 اسلم والا صلح في امثال هذه المواطن الا ما قام دليل على عدم  
 تعيينه قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **فان** قد قال القاضي  
 علي بن جار الله ابن ظهير في تعليقه على شرح العيني للكنز  
 وهل يخرج الاحجار النفيسة عن ملكه بالرعي بحيث لو ملكه  
 آخر ملكه او لا انتهى **قال** شيخنا مقتضى ما في الهداية والفتح من  
 ان اللقطة ببقاة على ملك مالها وملك المبيع لا ينزل بالاحقة  
 لان التملك من المجهول لا يصح عدم خروجه عن ملكه تأمل  
**قوله** واللولو لانه متولد من حيوان في البحر كما في البحر الرقيق قال  
 الشيخ داود في التذكرة اصله دود يخرج في نيسان فانحافه  
 للمطر حتى اذا سقط فيه انطبق وغاب حتى يبلغ او اخر التو  
 انتهى **قوله** والغنبل لانه ليس من اجزاء الارض لان الصحيح انه  
 عيون بقعر البحر قد فيه عينة اذا صارت عا وجه الما جدت  
 فيلقها البحر الى الساحل **وقيل** طلوع يقع على البحر ثم يجمع وقيل  
 روث سمك مخصوص وهذه خرافات لان السمك يباعه ييموت

فانه  
 هل يخرج الرمي  
 عن ملكه بالرعي

اصل اللولو

اصل الغنبل

ويقذفه

ويقذفه فيوجد في اجوافه قاله في التذكرة **قوله** والمرحان اقول  
 قضية قول من جوز التيمم به جواز الرمي به قال في البحر من  
 باب التيمم وفي فتح القدير عدم الجواز بالمرحان وفي غاية البيان  
 والتوسيح **قوله** ولورمي كل حجرة بثلاث اعم الاولى بالربع ثم  
 اعاد الوسطي بسبع ثم القصوي بسبع لانه رمي من الاولى  
 اقلها والاقل لا يقوم مقام الكل فلا عبرة به فكانت اى بها قبل  
 الاولى اصلا فيعيد قاله في البحر الرقيق والعناية والمحيط ونعرا  
 الدراية والتبيين الجواز به وكان الاول سهوا انتهى وفي  
 المصحح ما يتعين مراجعته **قوله** مع وجوب الكفاية اي عند الايام  
**قوله** ولورمي الحجار الثلث فاذا في يده اربع الى اخره قال في  
 المحيط البرهان وفي مناقب الحسين اذا رمي بالحجرة الاولى بحصاة  
 ثم رمي بالحجرة الوسطى بحصاة ثم رمي بالحجرة الاخيرة بحصاة ثم رجع  
 فرما هن بحصاة حتى رمي كل واحدة منهن بسبع عاها وطفت  
 لك فقد تم رميه على الحجرة الاولى ورمي اربع حصاة على الحجرة  
 الوسطى فعليه ان يتمها برمي ثلاث حصيات ورمي حجرة  
 العقب بحصاة فيتمها برمي ست حصيات انتهى **قوله** ولو كن  
 ثلاثا اعاد على كل حجرة واحدة واحدة لانه ليس احداها  
 اولي من الاخرى فري على كل واحدة واحدة والقياس ان  
 يعيد على كل واحدة ثلاثا للاثقال انها من الاولى او من  
 الثانية او من الثالثة فيخرج من العهدة بيقين لكن الرواية

في فتح القدير عدم الجواز  
 بالمرحان

Copyrighted material



كما ذكر قاله بعض الشراح **قوله** وهذا صريح في الخلاف أي في كون  
الترتيب واجباً أو سنة **قوله** وقد ناقضه في الكبير الخ ومثله  
في الكرماني قال ولو زاد على سبع لا يضر ولعل المراد بقوله لا  
يضر أي يلزم به الأمر ولا جزاء فلا مناقضة حيث ذكر والله  
سبحانه أعلم **قوله** والقضاء في الوقت فيما إذا أخر رمي يوم  
إلى ما بعده فيقتضيه فيه **قوله** اتفاقاً بل إجماعاً فإنه نظر إذ قد  
أنه وقت جواز بل كراهة إلى الغروب وإن القول بالكرهية رواية  
المرعيني فلا تكن من الغافلين **فصل في النظر الأول** **قوله**  
في النظر الأول والثاني ومن الناس من منع جواز النظر الأول لأهل  
مكة قال في الغاية والصحيح أن الآية عامومية والرخصة للجمع  
من أهل مكة وغيرهم انتهى وقد مناه **قوله** بفتح الصاد أي وضع  
الميم وفتح الحاء المهملة بصيغة اسم المفعول من المضاعف و  
عبارة البحر الرائق وهو بضم الميم وفتح المهملة انتهى سمي بذلك  
لأنه منهبط فيحمل السيل إليه المحصياً فيجتمع فيه **قوله** ولو  
ساعى أي لطيفة وهي المرادة عند إطلاق الفقهاء الساعة عند  
المنجدين **قوله** عند جميع العلماء وعن ابن عباس وعائشة رضي  
عنهما أن النزول بالمحصب ليس بسنة وأنه صلى الله عليه وسلم  
ما نزل بقصد بل ليكون أسحح له لخروجه ولنا أنه عليه السلام قال  
نحن نازلون عند أبي خيف بنى كنانة حيث تقاسمت قرش على  
كفرهم رواه البخاري ومسلم وغيرهما وقال ابن عمر أن النزول به

فصل

سنة **قوله** له أن رجلاً يقول أنه ليس بسنة فقال كذب أنا خير به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ورواه البخاري  
ومسلم وأي سنة أقوى من هذا وكان ابن عباس وعائشة  
رضي الله تعالى عنهما يقولان ذلك ظناً منهما فلا يعارضان المرفوع  
وأيضاً المثبت مقدم على النافي قاله الشيخ عبد الله العفيف  
في شرحه باختصار ليسير وقال في البحر الرائق وكان الكفاي أجمعوا  
فيه وتخالفتوا على إضرار رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل  
عليه الصلاة والسلام به أراءة لهم لطيف صنع الله به أو تكريه  
بنصره فصار ذلك سنة كالرمي في الطواف انتهى **قوله** والأفضل  
أن يصلى الخ حاصله كما قاله العلامة ابن نجيم في البحر الرائق إن  
النزول به ساعة يحصل لأصل السنة وأما الكمال فكما ذكره  
الكامل **قوله** ويجمع خمسة أي ينأى ساعة لطيفة **قوله**  
وحد المحصب الخ **قوله** طولاً إلى باب مكة والمقبر فمستثناة  
من عرضه وذكر القاسمي في تارك حج مكة أن المحصب مسيل بين  
مكة ومني وهو إلى مكة أقرب وحده من جهة مكة الحجون ومن  
جهة منى جبل غير و بين الجبل المذكور وباب بني شيبه  
ميلان انتهى وذكر التوربشيني في شرح المصابيح أول المحصب  
عند منقطع الشعب من وادي منى وآخره متصل بالمقبر  
انتهى قاله المير شدي **باب طواف الصدر** اسم من قولك  
صدرت عن الماء أو البلد أي رجعت **قوله** وهو الرجوع و  
اختلف في المراد بالصدر الذي هو الرجوع فعندنا هو الرجوع

حد المحصب

باب طواف الصدر



عن أفعال الحج وعند الشافعي هو الرجوع إلى أهله وبينى عليه  
 أنه لو طاف للصدقة ثم أقام بمكة لشغل لم تكن له إعادة عندنا  
 خلا فآله والصحيح قولنا لأن الإضافة للاختصاص وهو ما باعتبار  
 أن الصدر سبب أو شرط وكل منهما سابق على الحكم وهو ما قلنا  
 وعلى قوله يكون متأخرا عن الحكم والفراغ عن الأفعال يسمى صدورا  
 ورجوعا عنها إلى الحالة التي كانت من قبل قاله في البحر الرائق **قوله**  
 ويسمى طواف الوداع لأنه يودع البيت به وطواف الإفاضة لأنه  
 لأجله يفيض إلى البيت من منى وطواف آخر عهد بالبيت لأنه  
 لا طواف بعده وطواف الواجب قاله في البحر الرائق **قوله** وفوات  
 الحج لأن العود مستحق عليه ولأنه كالعمرة **قوله** وقال أبو يوسف  
 سقط في الحالين قال في البحر الرائق والظاهر الإطلاق وحكي الخلاف  
 في الجمع بين أبي يوسف ومحمد انتهى **قوله** قبل مجاوزة الميقات  
 كأنه قيد اتفاق فلوجا وزنه ثم عادت إلى مكة لنها الطواف  
 أيضا لأنها لا تقود إلا بأحرار جدد كما في البحر الرائق **قوله** وهو  
 واجب لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال كان الناس  
 ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف  
 أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض  
 متفق عليه **قوله** على الحاج الحج فقال الشافعي رحمه الله تعالى يجب  
 على كل من خرج من مكة حاجا كان أو معتمرا أو غيرهما ملكيا أو أفاقا  
 إلى سافة القصر أو دونها **قوله** النفر الأول وهو حبل إذا رملت  
 الشمس من اليوم الثاني من أيام التشريق قاله ابن الجهمي وتاج الشريعة

على اسم طواف الصدقة

في الوجوب قول الأئمة  
 الثلاثة وقال مالك وهو  
 مندوب عن ولادهم

في شرح

في شرح الهداية وسيأتى **قوله** ولا يجب على المعتمر وفي منسك  
 ابن الجهمي وقال الحسن بن زياد وغالب الشافعية يجب على المعتمر  
 طواف الوداع لأنه شرع لتوديع البيت وقد وجدناها انتهى  
**قوله** ولا يظهر وجهه لتوديع إلى قوله لقبل سبعة أي لأن  
 الأشواط جمع شوط وهو مذكور فيجب تأنيث عدده بالتاء  
**أقول** قال الفاكهي في شرح القطر وفحل ما ذكر إذا لم يحذف المعداد  
 فإن حذف جاز حذف التامع المذكور في أربعة أشهر وعشرا  
 وفي الحديث وأتبعه بست من شئوال انتهى **قوله** ويسعى  
 بنفسه لما في البخاري عن ابن عباس أنه عليه السلام أتى زمزم  
 وهم يسقون فقال لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الحبل على  
 هذا أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه عليه  
 صلى الله عليه وسلم أتى زمزم فترعنا له دلوفا فشرب ثم مسح فيها  
 فافرغناها في زمزم ثم أتى قال لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع  
**قوله** ثم يأتي الملتزم إلى **أقول** هذا الترتيب عزاه الشارح  
 فيما تقدم إلى ابن الهمام وقال الشيخ حنيف الدين عقب عبارة  
 المتن هنا ما ذكره الشيخ من الترتيب المذكور هو المشهور  
 من الروايات ثم ساق الأقوال الأخر المتقدمة **أقول** وهو  
 مخالف لما قدمه الماتن في طواف القدوم من أنه يأتي الملتزم  
 قبل زمزم لا سيما وقد قال الشارح **أقول** ينبغي أن يحمل الخلاف  
 بالنسبة إلى من عليه السعي بقربة سوق الظلام وبيان الرمل  
 والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن

تفسير ما ذكره مخالف لما قدمه



أن لا يكون في حقه خلاف أن يأتي الملتزم ثم يصل خلف المقام إذا لم يكن  
 وقت كراهية كما عليه العامة والخاصة انتهى فتأمل **قوله** وخذله  
 الأيمن أي تارة واليسر أخرى والوجه بكالته مرة إذا المقصود خصوص  
 البركة وهو أن في هيئة السجدة قاله الشيخ عبد الله العفيف في  
 شرحه **قوله** ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب أي واليسرى مما يلي حجر  
 كما تقدم فتذكر **قوله** والاصح أنه من باب الخزوة قال الطبري على  
 وزن فسورة موضع مكة وبعضهم شددوها إلى الزاي والخزوة  
 في الأصل يعني اتل الصغائر سميت بذلك لأنه يقال كان تلاً صغيراً  
**وقيل** لأن وكيع بن سلمة ابن زهير بن أباد كان ولي أمر البيت  
 بعد جرم فبنى صرحاً هنا وجعل فيه أمة يقال له خزوة فسميت  
 خزوة مكة بها انتهى **وقيل** سوق مكة وهو الآن معروف بقرو  
 وهو باب الوداع قاله الشارح في شرح المشكاة وقال المرشد  
 وقيل من باب إبراهيم فقد قيل وقيل من يخرج منه ولا يعود إلى  
 مكة ثم قال وفي النوازل يقول إذا رجع أي يكون عابداً و  
 لبنا حامداً وصدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب  
 وحده **الحمد لله** الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا  
 الله **الأم** وكما هدانا لذلك فتقبله منا ولا تجعله آخر العهد  
 بنا وآثرنا أفعالنا إليه حتى ترضى عنا برحمتك يا أرحم الراحمين  
**قوله** ما رواه الترمذي وابن ماجه وكذا رواه النسائي وابن حبان  
 والطبراني قال في شفاء الأفرام وفي رواية محمد بن عمرو والمسند الف  
 في تاريخ الأثر في أنه عليه السلام قال ذلك عام الفتح على الجون

من كان عليه السلام  
 في سنة الفتح على الجون

على ما في خزوة

ولا تضاد

ولا تضاد هذه الرواية عما تقدم ثبوتها وبين رواية أنه  
 قال وهو واقف بالخزوة لا مكان الجمع بين الروايتين بأن  
 يكون قاله على المجون في الفتح والخزوة حيث خرج من مكة  
 في عمرة القضية لأنه أراد الإقامة بمكة ليس في ههنا من وجته  
 بمكة فثبت عليه في ذلك انتهى ثم رد قول من روى  
 أنه قال حين خروجه للمكة **قوله** والله إنك خير أرض  
 الله وأحب أرض الله قال الشارح رحمه الله تعالى في المرقا  
 شرح المشكاة فيه تصريح بأن مكة أفضل من المدينة كما عليه  
 الجمهور إلا البقية التي ضمت أعضاؤه عليه الصلاة والسلام  
 فانها أفضل من مكة بل من الكعبة بل من المشرق أجمعاً وتحمل الما  
 في رد هذا الحديث من جهة المبنى بما عترف الأمام ابن عبد  
 البر من اعترافهم أنه تشعب لا طائل تحته ومن العجب أنهم عاروا  
 هذا الحديث الثابت بأحاديث ضعيفة بل موضوعات منها  
 اللهم الله أخر جولي من أحب البلاد إلى فاسكني في أحب البلاد  
 إليك فقد أجمعوا على أنه موضوع كما قال ابن عبد البر وابن دحية  
 بل ونقل ذلك عن مالك ولا يلتفت إلى إخراج الحاكم هذا الحديث  
 في مستدركه فإن الآية قالوا من قال تساهل في كتابه عطل  
 عام النفع به مع أنه لو ثبت يكون التقدير بعد مكة فإنه  
 عليه السلام لم يكن أحب البلاد إليه إلا ما كان أحب البلاد إلى  
 الله أيضاً لأنه عليه السلام خير بين أن يخرج من مكة إلى  
 المدينة أو البحرين أو قيسية فدعا بهذا الدعاء ليعتار الله

البقية أفضل من مكة  
 ومكة أفضل من المدينة

ومن العجب أنهم عاروا  
 الحديث بأحاديث ضعيفة

Copyright © King's College London University



خير تلك البلاد واحفظها من الفتن والله روف بالعباد **قوله**  
 وتولا ابني اخرجت منك لما خرجت فيه دلالة على انه لا ينبغي للمؤمن  
 ان يخرج من مكة الا ان يخرج منها حقيقة او حكا وهو الضرورة  
 الدينية او الدينية ولذا قيل الدخول فيها سعادة والخروج  
 منها شقاوة قاله الشافعي **قوله** القهقري المشي الى خلف من غير  
 ان يعبد وجهه الى مشي كذا في الناموس **قوله** اقوال ان كان المراد  
 به النظر اليه الى اخره الاظهر ان يكون المراد به مثل ابن الحاج فانه  
 قال في المدخل ولجذر مما يفعله بعضهم من هذه البدعة  
 التي احدثها بعض الناس وهو انهم اذا خرجوا من مكة يخرجون  
 من المسجد القهقري وكذلك يفعلون في مسجد النبي صلى الله عليه  
 وسلم حين وداعهم له وينعمون ان ذلك من باب الادب  
 وذلك من البدع المذمومة التي لا اصل لها في الشرع الشريف ولا  
 فعلها احد من السلف الماضين وهم اشد الناس حرصا على اتباع  
 نبيهم صلى الله عليه وسلم ثم اذنت هذه البدعة التي احدثوها  
 وعللوا بها ان صاروا يفعلونها مع مشايخهم وكبرائهم عند  
 المقابر التي يحترمونونها ويعظمونها ويزعمون ان ذلك  
 باب الادب كما تقدم انتهى **قوله** من التنية السفلى الخ وهي  
 تنية كذا بالضم والقصر المشهورة في زماننا بالشبهة وقد خرج  
 منها النبي صلى الله عليه وسلم لا كما زعم بعضهم انه خرج من ناحية  
 باب الماخن وهو مستبعد قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
 في شرحه لهذا الكتاب **باب القرآن قوله** مصدر اي  
 لتعلم

في البدع المذكورة التي احدثها  
 الناس من القهقري اذا  
 خرجوا من المسجد

لقولهم قرن بين الشيئين يقرن يقال قرنت بين العيين اذا  
 جمعت بينهما جبل وهو من الباب الاول وقال يحيى مصدر  
 من الثلاثي كاللباس قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله**  
 وهو افضل الخ لقوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله ففرقت  
 الصحابة رضي الله عنهم اتمامها بان يحرم بها من دويره اهلها وهذا  
 انما يتحقق في القرآن لان في التمتع تعجيل احرام العمرة وتأخير  
 احرام الحج وفي الافراد تعجيل احرام الحج فقط وتعجيل احرامها  
 مختص بالقرآن كذا قاله غير واحد من مشايخنا لكن فيه ان  
 التفسير المذكور لا يقتضي المعية كما هو المذعي بل يصدق  
 ايضا بافراد كل منهما باحرام من دويره اهلها وعليه ما روي  
 عن محمد انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية افضل عندي من  
 القرآن نعم القرآن بعض ما صدقته وقد تقررت لادلالة  
 للاعم على الاخص بشي من الدلالات اذا تقررت هذا فيعدل  
 الى الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم وهو الحاج حجة  
 واحدة وكان قارنا فيها على الاصح فقد روي عن علي وابن  
 مسعود وعمران ابن الحصين انه عليه السلام قرن الحج والعمرة  
 وطاف لهما طوافين وسعيين وروي عن انس سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس بعمرة وحجة ورواه  
 الشيخان وروي ذلك عن ستة عشر صحابيا بالاسناد الصحيح  
 وروي انه عليه السلام قال يا ايها الناس اتموا حجة وعمرة معا  
 ولان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصور مع الاعتكاف

بيان  
 احرامها

الاج



والحراسة في سبيل الله مع الصلوة قاله الشيخ عبد الله  
العفيف **قوله** الثاني ان يجرى الحج قبل فساد العمرة **أقول** هذا  
استغنى عنه بقوله فيما يأتي الرابع صوتهما عن الفساد **قوله**  
**قوله** والصحيح الحج قال في البحر الرائق والفرق بين مصطلح الظهر  
يوم الجمعة اذا توجه اليها وبين هذا التوجه ان الامر هناك  
بالتوجه متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القرآن منهي  
عنه قبل اداء العمرة فانفردا انتهى **قوله** ان يكون الركن بالتوجه  
والارتفاع بتحقيق الوقوف تأمله **قوله** ولو لم يطف لها حتى  
وقف بعرفه الحج قال الشيخ حنيف الدين المرشدي ولا فرق في  
رفض العمرة بشرط طواف فمابينها اذا تركه بعد ركنا ولا يلو  
حاضت القارئة فذهبت الى عرفات ووقفت بها قبل ان تظفر  
لعمرتها ارتفعت عمرتها وعليها ما على الرافض وسقط عنها دم  
القرآن انتهى **قوله** وهو النزول باطله محرم ما كان او حلالا لهذا  
تفسير لطلق الامام الشامل للصحيح وغيره ولهذا تسميه  
بعده فلا يرد عليه ما قاله بعض الشراح **قوله** قبل ان يسقوا  
الحجهم زاد الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه عقبه قوله  
فينصرون جامع بينهما افعالا فيلزم منهم حبس الدم لذلك فانهم  
انتهى **قوله** تكون جنايته على احرامين قال النزيل في وقوله صاحب  
الهداية فيه يكون جنايته على احرامين يومئذ لا يكون جنايته  
على احرام العمرة وليس كذلك لانه لا يتخلل الا بالخلق بعد  
الذبح كالتمتع الذي ساق الهدى انتهى **قوله** والخاص

ان

ان القارن عليه طوافان وسعيان هذا مذهب أبي حنيفة  
واستدل لذلك في فتح القدير بما رواه الشافعي في سننه الكبرى  
عن حماد بن عبد الرحمن الانصاري عن ابراهيم بن محمد بن حنيفة  
قال طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف الهمما طوافين  
وسعى سعيين وحدثني علي بن ابي ربيعة عن عبد الله بن عبد الله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك انتهى ودع طواف  
والشافعي واحمداني ان القارن يحرك به طواف واحد وسعى  
واحد للنسكين مستدلين بما في الصحيحين والله اعلم  
**قوله** متاخرين أي عن الطوافين **قوله** قالوا وفي قول وسعى  
بمعنى ثم او الفاء وقد عبر في الجامع الصغير بتم وهو اولى لان  
هذا لا يفيهم من الواو لانها مطلق الجمع كذا افاده في البحر الرائق  
**قوله** والثاني للقدم هكذا صرح به صاحب الهداية والكافي  
والجمع والنزلي وتاج الشريعة شارح الهداية وغيرهم واعتبر  
على ذلك قوام الدين شارح الهداية وقال ان صاحب الهداية  
زعم ان المراد من أحد الطوافين طواف العمرة وبالآخر  
طواف القدوم وفيه نظر عندي لان ظاهر كلام محمد ان المراد  
من أحد الطوافين طواف العمرة وبالآخر طواف الزيارة لا  
القدم ثم قال بعد ذكر ليلة ويكن تصحيح ما قلنا بان  
يفرض انه الى بطواف العمرة بعد ذلك اشتغل بالوقوف  
وغير ذلك من مناسك الحج ثم طاف للزيارة يوم النحر ثم سعى  
اربعة عشر شوفا سبعة اشواط لعمرة وسبعة اشواط

وهو الذي رواه الشافعي في سننه الكبرى  
عن حماد بن عبد الرحمن الانصاري عن ابراهيم بن محمد بن حنيفة  
قال طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف الهمما طوافين  
وسعى سعيين وحدثني علي بن ابي ربيعة عن عبد الله بن عبد الله  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك انتهى ودع طواف  
والشافعي واحمداني ان القارن يحرك به طواف واحد وسعى  
واحد للنسكين مستدلين بما في الصحيحين والله اعلم



أخرى لجنته انتهى قال الشيخ في الكبير وفي نظره نظر لأن الإساءة  
 ثابتة كيف ما كان لتترك السنة وهي تقدم الحج على فعل العمرة  
 وهو يصل في صورتين في الحاجة إلى الحمل إلى ذلك مع مخالفة  
 الأكثر انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** وكره له ذلك قال  
 في الهداية وقد أساء بتأخير سعي العمرة أو تقدم طواف النخبة  
 عليه ولا يلزم به شيء إنما عندها فظاهر لأن التقديم والتأخير  
 في باب المناسك لا يوجب الدم عندها وعند طواف النخبة  
 ثم وكره لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي بتأخير بالاستيفال  
 بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاستيفال بالطواف انتهى **قوله** لما  
 تحقق في قوله تعالى الحج وهذه الآية وإن كانت واردة في التمتع لا  
 إن القرآن في معناه **قوله** ويطعم الثلث بفتح الياء والعين مضارع  
 طعم كسح أي يأكل **قوله** وبالأعطا أو الأباحة ولو بالتخيلية أو قول  
 ليس الحكم كما ذكره الشارح إذا المقصود منه إراقة الدم وقيل  
 الإراقة لو فعل شيئا من ذلك لا يسقط عنه ويجب عليه غيره  
 نعم إن فعل شيئا من ذلك بعد الذبح صح وسقط عنه وكان ينبغي  
 تقييده به فلا تفعل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** فلا  
 يجوز قبله أي اتفاقا يعني به اتفاق أصحابنا وقال الشافعي  
 يجوز ذبحه قبله ولا يتقيد الذبح عنده بأيام التحريم **قوله** ويجزئ  
 رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده الحج قال في البحر الرائق وقد عمل  
 الشافعي بالحقيقة فلم يجوز صومها مكة ويشهد له حديث البخاري

مرفوعا

مرفوعا وسبعة إذا رجعت إلى أهاليكم وإنما عدل اعتنا عن  
 الحقيقة إلى الجواز لفرع مجمع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن  
 أصلا ليرجع إليه باستمرار على السياحة ويجب عليه صومها  
 بهذا النص ولا يتحقق في حقه سوى الرجوع عن الأعمال و  
 كذا لو رجع إلى مكة غير قاصد للإقامة بها حتى تحقق رجوعه  
 إلى غير أهله ووطنه ثم بداه أن يتخذها وطنا كأنه أن يصوم بها  
 مع أنه لم يتحقق منه الرجوع إلى وطنه بل إلى غيره وإنما عرض  
 الاستيطان بعد ذلك المقدار من الرجوع ثم لم يتحقق بعد صومها  
 وطنا رجوعه ليكون رجوعا إلى وطنه كذا في فتح القدير انتهى  
**قوله** ثمانية أي باعتبار مجموع ما في المتن والشرح والألفاظ  
 ذكره الماتن خمسة أو ستة **قوله** لكن اختلفوا فيه كما اختلفوا  
 في التمتع ينظر من الخالف وإن ذكر **قوله** كما يستفاد من قوله  
 وبعد الحج أقول فيه تأمل **قوله** وبعد أحرام العمرة في التمتع أي  
 ولو قبل أداء طوافها قال في البحر الرائق لأن سببه التمتع بالنسبة لعنى  
 الدعوى وهو الترفق لتتبعه على التمتع بالنسبة ما خذلا اشتقاق  
 علة للرب والعمرة في أشهر الحج هي السبب فيه لأنها التي تحقق  
 الترفق الذي كان ممنوعا في الجاهلية وهو معنى التمتع ولما لم  
 يملك الخروج عن إحرامها بلا فعل من الأحرام من غيرها فلذا  
 جاز بعد إحرامها قبل الفراغ منها انتهى **قوله** في أشهر الحج أي  
 من تلك السنة فلو أخرها إلى العام القابل وصامها فيه في وقت الحج  
 لم يحرم صومه به في المنافع قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في

حكى من لم يكن له وطن





في شرحه **قوله** فقد فات البدل والصوم موجب الأصل وهو الدم  
 وقال الشافعي يصوم الثلاثة بعد هذه الايام يعني ايام التشريق  
 وقال مالك يصومها في هذه الايام لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام  
 في الحج وهذا وقتها ولما انتهى المصروف عن صوم هذه الايام فجاز  
 تخصيص ما تلي به لانه مشهور او يدخله نقص لما كان النهي فلا ينادي  
 به الكامل كقضاء رمضان والكفارات ولا يؤدي بعدها ايضا لان الهدي  
 اصل وقد نقل حكمه الى بدل موصوف بصفة على خلاف القياس اذا  
 الصوم ليس بمثل له لا صورة ولا معنى فتراعي فيه تلك الاوصاف فاذا  
 فات فقد تعذر اداؤه على الوصف المشرع فنقل الحكم الى الاصل وهو  
 الهدي ولو جاز الصوم بعد هذه الايام لكان بدلا على الصوم  
 الواجب في ايام النحر والابدال لا تعرف الا شرعا قاله ابن بطي **قوله** في  
 قدر عليه اراقته عليه قال في منحه الفقار فلولم يقدر على الهدي تحلل  
 وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل الهدي انتهى ومثله  
 في النزيل قال الشافعي رحمه الله تعالى في شرح النقاية كذا قالوا  
 فيه بحث اذا التزيب واجب عند من يقول به وهو يسقط  
 بالعدول انتهى **قوله** الاظهر ان يقول الخ **قوله** يد عليه ما سياتي  
 من قوله وان لم يتحلل حتى مضت ايام النحر فليس له يجب الهدي  
 واجزا صومه انتهى لانه قادر وقت الخلق ومع ذلك اجزاء الصوم  
**قوله** صح الصوم ولا شيء عليه **قوله** يخالف ذلك ما قاله العلامة  
 الشرنبلالي في حاشيته حيث قال ثم بعد ثلاثين سنة من الله  
 تعالى على تحقيق لزوم ذبح الهدي لوجوده في ايام النحر بعد

الحلف

التحلق كما لو وجد فيها قبل الخلق وانه لا يتحلل بذبح الهدي ولا الرمي  
 وليس التحلل الا بالخلق لكن لا يظهر عمله في حل النسا قبل الطواف  
 ولنا فيه رسالة سميتها بتيسير الهدي لما استيسر من الهدي انتهى  
**قوله** وقد لا حلاله قبل الذبح قد يقال بان احلاله قبل الذبح لغدر  
 العزيمة فلا يجب به شيء بناء على ما ذكره في البدائع وتذكر ما  
 قدمناه عن الشافعي في شرح النقاية **قوله** قال قياس ان يجزئه  
 الفدية عنه كما في الصوم الغرض الخ **قوله** هو قياس مع ظهور الفا  
 لما تقر في كتب المذهب من ان الفدية انما تجوز عن صوم هو اصل  
 بنفسه لا بدل عن غيره فجازت عن رمضان وقضائه والمنذور  
 دون صوم الكفارات لان الصوم فيها بدل عن غيره ولذا لا يجوز المعسر  
 اليه الا عند العجز كما في الفتح **قوله** لا يجزئه الصوم ولو كان له مال  
 غائب اوله ديوان على الناس ولا يجزئ شيئا من الاشياء الثلاثة  
 اجزاء الصوم كذا في الظاهر انتهى وفي الحاوي عن ابي يوسف  
 انه اذا كان للرجل اقل من مائة درهم وعليه كفارة يحاقن اجزاء  
 الصوم وفي الجوهرية ولو صام عن كفارة يحقنه وفي ملكه طعام قد  
 نسيه ثم تذكر بعد ذلك لم يجزه الصوم بالاجماع انتهى قال الشيخ  
 حنيف الدين المرشد **قوله** قيل ولو فيها قال الشيخ حنيف الدين المرشد  
 وعلى هذا فما فعله بعض هؤلاء من حرقهم من حرقهم في اسنهر  
 الحج للقاتل الحاج ثم عودتهم الى مكة محرمين بالقرآن فضحيج و  
 عليهم دم شكن لذلك انتهى **قوله** او يدل عليه كما سبق اي من حكم الله في  
 اذا فسد العرق ثم خرج **قوله** ففي البقرة محمول الى اخره ويمكن ان يحمله

تفسير الهدي  
 في شرح النقاية



باب التمتع

يحمل على عدم مجاوزة الميقات بدليل انه قال الى الميقات ولم يقل الى ما  
 وراءه قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه والله تعالى اعلم  
**باب التمتع قوله** بمعنى التلذذ والاستغفار بالشيء قال  
 ان يلقى التمتع من التمتع او المتعة وهو الاستغفار او التمتع قال الشيخ  
**قوله** وقفت على قبر عريب بقفرة متاع قليل من حبيب مفارق  
 جعل الانسان بالقبر متاعا **قوله** وهو الترفيق لو عبر بالارتفاق لكان  
 سديدا لما قال في المفسر ان تفرق به التمتع وعلى هذا فقولهم تفرق  
 بنسكين غير سديد انتهى **قوله** وهو الترفيق باداة النسكين الى آخره  
 التعريف غير مانع اذ يصدق على القرآن كما هو جلي عن البيان فالاول  
 ما قاله غير هو ان ياتي بالكثر طواف العرة في اشهر الحج ثم يحرم بالحج  
 وحج من عامه من غير ان يعلم بينهما ما لا يصححهما والله اعلم **قوله**  
 وزاد بعضهم في سفر واحد اي حقيقة او حكا كان عاد الى وطنه  
 محررا فان من قيده كصاحب الهداية في شرحه بان العود محررا لا يطل  
 عتقه ثم لا يخفى انه لا حاجة الى هذه الزيادة بعد اشتراط عدم  
 الامام **قوله** زاد اخرون باحرام ملكي للحج هذه الزيادة غير سديدة  
 لما سياتي في المتن انه لا يشترط احرام الحج من الحرم **قوله** او التمتع محظورا  
 الاحرام بعد تحلل لا يخفى انه غير شامل لمن ساق الهدي والامن  
 بقي محررا وان لم يسقه والله اعلم **قوله** وهو الصحيح ووجه  
 ان فيه جمعا بين العبادتين فاسببه القرآن قال المحقق ابن الهمام  
 وحقيقة هذا الوجه انه ثبت انه عليه السلام حج قال لا يعلم  
 ان ما ارتكبه افضل خصوصا في عبادة فريضة لم يفعلها الامرة واحدة  
 في عمره ثم رأينا المعنى الذي كاله به القرآن افضل من حقايق التمتع دون

عن الافراد

الافراد فيكون افضل منه وذلك المعنى هو ما يلزم من كونه جمعا  
 بين العبادتين في وقت الحج وزيادة التحقق بالاذعان والقبول  
 زيادة الشروع الناسخ كشرع الجاهلية المطلوب رفضه ولاه فيه  
 زيادة النسخ وهي اراقه الدم الا ان القرآن افضل منه لما فيه من  
 زيادة التعجيل باحرام الحج والسندامة احرامهما من الميقات حتى  
 يفرغ منهما وفي حق التمتع العرة ميقاتية والحجة ملكية فبالاخرين  
 يفضل على تمتع لم يسبق فيه مدي حتى حل التحلل وبالأول على  
 التمتع الذي قد سلق فيه الهدي فوجب استدامة الاحرام فيه  
 وروي ابن سحاج عن ابي حنيفة افضلية الافراد بعد القرآن  
 لان حجة التمتع ملكية والفرد ميقاتية فيكون سفره واقفا للعة  
 بدليل انه يصير ملكيا بعد فراغه منها في حق احكام النسل حتى يصير  
 ميقاته ميقات اهل مكة ويتحلل بينهما فحمله سفره واقفا للحج اولى  
 لكونه فرضا من ايقاعه للعة ووجه الظاهر ما سلف وسفره واقع  
 للحج وتحلل العرة بينهما لا يضر لانها تتبع له كتحلل السنة بين الحجمة و  
 والسعي اليها قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** الاول ان يطوف للعة  
 كله او اكثره في اشهر الحج ومالك يعتبر الحتم في اشهر الحج والشافعي  
 يعتبر الاحرام فيها بناء على اصله ان الاحرام من الاركان عنده قاله  
 النزيل **قوله** وهو بهذا مستغنى عنه بقوله الثالث الى آخره لانه  
 يلزم من تقديم طواف العرة على احرام الحج تقديم احرامها عليه كالا  
 يخفى **قوله** بحله الكتب المبسوطة قال المصنف رحمه الله تعالى في المنسك  
 الكبير ولو قضى عمرته وحج من عامه فهذا على ثلاثة اوجه في وجه

وروي عن ابي حنيفة الافراد بعد القران افضل



في وجهه لا يكون متمتعاً بالاتفاق وهو فيما اذا فرغ من عمرته الفاسدة  
ولم يخرج من الحرم او خرج ولكنه لم يجاوز الميقات حتى تقاضى حاجه  
لانه صاروا احد من اهل مكة ولا تمتنع لهم ولكنه يكون مبيتاً عليه  
دم الاساءة وفي وجهه يكون متمتعاً بالاتفاق وهو ما اذا رجع الى  
اهله ثم عاد الى مكة وقضى عمرته وحل وفي وجهه خلاف وهو ما  
اذا خرج الى غير مصره وجاوز الميقات وحقق بموضع لا اهله  
التمتع والقرآن كالبصرة وغيرها ثم عاد الى مكة وقضى عمرته  
فهذا ايضا على وجه ان يخرج من الميقات قبل شهر الحج يكون  
متمتعاً بالاتفاق وان خرج في شهر الحج لا يكون متمتعاً عند أبي  
حنيفة ويكون متمتعاً عند مالك لانه في الوجه الاول ادركه شهر  
الحج وهو من اهل التمتع وفي الثاني ادركه وهو ممنوع منه  
كذا ذكر الشيخ شيخ الاسلام وصاحب البدايع والفوائد الظهيرية  
من غير قيد بالاقامة وعدمها وذكر صاحب المنظومة مبي  
ذلك على الاقامة وعدمها ولم يعتبر الا شهر فقولهم ان حج وخرج  
قبل الاشهر يكون متمتعاً بنا على قول شيخ الاسلام وصاحب المنظومة  
بالاجماع فيه فافهم انتهى **قوله** قيل هو مكة فعليه يكون السفر  
الاول قايماً ما لم يعد الى وطنه وقد اجتمع له فيه نسك الحج  
التمتع باق ولا يتغير بالخرج من الميقات ما لم يرجع الى وطنه  
وذكر الطحاوي ان هذا اقول ابي حنيفة وابا على قولهما فلا  
يكون متمتعاً لان التمتع من تكون عمرته مبقاة ومجته مكية  
ونسكاه هذا ان مبقاتان فصارت كما اذا رجع الى اهله لا ي

حنيفة

حنيفة رضي الله عنه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
ان قوماً سألوه فقالوا اعتمرنا في شهر الحج ثم زرنا قبر النبي صلى  
الله عليه وسلم ثم حجنا فقالوا انتم متمتعون ولان السفر الاول  
قايماً ما لم يعد الى وطنه كما علمت وثمره الخلاف تظهر في وجوب  
الدم فعندنا يجب لانه متمتع وعند مالك لا يجب وذكر الجصاص  
انها لا يخالفانه فيه ومن الشايع من صح قول الطحاوي ان  
المسألة خلافية ومنهم من صح قول الجصاص انها اتفاقية قال  
ابو نصر الجصاص في وجهه انه الصغار وكثير ما جرن الطحاوي  
فلم يجد في الطحاوي وكثير ما جرن الجصاص فوجدناه غلطاً وهل  
الخلاف معتد بما اذا اتخذ البلدة التي خرج اليها داراً أم  
اعم من ذلك ذهب طائفة الى الاول وذهب آخرون الى الثاني  
قال ابن القيم لا فرق بين ان يتخذها داراً أم لا قاله الشيخ حنف  
الدين المرشدي **قوله** كانه ابتد الاحرام بالعمرة في شهر الحج **قوله**  
تمام عبارته فلهذا الخلاف من وجب عليه ان يتحلل من الحج  
بعمره كفائت الحج فاخر الى قابل فتحلل بها في شوال وحج من  
عامه ذلك لا يكون متمتعاً لانه ما أتى بافعالها عن افعال عمره  
بل التحليل عن احرام الحج فلم تقع هذه الافعال معتداً بها عن  
العمرة فلم يكن متمتعاً انتهى **قوله** والظاهر انه اراد بالاقامة  
الاستيطان فيوافق ما سبق من البيان اقول ارادة ما ذكر  
تخالف ما سبق من البيان في المتن فانه ذكر انه اذا نوى الاستيطان  
لا يكون متمتعاً والفرق حكمه بانه ليس من حاضري المسجد الحرام

كثير ما جرن الطحاوي في وجهه  
فلم يجد في الطحاوي وكثير ما جرن الجصاص فوجدناه غلطاً وهل

بيان  
حنيفة



الذين منعوا من التمتع بالصواب كما ذكره المصنف الكبير ان يقول  
 أراد بالاقامة ما يقابل الاستيطان فهو اذن موافق لما تقدم  
 عن الخزانة **قوله** ووجه غزائيه من وجوه الخ اقول ما ذكره  
 الشارح مبني على ان المراد بالاقامة في العبارة السابقة مقابل  
 الموطن والظاهر ان المراد بها الموطن بدليل المذكور في كتاب المذهب  
 من انه يكون موطنا بنفس التزوج فتأمل **فصل في تمتع الملك**  
**قوله** للآية المذكورة يعني قوله تعالى فمن تمتع بالعرف الى الحج الى قوله  
 ذلك لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام قال الشارح ان يلقى  
 رحمه الله تعالى وقال الشافعي لعمري تمتع والقران لقوله تعالى  
 فمن تمتع بالعمرة الى الحج لانه يدخل تحتها كل احد اهل مكة وغيرهم  
 وقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام عايدا  
 عما الهدي والصوم لقربة يعني لعمري ان تمتعوا ويقرنوا ولا يجب  
 عليهم هدي ولا صوم قلنا لو كان المراد ما قاله لقال ذلك على  
 من لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام الآية لان اللام تستعمل  
 فيما لا لا فيما علينا ولنا الخيار في التمتع ان شئنا فعلنا لم نفعل واما  
 الهدي فواجب من غير اختيار منا والاشارة في قوله ذلك عائدة  
 على التمتع واللام فيه تدل عليه لانها للبعد وهو بعد وان التمتع  
 هو الترفه باستقاط احد السفرين من غير ان يتم بينهما ما يقبله ولا يلزم  
 ان يتم بينهما ولا يتصور السفر في حقهم فلا يشترع في حقهم اصلا وقال  
 ابن عمر ليس لاهل مكة متعة ومثله عن ابن عباس وابن الزبير  
 ولان ميقات اهل مكة في الحج الحرام وفي العمرة الحلال فلا يتصور الجمع بينهما

فصل في تمتع  
 الملك

ورفعنا

لا

فلا يشترع في حقهم القران واهل يادون المقات ملحق بهم فيكونوا  
 بمنزلة اهل مكة لا يلحق بهم غيرهم وقال الشافعي يلحق بهم من جملتهم  
 دون مسافة النحر لا غير انتهى **قوله** فمن تمتع منهم كان عاصيا ومسيئا  
 وعليه لاسانه دم اعلم ان هذه المسئلة من مظان من لم يأت الاقدام  
 بسبب ما فيها من الاختلاف بين علماء الانام وزيادة القتل والقتال  
 في كل عصر بين فحول الرجال حتى انها افردت بالتأليف وكثرت فيها  
 الرسائل والتصانيف وقوي كل مصنف مرأيه ورجي راي غيره  
 بالنزيب وان اردت الوقوف على حقيقة الحال فاعلم ان الحاج  
 في المسئلة ثلاثة اقوال احدها ما ذكره الماتن وهو القول المشهور  
 الذي عليه الجمهور ومن خص على ذلك صاحب العناية والتمحيص  
 وغاية البيان والمحيط والجوهرة والكرمان والاسيحية في القول  
 الثاني كراهية العمرة المفردة للمكة في اشهر الحج وان لم يحج من عامه  
 واليه ذهب صاحب البدائع واليه رجوع المحقق ابن القمام كاساني  
 القول الثالث عدم كراهية العمرة للمكة في اشهر الحج وان حج من  
 عامه الا انه لا يدرك فضيلة التمتع ولا يلزمه الدم واليه ذهب  
 صاحب النهاية واليه ذهب القاضى ابو زيد الدبوسي في الاسرار  
 حيث قال ولا متعة عندنا ولا قران لمن كان من المقات على معنى  
 الدم لا يجب نسكا اما التمتع فلا لانه لا يصير متمسكا للامام الذي  
 يوجد منه بينهما ولا يكره له ذلك واما القران فيكره ويلزمه الفرض  
 ثم قال بعد ورفته والمكة يعتمر في اشهر الحج ولا يكره ذلك ولكن  
 لا يدرك فضيلة التمتع لان الامام باطله قطع مقتضاه كما يقطع متعة

الشارح في مساله تمتع الملك  
 ثلاثة اقوال

اما القران فيكون  
 الفرض



الأفاق إذا رجع بين النسكين إلى أهله بمعنى ما ذكرنا هناك والفران  
 من المكي إذا قبل من خارج الميقات وعليه الدم انتهى **قوله** ويجوز الأشعار  
 وقيل يكره قال العلامة إن يجزم في البحر وهو مكره عند أبي حنيفة  
 حسن عندها لا يتابع الثابت في حديث مسلم وغيره وأجيب **قوله**  
 حنيفة بأنه مثله وقد فلي عنه فتعارضا في المنع لأنه قول وهو  
 مقدم على الفعل أو فلي وهو مقدم على المبيع ورد بأنه ليس منها لأنها  
 ما يكون تشويها لقطع الألف والأذنين فليس كل جرح مثله ولأنه  
 فلي عنها في أول الإسلام وفعل الأشعار في حجة الوداع فلو كان  
 منها عنه لم يفعلوه وبأن أشعاره عليه السلام لصيانة النبي لأن  
 المشركين لا يمتنعون عن نقرضه الأبه وقال الطحاوي إن ما كره أبو  
 حنيفة الأشعار المحدث الذي يفعل على وجه المبالغة ويخاف منه  
 السراية إلى الموت لا مطلق الأشعار واختاره في غاية البيان وصححه  
 وفي فتح القدير أنه الأول انتهى **قوله** لأنه مثله فلي بضم الميم وسكون  
 التاء المثلثة الفرة وفتح الميم وضمة النون وهي منهية في حديث عمران  
 ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينا خطيبا الاحتجاج الصدقة  
 ونهينا عن المثلثة وهي حرام في من وجب قتله كالمرتد والخزبي فلان  
 يحترق في القربات التي لا تحل عقوبتها أولى كذا في بعض حواشي الهداية  
**قوله** من قبل اليسار الخ قال ابن يبي والاحسن أن يشق من الجانب الأيسر  
 عند أبي يوسف وعند الشافعي من الأيمن كل ذلك مروى عنه عليه السلام  
 لأنه كان يدخل بين يمين يمين فبطنها يقع الطعن على يسار أقدامها  
 وعلى يمين الأخر واليسار كان مقصودا فكان أسببه وعن بعض  
 علما أنه الأسببه صاحب الهداية كان فقله عنه في الجوهر **قوله** ولو

لم يتحلل من إحرامه ولم يدم قال في البحر الرائق ومقتضاه أن يلزمه  
 موجب كل جنابة على الإحرام لأنه محرم انتهى **قوله** لأن سوقه مانع  
 من أحلاله قبل يوم الخرج حديث البخاري أبي ليدت راسي وقلدت  
 هدي فلما أحل حتى آخر قاله في البحر الرائق **قوله** يكون متمعا وعليه  
 هديان أي عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يكون متمعا كما لو  
 عاد إلى أهله **قوله** اللهم إلا أن يقال الخ قال الشيخ حنيف الدين المرشدي  
 في شرحه هو ليس بناهض لأن صاحب النهاية نفسه يقول إن الطواف  
 الواقع بعد الإحرام طواف حجة وهو رأس البحث فتأمل انتهى **قوله**  
 في أن له نكرا رها قد علمت ما في ذلك من الخلاف في إجازتها وعدمه واختار  
 ابن الهمام المنع منها فرجعه لتكون على بصيرة أن أردته قاله الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **باب المصالح بين النسكين**  
**المختارين** وأما عند محمد الخ لأن المقصود من الإحرام الأداء لا يتصور  
 الأداء في وقت واحد فقد خلا أحد العقدين عما هو مقصود فلم  
 ينغقد الإحرام وأحد الاعتبار بالصوم والصلاة فإن من شرع في  
 صومين في يوم واحد أو صلاتين بتكبير واحدة لا يصير شاكرا على  
 إلا في أحدهما ولما ان اجتماع الإحرامين في باب الحج ممكن كما في القول إلا  
 أنه يلزمه رفض أحدهما لكنه عند الإمام لا يرفض أحدهما حتى  
 يسير على ما يأتي ولا تنافي بين الإحرامين وإنما التنافي بين الأداءين  
 والأداء بعد الإحرام بخلاف الصوم والصلاة فالصوم يستغل بأفعال  
 أحدهما لا يصير ركنا للأخر وقال أبو يوسف يصير ركنا لأحدهما  
 كافر عن من قوله ليك تختار بين أو عشرين لأنه كافر عن من الإحرام جازا وأن

اختلاف في المصالح بين النسكين  
 باب المصالح بين  
 النسكين المختارين



أو أن أداء الأعمال والمنافات بينهما متحققة فارتفع أحدهما قاله  
 الشيخ حنيف الدين المرشدي وذكر في مختصر شرح آثار الطحاوي بعد  
 ذكر المشهور عن محمد ما نصه وروي عن محمد مثل قول أبي يوسف  
 انتهى **قوله** وهذا مشكل لما في الكافي الخ قال الشيخ حنيف الدين المرشدي  
 اللهم إلا أن يقال أنه جناحالة أحلاله بهما وبعد الجواب موقوف على  
 أن الجناية في هذه الحالة موجبة للجزاء ولم نر من تعرض لذلك انتهى  
**قوله** وثمره الخلاف تظهر أي بين الإمام ومحمد وتظهر ثمره أخرى  
 بينهما وبين محمد في وجوب قضاء المرفوض ودم الرض فيجان  
 عندهما وعند محمد لا يجان **قوله** وأما قوله في الكبير وقضاء عمرته  
 فسامحة قال القاضي عبيد في شرحه لهذا الكتاب لا شبهة في أن  
 الحجة التي رفضها يجب عليه قضاؤها وكذا العرة لأنها بدل عن  
 التحلل فكانت قضاء عن التحلل فكانت فاطلاق القضاء عليهما  
 في محله كما لا يخفى فلذا قال في البحر الرائق ويقضي حجة وعمره لأجل  
 التي رفضها فهذا صريح في كون العرة قضاء عن التحلل كما لا يخفى انتهى  
**قوله** فذلك فيما يظهر قال الشيخ حنيف الدين المرشدي وهو قول أبي  
 يوسف وقول الشيخ في الكبير وأما عندهما فيتوقف على السير كما  
 لا يخفى فغير ظاهر على قول محمد لما علت من أن عنده لا ينعقد الإحرام  
 إلا بأحدهما على ما هو المشهور من مذهبه فإني يتأتى توقف وجوب  
 الدم عنده على السير مع ما قد ناه عن مختصر شرح آثار الطحاوي  
 فتمام ذلك وتنبه انتهى **قوله** وكذا في ليلة من دلفة إلى آخره كذا أطلق  
 صاحب خزائن الأكل لكن قال العلامة ابن نجيم بعد أن نقل عن المحيط  
 أنه

أنه

أنه لو أهل بالثاني بعرفات ليلاً أو نهاراً ارتفع بوقوفه وهو ظاهر  
 فيما إذا حرم بالثاني يوم عرفة أو ليلة النحر ولم يكن وقف نهاراً **قوله**  
 وأما إذا حرم ليلة النحر بعد ما وقف نهاراً فينبغي أن ترتفع عند  
 أبي حنيفة بالوقوف بالمنزلة لا بعرفة لأنه سابق وسبب الترك  
 إنما يكون متأخر انتهى **قوله** كما انعقد الإحرام قال في القاموس والكافي  
 للمبادرة إذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت انتهى  
**قوله** لزومه أيضاً وعليه دم الجمع أي اتفاقاً قال المصنف في الكبير أعلم أنه  
 اعترض الشيخ الكليني في العناية على هذه المسألة فقال يريد عليه  
 أن المذكور من مذهب محمد في هذا الأصل أنه إذا جمع بين الإحرامين  
 إنما يلزمه أحدهما وهو المروي عن التماسي والظاهرية وحديث  
 ينبغي أن لا يلزمه دم وإن قصر لعدم لزوم الآخر فإما أن يكون سهواً  
 في نقل مذهب محمد ومذهبه كذا بهما وأما أن يكون عنه في ذلك  
 روايتان ثم ذكر مسألة من فرع من عمرته ألا تقصر فأحرر باخري  
 فعليه دم بالاتفاق فقال هذه المسألة أيضاً يدل أن مذهب محمد  
 في لزوم الإحرامين كذا بهما والأما لم عنده سبب لأن الجمع غير  
 لعدم لزوم أحدهما إلا إذا أراد بالجمع إدخال الإحرام على الإحرام  
 وإن لم يلزم إلا أحدهما فيستقيم انتهى كلامه وقد خفي عليه  
 وجه الفرق على وجه الوفاق من غير خلاف وإنما ذكره واخلاف  
 محمد فيما لو أهل ليلة أخرى قبل يوم النحر فالشأن في قاس  
 مسألة ما لو أهل بالثاني في يوم النحر على ما لو أهل به قبله وليس  
 كذلك بل فيما إذا أهل في يوم النحر بالاتفاق وفيما قبله الاختلاف

من فرع من عمرته ألا تقصر  
 فأحرر باخري عليه دم

بين المسائل وقد  
 ذكر في المسألة غير  
 من المسائل قد  
 صمغ



على ما صرح به الأصحاب في كل كتاب فاذا عرفت هذا فنقول  
 وبالله التوفيق والعصمة وجه الفرق ما ذكرنا يطول نقله  
 فالرجوع إليه ان اردت **قول** لزومه الثاني ولا شيء عليه لادم  
 ولا يرفض لانه احرر بالثانية بعد التحلل من الاول فلا يكون جامعاً  
 كذا في البحر الرائق وهذا اذا طاف الزيارة اما اذا لم يطف للزيارة  
 واحرم بالثاني يجب الدم مطلقاً ولم يخلق كما يأتي في الشرح عن  
 الكرمانى وصرح به العلامة قاسم **قول** لزومه رفضها ودم هذا  
 عند أبي حنيفة واما عند أبي يوسف فلا يرفضها بل يعطى فيها  
 وعند محمد لا يصح كالواحرم قبل الفوات كذا في المرعياتي قاله الم  
 في الكبير **باب إضافة أحد النكسين الى الآخر واجمع بينهما مطلقاً**  
**قول** كيف يتصور ان يكون مفرداً بينهما او باحدهما وكذا إذا جاز وألم  
 بينهما فانه لا شك ان المامه حشيد فاسد الخ اجاب عنه  
 القاضى عبيد في شرحه بان مراد المصنف ان طاف لعمرة اربعة اشواط  
 وخلخل فان تخلله صحيح بعداياته بالثالثا فيصير المامه فيتعين  
 كونه مفرداً او يسمى مل خلا للبحر والعمرة لانه بقي عليه بعض افعالها  
 كبقية الاشواط والسعي انتهى **قول** اي اتفاقاً هكذا ذكر الرفض  
 والارتفاق في الهداية والفتية ابوالليث في مختلفه والفارسي في  
 هتكملة وحافظ الدين في الكافي وصاحب النهاية وغيره من شرح  
 الهداية كالسروجي وابن بلي في شرح الكثر وغيره وذكر الحاكم في الكافي  
 وابن سماعه في النوادر والقدوري في شرحه وصاحب المحيط وغيره

بار إضافة أحد  
النكسين الى الآخر  
والجمع بينهما  
مطلقاً

الائمة

الائمة في البسوط انه لا يرفض واحداً منهما بل يرضي عليهما وعليه  
 دم الجمع ويكون مسيئاً قال القدوري لان الجمع صححت فلا يجوز  
 رفضها بعد صحتها وفي الفتوى الظهيرية لم يذكر الرفض في  
 ظاهر الرواية وذكر المتشائي في الكرمانى ومضى عليهما بالاجماع  
 في ظاهر الرواية قال ابو يوسف في الاملا يرفض الحج انتهى قاله المصنف  
 في الكبير **قول** وجب الرفض والدم والقضاء وهذا بخلاف يوم  
 يوم النحر فانه اذا افسده بعد الشروع فيه لا يلزمه قضاءه  
 والفرق بينهما ان في الصوم يصير مباشر المنهي عنه بمجر الشروع  
 فيه فيجب عليه افساده ولا يجب عليه صيانته وجوب  
 القضاء في وجوب الصيانة وهناك يصير مباشر المنهي عنه  
 وهو افعال العمرة بمجر الشروع في احرارها فصار كالصلاة في الاوقات  
 المذكورة قال الشيخ حنيف الدين المرشدي **قول** وكل من لزمه الرفض  
 فلم يرفض فعليه دم الجمع قيد بقوله لزومه محذور اعلم اذا استحب  
 له الرفض فلم يرفض فان الدم حشيد دم شلو **قول** كما لم يمنع  
 تعقيدهما اذا لم يسبق المفدي وحل من احرامه والافقيه  
 جزاً ان وكان الاولى ان يقول كالمفرد فتأمل **قول** خلا فالحمد لاخذ  
 قال في الفتح خلافاً للحنابلة والظاهرية وعامة اهل الحديث  
 في قولهم انه يغتسل بالح إذا طاف للمقدوم الى عمرة وظاهر كلامهم  
 ان هذا واجب وقال بعض الحنابلة بخن يشهد الله اننا  
 نخرج لراياد فاستخذه الى عمرة تفادياً من غضب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وذلك ان في السنن عن البراء بن عازب رضي الله

وذكر المتشائي والكرمانى

مخرج الحج للمدني



عنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأحرزنا بالح فلكما  
 قد منا مائة قال اجعلوها عمرة فقال الناس يا رسول الله قد  
 أحرزنا بالح فكيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا ففروا  
 عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة رضي الله  
 عنها غضبان فأتته الغضب في وجهه فقالت من أغضبك أعظم  
 الله قال ومالي لا أعضب وأنا أمر أمر أفلا اتبع وفي لفظ لمسلم  
 دخل علي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان فقلت  
 ومن أغضبك يا رسول الله أدخله النار قال أو ما شعرت إني أمرت  
 الناس بأمر فإذا هم يترددون الحديث وقال سبعة بن شبيب  
 لا حمد كل أمر أعندي حسن الا حله واحدة قال وما طي قال تقول  
 بفسخ الحج الى العمرة فقال يا سبعة كنت أكره لك عقلا عندي في ذلك  
 احد عشر حديثا صحاحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلها القول  
 ولنورد منها في الصحيحين الى اخر ما ذكره قال جمع اليه والله اعلم  
 بالصواب **باب الجنايات** جمع جناية قال في النهر وهي ما  
 تجنيه من شراي تحدثه تشبيه بالمصدر من جنى عليه جناية  
 وهو عام الا انه خص بما حرم من الفعل واصله من جنى النهر وهي ما  
 من الشجر كذا في المفرد والمراد هنا خاص منه وهو ما يكون حرمة بسبب  
 الاحرام او الحرم انتهى **قوله** فالصواب في هذه اني غالب نسخ الشرح  
 وكان حقه ان يوزعه عن قوله او بغير عهد فيتصل المتن ببعضه  
 يظهر التفرع حيث ذكره في بعض نسخ الشرح **قوله** ولا يخرج منه  
 العذبة ولا العزم عليها عن كونه عاميا في البحر ولم ار له تفرعا

باب الجنايات

هل ذبح

هل ذبح الدم او التصديق بكفر لهذا الاثم من بل له من غير توبة  
 أولا يد منها معها وينبغي ان يكون مبيعا على الاختلاف في الحدود  
 هل هي كفارات لا فعلها او لا وهل يخرج الحج عن ان يكون مبيرا بالتركاب  
 هذه الجنايات وان كفر عنها او لا والظاهر بحثا لا نقلا انه لا يخرج  
 والله اعلم بحقيقة الحال انتهى **قوله** عامدا او خاطئا فالقرآن دل  
 على وجوب الجزاء على العمد وعلى غيره بقوله ليدوق وبال امره  
 وجاءت السنة من احرام النبي صلى الله عليه وسلم بوجوب الجزاء في  
 الخطا كما دل عليه الكتاب في العمد وايضا قتل الصيد اطلاقا ولا تلاف  
 مضون في العمد والنيان لكن اطلاقا للعامة والمخطي غير ملوم  
**قوله** خلافا لمن قال في العايد للصيد ان له العذاب الا ليم فقط قاله  
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فان مذهبه ان العايد لقتل الصيد  
 لا جزاء عليه ويقال له اذهب فبيعتك الله منك واستدل بقوله  
 تعالى ومن عاد فبيعتك الله منه حيث فكر الانتقام وسكت عن الجزاء  
 واجيب بانه مستلفاد بالطريق الاولى **قوله** على انواع مختلفة  
 اي سبعة الاول في حكم اللبس الثاني في الطيب الثالث في الخلق  
 وازالة الشعر وقد اطلق الرابع في الجماع ودواعيه الى امر في  
 الجناية في افعال الحج السادس في الصيد السابع في اشجار الحرم وقد  
 جمعها العلامة الشيخ قطب الدين رحمه الله تعالى في قوله  
 محرم الاحرام يامن يدري **قوله** ازالة الشعر وقص الشعر  
 واللبس والوطيخ الدواعي **قوله** والطيب والنفث وصدور  
 النوع الاول في حكم اللبس **قوله** اذا لبس المحرم اي بالحج او بالعمرة

من اراد فليذكر ان كل واحد من هذه الجنايات  
 يكون من غير قصد

Copyright



إلى آخره أطلق اللبس فمثل ما إذا حدث اللبس بعد الإحرام أو  
 أحرم وهو لا يلبس فدام عا ذلك بخلاف انتفاعه بعد الإحرام  
 بالطيب السابق عليه قبله للنص ولولا ذلك لأوجبنا فيه أيضاً قاله  
 في البحر الرائق **قوله** المخطط قال الشيخ حنيف الدين المرشد في شرحه  
 هو بالجماء المهيأة أو البعجة والاول أشمل انتهى كلامه **أقول** وعلى  
 الاول فاللم فيه مضبوطة لأنه اسم فاعل من الاحاطة وعلى  
 الثاني فهي مفتوحة فعليه دم إلى آخره لما علم ان كمال العقوبة  
 بكمال الجنابة وهو بكال الارتفاق وهو بالدوام لأن المقصود من  
 كل من مادنوع الحر والبرد واليوم مشتمل عليهما فوجب الدم والجماء  
 قاصرة فيما دونها فوجب الصدقة قاله في البحر الرائق وقال  
 الشافعي رحمه الله تعالى يجب الدم بنفس اللبس لأنه مخطو  
 إحرامه عيني **قوله** والظاهر ان المراد مقدار أحدهما قال الشيخ  
 حنيف الدين المرشد في شرحه قول المتن ساعة هي القطعة من  
 الزمن عند الفقهاء من ليل أو نهار كما علمت انقالا لا يقول له كل  
 ولم أر ذلك لغيره فيما اطلعت عليه من المناسك وغيرها انتهى  
**قوله** وفي أقل من يوم أو ليلة صدقة قال العلامة العفيف في  
 شرحه منسكه بقى ان يقال لو ان شخصاً أحرم بنفسه وطقولاً لبس  
 المخطط وأدى ذلك النسك بتمامه وأقل من يوم وحل منه ماذا  
 يلزمه بجنابة اللبس في ذلك النسك لم أر في المسألة نصاً صريحاً  
 ومقتضى ما قالوه من ان الارتفاق الكامل لا يحصل الا بلبس  
 يوم كامل أو ليلة كاملة انه تلزمه صدقة اللهم الا ان يوجب

نفي

نص صريح بخلاف ذلك فليكن عليه المعول والله اعلم فإن  
 قلت **قلت** التجرد عن لبس المخطط في الشك مطلقاً واجب  
 سواء طال زمن إحرامه أم قصر وتقدير اللبس باليوم واليلة  
 لا اعتبار كمال الارتفاق إنما هو فيما إذا طال زمن إحرامه أما  
 إذا قصر وذلك ما لا يوجب نسكه في أقل من يوم أو ليلة وحل  
 منه فالذي يظهر انه حصل له في نسكه هذا الارتفاق كامل  
 وجبته يكون تاركاً لواجب من واجبات إحرامه فينبغي ان  
 يجب عليه موجه وهو الدم **قلت** هذا كلام لا شك  
 في فتاؤه ولكن مع ذلك يحتاج إلى نقل صريح في ذلك والله  
 اعلم بما هنا لك انتهى كلام العفيف ورايت في فتاوى تليده  
 الفاضل عبد الله افندي عتافي سألاً في ذلك تردد في جوابه  
 بين وجوب الصدقة أو الدم كما وقع لشيخه لكنه مال في آخر  
 كلامه إلى الدم والله اعلم **قوله** والظاهر وكذا لو لبس ساعة  
 أي بخومية قال الشيخ حنيف الدين المرشد في شرحه قول المتن  
 ساعة هي القطعة من الزمن عند الفقهاء من ليل أو نهار كما  
 علمت انقالا لا يقول له اهل الميقات وبه فسر الشارح الساعة  
 المذكورة ولا شك في مخالفتها لما ذكره الفقهاء انتهى **قوله** وفي  
 أقل من ساعة فتبصّر **أقول** تبع صاحب الكفر خزائن الاصل  
 لكن قال في البحر الرائق وأطلق أي صاحب الكفر في وجوب  
 الصدقة فيما دون اليوم فمثل الساعة الواحدة وما دونها  
 خلافاً لما في خزائن الاصل انه في ساعة نصف صاع وفي أقل من

والله اعلم  
 في وجوب الدم عتافي  
 لبي و كان الشك يتأدى  
 في أقل من يوم

تبع صاحب الكفر خزائن  
 في الصلاة نصف صاع



من ساعة قبضة من بن انتهى **قوله** والال كلام الماتن يشملها  
 اذا نزع على قصد الهود او نزع من غير نية عود ولا ترك  
 فقيم ما لا يتعدد الجزاء ويدل عليه كلام البحر حيث قال في الم  
 ان اللبس شيء واحد ما لم يتركه ويعزم على الترتي انتهى وعليه  
 فكان الاولى للشارح حذف قوله بان نزع الى آخره **قوله** ولو جمع  
 اللباس كله معا الى قوله فعليه دم واحد عللوا ذلك بان الجناية  
 واحدة وهو يفيد ان تقضية الرأس والوجه من جملة لبس المخطط  
 قال العلامة ان نجيم وهو التحقيق وتفقده في النهر فالرجع اليه  
 ان شئت **قوله** وكذا اذا نزع الى آخره قال الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي في شرحه ليس مما نحن فيه فتأمل انتهى **قوله** فتقضية  
 ربع الرأس يجب ما يجب بطله الى آخره قال في شرح مناسك الكثر  
 اعتبارا بالخلق اذ كل واحد منهما جناية تتعلق بالرأس وبعض  
 الرأس وغيره ما مقصود في حق الاستمتاع فان بعض الناس كالأتراك  
 والاكراد يلبسون القلائد الصغار فتقطي بعض رؤوسهم ويعدون  
 ذلك ارتقا كاملا انتهى واما بالمعجزة فمعجزة ظاهر القاموس انه  
 لغة حيث قال الطست الطس ابدل من احد السنين تاو حلى  
 بالسين المعجزة انتهى **قوله** او صفر هو بضم الصاد كما في القاموس  
**قوله** لا شيء عليه قال القاضي عبيد في شرحه اذ لم يقصد به النقطة  
 اما اذا قصد به النقطة فلا شبهة في وجوب الجزاء عليه بويده  
 قوله ولو عطى راسه بطين الخ انتهى **قوله** وان خضبه بالخنا فله  
 فديتان فدية للنقطة واخرى للطيب قال الشيخ حنيف الدين

ما لم يتركه ويعزم على الترتي  
 ما لم يتركه ويعزم على الترتي

المرشدي

المرشدي اي لان الخطابيب ثم ان دام على ذلك يوما او ليلة  
 فعليه دمان وان اقل فدم وصدقة فالدم لاجل الطيب لانه  
 لا يشترط دوا واما اليوم فيه والصدقة لغرض الجنابة لعدم  
 الاستمرار عليه يوما كاملا او ليلة كاملة انتهى وقال في  
 الشربلية يشك اي وجوب الغديتين بقوله ان النقطة  
 باليس بعتاد لا تلزم دما وقد الزموا بالنقطة بالخنا فليست  
 انتهى **قوله** ويستفاد جوابه مما قد ساء عن شرح القاضي  
 عبيد فتذكر **قوله** وهو البرقع قال في التاموس النقاب الذي  
 يبد منه العين انتهى **قوله** واغرب الطبري والنووي و  
 القرطبي الاول في القرني بلخبار ام القرني والثاني في شرح مسلم  
 والثالث في الفهم **النوع الثاني في الطيب قوله** وهو نبات  
 اي احمر قان بسيله بسحق الزعفران كما في البحر العميق **قوله** و  
 العصفور هو زهر القرم والاحل فيصير ما رواه مالك في الموطا  
 من حديث نافع ان عمر بن الخطاب انكر على طلحة لبس العصفور  
 حال الاحرام ولان العصفور راحته طيب فيصير كالمصوغ  
 بالزعفران فيجري فيه حكمه قياسا قاله المرشدي في شرح مناسك  
 الكثر خالف فيه الشافعي وغيره **قوله** والخنا وقال الشافعي  
 ليس بطيب لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان  
 خليلي لا يحب رجحه وكان يحب الطيب ولنا انه عليه السلام  
 نفى المعتدة عن الدهن والخضاب بالخنا وقال الخطيب رواه

ما استعمله المرشدي  
 من ان قوله النقطة عاين  
 بعتاد لا تلزم دما

النوع الثاني في  
 الطيب قوله



النسائي وليس فيما قال دلالة على ما قال لاحتمال انه عليه السلام  
لا يجب هذه النوع من الطب اما الشدة راجحة او لغيرة  
قاله الزيلعي **قوله** والخبر في وفود من الخطي كما في شرح  
الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** والياسمين فارسي معرب  
وسمينه مكسورة وقال الجواليقي ويقال الياسمين سمون فان  
سنت اعربت بالياء والنون وان شئت جعلت الاعراب في النون  
لغته وهو نبات له عصي طوال يخرجها من أصل واحد ثم تنفرع  
ونوره ابيض دواربع شرفات **قوله** جعفر هو الاصح وقد كسر  
زايه **قوله** النسر قال في المصباح مشوم معروف فارسي معرب  
وهو فصيل بكسر النون اصلية او فعولين فالنون زائدة وهو  
مثل غلظين قال الارمني ولا ادري اعربي ام لا انتهى وفي المتن  
انه ورد ابيض يثبت في الغلا والجمال عطري قوي الراححة  
وكما بعد عن الما قوي راجحة انتهى **قوله** قال في مسند  
الجامي ما معناه ان التوابل كالقرنفل ونحوه وليس بطيب وذكر  
نحوه القرنين جماعة وقاله في القرنفل وجه انه طيب انتهى ولا  
صرح بعض مشايخنا في التخييل انه ليس بطيب ولكن قوطه لان  
ذكره كل شيء من الطيب مما يقصد اكله عادة اذا خلط بالطعام  
صار تبعا للطعام وسقط حكمه كالزعفران والافاويه من التخييل  
والدارصيني والقرنفل ونحو ذلك ظاهر في ان هذه الاشياء طيب  
فتأمل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب  
ومذهب الامام الشافعي انها ليست بطيب كما نص عليه الامام النووي  
في الميضاج والله اعلم **قوله** واما التلطيظ فهو الرصاق الطيب بيده

توضيح التلطيظ

كان

ذكرناه في شرحه  
والله اعلم بالصواب

او ثوبه

او ثوبه قال في البحر الرائق وما زاده في فتح القدير من فرائض فرائض اليها  
انتهى **قوله** ولهذا الوصل بربوبه مسكا الى اخره قال في البحر الرائق وكذا  
صرحوا بانه لو اخرج ثوبه بالبخور فتعلق به كثير فعليه دم وان كان  
قليل فنصدقه لانه انتفاع بالطيب بخلاف ما اذا دخل بيتا قد  
اخرج فيه فعلق بتيابه راحته فلا شيء عليه لانه غير مستغنى عنه  
انتهى **قوله** ومسه وشبهه لكن هذا ان ليسا على اطلاقهما فيستغنى  
يقيد ابا اذا التزق بعضوه شيء من جرته والا فطلق الشئ والمس  
ليس بمجنوع عنه نعم يكره له ذلك ان قصد به وان لم يقصد به فلا  
كره فيه كما تقدم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** ويمكن  
ان يجاب بان مراده بالملح ما هو اعم من موجب الجزا ولا فتأمل **قوله**  
وقال محمد في اقل من العضو يجب بقدره من الدم اعتبارا بالجزء بالكل فان  
كان ذلك يبلغ نصف العضو يجب عليه الصدقة قدر نصف قيمته  
الشاة وان كان يبلغ ربعا يجب عليه الصدقة قدر ربع الشاة وعلى  
هذا القياس واختاره الامام الاسيماي مقتضا عليه من غير نقل  
خلافا له قاله في البحر الرائق **قوله** والعضو كالراس الى اخره قال الشربلاي  
فليس كاعضاء العروق فلا يكون الاذن مثلا عضوا مستقلا انتهى  
**قوله** ربع العضو الكبير قال في المحيط وقد ربع العضو الكبير احراز  
عن العين حتى لو اكل الخيل لا يجب الدم لانها لا تبلغ ربع عضو فعلي هذا  
ان طيب ربع الساق يلزمه دم وفي الاقل منه صدقة **قوله** وقيل  
الكثير ربع العضو الى اخره اي اعتبارا بالخلق والفرق بينهما ما  
الظاهر ان خلق بعض الراس معناد فيتكامل الارتفاق وتنطبيب

مطلق النعم والمسي ليس  
بمجنوع عنه نعم كرهه ذلك  
ان قصده



في البراءة ثلاثة اميال ولو في مجلس واحد او لا بد من تعدد المجلس وقال العلامة ابن نجيم في جرحه وان كان فيه طب صدقة الا ان يكون مرارا كثيرا فدم والمراد بالمرار المرات فالكس كما صرح به قاضي خان في فتاواه انتهى **قوله** فعليه صدقة ذكره في الفتح نافلا عن الدم المبسوط فيما اذا التحل بكل فيه طب مرة او مرتين ان عليه الدم في قول ابي حنيفة وتقييده بقوله ليسع بالخلاف والله اعلم **قوله** واما عندنا ابي يوسف وجعلنا يجب شيئا بكل الطب **اقول** ذكر الزيلعي ان في قولهما يجب الصدقة اذا اكل كثيرا **قوله** وفي قليله صدقة بقدره قال شارح الجمع يعني ان التزق ثلث فله يلزم صدقة تبلغ ثلث الدم او نصفه فصدقة واحدة تبلغ نصفه انتهى ونحوه في الشرنبلالية **قوله** انما يستقيم على قاضي محمد واما في ظاهر الرواية فالمراد من الصدقة نصف صاع **قوله** ولا فاويه من الدار صيني وغيره قال في المصباح الفوه الطب والجمع افواه مثل ثقل واثقال وافاويه جمع الجمع ويقال لما يباع به الطعام من التوابل افواه الطب انتهى ثم ان الحكم المذكور هو المفهوم من كثير من الكتب كعبارة المحط والمطلب الآية في كلام الشارح لكن نقل الشيخ خفيف الدين المرشدي في شرحه عن مسند الجامي ما معناه ان التوابل كالفلفل ونحوه ليس بطيب وذكر نحوه الفهرست ابن جماعة وقال في الفهرست ونحوه ليس بطيب وذكر نحوه الفهرست **قوله** لا يشك كل **قوله** لا يشك كل **قوله** لا يشك كل

بعض العضو غير معتاد فلا تكامل قاله الزيلعي **قوله** فالاعتد ما تقدم اي قرين بان ان الكثير ما يستكثره الناس والقليل ما يستقله الناس **قوله** ولو طب بالكثير قل من عضو فعليه دم اي اذا بلغ ربع العضو اما اذا لم يبلغ ربع العضو فلا يجب الا صدقة كما في البحر وغيره قاله القاسمي عبيد في شرحه لهذا الكتاب **قوله** وفي المبسوط استلم الركن الى اخره لانه لا فرق بين ان يقصد التطيب او لا كما في البحر الرائق **قوله** خلوق قال في المختار والخلوق بالفتح ضرب من الطيب انتهى **قوله** يجمع ذلك هذا ان كان في مجلس واحد وان كان في مجلس فكل مجلس موجب حائما ثم انظر في الجمع يعتبر باي عضو والظاهر كما في الصلوة ان يعتبر بالقدم والا فلو طب ثمن الساعة وثمن الفخذين يبلغ قدر الاذن وفي اجزاء الدم حينئذ خرج او ينظر الى الاعضاء المطببة فان بلغ عضوا منها ذم والا فصدقة قاله القاسمي عبيد في شرحه وقال الحلبي في حاشية اللب المختار عند قوله ان طب عضوا او ما يبلغ عضوا لو جمع اي او طب مواضع تبلغ لو جمعها عضوا اي اصغر عضو كما هو ظاهر اطلاقهم الصادق بالكبير والصغير انتهى **قوله** بل كل طب الخ وما في المحط انه لو التحل بطيب لا يجب دم لانها لا تبلغ لانه عضو يومهم انه لا يوجب الدم بحال سواء التحل مرة او مرارا ونحو خلاف التصريح والصريح قاله الشيخ عبيد الرحمن المرشدي **قوله** ينظر بالواحد بطيب بحث هل حكم التفصيل المذكور ام يجب الدم بالاكتحال مرة ام اراه وظاهر كلام البحر العميق يؤيده الثاني فالجواب اليه **قوله** قيل وهي ثلاثة اقوال ينظر هل المراد بالثلاث ان يتحل

ثلاثة اميال ولو في مجلس واحد او لا بد من تعدد المجلس وقال العلامة ابن نجيم في جرحه وان كان فيه طب صدقة الا ان يكون مرارا كثيرا فدم والمراد بالمرار المرات فالكس كما صرح به قاضي خان في فتاواه انتهى **قوله** فعليه صدقة ذكره في الفتح نافلا عن الدم المبسوط فيما اذا التحل بكل فيه طب مرة او مرتين ان عليه الدم في قول ابي حنيفة وتقييده بقوله ليسع بالخلاف والله اعلم **قوله** واما عندنا ابي يوسف وجعلنا يجب شيئا بكل الطب **اقول** ذكر الزيلعي ان في قولهما يجب الصدقة اذا اكل كثيرا **قوله** وفي قليله صدقة بقدره قال شارح الجمع يعني ان التزق ثلث فله يلزم صدقة تبلغ ثلث الدم او نصفه فصدقة واحدة تبلغ نصفه انتهى ونحوه في الشرنبلالية **قوله** انما يستقيم على قاضي محمد واما في ظاهر الرواية فالمراد من الصدقة نصف صاع **قوله** ولا فاويه من الدار صيني وغيره قال في المصباح الفوه الطب والجمع افواه مثل ثقل واثقال وافاويه جمع الجمع ويقال لما يباع به الطعام من التوابل افواه الطب انتهى ثم ان الحكم المذكور هو المفهوم من كثير من الكتب كعبارة المحط والمطلب الآية في كلام الشارح لكن نقل الشيخ خفيف الدين المرشدي في شرحه عن مسند الجامي ما معناه ان التوابل كالفلفل ونحوه ليس بطيب وذكر نحوه الفهرست ابن جماعة وقال في الفهرست ونحوه ليس بطيب وذكر نحوه الفهرست **قوله** لا يشك كل **قوله** لا يشك كل **قوله** لا يشك كل

عضو  
غير يعتبر الجمع بالاجزاء او بالاعضاء  
الطبيبة

حكمه انما قال بطيب بحث

بالثلاث



ونفاة فيما مستته وهو موافق لما هنا فتأمل **قوله** وسواء يوجد  
 ربحه أو لا لكن في مسك ابن أمير الحاج ما يخالف حيث جعل في  
 الحلوي المضافة إلى أجزاءها شيء من أنواع الطيب الجراء كما نقله  
 عنه العلامة ابن نجيم في جرة بعد أن ذكر أنه لا شيء في أكلها  
 يتخذ من الحلوي المنجزة بالعود ونحوه وأما غيره إذا كانت راجحة  
 توجد منه فقال بخلاف الحلوي المسمي بالقاروت المضاف إلى أجزاءها  
 الماورد والمسك فإن في أكل الكثير دماً والقليل صدقة انتهى في حكم  
 بوجوب الجراء مع أن الحلوي مما يطبخ ففعله ما ينعلم أصله  
 المشرفة من الشيء المسمى عندكم بالعمول وهو عجائن يحشى بطنه  
 بالوزر المخلوط معه الزعفران والمسك والماورد وغيرهما من الأفاويه  
 ويغلى أنه يجب بأكمله الجزاء وهو خلاف المشهور من المذهب  
 فتدبر قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله** وفي الشق  
 الخ سيأتي هذا الفرع في المتن في فصل في الخطمي **قوله** وقال ابن أمير  
 الحاج وهم تفرصوا الخ أقول ليس فمأقوله فرق ظاهر  
 يتميز به القليل والكثير من كل وجه غير ما أحال به على الفرق مع عدم  
 الجزم أيضاً به حيث قال بأنه فعل الكثير والأولي هو ما ذكره الشيخ  
 فيما تقدم من اعتبار الفلية وعدمها فإن كان الطيب غالباً فالكثير  
 والأقليل اللام إلا أن يريد أعني العلامة بن أمير الحاج بذلك أي الكثرة  
 والقلية في الرأية وعدمها فإن وجدت منه راحة كثيرة كان كثيراً  
 وسياتي في كلام الشيخ عنه ما يدل على ذلك قاله الشيخ حنيف الدين

يكون أكل الحلوي المنجزة بالعود

ما نقل عن ابن أمير الحاج هو قول المذهب فتدبر

المرشدي

المرشدي **قوله** وإن خلطه بمشروب الخ قال الشيخ عبد المرشدي في  
 شرح مناسك الكنز وأما إذا خلط بما يستعمل في البدن كالأسنان  
 ونحوه فحكمه حكم المخلوط بالمشروب انتهى **قوله** أو القرف نفل بالقهوة  
 أقول يؤخذ منه إنهم لم يفرقوا في المشروب بين أن يكون مطبوخاً  
 أو لا فلو شربها مرة أو ففعله الدم والله سبحانه أعلم **قوله** بفتح  
 اللام أقول لا يتعين ذلك بل يصح الكسر أيضاً قاله الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي **قوله** وفي الطر المسوي وغيره أي كالمحيط ومسك الكرمان  
 لكن قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ويتبعني أن يسوي بين الماكول  
 والمشروب المخلوط أو يوجب كل منهما ما يطيب بغيره أما يقدم شيء  
 أصلاً كما هو الحكم في الماكول أو بوجوب الصدقة كما هو الحكم في المشروب  
 وما فرق به في المحيط من أن الطيب مما يقصد شربه فإذا خلطه  
 بمشروب لم يصير تبعاً للمشروب مثله إلا أن يكون المشروب غالباً كالو  
 خلط اللبن بالماء فشر به الصبي ثقت حرمة الرضاع إلا أن يكون  
 الماء غالباً بخلاف أكله فإنه ليس مما يقصد عادة فإذا خلط بالطعام  
 ما رتب للطعام وسقط حكمه ففيه نظر من وجهين الأول أن  
 من الطيب ما يقصد أكله إذا كان من المأكولات للمضي القايمة به أما  
 مداواة أو تنعيم فغيره أو بمخلوط كما يقصد شرب الثاني أن القصد  
 في هذا الباب ليس بشرط لأن الناسي والجاهل والعامد سواء  
 انتهى ونقله في النهر والجوي وأقره **قوله** أي إذا كان موضع الحاجة  
 الخ أما إذا استوعب عضو فيجب الدم ثم في قوله أو الشق نظر  
 أؤم يقل أحدان أكثر العضو كالعضو غير ما تقدم عن المشتق أن الشق

إذا خلطه بما يستعمل في البدن فلا يشناه في حكمه حكم المخلوط بالمشروب



الرجع كالكل ولعله خريف من التناسخ وأصل العبارة والاكثر منه اي من  
 العضو فتأمل **قوله** مسبقا اي بحيث تفصح رايته وقد بدلك لانه لو كان  
 غير مسبق لا يجب فيه شيء وان كان مصبوغا بالطيب لعدم الاشباع  
 وظهور الراجحة فيه **قوله** وضم اللام اي وبالاتفاق **قوله** هذا مناقض  
 لقوله لا يجب الخ **قوله** لا مناقضة بينهما ولا مخالفة **قوله** في الجنا  
 بالمد وهو التنوين منصرف لان وزنه فقال لا فعلا، لئلا يمنع صرفه الفاعل  
 بل المفعول فيه اصلية **قوله** ولو خضب راسه او لحيته بالحناء فعليه  
 دم **قوله** سوي الرأس والحية في لزوم الدم ويخالفه ما ذكره العلامة  
 ابن نجيم في جرحه حيث قال واتا خضاب الحية فوقع في الهداية ان كلا  
 من الرأس والحية مضمون ولم يقل بالدم وزاد السالحي ان كلاهما  
 مضمون بالدم وهو سهل ومنه لان الحية مضمونة بالصدقة كافي  
 معراج الدراية معزى بالبسوط انتهى لكن قال في التفرغ **قوله** بل هو  
 السالحي وذلك ان صاحب المعراج اغا نقل هذا عن البسوط فيما لو  
 اختضب بالوسمة انتهى **قوله** ودم للتغطية الا انه يشك بقوله  
 ان التغطية بما ليس بمقتاد لا يجب دما وقد الزموا بالتغطية  
 بالحناء الجزا فليتأمل كذا في الشرنبلالية **قوله** وهو يخالف ما قد مناه  
 الخ قال الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** لا مخالفة بينه وبين ما  
 هو تقدم لان ما في المعراج بسبب التغطية الحاصلة بالخضاب لا لاجل  
 الطيب وقد علمت ان التغطية الحاصلة به متى كانت يوما اوليلة  
 ففيها الدم وان كان اقل من ذلك فالصدقة هذا هو الذي ينبغي ان  
 يحمل قول صاحب البحر عليه انتهى **قوله** وهذا يدل على ان الكف عضو

الحكمة خضاب الحية

كامل

كامل الخ **قوله** وبه يظهر ما في كلام البحر الرائق عند قوله المتن او خضب  
 راسه حياء حيث قال قيد بالراس لانها لو خضبت يدها وكفها كان  
 عليها دم ان كان كثير افاحشا والافصدقة ذكره الاسيحياني وغيره  
 بخلاف خضاب الرأس فانه موجب للدم مطلقا انتهى وتقفه في التفرغ  
 بقوله **قوله** فيه نظره والتحقيق ان الرأس مثال لا قيد والمراد بها  
 العضو حتى لو خضب بها عضو من اعضائه وجب الدم وهذا  
 لان من اعتبر في حد الكثرة العضو لا معنى للتفريق على قوله بين الرأس  
 وغيره ولهذا سوي في الفتح بين الرأس واليد فقال ولد الوخضبت  
 يدها ولم يقيد به بقلة ولا بكثرة وما في الاسيحياني مبني على اعتبار  
 الكثرة في نفس الطيب ولا نفس ذلك التوفيق انتهى **قوله** فان كانت  
 اي الوسمة متلبدة فعليه دم للتغطية الخ قال ابن ربيع وهذا صحيح  
 وينبغي ان لا يكون فيه خلاف لان وجوب الدم بالتغطية مجمع عليه  
 انتهى **قوله** فعليه دم وقال الصدقة وجه قوله ان لم رايحة مستلذة  
 فيكون طيبا وجه قوله انه يلين الشعر يقتل الحوام كما في الرقيق  
**قوله** فيجب الدم في الخطي المراق بالاتفاق قال الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي في شرحه فيجب ان يجب الصدقة في الشامي ايضا بالاتفاق  
 انتهى **قوله** لزومه دمان اي دم للطيب عند الامام ودم للتغطية  
 ان بقي عليها يوما كاملا او ليلة كاملة والافصدقة وعندها  
 دم للتغطية ان بقي عليها كذلك والافصدقة قاله الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي في شرحه **قوله** ولو غسل راسه بالخرص الخ **قوله** قال  
 القاضي عبيد في شرحه واما الفاسول فالظاهر انه ليس بطيب وينبغي

التحقيق اما الرأس مثال  
 لا قيد والمراد بها العضو



أن يكره لانه يتلذذ به كشم الریحان والفواكه انتهى **قوله** كالزيت الخالص  
 قال في البحر الرائق أراد بالزيت دهن الزيتون انتهى **قوله** فعليه دم  
 أي عند أبي حنيفة ومدة فيه عندهما لانه من الاطعمة وله انه  
 أصل الطيب فان الروائح تلحق فيه وكونه مأكولا لا ينافي وجوب الدم  
 كالزعفران قاله العيني **قوله** ولو ادهن بسجن الى قوله فلا شيء عليه  
 قال العلامة ابن فراسته في شرح الجمع نقلا عن الخريد هذا اذا استكثر  
 منه اما اذا استقل فعليه صدقة اتفاقا من الفوائد انتهى قال الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي وهي فائدة لم نرها لغيره انتهى **قوله** ولا فرق بين  
 الشعر والجسد في الدهن وقال الشافعي ان استعماله في الشعر قدم لانه  
 ينزل الشعث وان كان في غيره فلا شيء عليه **قوله** واما غير المطب  
 فيعيد لا اتفاق فيه قال المرشدي بل هو ملوث انتهى **قوله** وسائر  
 أي في فصل في حلق الحرم لمن غير **النوع الثالث في الحلق وما يتعلق**  
**به قوله** اذا حلق راسه كله او ربعه فعليه دم انما كان حلق ربع  
 الرأس او ربع المحية بوجبا للدم لتكامل الجناية بتكامل الارتفاق لان  
 بعض الناس يقتاده بخلاف تطيب بعض العضو فان الجناية فيه  
 قاصرة كما في الفتح **قوله** وان كان اقل من الربع فعليه صدقة أطلقه  
 فشم ما اذا كانت شعرة واحدة وظاهرة ان فيها نصف صاع كما هو  
 المراد بالصدقة عند الاطلاق قال في البحر كن ذكر قاضي خان في قواها  
 انه ان شق من راسه او من انفه او خفيه شعرات فلكل شعرة كن من  
 طعام وفي خزائنه الاكل في خصلة نصف صاع فظهر بهذا ان في كلام  
 المصنف اشتباها لانه لم يبين الصدقة ولم يفصلها انتهى **قوله**

من تركه الفلح بالفا  
 لانه يتلذذ به

على ما ذكره في نسخة لادنه  
 بالسمي

النوع الثاني في الحلق  
 وما يتعلق به في

من تركه الفلح بالفا  
 لانه يتلذذ به

وكان

وكان الماتن رحمه اعتمد على ما سبذ كره من التفصيل في سقوط الشعر  
**قوله** وذكر الطحاوي الخ ونسب القدوري والترمذي شيئا من ذلك الى قول  
 أبي يوسف خاصة وقالوا وعند محمد اذا حلق عشرة حب وكذا  
 ذكر في المحيط وقال والمستهور عن محمد بن ابي حنيفة وفي جامع  
 شمس الائمة السرخسي وقاضي خان وشرح الطحاوي ان علي قولا  
 في الجميع الدم وفي الاقل منه الطعام **والخاص** لانه صار عن محمد بن  
 روايات وعن أبي يوسف ثلاث وعن الامام واحدة قال في المطلب  
 الفائق والصحيح قول أبي حنيفة انتهى **قوله** ان اخذ من شاربه  
 او اخذه كله او حلقه فعليه صدقة وهذا هو المذهب كما ذكره في  
 الكافي للحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد وصححه في غاية البيان  
 والبسوط وقال الشيخ في الدين فعليه طعام حكومة عدل وتفسير  
 انه ينظر الى الماحوق لم يكون من ربع المحية فيجب بحسابه من الطعام  
 حتى اذا اخذ منه نصف عن المحية يجب عليه ربع الدم وهكذا  
 وهذا اختيار صاحب الهداية والكافي والبدائع ومن تبعهم قال البحر  
 هذا على قول محمد فانه يقتل الاجزاء اجزاء الدم وابو حنيفة لم  
 يقتل في ذلك بل يقول في مثل ذلك بالصدقة انتهى وقد صرح في  
 البسوط وقاضي خان والحاوي بالصدقة في مثل هذه الصدقة  
 المسألة ولا يخفى ان الصدقة مقدرة بنصف صاع الا فيما يستثنى  
 وقد نص عليه قاضي خان وهذا ايضا فقال ان اخذ من شاربه  
 يطعم مسكينا وفي الحاوي في حلق الشعر صدقة فاني الهداية وغيرها  
 تفريع على قول محمد وما في البسوط وغيره تفريع على ظاهر المذهب انتهى

الصدقة مقدرة بنصف صاع  
 الا فيما يستثنى

Copyright © King



كلام الشيخ في الكبير ثم نقل ما ساقى عن الفتح وقال العلامة ابن نجيم  
في البحر الرائق قوله يعني صاحب الكنز في أخذ شاربه حكومة  
عدا لمخالفة لما افاده اولا بقوله والابتداء فان الشارب بعض  
الحية وهو اذا كان اقل من الربع ففيه الصدقة ومبني على ضعف  
وهو قول محمد في تطيب بعض العضو حيث قال يجب بقدره  
من الدم واما المذهب فوجوب الصدقة فالحاصل كما في المحيطان  
في حلق الشارب ثلاثة اقوال المذهب وجوب الصدقة كما ذكره  
في الكافي للحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد وصححه في غاية البيان  
والمبسوط لانه تبع للحية وهو قليل لانه عضو صغير وسواء خلق  
كله او بعضه والاقول الثاني ما ذكره في الكتاب تبعا لما في الهداية  
انه ينظر الى الشارب كم يكون من ربع الحية فيلزمه من الصدقة  
بقدره حتى لو كان مثل ربع ربعها لزمه ربع قيمة الشاة او ثمنها  
فثمنها وفي فتح القدير فالواجب ان ينظر الى نسبة الماخوذ من ربع  
الحية معتبرا بمعيار الشارب كما يفيد ما في المبسوط من كون الشاة  
طرفا من الحية هو معها عضو واحد لانه ينسب الى ربع الحية  
غير معتبرا بالشارب معها فعلى هذا انما يجب ربع قيمة الشاة اذا  
بلغ الماخوذ من الشارب ربع ربع المجموع من الحية مع الشارب  
لا مادونه انتهى القول الثالث لزوم الدم بخلقه لانه مقصود  
بالخلق كما يفعله الصوفية وغيرهم وقد ظن صاحب الهداية  
من تفسير محمد في الجامع الصغير هنا بالاختار ان السنة نقص الشارب  
لاخلقه رد اعلى الطحاوي القائل بسنية الخلق وليس كما ظن لان

نحوه  
انما حلق خلق الشارب  
انما حلق الشارب

الثاني انه ينظر الى الشارب  
كم يكون من ربع الحية

الثالث لزوم الدم بخلقه

على الطحاوي الخلق احسن  
في القصة

السنة في الحية تقرر الخلق





ما يوجب الصدقة أيضا ويحتمل أنه لم يخلق بل احتج في موضع  
لا يشعر فيه وهو الظاهر انتهى كلامه **قوله** والذي في عامة  
الكتب وجوب الدم بل كلام أبي الليث يشير إلى أنه لا يجب في  
جميعها الدم بالاتفاق قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله**  
ويجوز ما في القاضى خان الخ. أي فانه أوجب في تناثر الشعر  
اطعام مسكينين بلافق بين قليله وكثيره ومثله في البدع ثم  
اعلم أن هذه القاعبة الشيخ في الكبير إلا أن الشايع اسقط  
منها أجا بنو نص عبارته بعد أن ذكر ما في المتن وهو خلاف ما  
في فتاوي قاضي خان وإن نفع من راسه أو نفعه أو جنته  
شعرات ففي كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على تلك شعران  
فإن بلغ عشرين زمه دم وكذا إذا خبز فاحتق في ذلك انتهى وهو  
غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو الربع من  
كل منها انتهى وفي الحاوي عن المستقنى عن محمد وإن كان الساقط  
مقدار العشر من شعرات الرأس والحجة فعليه دم انتهى واستفاد  
منه أن ما ذكره قاضي خان هو قول محمد فافهم ويدل عليه ما في المطبوع  
عند محمد إذا سقط من الرأس أو الحجة عند النواصي عشر شعرات من  
دم ثم قال بعد اسطر في قاضي خان وإن أخذ المحرم من شارب  
إلى الخمر ما ذكره الشايع هنا فتأمل وانظر ما أتى به الشايع من  
السوادة الآية **قوله** أي مثلا والافاخر كذلك **قوله** وفيه الخ  
ينبغي أن يفيد كلام الماتن ببعض ما ذكره في الكبير فيوافق  
باني

أفقد الذي يجب به الدم  
الربع من كل شعرة أو عشر  
شعرات

ما في جوامع الفقه والمخيط على أنه قد سبق أن الأصح ما في المبسوط  
من عدم الفرق في وجوب الصدقة بين استيعاب العضو و  
عدمه حيث كان غير مقصود بالخلق عادة فتلى **قوله** لأنه  
ليس باختياره وكسبه **اقول** قد ينافيه ما سبق من أنه لا فرق  
في باب الجنائيات بين المختار وغيره إلا في الأثم وعدمه وعلله  
في البحر الرائق أنه ليس للزينة بل هو شأن انتهى **فصل في خلق**  
**الحمى من غير خلق الخل** والله ذهب الزبيعي قال الزبيعي رحمه الله  
تعالى فصارت المسألة على أربعة أقسام أما أن يكونا حريين فيجب  
على الخالق صدقة وعلى المخلوق دم أو الخالق حلالا والمخلوق  
محرمًا فذلك الحكم فيه أو كان الخالق محرما والمخلوق حلالا فيجب  
على الخالق الصدقة لا غيرا وكانا حلالين فلا شيء عليهما انتهى  
كلامه **قوله** ولا يرجع به على الخالق لأنه إنما زمه ذلك لحصول  
الراحة والزينة له فلا يرجع به على غيره كما لا يرجع المفروق  
بالعقوبة لعقر على من غيره لأنه في مقابلة اللذة الحاصلة  
بالوطى قاله المرشدي **قوله** وقال زفر والقاضي أبو حازم يرجع  
به لأنه هو الذي أوقعه في هذه الورطة والزمه هذا القرم  
**قوله** قلت لو روي عن النعمان بن الحارث وفي شرح الجمع لا يرى  
ملك بعد أن ذكر أن الشافعي لا يلزم الخالق المحرم بشيء قال ونا  
أن الارتفاق حصل له من وجه لأن الإنسان يتأذى بتفتت غيره  
كما يتأذى بتفتت نفسه إلا أن الجنابة تنحل في شعر نفسه لحصول  
الارتفاق فيلزمه دم ويقصر في غيره فيلغيه الصدقة انتهى **قوله**

فصل في خلق  
الحمى من غير  
خلق الخل

Cop

sity



أَوْ قَصَّ أَظْفَارَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ صَدَقَةٌ قَالَ فِي جَامِعِ النِّفَةِ وَلَوْ قَصَّ  
 أَظْفَارَهُ غَيْرَهُ فَهُوَ كَالْحَلْقِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لِأَشْيٍ عَلَيْهِ  
 اسْتَلَى **قَوْلُهُ** لَا تَخَادُ الْمَجْلِسَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَهِيَ مَا إِذَا قَصَّ أَظْفَارَهُ  
 يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ فَتَدَاخَلَتْ لَهَا نَفْعٌ وَاحِدٌ كَالْإِبْلَاجَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ  
 فِي جِمَاعٍ وَاحِدٍ حَيْثُ لَا تَزِيدُ عَلَى مَهْرٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَثُرَتْ **أَقُولُ** وَالْمَسْأَلَةُ  
 بَعْضُهَا وَاحِدٌ كَامِلٌ فِي الثَّانِيَةِ وَهِيَ مَا إِذَا قَصَّ أَظْفَارَ يَدٍ أَوْ رَجُلٍ  
 وَاحِدَةٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَأَنَا وَجِبَ الدَّمُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَإِنْ كَانَ  
 الْأَصْلُ عَدَمٌ وَجُوبُهُ الْإِبْقَاصُ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ لِأَنَّ الْيَدَ الْوَاحِدَةَ  
 أَوْ الرَّجُلَ رَجْعٌ ذَلِكَ فَالْحَقُّ بِالْكُلِّ احْتِطَاطًا كَرَعَ الرَّاسِ فِي الْحَلْقِ وَالْجَامِعِ  
 بَيْنَهُمَا كَالِارْتِفَاقِ لَا الْإِعْتِنَاءَ **قَوْلُهُ** أَوْ بِمَجْمُوعِهِ دَفْعٌ لِمَا عَسَى أَنْ يَتَوَعَّدَ  
 مِنْ أَنْ مَعْنَى قَوْلِ الْمُتَوَنِّهِ أَنَّ يَبْلُغَ ذَلِكَ أَيْ نَصْفُ الصَّاعِ الْوَاجِبِ  
 بِقَصِّ ظَفَرٍ دَمًا أَوْ يَبْقَى مَا قَالَهُ الشَّارِحُ تَعْلِيلُ عَدَمِ وَجُوبِ  
 الدَّمِ بِعَدَمِ تَنَاضِيِ الْجَنَابَةِ لِعَدَمِ ارْتِفَاقِ كَامِلٍ فَلَا يَجِبُ أَنْ يَبْلُغَ قِيَمَةُ  
 الدَّمِ وَإِنْ اخْتَارَ الدَّمُ لَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ **قَوْلُهُ** وَلَهُلْ مُرَادُهُ  
 أَيْ دَفْعٌ لِمَا أَوْرَدَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْوَاجِبُ نَصْفَ صَاعٍ وَسَاوِي  
 قِيَمَةِ الدَّمِ نَكِيفٌ يَنْقُصُ عَلَى قَوْلِ صَاحِبِ **الْحَقِّ قَوْلُهُ** لِأَنَّ الْأَكْثَرَ كَالْكُلِّ يَجِبُ  
 بَانَ وَجُوبِ الدَّمِ فِي الْيَدِ الْوَاحِدَةِ أَيْ هُوَ الْكُلُّ لَكُلِّهَا رَجْعًا لِمَجْمُوعِ الْأَضْغَانِ  
 كَمَا مَرَّ فَلَا يَكُنْ أَنْ يَقَامَ الْأَكْثَرُ مِنْهَا بِمَقَامِ الْكُلِّ لِأَنَّهَا مُحَقَّةٌ بِغَيْرِهَا فَكَيْفَ  
 يُلْحَقُ الْكُلُّ بِهَا وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ أَنْ يُلْحَقَ أَكْثَرُهُ بِهِ فَيَقَالُ إِذَا قَصَّ  
 الظُّفْرَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ فَقَدْ قَصَّ أَكْثَرَ الثَّلَاثَةِ وَكَذَا إِذَا قَصَّ ظَفْرًا أَوْ نَصْفَ ظَفَرٍ فَقَدْ قَصَّ  
 أَكْثَرَ الظُّفْرِ بَيْنَ وَجْهِهِ وَكَذَا إِلَى مَا لَا يَتَنَاضِي قَالَ ابْنُ الْحَمَامِ وَهَذَا كَلَامُ خَطَائِي  
 لَا حَقِيقَتِي أَيْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقَالَ أَكْثَرَ الثَّلَاثَةِ كَالظُّفْرِ بَيْنَ ثَمَّ يَقَامُ الْكُلُّ

وَعَلَى

وَعَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَجِبَ بَقْطُ جَوْهَرَيْنِ لَا يَتَجَزَّيَانِ مِنْ تِلْكَ لَمَّةٍ ظَفَرٍ وَاحِدٍ  
 اسْتَلَى **قَوْلُهُ** فَعَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ دَمًا كَقَرِّ الْأَوَّلِ أَوْ لَمْ يَكْفُرْ أَيْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ  
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ مَا لَمْ يَكْفُرْ لِلأَوَّلِ قَالَ الْمُرْشِدِيُّ فِي شَرْحِ مَنْاسِكِ الْكُفْرِ  
 عَقِبَهُ عَلَى مَا عَرَفَ مِنْ أَصْلِهِ لِأَنَّ مَسَاحَتَهَا عَلَى التَّدَاخُلِ لِكِفَارَةِ الظُّفْرِ  
 فِي رَمَضَانَ فِي أَنَّهُ إِذَا تَلَوَّاتِ الْجَنَابَاتِ بِالظُّفْرِ وَلَمْ يَكْفُرْ وَاحِدَةً  
 مِنْهَا لَزِمَهُ كِفَارَةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ كَفَرَ لِسَابِقَةٍ كَفَرَ لِالْآخِرَةِ لِأَنَّهُ إِذَا  
 تَخَلَّلَتِ الْكِفَارَةُ بَيْنَهُمَا ارْتَفَعَتْ الْأُولَى بِالتَّكْفِيرِ فَصَارَ كَالْوَحْلِ  
 فِي مَجَالِسٍ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ رُبْعُهُ **قَوْلُهُ** لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ قَوْلِي وَفَاقَ مَا  
 تَقَدَّمَ فِي قِطْعِ الْجِلْدَةِ مِنْ رَأْسِهِ وَعَلَيْهَا الشَّرْحُ **قَوْلُهُ فَفَصَّلُ**  
 قَوَاعِدِ أَيْ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَالَ الشَّيْخُ حَنِيفُ الدِّينِ  
 الْمُرْشِدِيُّ **قَوْلُهُ** الْقَرْحُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَيُضْمُ عَصَ السِّلَاحِ وَخَوْفُهُ  
 فَمَا خَرَجَ بِالْيَدَنِ قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ **قَوْلُهُ** وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ فِيهِ نَظَرٌ  
 إِذَا دَفَعَ الْأَذَى بِمَوْجُودٍ فِي الْأَكْرَاهِ أَيْضًا فَلَوْ فَرَّقَ وَقَوْلُهُ فِي مَعْنَى  
 الْحَرَمِ مَنُوعٌ بَانَ هَذِهِ عِلَّةُ سِمَاوِيَّةٍ وَالْقِتَالُ مِنْ قِبَلِ الْعِبَادِ كَالْأَكْرَاهِ  
 فَتَامِلْ **قَوْلُهُ** وَالرَّقِيقُ فِيهِ جِبْتٌ أَيْ قَالَ الشَّيْخُ حَنِيفُ الدِّينِ الْمُرْشِدِيُّ  
 فِيهِ نَظَرٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ فِي وَجُوبِ الْجَزَاءِ عَلَيْهِ كَالْحُرِّ إِذَا  
 كَانَ ارْتِكَابَ الْمُخْطُوءِ لَغَيْرِ عَدُوٍّ فَالدَّمُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَلَا يَجْزِيهِ  
 الْبَدَلُ عَنْهُ وَلِذَلِكَ الصَّدَقَةُ لَكِنْ حَيْثُ كَانَ مُعْدُومٌ الْمَلِكُ بَقِيَ  
 عَلَيْهِ ذَلِكَ إِلَى حَالِ عِتْقِهِ فَيُؤَدِّيهِ وَفِي ارْتِكَابِ الْمُخْطُوءِ لِعَدُوٍّ  
 هُوَ فِيهِ مَخِيرٌ أَيْضًا كَالْحُرِّ فِي أَحَدِ الْكِفَارَاتِ الثَّلَاثِ فَاصِلُ التَّخْيِيرِ  
 مَوْجُودٌ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ اخْتَارَ الصُّومَ لَزِمَهُ فِي الْحَالِ وَإِنْ اخْتَارَ  
 الدَّمَ أَوْ الصَّدَقَةَ تَأَخَّرَ عَنْهُ إِلَى حَالِ عِتْقِهِ لِمَا قَدْ لَمْ نَسْتَغْنِ عَنْهُ

١٢٦

قَوْلُهُ فَفَصَّلُ



الملك في حقه فلم يكن مخالفة بينهما فتأمل انتهى **قوله** فلا يجوز عن الدم  
 الخ **اقول** صرح في الظاهر بقائه ان لم يجد ما صام ثلاثة ايام  
 ومثله في الاسرار والمحيط فلا وجه لقول العلامة ابن نجيم انه غير  
 وسيجئ تحقيقه ان شاء الله تعالى **قوله** اي عن نصف صاع  
**اقول** وكذا اعادونه لان الصوم لا يجزي والله اعلم **قوله** ومن  
 قلم اصبع **اقول** فيه نظر لما تقدم في قلم الاصبع نصف صاع فتأمل  
**النوع الرابع في حكم الجوع ودواعيه** **قوله** الثاني قدم النوع السابق  
 على هذا لانه كالمقدمة اذا الطيب وازالة الشعر والنظر بهيجان  
 للشهوة كما في البحر **قوله** الثاني ان يكون في الادبي لا يشترط ان يكون  
 من الادبي لما قال في البحر الرابع نقلا عن معراج الدراية ولو استند  
 ذكر الحار او ذكر ما مقطوعا يفسد جميعها بالاجماع انتهى وتفقده  
 الحلبي بقوله انظر بالفرق بين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد  
 وبين هذا **قوله** فعندها مفسد وكذا اعتد اي حنفية الخ لان ظاهرا  
 منها وطئ يوجب الفسار من غير اثر **قوله** لا يفسد الخ اي لقام  
 معنى الوطئ ولهذا لا يجب الحد عنده فيه لانه وطئ في غير موضع  
 يتعلق به وجوب المهر فلا يتعلق به فساد الخ **قوله** فلا يفسد  
 ان كان بعده وقال الشافعي يفسد لان المفسد اذا وجد في اخر  
 العبادة يفسد ما كانا اذا وجد في اولها كالصوم والصلاة ولنا  
 قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه لم يرد به التمام  
 من جهة الافعال اتفاقا لان بعض الاركان باق عليه فيكون التمام  
 التمام من جهة الامن عن الفساد قاله ابن ملك **قوله** والا اي بان

صرح في الظاهر بقائه ان لم  
 يجد ما صام ثلاثة ايام

النوع الرابع في حكم  
 الجوع ودواعيه

لا يشترط ان يكون من  
 الادبي فلو اخلت في  
 حارة يفسد جميعها

وصلت

وصلت الحرارة اليه وادرك اللذة **قوله** معكذا اطلق اي من غير تقييد  
 بعدم النزاع في الحال كما قدم في صاحب القيل والقال **قوله** فيفسد  
 نسكهما كما صرح به الولوالجي وصاحب المحيط ويوليه ان الفسد للصلوة  
 والصوم لا فرق بين المكلف وغيره فكذلك الخ وما في الفتح من عدم  
 فساد نسك الصبي بجماعه ضعفه العلامة ابن نجيم في بحر **قوله**  
 ولا فرق بين العابد والناسي الخ وقال الشافعي جماع الناسي والناجية  
 والمكرهة غير مفسد للخ لانه انما يفسد بالجماع وهي انما تحصل باقصد  
 ولا قصد في افعالهم ولنا ان المختلور فيه عين الجوع وهذه الاعذار  
 لم تنف عنه قاله ابن ملك **قوله** فيفسد جميعها اي المارة دون  
 الرجل وعكسه فيما بعده لم اعلم ان هذه عبارة الشيخ في النسك  
 الكبير وما ذكره في المجنون والصلبي مخالف لما ذكره هنا فتأمل  
**قوله** والمكره ولا رجوع على المكروه كما ذكره الاسيمايني وحكي  
 في فتح القدير خلافا بين ابن شجاع والقاضي ابن حازم في رجوع  
 المرأة بالدم اذا اكرهها الزوج على الجماع فقال الاول لا وقال الثاني  
 نعم ولم ارفقولا في رجوعها بوجوبه جميعا قاله في البحر الرابع  
**قوله** فلعل فائدة حكمه في الجواب سؤال تقديره فان قيل  
 اذا فسدت جميع الصبي وقلتم انه لا قضاء عليه ولا جزاء فافائدة حكمه  
**قوله** فيستحب ان يفترق الخ هذا ان كان عم طريقان والافتسا عدان  
 بها امكن في المنازل والمرحل قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
**قوله** وقال زفر وما لك والشافعي يجب افتراهما قال الزيلعي  
 لان الفتر من الوقاع يجب بعده ولنا ان الافتراق ليس بنسك

دلت على ان الجماع من عدم فساد  
 نسك الصبي بجماعه فتأمل

في قوله لا رجوع  
 في الجماع

Copyrsity



في الاداء فكذا في القضاء لان القضاء يحكي الاداء اولاً لان الجامع بينهما النكاح  
 وطوقايم فلامعنى للافتراق قبل الاحرام لا باحة الوقاع ولا بعده  
 لانهما يتدكران ما لحقهما من المشقة العظيمة بسبب لذة يسيرة  
 فيزدادان ندماً وتحرراً فلامعنى للافتراق الا ترى انه لا يومر ان  
 يفارقها في الفرائض حاله الحيض ولا حاله الصوم مع توقيف نكاحها  
 ما كان ابيهم ما حاله الطهر والافتراق المنقول عن الصحابة رضي  
 الله عنهم محمول على التدب والاستحباب ونحن نقول به اذا  
 خيف من ذلك انتهى كلامه قال العلامة الشيخ عبد الرحمن الميرزا  
 في شرحه مناسك الكثر واذا لم يكن مع المرأة من شافهم غير  
 الزوج من محرم فهل يكون ذلك عذراً بترك الفارقة عند زفر  
 لم ار نصاً في المسئلة والله اعلم انتهى **قوله** اذا احرم لان خوف  
 الفساد يتحقق عند الاحرام **قوله** اذا اخرج من البيت لما روي  
 ان ابن عباس رضي الله عنهما قال لذك **قوله** اذا انتهى الى مكان  
 الجامع لانهما يتدكران ذلك فيقعان فيه **قوله** وعليه شاة وقال  
 الشافعي بدنة اعتباراً بالجامع بعد الوقوف بعرفة بل اولى  
 لانه الجناية فيه قبل الوقوف اكل كوجودها في مطلق الاحرام  
 فيكون جزاؤه اغلظ وكنا ما روي بن عبد بن نعيم الاسلمي النخعي  
 ان رجلاً جامع امراته وهما محرمان فسأل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال لهما افضا نسكاً واحداً بهداً الحديث رواه  
 البيهقي والتهذيب في شاة ولانه لما وجب القضاء صار  
 النكاح مستنداً كما به **قوله** معنى الجناية فيكفي بالشاة

هذا يكون عذراً لعدم التزويج  
 هذا المحرم بترك الفارقة عند  
 زفر لا يرتفع

بخلاف

بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء عليه فكان كلاً جابراً  
 فيغلب ظاهراً ان يلقى **قوله** وعليه قضاء الحج اي ولو نقلاً لان  
 اداء الافعال بوصف الفساد لا يتوب عما لم يوصف بالصحة  
 وهل يجب القضاء الفور قال في البحر العميق مقتضى كلام الصحاح  
 انه يجب القضاء الفور في الحج انتهى ولو افسد القضاء بالجماع  
 لزمه الكفارة والمضي في فاسده ويلزمه قضاء واحد ويجب  
 الدم في كل مرة افسد بها ذكره ابن جماعة قال وهو مقتضى كلام  
 الحنفية ويحرم للقضاء من اي ميقات شاء الا ترى انه لو احرم  
 من شوال ثم جامع لا يلزمه في القضاء الاحرام من شوال وان كان  
 افضل وكذا لو تذكر ان يحرم من دويره أهله وكذا لا يلزمه ان  
 يسلك في القضاء الطريق الذي سلكه في الاداء قاله الشيخ عبد الله  
 العفيف **قوله** وبه يظهر جواب قول صاحب النهرو قد سألني  
 بعض الطلبة بالجامع الانظر عما اذا افسد القضاء يجب ان يقضى  
 ايضا فقلت لم ار المسئلة وقياس كونه انما شرع فيه مسقطاً  
 لا يلتزم ان المراد بالقضاء معناه اللغوي والمراد الاعادة كما  
 هو الظاهر انتهى **قوله** ولا عرة عليه الحج الا ان يفوقه بعد انفا  
 فهو كمن فاته قبله فيتحلل بافعال العمرة ولعل القائل يدرك هذا  
 مراده قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله** فله  
 دم واحد اي ولا يلزمه للجامع الثاني شيء مع ان شاة الرض بطلت  
 لانه لا يخرج عنه الا بالجماع لكن لما كانت المحظورة مستندة الي  
 قصد واحد وهو تحييل الاحلال كانت بمحذة تكفاه دم واحد

هذا يجب القضاء بالجماع

يجب الدم في كل مرة افسد بها ذكره ابن جماعة  
 دعوى من سألني مقتضى كلام الصحاح  
 لا يلزمه القضاء من شوال وان كان  
 افضل

حكم ما اذا افسد النكاح  
 يجب ان يقضى ام لا

قوله في الذكر



ولهذا نص في ظاهر الرواية بان المحرم اذا جامع النساء ورفض  
احرامه وقام يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل  
الصيد عليه ان يعود كما كان حراما ويلزمه دم واحد لما ذكرناه  
كافي المبسوط والتاويل الفاسد معتبر في دفع الضمان كالباع  
اذا التفت مال العادل فانه لا يصن لان التلف عن تاويل كذا  
في الكافي وسياتي في فصل ارتكاب المحرم المحظور اعلم على نية الرضا  
ان نية الرضا انما تقتضي عن زعم انه خرج منه لجهلة مسئلة  
عدم الخروج واما من علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانها  
لا تعتبر منه **قوله** على ترجع بالدم الخ قال العلامة ابن نجيم  
في تحريه بعد ذكرها هنا ولم ار قولاً برجوعها بموتة جملتها  
انتهى **قوله** وعليه بدنة قال الزيلعي وجوب البدنة مروى  
عن ابن عباس ولا يعرف ذلك الاسماعيولانه اعلى الارتفات  
فيفلظ موجه **قوله** والثاني شاة عليه في المبسوط بانه دخل  
احرامه نقصان بالجماع الاول وبالجماع الثاني صادق احراما  
فيكفيه شاة انتهى **قوله** لا يلزمه شيء قال الشيخ حنيف الدين  
المرشدي في هذا دليل على ان المعتبر هو الاول في الحدث وانما  
عدم لزوم شيء به فانما هو لاجل الجماع واما ما وجب بسبب  
الحدث فعليه اذا لم بعده موجه انتهى **قوله** كما استحسنوا  
ما قبله وهو ما اذا طاف للزيارة جنباً جامعاً ثم اعاد طاهراً  
**قوله** بعد ما طاف للعمرة اي عمرة القرآن او عمرة التحلل  
اذا اعتق ولا يودي المولي عنه الا في الاحصان فانه المولي يبعث

فيما ذكره في ظاهر الرواية

نية الرضا انما تقتضي عن زعم انه خرج منه لجهلة مسئلة

الدم انما هو لاجل الجماع

عم

عنه ليحل هو فاذا اعتق عليه حجة وعرة قاله في البحر الرائق  
وانما تاخر عنه القضاء ما بعد الاعتق الحق المولي كذا في الكافي  
**قوله** ولو جامع فيمادون الفرج قال الشيخ حنيف الدين المشد  
فيه ان الجماع الشرعي اذ خال الفرج في الفرج نفي اطلاقه  
على ما ذكر نظر انتهى ولا يخفى ما فيه **قوله** فعليه دم عليه في  
النهاية وغيره بان من جملة الوقت فكان صحتها منها عنه  
بسبب الاحرام وبالاقدام عليه يصير من تلك المحظورات  
احرامه انتهى **قوله** وفي الجماع الصغير اشترط الانزال  
في المساي ليكون جماعاً من وجه فان المحرم هو الجماع صورة  
ومعنى او معنى فقط وهو بالانزال كذا في البحر الرائق **قوله**  
وبه قال الشافعي واحمد في رواية راجع اليهما معاً قال الشارح  
الزيلعي وعن الشافعي انه يفسد احرامه في جميع ذلك اذا انزل  
كما في الصور ولنا ان افساد الاحرام حكم يتعلق بعين الجماع  
الا ترى ان ارتكاب سائر المحظورات لا يفسد وما يتعلق  
بالجماع لا يتعلق بغيره كالحدا لان فيه معنى الاستمتاع بالنساء  
وهو منهي عنه فاذا اقدم عليه فقد ارتكب محظوراً واحرامه  
فيلزمه الدم بخلاف الصوم لان المحرم فيه قضاء الشهوة وهو  
يحصل بالانزال بالمباشرة بنفسه لوجود ما يضاده ولا يضره  
اذا لم يلزمه ينزل لعدم ذلك المعنى وهو قضاء الشهوة ولان  
افصى ما يجب في الجماع القضاء لا فساد وفي الصوم الكفارة  
فكما لا يتعلق بهذه الاشياء وجوب الكفارة في الصوم فكذا

في تفسير وجوب الصوم



لا يتعلق بها وجوب القضاء بها في الحج انتهى **قوله** وإذا استخفى بكفه  
 الخ قال الكرماني وإذا استخفى بكفه فلا فدية عليه عندنا لما مر ولشأن  
 وجهان أحدهما أن عليه شاة لأنه استخفى من وجبه والثاني لا  
 شيء عليه كما لو نظر فأنزل مثل مذبحنا انتهى **النوع الخامس في الجنايات**  
**في أفعال الحج** فعليه بدنه قال في البحر الرائق كذا روي عن ابن عباس  
 ولأن الجناية أغلظ من الحدث فيجب جبر نقصانها بالبدنية أظهارا  
 للتعاقب بين ما انتهى **قوله** عاد بذلك لأحرام لأنه في حكم المكي ما  
 دام في أرض الحرم لكن لا يخفى ما في العبادة من الشراح إذا أحرام الأول  
 قد تم وانقضى فكيف يعود به وكان الظاهر أن يقول عاد بلا إحرام  
**قوله** وفيه إن طوافه وقع صحيحا الخ أقول أجاب عنه في التمهيد  
 قال وإنما وجب الدم بالأعادة بعد النحر لأن التقصير لما تفاخشا كان  
 كتركه من وجه فعمل وجوب جابر كوجوبه انتهى وهو ما حو  
 من كلام المحقق في الفتح وأورد فيه أيضا جوابا آخر فارجع إليه  
 إن ثبت **قوله** ولو طاف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة  
 الخ أقول يخالفه في غاية البيان حيث أوجب الدم وكذا في البحر  
 الرائق حيث قال عند قول المتن وبدنة لوجبا قيد بالركن وهو  
 الأكثر لأنه لو طاف الأقل جنبا ولم يعد وجب عليه شاة وإن أعاد  
 وجبت عليه صدقة لتأخير الأقل من طواف الزيارة لكل شوط نصف  
 صاع انتهى **قوله** لكل شوط إلا إذا بلغ ذلك فإنه ينقص منه ما شأ  
 كذا في غاية البيان **قوله** ويجب حمل كلام الوبري الخ قال الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي أقول لم يظهر وجه قول السالك المذكور

النوع الخامس في الجنايات  
 في أفعال الحج

لأن

لأن كلام الوبري ليس فيه ما يدل على بقاء الصدقة الأولى اللازمة  
 بطوافه محدثا وإنما لا تسقط عنه بالأعادة بل كلامه موافق لما  
 قاله الأسيبجي وإن الواجب هو الصدقة لأجل التأخير للغير  
 فتأمل انتهى **قوله** أو في جوف الحجر ذكر في البحر الرائق أنه لو طاف للعمرة  
 في جوف الحجر ولم يعد يلزم دم ثم قال وأما في طوافه الواجب إذا  
 دخل في جوف الحجر ينبغي أن يجب فيه الصدقة كذا ذكر الشارح  
 ولا ينبغي التعيين ينبغي لأن المص في المختصر قد صرح بلزوم الصدقة  
 بترك الأقل من طواف الصدرة ينبغي أن لا فرق بين الطواف الواجب  
 والتطوع في لزوم الصدقة لما أن الطواف وإن أخلطيم واجب  
 في كل طواف انتهى **قوله** وإن أعاده سقط أي الدم عنه فهذا إن كان  
 الأعادة في أيام النحر أما بعد ما فليزوم صدقة عند أبي حنيفة لكل  
 شوط نصف صاع من بر خلا قالها قاله في البحر الرائق في ترك أقل  
 طواف الزيارة **قوله** وأما عند ما قدم واحد أي لترك الصدر ولا  
 شيء بالتأخير عندهما **قوله** لا يفعل وعليه دم اتفاقا أقول  
 عبارة الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه هكذا وإن حصل  
 طواف الصدر بعد أيام النحر لا يتقبل عنده إذا لا فائدة في نقله و  
 عليه دم لطواف الزيارة محدثا وعند ما يتقبل أذ في النقل فائدة  
 وهي سقوط الدم للحدث ولا يجب للتأخير شيء لكن يجب عليه  
 طواف الصدر فإن طافه لا شيء عليه ولا يجب الدم بتركه حيث  
 انتقل الأول للزيارة ثم عدم الفائدة في النقل عندنا لما أغايقوا  
 على القول بوجوب الدم بالأعادة في الحدث بعد أيام النحر للتأخير

ينبغي أن لا فرق بين  
 الطواف الواجب وبين  
 التطوع فليزوم الصدقة



وأما على القول بعدم وجوبه ففيه فائدة وهي سقوط الدم للحدث  
وعلى القول الأول أيضا لا يخلو عن فائدة وهي حصول الطواف كاملا  
فما لم ينتهت عبارته **قوله** والفرق أي بين مسئلة الجنبه ومسئلة  
الحدث حيث نقل الصدر إلى الزيادة في المسئلة الأولى وإن كان بعد  
أيام النحر ولم يتقل في المسئلة الثانية إذا وقع بعد أيام النحر فقامل  
**قوله** وإن أمكنها أقله فلم تطف فلا شيء عليها أقول كان الظاهر  
وجوب الصدقة لتأخير الأقل من غير عذر كما تقدم في المسئلة التي  
قبيل الفصل والله أعلم **قوله** ولو ولد قبل ذلك وبقي من مدة النفاس  
مدة الحيض أو أقل أجبر الحال على المقام أقول يلزم منه أنه جبر  
في الحيض عما المقام وقال في كتاب اختلاف الأئمة راضي الله عنهم  
وإذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة لم تنفر حتى يتطوف وتظهر  
ولا يلزم الحال حبس الحمل عليها بل ينفر مع الناس ويترك غيرها  
مكاتها عند الشافعي وأحمد وقال مالك يلزمه حبس الحمل أكثر  
مدة الحيض وزيادة ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة أن الطواف  
لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحاجة انتهى **قوله**  
وفيه أنه ما دام بركة لا يصدق عليه أنه تركه أجاب عنه  
بعضهم بأن الترك قد يتحقق من طوعه بركة باصراره على عدم الطواف  
انتهى ولا يخفى ما فيه **قوله** على ما في عامة الكتب إحتراز أعد  
ما تقدم من مبسوط شيخ الإسلام **قوله** وكان حقه أن يقول  
وقيل لا يلبي عليه الخ أقول كأنه ترك حكاية هذا القيل لما قال في  
البحر الرائق بعد ذكر حق ما هنا وهكذا ظهر بطلان ما في غاية البيان

ومما لا يخفى في كتاب اختلاف  
الأئمة ولا يلزم إجماع  
حبس الحمل عليها

مؤيداً

مغنياً إلى الاستيعاب من أنه لا شيء عليه لو طاف للقُدوم محدثاً أو  
جنباً لأنه يقتضي عدم وجوب الطهارة للطواف ولأن طواف التطوع  
إذا شرع فيه صار وجباً بالشرع ثم بدخله النقض بترك الطهارة  
فيه غاية الأمر أن وجوبه ليس بالاحتياج إليه تعالى كما ابتدأ  
فأظهرنا التفاوت في الخط من الدم إلى الصدقة فيما إذا طاف للتطوع  
جنباً انتهى **قوله** لأنه ليس بواجب وأما على قول من بوجبه فينبغي  
أن يلزم الدم بتركه اللهم إلا أن يكون من الواجبات التي لا يجب بتركها شيء  
ولم أره قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** ففيه بحث لأن طواف  
الصدر الخ قال في تحفة الأضياف أن هذا الفرق لا تأثير له لأن العبرة  
بحال التلبس لا بما قبل ذلك انتهى **قوله** وأنه لا يلزم منه بتركه شيء قال  
الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه بعد نقله فيه نظر فتدبر  
انتهى **قوله** ولما دخل في طواف العرة للبدنة ولا للصدقة أقول  
بخالفه ما ذكره العلامة ابن نجيم في بحره عند قول المائتين أو طاف  
لعرته وسعى محدثاً ونص عبارته وتفيد بكون طواف العرة كلمة محدثاً  
والأكثر كالكمل لأنه لو طاف أقله محدثاً وجب عليه لكل شوط  
نصف مائة من حنطة أقله إذا بلغت ثمنه دماً فينقص منه  
ما شا انتهى ومثله في السراج الوهاج **قوله** بخلاف طواف الزيارة  
الخ قال في غاية البيان والقياس أنه لا يكتفي بالساعة فيما إذا طاف  
لعرته جنباً لأن حكم الجنبه أغلظ من الحدث كما في طواف الزيارة  
لكن اكتفى بها استسهالاً لأن طواف الزيارة فوق طواف العرة والاحتياج  
أغلظ الدما وهو البدنة في طواف الزيارة كان لمعينين وكادة



وكادة الطواف وغلفا أمر الجناية فاذا وجد أحد المعنيين دون الثاني  
تغذرا يجب اغلظ الدماء فاقصرنا على الشاة انتهى **قوله** وإن أعاده  
أي الأقل منه يسقط عنه الدم أقول **قوله** كان الأولى عدم قصر مرجع  
الضمير على الأقل ليحمل ما إذا طافه محمداً فإن الحكم واحد قال في البحر الرائق  
عند قول المتن وطاف بعمرته وسعى محمداً ولم يعدا قيد بقوله لم يعدا  
لأنه لو عاد الطواف طافاً فإنه لا يلزم منه شيء لا ارتفاع النقصان بالأعادة  
ولا يؤمر بالعود إذا رجع إلى أصله لوقوع التحلل بأداء الركن مع الحلق  
والنقصان يسير وما دام بركة بعيد الطواف لأنه الأصل انتهى **قوله**  
فلو انفجرت في الحدث زاد المرشد في شرحه بعد أن ذكر ما هنا ما نصه  
ولا يقال إن ما عن شارحي الجامع الصغير في الجناية لا يحدث فلا خلاف  
ولا يراد لأن الزيلعي في شرح الكفر وابن الهمام في شرح الهداية وذكر  
أقولهم في الحدث صريحاً وكذا قاضي خان في شرح الجامع ذكر ذلك بطل  
ما توهم أو أنه أعلم انتهى **قوله** أي دماً هكذا في النسخ بالنصب والوجه  
رفعه لأن ما بعد كقطف بيان على ما قبلها فينبغي في إعرابه وهو  
الرفع بالاستدانة فقامل **قوله** فإن كثيره وقليله سواء أي مستوي  
في وجوب الدم أقول هذا مبني على ما أسلفه من أنه لا مدخل في  
طواف العمرة للصدقة وقد قدحنا عن السراج الوهاج والبحر الرائق أنه  
كو طاف للعمرة كله أو أكثره محمداً فعليه دم ولو طاف أقله محمداً  
فعليه صدقة فقد فرق بين القليل والكثير والله أعلم **قوله** إلى أن  
يأتيه اليقين أي الموت ولو شارف عليه يجب أدائه بقدر ما أمكن  
فإن لم يقدر سقط عنه ويكون أغنا بالخير ولا يجب عليهم أن يوصي  
بدم

هذا معنى ما أسلفناه  
أنه لا مدخل في طواف العمرة  
للصدقة

لو يلزمه الإتيان إذا لم  
يقدر ترك الطواف

بدم لها لأنها عبادة مستقلة بذاتها وليست من واجبات الحج فلذا وجبت  
لكل طواف وقيل ينبغي أن بالدم والمذهب عدم الجبر قاله القاضي عبيد  
في شرحه **قوله** على ما صرح به صاحب الدعايع وقال الكرمانى والأصل  
أن كل نسك يباح تركه لعدم إلزامه بتركه شيء كذا قاله الرخوي وفي  
شرح نظم الكفر والطلاق في المحيط بأن كل واجب لا شيء فيه بتركه للعذر  
انتهى **قوله** وكذلك صرح ولوالجى في فتاواه حيث قال وترك الواجب  
من غير عذر يوجب الدم انتهى وهذا مذهب أصحابنا لا فرق بين  
واجب وواجب قاله القاضي عبيد في شرحه **قوله** ولو سعى كله أو  
أكثره ركبا أو محمداً فعليه دم قال القاضي عبيد صرح به ولوالجى  
في فتاواه وقال إن لم يعده ماشياً لأن المشي واجب وترك الواجب  
من غير عذر يوجب الدم ولو أعاده بعد ما حل وجامع يلزمه دم  
دم لأن السعي غير موقت في نفسه إنما الشرطان يأتي به بعد الطواف  
وقد وجد انتهى **قوله** لم يعتد به لما تقدم أن من شرط صحة السعي  
أن يقع بعد طواف **قوله** أنشئ ما شئ أحد إليه قال الشيخ حنف الدين  
قال ذلك رد على الفارسي مع إنه لم يخالف ما تقدم بل ما قاله هو  
عين ما قالوه فما أعلم ما الذي جرح إليه الشايع وفيه من عبارة  
الفارسي حتى قال ما قال فكانه فهم أن الفارسي يجعل السعي طواف  
التيارة موقفاً بإمام الحرم وهو مذهب الإمام فإذا لم يأت به فيها  
لزمه الدم بذلك وهو بعيد أو كيف وقد قيد الفارسي لزوم  
الدم بالرجوع إلى الأهل حيث قال لزمه دم أن يرجع إلى أهله وإن  
كان على سعي ولا شيء عليه وفي عبارة ظاهرة في المراد وسأله

عذر ترك سعيه  
لعدم إلزامه بتركه

ترك الواجب من غير عذر  
يوجب الدم

ترك سعيه بعد طواف  
لم يعتد به



عن الانتقاد نعم لو كانت مطلقة كما كان يفهم ذلك انتهى **قول**  
 وصلته أصل يعني أن الأصل واللايق عدم ترجحه بفصل على حدة  
 حدة لعدم اشتغاله على مسائل فكان ينبغي وصل قوله أما الخ مسائل  
 الفصل الذي قبله **قول** ومن خطا صاحب الهداية الخ قال العلامة  
 ابن خيم في جرحه عند قول المتن ودمان لو خلق القارن قبل الذبح أي  
 يجب دمان عند أبي حنيفة بتقديم القارن أو المتمعن الخلق على الذبح  
 وعندهما يلزم منه دم واحد وقد نقص صاحب المذهب محمد بن الحسن  
 في الجامع الصغير على أن أحد الدمين دم القرآن والآخر لناخير النسك  
 عن وقتها وعندهما يلزم منه دم القرآن فقط لكن وقع لكثير من الشايع  
 استنباه بسبب ذكر الدمين في باب الجنابة فإن الظاهر من العبارة  
 أن الدمين لأجل الجنابة والأكان ذكر الدم الواحد كافيا للعلم بدم القرآن  
 من بابه ومنهم صاحب الهداية فإنه قال وعليه دمان عند أبي  
 حنيفة دم الخلق في غير أو أنه فإن أو أنه بعد الذبح ودم لناخير  
 الذبح عن الخلق وعندهما يجب دم واحد وهو الأول ولا يجب بسبب  
 لناخير شيء انتهى فجعل الدمين للجنابة فنسبه في غاية البيان إلى  
 التخييط وإلى التناقض فإنه جعل في باب القرآن أحدهما للشك والآخر  
 للجنابة ونسبه في فتح القدير إلى أنه سهو من القلم لأنه لو وجب  
 ذلك لزم في كل تقديم نسك على نسك دمان لأنه لا ينفك عن الأمرين  
 ولا قائل به أن أحدهما ولو وجب في حق القارن قبل الذبح ثلاثة دماء في  
 تفريق من يقول أن أحرام عمرته انتهى بالوقوف وفي تفريق من لا يراه  
 كما قد منا خمسة دماء لأن جنابته على أحرامين والتقديم لناخير

أحد الدمين دم القرآن  
 لناخير النسك وعندهما  
 دم واحد

جنائتان

جنائتان ففيهما أربعة دماء ودم القرآن انتهى وهكذا في النهاية  
 والعناية ولم أر جوابا عنه وظهر لي أنه لا تخييط ولا سهو من  
 صاحب الهداية إنما ان في المسألة اختلافا فاما الهداية مبني على قول  
 بفضلهم أنه يلزم منه دم الخلق في غير أو أنه إجماعا كما صرح به في معراج  
 الدراية أو غيرها ويجب دم القرآن إجماعا ووقع الاختلاف بينهم  
 في الدم الثالث فهمنا مبني على هذا القول وأما قوله قريبا  
 وقال لا شيء عليه في الوجهين وذكر منه ما إذا حلق قبل الذبح  
 فهو بناء على أصل الرواية المنقولة في الجامع عنها أو معناه لا شيء  
 عليه عندهما بسبب لناخير وأما بسبب الجنابة فيقولان بوجوب  
 الدم وبهذا اندفع ما في العناية وأما التناقض الذي ذكره صاحب  
 الفاية فمنوع لأن ما ذكره في باب القرآن من دم واحد لو خلق  
 قبل الذبح فأنما هو للعجز عن الهدي كما هو صورة المسألة فلم يكن جنائتا  
 بالخلق في غير أو أنه لأن الشايع أباح له التحلل بالخلق وأما قدم نسكا  
 على نسك فقط فلزم منه دم وأما ما ذكره هو من لزوم دمين لو خلق  
 قبل الذبح فأنما هو لكونه جنابة لأن الخلق لا يحل له قبل الذبح لقدرته  
 عليه وكان جنائتا مؤخرًا فلزم منه دمان وأما الزام أن ذلك يوجب  
 دمين فيما إذا قدم نسكا على نسك لأنه لا ينفك عن الأمرين ولم يقل  
 به أبو حنيفة فهو ممنوع أيضا لأن الخلق قبل الذبح لا يحل فكان جنابة  
 على الأحرام بخلاف الذبح قبل الرمي فإنه ليس بجنابة لأنه ما ح  
 مشروع في نفسه وإن لم يكن نسكا كما ملأ إذا قدمه فكيف يوجب  
 دما وليس بجنابة وإنما وجب دم واحد باعتبار التقديم وبهذا



يعلم انه لو خلق قبل الرمي فهو كما لو خلق قبل الرمي فهو كما لو خلق  
 قبل الذبح بالاولي واما قوله لوجب ثلاثة ما يلزمه انه على  
 هذا القول يلزمه دم ماء دمان للجناية ودم للقران واما لزوم  
 حصة دم فهو ممنوع عن كل قول لان جناية القارن انما تكون  
 مضمونة بدمان فيما على المفرد فيه دم والمفرد لو خلق قبل الذبح  
 لا يلزمه شيء فلا يتضاعف على القارن هكذا اجاب في الغاية  
 واجاب في غاية البيان التضاعف على القارن انما يكون فيما اذا  
 دخل نقصا في احرام عمرته اما فيما لا يوجب نقصا فيه فلا يجب الاداء  
 واحد كما هنا فانه قد اتي بركتها واجبتها وهذا اذا فاض قال  
 قبل الامام او طاف للزيارة جنبا او محذرا لا يلزمه الا دم واحد  
 لانه لا تعلق للعمرة بالوقوف وطواف الزيارة وعلى تقدير ان تكون  
 جناية القارن مضمونة بدمان فاما يلزم اربعة دماء لخمسة  
 لان حلقه قبل او اوانه جناية توجب دمان وتقدم النسك على  
 النسك يوجب دما واحدا ودم القران ولا يمكن ان يتعد دم  
 التقديم باعتبار انه جناية لان الجناية هي الحلق قبل او اوانه وقد  
 وجب دمان فلا يجب شيء آخر هذا ما ظهر لي في توجيه كلام الامام  
 لكن المذهب خلافة كما قدمناه انتهى كلام البحر وفي النهر كلام حسن  
 يتعين الوقوف عليه فارجع اليه تركناه خشية الملل والله اعلم  
**قول** الا في رواية عن ابي يوسف انه لا يرمي في الليل وعليه دم  
 هذه الرواية ضعيفة لانه اذا لم يجب الدم عنده بتأخير الرمي  
 اليه فدل على ان لا يجب بالتأخير الى الليل **قول** وان ترك الاقل  
 الحرام

سردا لوقاف قبل الرمي

فيها

وراء البحر حرام حسن  
 يتعين الوقوف عليه

بمع

ال  
 اخره قال المرشد في هذا هو المشهور وفي شرح النقاية لابن جندب  
 معز بالظهيرية عن ابي حنيفة رحمه الله لو ترك الحرة الاولى او  
 الوسطى فعليه دم ولو ترك رمي جمره العقبة اطعم لكل حصاة نصف  
 صاع حنطة انتهى وهو عجيب غريب انتهى لكن وجهه بعضهم  
 بانه مبني على الرواية القائلة بوجوب الترتيب بين رمي الجمار فاذا  
 لم يرم الاولى ورمى الاخرى يعني كان تاركا لرمي يوم واذا رمي الاولى  
 والاخرى لم يصح رمي الاخرى فيكون تاركا لرمي الاخرى فتنبه وعند  
 الشافعي يجب الدم بترك ثلاث حصيات **قول** ولو ترك رمي الايام  
 كلها فعليه دم واحد هذا هو الصحيح وعليه الاكثر وقال بعض  
 الشايخ يلزمه بترك رمي كل يوم دم وبه قال بعض الشافعية  
 قاله المص في المنك الكبير **قول** لا شيء عليه على ما في البدائع قد منا  
 نقله ايضا عن الكرخي والمحيط ولو اجهت تدرك **قول** لكن يرد على  
 تعميمها تخصيصهم الخ لا يخفى ان ذلك التخصيص لا ينبغي ثبوت ذلك  
 الحكم في غير المنصوص خصوص ما بعد تصريح جمع بعدم لزوم  
 شيء في الكل **قول** للتخصيص كذا بخط الشايخ فهو بضم الحاء وتشديد  
 اليا جمع حايض وهو في المتن الحرة بصيغة الافراد **النوع**  
**السكس في الصيد** واراد المص تعريف المعنى الثاني وهو ما كان بمعنى  
 المفعول **قول** فالطبي والفيل والحمام السناسات صيد وان  
 كانت ذكورا بالذبح والبعير والبقر والثاة المتوحشات ليست  
 بصيد وان كانت ذكورا بالحقن لان المنطوق اليه في الصيدية  
 اصل الخلقة وفي الذكوة الامكان وعدمه **قول** واما المتولد بالذبح

عن ابي حنيفة قوله رمي  
 الفيلة اطعم للاحصاء  
 صاع وهو غريب

النوع ال  
 في الصيد



وكذا ذكره في البحر الحقيق والبحر الرائق وذكر في باب ما يؤكل  
لحمه وما لا يؤكل ان الكلب اذا تروى على شاة فولدت ولدا  
راسه مثل راس الكلب وما سوى ذلك من الاعضاء يشبه  
الشاة فانه يقدم اليه اللحم والعلف لا يؤكل لانه كلب وان  
تناوله العلف دون اللحم يرمي الراس ويبي كل ما سواه وان تناولها  
جميعا يضربه فان نجح لا يؤكل وان نغي يرمي الراس بعد الذبح  
وان شرب يرمي الراس ويبي كل ما سواه وان اتي بها يدح فان  
خرج منه الكرش يؤكل ما سوى الراس وان خرج منه الامعلا  
يؤكل منه شيء كذا قاله قاضي خان قال الشيخ عبد الله العفيف  
في شرحه **قوله** وبقي احتمال الخ حكاية الشيخ العفيف في منسكته  
يقيل قال الشيخ حنيف الدين المرشدي وهو داخل في قوله او  
يعيش في البر والبحر كما لا يخفى انتهى **اقول** وفيه تأمل **قوله** كالجامور  
قال الشيخ في الكبير وفي شرح الكنز عند ذكر البط الا اهلي والمراد  
بالبط التي تكون في المساكن والحياض ولا تطير لانه الوقي باصل  
الخلقة كالدجاج واما التي تطير فصيد يجب بقتلها الجزا فينبغي  
ان يكون الجوا ميسر على هذا التفسير ان  
قيد في الفتح بالمائي لخراج البري قال ومثله السرطان والتمساح  
والسلحفاة الماي حلال للحرم والبري حرام عليه **قوله** والسمك  
والسلحفاة الماوي حلال للحرم والبري حرام عليه **قوله** والسلحفاة

تكون اذا تروى على شاة فولدت ولدا  
الكلب

الكلب اذا تروى على شاة فولدت ولدا  
الكلب

الكلب اذا تروى على شاة فولدت ولدا  
الكلب

والسلحفات قال الشارح في حاشيات بكسر السين وفتح اللام  
انتهى وقال في المصباح وفيها لغة اثبات الها فتفتح اللام  
وتسكن الحاء والثانية بالعكس اسكان اللام وفتح الحاء والثالثة  
والرابعة حذف الهاء فتح اللام وسكون الحاء والمدة والقصر انتهى  
وسياتي له مزيد تحقيق ان شاء الله تعالى وقال في القاموس  
ومن جلد ها الدبر الذي يصنع منه الامشاط وخاصة النسيج  
به اذ هاب الصبيان من الشعر **قوله** وزاد بعضهم التماسح لا ينبغي  
التقير بقوله زاد مع دخوله تحت الكاف وشمول قوله غير  
ذلك له وكان الانسب ذكره بعد المتعاطفات **قوله** وكلب الماء  
حيوان مشهور يد الا اطول من رجله يلمح بدنه بالطين  
ليحسبه التماسح طينام يدخل جوفه فيقطع امعاءه ويمزق  
بطنه ولذلك من كان معه شجرة كلب الماء يامن غايلة التماسح  
كذا في البحر الرائق بضعف القول الآخر **قوله** والمروى بالفتح هو  
الذي في رجله ريش كانه سراويل كذا في المغرب **قوله** وهو بكسر  
الاي اخره هو كلام مبتدأ وليس من عبارة القاموس لكنه موافق  
لقول القاموس او كذب **قوله** وفي ابن عرس والسنور الوحشي  
روايتان قال الشيخ حنيف الدين المرشدي وكذا القنفذ عن ابي  
يوسف روايتان انتهى **قوله** فعليه الجزا قال الشيخ حنيف الدين  
المرشدي رحمه الله تعالى سواء قتله اختيارا او اضطررا مباشرة  
او سببا ونكتة التقير بالقتل دون الذبح مع اتحاد الحكم هي الاشارة  
الى ان حكم حكم الميتة وان ذبح والميتة تسمى قتيلا لا ذبيحا والاصل في

فمنه جلد  
التمساح

والسلحفات قال الشارح في حاشيات بكسر السين وفتح اللام  
انتهى وقال في المصباح وفيها لغة اثبات الها فتفتح اللام  
وتسكن الحاء والثانية بالعكس اسكان اللام وفتح الحاء والثالثة  
والرابعة حذف الهاء فتح اللام وسكون الحاء والمدة والقصر انتهى  
وسياتي له مزيد تحقيق ان شاء الله تعالى وقال في القاموس  
ومن جلد ها الدبر الذي يصنع منه الامشاط وخاصة النسيج  
به اذ هاب الصبيان من الشعر **قوله** وزاد بعضهم التماسح لا ينبغي  
التقير بقوله زاد مع دخوله تحت الكاف وشمول قوله غير  
ذلك له وكان الانسب ذكره بعد المتعاطفات **قوله** وكلب الماء  
حيوان مشهور يد الا اطول من رجله يلمح بدنه بالطين  
ليحسبه التماسح طينام يدخل جوفه فيقطع امعاءه ويمزق  
بطنه ولذلك من كان معه شجرة كلب الماء يامن غايلة التماسح  
كذا في البحر الرائق بضعف القول الآخر **قوله** والمروى بالفتح هو  
الذي في رجله ريش كانه سراويل كذا في المغرب **قوله** وهو بكسر  
الاي اخره هو كلام مبتدأ وليس من عبارة القاموس لكنه موافق  
لقول القاموس او كذب **قوله** وفي ابن عرس والسنور الوحشي  
روايتان قال الشيخ حنيف الدين المرشدي وكذا القنفذ عن ابي  
يوسف روايتان انتهى **قوله** فعليه الجزا قال الشيخ حنيف الدين  
المرشدي رحمه الله تعالى سواء قتله اختيارا او اضطررا مباشرة  
او سببا ونكتة التقير بالقتل دون الذبح مع اتحاد الحكم هي الاشارة  
الى ان حكم حكم الميتة وان ذبح والميتة تسمى قتيلا لا ذبيحا والاصل في

في حيوان  
قوله قال ابن القيم  
والاول هو الاحمق  
بالمرح

لا جزا فيه وفي الرطاب المسمى  
والفتح في القنفذ عن  
ابي يوسف

كله حكم الميتة وان  
ذبح



في ذلك قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا  
 جزاء الاية فقد نص على وجوب الجزاء على القاتل والتصيد بالقتل  
 مع ان محظورات الاحرام يستوي فيها العمد والخطا لان الاية نزلت  
 في المتعمد ولان الاصل فعل التعمد والخطا لاحق به للتفريط او جمل  
 الوعيد في آخر الاية بقوله ليذوق وبال امره فالقود يرتفع اليه  
 لا الى الحكم الجزاء وعن الزهري نزل الكتاب بالعمد وورثت السنة بالخطا  
 انتهى **قوله** فعليه ما نقص من قيمته اعتبار البعض بالكل كما في حقوق  
 العباد قاله في البحر **قوله** اي كاملة ان لم يضمن النقصان وان ضمنه  
 فقيمته منقوصا بالجرم قال الشيخ عبد الله العفيف في شرح **قوله**  
 اي احتياطا والقياس ان يضمن النقصان للشك في سبب الكال كالصيد  
 المملوك اذا جرحه وغاب ولا يستحسن ان يلزمه جميع القيمة احتياطا  
 لكن اخذ بصيد من الحرم ارسله ولا يدري اذ دخل الحرم ام لا فانه  
 يجب قيمته فان جزاء الصيد يسلك به مسلك العباد من وجه  
 كذا في البحر الرائق **قوله** لم يضمن شيئا كذا في المحيط معلل بان سبب  
 الضمان قد نزل في ذوات النقصان كما في الصيد المملوك وقال في البدع  
 وبالاذاعمال لا يثبت ان الاتلاف لم يكن بخلاف ما اذا جرح آدميا  
 فادملت جرحه ولم يبق لها اثر فانه لا ضمان عليه لان الضمان  
 هنا انما يجب لاجل الشئ وقد ارتفع انتهى قال في البحر الرائق  
 وهو الظاهر لما تقدم من الفرق بين جزاء الصيد والصيد المملوك  
 في مسئلة ما اذا غاب بعد الجرح انتهى وفي شرح اللز للقيني و  
 قال

مما ان اجزائه  
 او اخذ بصيد الحرم  
 يدري اذ دخل الحرم ام لا

قال في المحيط قاله

اما الادعي اذا جرح فادملت  
 جرحه وانما يجب لاجل الشئ  
 فان لا يثبت ان الاتلاف لم يكن بخلاف ما اذا جرح آدميا

قال ابو يوسف يلزمه صدقة للالم وعلى هذا الوقاع سنة او  
 ضرب عينه فايضت قتلت له سن وزال البياض انتهى **قوله**  
 يضمن النقصان كالصيد المملوك اذا جرحه ثم غاب قاله في البحر  
**قوله** فعليه قيمته كاملة لانه اتلف معنى الصيد وفوت عليه  
 الامن بتفويت الة الاستماع فيعظم القيمة كالوقاع عينه عليه  
 عبدا او قطع رجله **قوله** اجزاء الكفارة الخ ليس طندا  
 كالاول لان الموت هنا لم يحصل منه الا بالجرح الاول وهذا  
 حصل منه بعد ما كانت جناية اخرى فقد دفعها الجزاء  
 وهنا حيث كان السبب واحدا لم يتعين تعدد قال الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله** تضمن ما نقصه اي  
 بفعله وذلك لان الاتلاف الكل يوجب ضمان الكل فالتلاف  
 البعض يوجب ضمان البعض كما في حقوق العباد وان لم يبق  
 له اثر لا يضمن لزوال الموجب كما تقدم وقال ابو يوسف سفلت  
 صدقة الالم فعلى هذا الوجه عينه فايضت او قطع سنه ثم  
 زال البياض ونبت سن محل القلوعة يسقط الضمان وذكر  
 في الغاية معزنا الى البدع انه لا يسقط عنه الضمان لتفويت  
 الامن عليه بفعله الاول بخلاف جرح الايدي اذا اندمل ولم يبق  
 له اثر حيث لا يجب عليه شئ لزوال الشئ قال الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي في شرحه هذا الكتاب **قوله** واذا زاد اي  
 بسبب الضرر بان ضربه على عينه وفنا بياضه من ال بيبس  
 الضر او زادت في نقصها بسبب غلق قال الشيخ عبد الله

وعلى الثاني يلزمه صدقة  
 الالم وعلى هذا الوقاع سنة او  
 ضرب عينه فايضت قتلت له سن

وقطع عن جرحه او قطع  
 رجله فعليه قيمته

Copy



**قوله** الله العفيف **قوله** ولو نفر صيدا الى قوله ضمنه فان قلت  
 قد ذكرنا ان المتسبب للاضمان عليه والمباشر ضامن وهذا الشخص  
 لم يكن مباشرا لالتقاء الصيد على ما ذكرنا لا لتغيره وانما هو متسبب  
 وكان مقتضى ذلك ان لا ضمان عليه به قلت **قوله** هو كما ذكرنا  
 غير ان المتسبب اذا تعد ذلك ضمن نصيب كالمباشر حتى لو ركب  
 شيئا من ملكه فاصاب اشيا من ضمنه ولو حفر بئر في ملكه فوقع  
 فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه فعلم بذلك ان المتسبب  
 يضمن كالمباشر وان لم يكن فلا يخلاف المباشرة فانه ضامن على كل حال  
 تعد او لا قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** ولو ركب دابة  
 في اقول قد ذكرنا في باب جنابة البهيمة تفصيلا فعمل بحري ذلك  
 فقام لا في البحر **قوله** او التقدير كانوا محرمين لا يخفى ان الوجه  
 الاول اوجه لان حذف كان مع اسمها وابقاء الخبر مع ان ولو الرطبان  
 قليل **قوله** فعلى كل واحد جزاء كامل لان كل واحد يصير جانيا جنابة  
 مستقلة لان الفعل الذي لا يقبل الجزاء اذا صدر من فاعلين يضاف  
 الى كل واحد منهما كما في القصص وكناية القتل قاله في شرح مناسك  
 الكثر **قوله** فعليه جزاء واحد لان الواجب فيه بدل الحمل لاجزاء  
 الفعل وهو الجنابة حتى لا يدخل للصوم فيه فلا يتعدد **قوله**  
 ووافقنا اي الضربان اقول الصواب ووفقنا الضربات او وقت  
 اي كل واحدة من الضربات الثلاث كما في بعض النسخ المجردة  
 والله اعلم **قوله** وعلى المفرد قيمته هذا هو الصواب ووفقنا  
 بعض النسخ بتأنيث الضمين وهو الموجد بخط الشارح

المتسبب لا ضمان عليه  
 ولو لم يكن مباشرا

ولو ركب دابة في ملكه  
 او لو حفر بئر في ملكه

قد ذكرنا في باب جنابة البهيمة  
 تفصيلا فعمل بحري ذلك

قوله

**قوله** ما ذكرنا في النسخ ولا يخفى ان الاولي التقيين بمن يدل ما  
 فامل **قوله** وقيمته يوم مات اي احتياطا وفي مناسك الكرماني  
 كان عليه اكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح او وقت الموت  
 انتهى **قوله** غرر الزيادة لما سبق من ان الغرر في القيمة يوم الموت  
 احتياطا فيعطي ما بقي من قيمته يوم الموت **قوله** وان مات بعد  
 التكفير والتحليل الخ اما لو امكنه بعد ما جرحه وهو محرم  
 بعد ما ادي الجزاء مات في يده ضمن قيمة مستقلة يوم مات  
**قوله** فعليه قيمة البيض لانه اصل الصيد فاعطى له حكمه  
 في ايجاب الجزاء على المحرم فقد قيل المراد بقوله تعالى يا ايها  
 الذين امنوا ليلكنكم الله بشيء من الصيد تناله ايديكم وربما حكم  
 الآية تناله ايديكم اي البيض وربما حكم الصيد ولانه صيد  
 باعتبار المال يوجب دول الحال واعتبار الحال يمنع وجوب  
 الجزاء واعتبار المال يوجب الجزاء وجنابه احتياطا وقد روي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك فيه وهو مروي عن  
 علي وابن عباس ايضا قال الشيخ حنيف الدين المرشدي وفي  
 البدائع ولو شوي بيضا او جردا فضمنه لا يجرم اكله ولو  
 اكله او غيره حللا كان او حراما لا يلزمه شيء وعمل له في  
 المحط بانه لا يقتصر الى الذكوة فلا يصير ميتة ولهذا ابيح  
 اكل البيض قبل الشئ قاله في البحر **قوله** مذرة بكسر الهمزة  
 قال في القاموس مذرة البيضاء كقرحت فهي مذرة فسدت  
 انتهى **قوله** فلا شيء عليه لانه ليس بصيد ولا يعرضه ان يصير

على الخط بان ما  
 يقتضي الذكوة لا يصير ميتة  
 ولهذا ابيح اكله



صيد الحافي العناية **قوله** اي مطلقا يعني بغامة او غيرها قال في  
 البحر الرائق لان ضمانها ليس لذاتها بل لفرضية الصيد وهو منقوض  
 في الفاسدة وبهذا التقى قول الكرماني اذا كسر بيضة بغامة بذرة  
 وجب الجزا لان لغرضها قيمة وان كانت غير بغامة لا يجب شيء وذلك  
 لان المحرم بالاحرام ليس منهيا عن القرص للقتل بل للصيد  
 فقط وليس للذرة عرصة الصيد به كذا في فتح القدير انتهى  
**قوله** فعليه قيمة الفرج حيا قال في البحر الرائق والقياس ان لا  
 يفرم سوى قيمة البيض لان حيوة الفرج غير معلوم وجب  
 الاستحسان ان البيض معد للخروج منه الفرج الحي والكسر قبل  
 او انه سبب لموته فيحال عليه احتياطا فوجب قيمة حيا كما  
 صرح به **قوله** فعلى كل واحد من جزاء كامل لوجود العناية  
 منها الاخذ والاخذ والقاتل بالقتل **قوله** والمأخذ ان يرجع  
 بما ضمن على القاتل لان اداء الضمان يوجب ثبوت الملك في المضمون  
 بالاخذ السابق وقد تغذر اظهاره في عين الصيد فاظهرناه في بدله  
 لانه قائم مقام الملك في حق الرجوع ببذله كمن غصب مدبرا لا  
 وقتله انسان في يده يرجع بما ضمن على القاتل وان لم يملك المدبر  
 فكذا هذا بل اولى لان المدبر لا يملك بسبب ما والمحرم يملك الصيد  
 بالارث قاله في البحر الرائق **قوله** وقال زفر لا يرجع لانه لم يملك الصيد  
 لا قبل الضمان ولا بعده ولا كانت له فيه يد محترمة ووجوب الضمان  
 بتفويت يد اولى لم يوجد **قوله** وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه  
 وبه جزم الشايع النجاشي واختاره في فتح القدير وظاهر باقي  
 النهاية

القائم مقام الملك في حق الرجوع ببذله كمن غصب مدبرا لا وقتله انسان في يده يرجع بما ضمن على القاتل وان لم يملك المدبر فكذا هذا بل اولى لان المدبر لا يملك بسبب ما والمحرم يملك الصيد بالارث قاله في البحر الرائق

المحرم يملك الصيد بالارث

النهاية انه يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا سواء كفر بالصوم او لا وقد  
 يكون القاتل محرما اخر لانه لو كان حلالا فان كان الصيد في الحرم  
 لزمه الجزا وان كان من صيد الحلال لضمنا عليه بالقتل لكنه يرجع  
 عليه الاخذ بما ضمن فالرجوع لا فرق فيه بين الحرم والحلال **قوله**  
 ويرجع بقيمته على القاتل لانه لو لا قتله لم يكن الاخذ من ارسله  
**قوله** اخبرني بالارسل الخ **قوله** بل لم يملكه اصلا بالاخذ حال  
 الاحرام كما افاده اولاه صرح في البحر الرائق **قوله** لا يجب ارسله  
 لما في ابن ابي شيبة عن عبد الله بن الحارث قال كنا نخ و نترك  
 عند اهلنا شيئا من الصيد فانزلها وراي على مع بعض اصحابه  
 دواجن من الصيد وهم يحرمون فلم يامرهم بارسله وبذلك جرت  
 العادة الفاسية من لدن الصحابة ومن بعدهم الى الان يحرمون  
 وفي بيعهم حمام في البرج وعندهم دواجن وطيور لا يطلقونها  
 فهذا دليل على ان استبقائه في الملك محفوظا بغير اليد ليس  
 التفرص المحتج قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي بعد نقله في **قوله**  
 قال الكرماني الخ قال الشيخ حنيف الدين المرشدي بعد نقله في **قوله**  
 من هذا انه اذا اصطاد في الاحرام او اصطاده قبله ولكن اسلمه  
 في يده فانه لا يخلص من الجزا بوجه من الوجوه اذا هلك عنده  
 ولم يرسله ولا يجوز له بيعه ولا ذبحه ولا اسأله عنده فلم يقد  
 ملكه الا في التصيين وخوه اذا قتله واخذه الغير ولكن يرد  
 عليه قوته ولو اصطاد صيدا او هو محرر وباعه وهو حلال  
 جاز البيع فهذا يفيد انه يجوز له التصرف فيه بعد التخلل كما مل

نهاية ان الكرماني بالصوم خلاف في الرجوع بالارث

لا يجب ارسله دواجن

يجوز له التصرف فيه بعد التخلل



انتهى **قوله** وقال لا يضمن شيئاً لان المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما  
 على المحسنين من سبيل وله انه ملك الصيد بالاحد ملكا محترقا فلا  
 يبطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه والواجب عليه  
 ترك التفرص ويمكنه ذلك بان يخليه في بيته فاذا قطع يده عنه  
 كان محرمه متقدماً بقوله في الهداية ونظيره الاختلاف في كسر المعاني  
 انتهى وهو يقتضي ان يغني بقوله ما هنا لان الفتوى على قولها  
 في عدم الضمان بكسر المعاني وهي الآت اللهم وكالطوبى قاله  
 في البحر الرائق **فصل في الدلالة والاشارة قوله** وهي حر امر الخ الحديث  
 ابي قتادة الدال على تحريم الاشارة والامر والتحقت بالقتل استحباباً  
 باعتبار تقويت الأمن وأمر تكاب محظوراً حرامه وليس زيادة  
 على الكتاب بخبر الواحد لان الكتاب انما نص على القتل وتخصيص  
 الشيء بالذكر لا يفي الحكم عما عداه قاله في البحر الرائق **قوله** ان لا يتخلص  
 منه بعد ذلك الدال كذا قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** فالجزم على  
 الامر الثاني دون الاول كذا في الطر بكسي وفي البحر اثنان اخر وقيل على كل من  
 الثلاثة الجزا وفي الفتح فالجزاء على الامر الثاني لانهم لم يثبت امر الاول  
 لانهم لم يأمروا بالامر انتهى قال الشيخ عبد الله العفيف **قوله** وهو اي والحال  
 انه الدال براهما الخ يخالفه حل القاض عبيد في شرحه وعبارته وهو اي  
 للامور براهما فقتلهما اي المأمور بفعل الدال جزاء واحد لانه  
 انما امر باخذ واحد فقط فيكون مضموماً عليه دون غيره وانما واجب  
 عليهم الجزاء بقتله وان كان عالماً بها لان عدم العلم انما يشترط في الدلالة  
 لاني الامر والسيلة نقلها في المحيط معزيا الى المنطق وان كان للامور

فصل في الدلالة والاشارة  
 قوله

دلالة امر القاض من  
 بعد هذه فصح

عدم اشارة القاض  
 الى الامور

لا يراها فعليه اي الامر جزا ان لوجود الدلالة وهي موجبة  
 انتهت قال الشيخ عبد الله العفيف في شرحه وفي منكر القاض  
 ولو ان محرما اشترك بالصيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد فاخذه صيداً  
 اخر كان في الوكر فعلى الامر الجزا في الاول دون الثاني انتهى **فصل في البيع**  
**والشر والهبه والقبض** اعلم ان المحرم لا يملك الصيد بالشر ولا بالهبه ولا  
 بالميراث ولا بالوصية فان قبضه بعد الشراد حل في ضمانه وان هلك  
 في يده لم يجرأؤه حقاله تعالى ولزم منه قيمته ايضاً لما لا يملكه  
 رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزا الا بالرسالة كذا في البحر  
 الرائق كن قوله ولا بالميراث فيه نظر لما في الطر بكسي ان المحرم  
 يملك الصيد بالارث وفي البحر الرائق والمراد من قوله محرم المحرم  
 الصيد بسبب ما من الاسباب الاختيارية كالشر او الهبة  
 والصدقة والوصية واما السبب الجبري فيملكه به كما في اذا وش  
 المحرم من قرينه صيداً كما صرح به في المحيط انتهى نص في الراجح  
 والاحتجاج ما انه عليه والله سبحانه اعلم **قوله** فهو باطل هكذا  
 ذكره الشيخ بلفظ البطلان يتفاه غيراً وهو احتياطاً من  
 المشايخ وذكر بعضهم بلفظ الفساد قاله الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي وقال في البحر الرائق وانما كان باطلاً لان الصيد في حق  
 المحرم محرم العين لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر وما تم  
 صرماً اصاب المحرم الى العين فاذا سقطت تقوم في حقه  
 كالحجر في حق المسلم وحاصلة اصرار العين عن المحلولة لاسباب  
 التصرفات فيكون القرض فيها عبثاً فيكون قيمتها عينه فيبطل

فصل في البيع والهبه  
 والشر والقبض

قوله ولا بالميراث فيه  
 نظر لما في الطر بكسي ان المحرم  
 يملك الصيد بالارث

بيان  
 البطلان

Copy







في السراج الوهاج انتهى **قوله** اذ المعتبر في الصيد مكانه الى قوله  
 لا اصل الشجرة وهذا بخلاف الشجرة نفسها فان المعتبر اصلها و  
 ساقها لا اغصانها فان كان اصلها في الحرم ففي شجرة ولو اغصانها  
 متدلية في الحل وبالعكس لا كما سياتي بقى ما توقف على غرض في  
 الحل واصل الشجرة في الحرم ويرى الى صيد في الحل او كان الفصن  
 في الحرم والشجرة في الحل والصيد في الحل قال في البحر الرائق وينبغي ان  
 يكون الواقع على الفصن حمله حكم الطائر اذا كان على الفصن  
 فلا ضمان في الاولى وضمن في الثانية انتهى **قوله** ولو اخرج طيئة  
 من الحرم فولدت الحية قال في البحر الرائق وأشار رحمه الله تعالى بحكم الزيادة  
 المنفصلة كالحن والشعر فان اخرج حلال طيئة الحرم فان اذات  
 قيمتها من بدن او شعر ثم ماتت فان لم يؤد جزاءها قبل موتها فالزيادة  
 مضنونة وان ادي جزاءها قبل موتها ففي غير مضنونة لانه انعدم  
 اثر الفعل بالتكفير حتى استألف الفعل فيها لم يضمن انتهى **قوله** وقال في  
 المهام الى قوله وهذا الذي ادين الله به نازعه في الحرم بما حاصله  
 منع كون القتل هو السب وذلك انه اذا كان محرما فالسب هو التعرض  
 للصيد ولذا وجب بالدالة وقد مناه لو جرح صيد ان كفر ثم مات  
 لا يلزمه اخري لما انه كفر بعد السب وكذا ان كان حلالا لان هذا  
 هو المراد بالنهي عن التكفير فاذا اخرجها فقد اتصل فعلم بها فوجد  
 السب فحاز التكفير فاذا ادي الجزاء ملكها ملكا خيما ولذا قالوا  
 بكراهة اكلها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على انه  
 يجب رد ما بعد اداء الجزاء لو كان القتل هو السب لم يجب باصلها  
 وعدم

استوفى في الحرم اصلها  
 لا ساقها

ينبغي ان يكون الواقع على  
 الفصن حمله حكم الطائر

وعدم قدرته على ردها بالهرب والله الموفق قوله في النهي **قوله**  
 واما ان دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم  
 الخ لانه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرمته الحرم اذ هو  
 صار من صيد الحرم فاستحق الابن هذا اذا دخل به وهو  
 مسك له في يده الجارحة اما اذا كان في قبضه فلا كذا في  
 البحر الرائق وحكم بيض صيد الحل اذا دخل الحرم حكم اصله  
 في الحرم اكله وكسره كما جرح اكل صيد الحل وقتله في الحرم فان  
 قتل شيئا من ذلك فعليه قيمته كما لو فعل شيئا من ذلك بالصيد  
 نفسه غير انه اذا ضمن الجزاء يجوز له اكله كما صرح به في البدايع  
 وفي البحر الرائق ولم ار من صرح بحكم جزاء صيد الحرم كبضيه  
 ولبنه ولعله لفهمه من صيد الحرم فانه لا شك ان الجزاء يعتبر  
 بالكل فاذا كسر بيض صيد الحرم او جرحه ضمن ثم رأت التصريح  
 في المحيط بان جزاءه مضنونة وساق عبارة ان يرجع اليه  
 والله اعلم **قوله** قال محمد اقول في الفتح قال الشهيد يدل محمد  
 فافهم والله اعلم **قوله** وصرح في المبسوط الخ ذكر في المبسوط في اخر  
 المناسك ان عليه الجزاء فقد اختلف كلامه لكن ذكر في البدايع  
 انه لا جزاء عليه قياسا وفي الاستحسان عليه الجزاء فيحمل الاختلاف في  
 على القياس والاستحسان وفي فتاوي الوالداني لا يجب الجزاء  
 ويلزم اكله انتهى كذا في البحر الرائق **قوله** فصرح فيها السلام لا ينبغي  
 عليه قال في البحر الرائق وكذا حكم الكلب والباقي اذا ارسلها  
 كما صرح به الاستيعجاب انتهى **قوله** فأت الطيور عند شافع عليه



الجز ولو كانوا جماعة مشقة يكن محرمين نزولوا بيتا عكة ثم خرجوا  
 إلى منى وأمرهم بإغلاق الباب والمسألة بحالها فعلى كل  
 منهم جزاؤها قال العلامة ابن نجيم في بحر هذا إذا علموا بالطوبى  
 في البيت لأنه لا يكون تعدى الآية والأفلاشي عليهم لفقد  
 شرط التثبيت انتهى **فصل في قتل الجرادة** تصدق بلبي من  
 طعام لأنه من الطيور لا يستباحها وتنعها لأن الصيد مما لا  
 يمكن أخذه إلا بحيلة ويقصده الأخذ وهي كلفة المتابعة وقال  
 عمر رضي الله عنه ثمة خير من جرادة فأوجبها على من قتل جرادة  
 كاره وأه باللفظ الموطأ وتبعه أصحاب المذاهب وأما ما في سنن  
 أبي داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال حزننا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أو غزوة  
 فاستقبلنا رجل من جرادة فجعلنا نضربه بأسيافنا ونسبنا  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوه فإنه من صيد البحر فأجاب  
 عنه النووي في شرح المذهب بأن الحفاظ اتفقوا على تضعيفه  
 فليس هذا حديث ثابت فثبت أنه من صيد البحر فأجاب عمر  
 رضي الله عنه الجزاء بخضرة الصحابة رضي الله عنهم أنه قاتل وفدوى  
 البيهقي بسند صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال قال جرادة  
 قبضة من طعام يقال في البحر الزايق وفي المتن تصدق إجماعا إلى  
 اشتراط التملك وما في الجامع من قولهم له اطعم ما شايدل على  
 جواز الأباحة وقد منعنا عن الاستيعاب التكثير بذكر ولم  
 يذكر الصدقة مقدار العدم ذكره في ظاهر الرواية وروى

فصل في قتل الجرادة

الحسى

الحسى في الواحدة كسرة وفي الاثنين أو الثلاثة قبضة من طعام  
 وفي الأكثر نصف صاع كذا في البدائع وغيرها وفي الدراية معزى  
 إلى الجامع الصغير اطعم شيئا صغيرا ككسرة خبز عذائي قبضة واحدة  
 وفي الثنتين أو الثلاث كفا من حنطة هكذا روى ابن عباس  
 وفي الزايد على الثلاث نصف صاع من حنطة قاله في النهي  
 ابن جريح أنه سأل عطاء عن الداء أقتله قال لا لها الله إذا قتله  
 فأعمره قلت فما أعمره قال مثل ما تقر في الجرادة ثم أقدر  
 قدره منها من غرامة الجرادة قاله الشيخ عبد الله العوفي في  
 شرحه فإن ذلك يأكل النبي صلى الله عليه وسلم الجرادة لا عن سلمان  
 رضي الله عنه قال أسبل النبي صلى الله عليه وسلم الجرادة فقال  
 أكثر جنود الله لا أكله ولا أخمره رواه أبو داود وقال محي  
 السنة ضعيف انتهى كذا في المشكاة لكن في الصحيح البخاري  
 من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال غزو ناعم رسول  
 النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوة أو ستا كنانا كل معه جرادة قال  
 شارحه القسطلاني زاد أبو نعيم في الطب ويأكله معنا انتهى  
**قوله** على ما ورد عن بعض الصحابة وهو سيدنا عمر رضي الله عنه  
 فقد روي أن أهل حصص أصا بواجراد أو كانوا محرمين فنبأوا  
 كعب الأحمري فأوجب عليهم في كل جرادة درهما فذكر وأذلك  
 لعمر رضي الله عنه فقال لها أكثر دراهم يا أهل حصص ثمرة خير من  
 جرادة انتهى **قوله** فيصوم يومها قال العلامة ابن نجيم في  
 حقه وسبغها أن يكون ذلك في حق العبد لما علم أن العبد لا يكفر

تأييده لم تأكل الجرادة

Copy

sity



إلا بالصوم انتهى **تلييه** قال في البحر الرائق ولم أر من تكلم على  
الفرق بين الجراد القليل والكثير كالقمل وسبغى أن يكون كالقمل في الثلاث  
ومادونها تصدق بما شأ وفي الأربع فأكثر تصدق بنصف صاع  
انتهى لكن سيأتي في كلام الثالث في فصل أحكام الصدقة ما يخالف ما  
استظهره صاحب البحر سبغى حيث قال عند ذكر المستثنات  
من النصف الصاع والاف في قتل الجراد أي وإن كثرت القمل أي إذا لم يزد  
على عدد الثلاث فتأمل واسم اعلم وقال في فصل الأجر شرح منسك  
مدنى الأجر بعد أن ذكر ما في البحر الرائق من البحث والذي يظهر  
للعد الضعيف أنه في الجراد الكثير عن كل جرادة عشرة وهي خير  
منها أو يقيها ويغني قيمته لأن الجراد صيد فتجب فيه القيمة  
فلا يصح قياسه على القمل لأنه صيد انتهى **فصل في قتل القمل قوله**  
تصدق أي لا يها متولدة من التفت الذي على البدن والمجر منوع  
من أنزاله بمنزلة أنزاله السم قاله في البحر وفيه عن المحط ولكن  
قتل القملة وما تصدق به فهو خير منها انتهى **قوله** وفي أن يرد على  
الثلاث نصف صاع من بر وفي منسك أبي الجاوان أن كان القمل  
كثيرا كالعشرة فصاعداً أظهر نصف صاع من بر انتهى والصحيح  
الأول قاله الشيخ عبد الله العفيف وقال في البحر الرائق وظاهر  
كلام الأسيجاني أن ما زاد على الثلاث كثير وكلام قاضي خاتان  
العشرة فأنفقها كثير واقتصر شرح الهداية على الأول فكان  
هو المذهب انتهى **قوله** ولو التي توثق به المني لم تغلب البحر المخالف  
ما في المنصورة إذا التي توثق في الشمس ليقول القمل بحر فوات

الفرق بين الجراد القليل والكثير

فصل في قتل القمل

او علم

او غلبه فوات لم يلزم جزاء كما في البرجدي قاله السيد المحمدي في شرح  
الكنت **قوله** واتقاء القملة كقتلها قال في البحر الرائق لأنه الموجب إزالتها  
عن البدن لا خصوص القتل كما صرح به الأسيجاني وغيره انتهى  
قال في النهر وقولهم إن الاتقاء على الأرض كالقتل ينبغي أن يكون من  
حيث أنه سبب له فيشترط فيه القصد انتهى وقال صاحب الخواص  
إذا ألقيت القملة حية أو رثت النسيان وفي خزانة الأكل لو قتلها  
بعد ما سقطت من يدك لا شيء عليه لعدم ارتفاقه انتهى كذا في  
شرح الشيخ عبد الله العفيف **قوله** ولو قتل جراراً من غير فلا شيء عليه  
قال السيد المحمدي في شرح الكنت ولا انتفات لمن قال أطلق القملة  
ليشمل قملة نفسه وغيره إذا لحكم بينهما واحد ومن زاد على بدنه  
فقد انسدت انتهى وفي خزانة الأكل لو قتلها بعد ما سقطت من  
يدك لا شيء عليه لعدم ارتفاقه انتهى قاله العفيف **فصل فيما لا يجب**  
**شيئاً بقتله في الأجر** ما كولا **قوله** يخالف ما يأتي عن الطبر البسي وأهبة  
المناسك **قوله** وقال زفر عليه الجزاء لأن سبب التحريم الإحرام  
وهو قائم فلا يسقط بعدوه لأن جرح العجاج جبار بالحدود  
فصار بالجل الصائل وثنا ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قتل  
ضفداً وأهدى كسفاً وقال أنا ابتدأناه ففي هذا القليل بيان  
أن العداة إذا كانت من السبع لا يوجب شيئاً لأنه لو كان الجوارح  
ثابتاً في الحالين لما حيل التخصيص لأن السكوت عن البيان وقت  
الماحة إليه لا يجوز خصوصاً لعلته نرايد مفيدة للخصوص ولو

قال صاحب الخواص إذا ألقيت القملة حية أو رثت النسيان

فصل فيما لا يجب شيئاً بقتله في الأجر

Copyright © King's University



ولولا الزيادة لمحت فلما خض وسكت في موضع الحاجة صار بياناً على  
ان حكم السلوك عنه بخلاف ما بين ولان المحرم ممنوع عن التفرغ  
له وليس عامور بمحمل اذا به هو ما مور يقتل ما يوقم منه الا  
الاذا وهو الجنس الفواسق لما روينا فلان يكون ما مور يقتل ما  
تحقق منه الاذي اولى لما فيه من دفع الاذي عن نفسه فاذا  
جاز قتل المسلم واليه دلالة دفع فاطنك بالسباع فاذا ابتدأ بالاذا  
فقد التحق بالفواسق فصار ما ذونا له في قتله ومع الاذن من الشاكر  
لا يجب الضمان بخلاف الجهل الصائل لانه لا اذن من مالك وهو العبد  
قاله الشيخ حنيف الدين المرشد **قوله** يا ثم في قتل غير العقور واما  
الامر بقتل الكلاب فهو منسوخ كما ذكرناه في الفهم **قوله** كعبه اي  
بكسر فتختار وقد جوز البرجندي فتح الحاوي وفي شرح المشكاة  
للشراح قال بعض المحققين ان الحداة فعله بالكسر كذا الخدا وقد  
تفتح وهو طائر معروف والحدا تصغير حذقة في الحدا وتصغر  
فيه فصار حديثه ثم حذفت ايبا وعوض منها الالف لدلالة على  
التأنيث ايضا انتهى **قوله** والغراب الذي ياكل الجيف الخ قال العلامة  
ابن الجيم في شرح قول الكفر ولا شيء يقتل غراب الخ واطلق  
للم في الغرب فشمع الغراب بانواعه الثلاثة وما في الهداية من  
**قوله** والمراد بالغراب الذي ياكل الجيف او يخلط لانه يبتدي بالاذا  
ففيه نظر لانه داما يقع على دبر الدابة كما في غايته البيان  
وقال في النهر وقول البحر مردود فقد قال في البدائع قال ابو يوسف

الغراب

الغراب المذكور في الحديث الذي ياكل الجيف او يخلط لان هذا  
النوع هو الذي يبتدي بالاذا انتهى **قوله** لانه يقع على دبر  
الدابة وقول الاتفاق فيه نظر لان العقوق يقع دبر الدابة ايضا  
اشار في العراج الى دفعه بانه لا يفعل ذلك عاكفا وبه اندفع  
الديومية فيه ولما كان المطرود هو ابتداء بالاذي اقتصر الامام على  
الثاني في التعليل عليه انتهى ورد كلام البحر ايضا السيد الخو  
شرح للكنز ما نقله عن البدائع فارجع اليه ان اردت الوقوف  
عليه **قوله** وهو ام الارض اي حشرات جمع الحشرات جمع هاء  
بالشد يد ويوح ابة من دواب الارض والحشرات جمع حشرة وهي  
صفار دواب الارض كذا نقله صاحب البحر العقيق عن صاحب  
الديوان وقال في المصباح الهامه ماله سم يقتل كالحية قاله الاثر  
والجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد اطلقت الهوام على ما يودي  
قال ابو حاتم ويقال لدواب الارض جميعا الهوام ما بين قملة  
الى حية ومنه حديث كعب ابن عجرة لعلك اذ ان هو امك  
والمراد القمل على الاستعانة بجامعة الاذي انتهى **قوله** وفارة  
بالهمز وجوز البرجندي التسهيل وليس في الحيوان افسد من  
الفار لا يبقى على خطير ولا جليل الا اهلكه واتفق **قوله** جمع  
خنفسة قال الشيخ عبد الله العفيف جمع خنفسا بضم الخاء و  
**قوله** دويبة مرفوعة موكعة تاحد العذرة والسر حين تدر  
به وتخله قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** جمع جعل وتسمى ابو

على ما  
على قوله لا يقع



أبو جعفر ان أكبر من الخنفسا شديدة السواد وفي بطنها لون حمرة ومن  
عجيب امره انه اذا وضع في الورد مات ويعود ان اعيد للروح  
**قوله** وام الحنين بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون اليا  
المثناة تحت والتون كن يرد وية على خلقه الحزن بضم الحاء  
والجنب عظمة البطن وفي المستطرف ايها الانثى من الحزن انتهى **قوله**  
واما ما لا يؤذي فلا يحل قتلها وقد عوت موسى وقيل داود  
عليهما السلام باحراق قرية غل روي انه عليه السلام قال يا رب  
تعذب اهل قرية بما صيرهم وفيهم المطيع فسلط الله عليه الحرق  
النمل الى ظل شجرة وعند ما بيت النملة فنام فلما وجد لذة النوم  
لذغته كذا ذكره ابن ملك وهو محمول على ان شرعه كان فيه جوار  
قتل النمل والاحراق واغنا عوتب لزيادة على غلته واحدة وامافي  
شرعنا فلا يجوز احراق الحيوان بالانار والله **قوله** والسحفات بكسر  
السين وفتح اللام الخ وفي البحر الرائق السحفات بضم الفاء وفتح العين  
انتهى واقتصر على الضم ايضا السحني والمعدن وقال في القاموس  
السحفية وكباهمية والسحفاة والسحفاء بكسر السين وفتح اللام  
دابة مفروقة انتهى **قوله** والوزع الخ عن سعيد بن ابي وقاص رضي  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل الوزع وسماه فوسقا  
رواه مسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال من قتل وزعا في اول  
ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون  
ذلك رواه مسلم قاله في البحر الرائق قال بعض من تكلم على الحديث والمقصود  
الوزع

عوتب موسى باحراق قرية  
لا خير في ذلك

الحث على المباداة الى قتله وفي حديث عائشة رضي الله عنها  
لما احرق بيت المقدس كانت الاوزاع تنفخه وروي انه كان  
في بيت عائشة رضي الله عنها كرم موضع فقتل لها ما  
تصنعين بهذا فقالت نقتل به الوزع فان النبي صلى الله عليه  
وسلم اخبرنا ان ابراهيم عليه السلام لما القى في النار لم تكن في  
الارض دابة الا اطفأت النار غير الوزع قالها كانت تنفخ فيه  
وامر عليه السلام بقتلها رواه ابن ماجه وذكر اصحاب الآثار  
ان الوزع اهم والسبب في صممه ما تقدم من نفخه النار فصم  
لذلك ويرضى وهذا يسمى السام الا برص ومن طبعه انه لا يخل  
بشئ فيه من عفوان ومن شأنه انه اذا تكلن من الماء نزع فيه فصار  
مادة لتولده البرص كذا في حيوة الحيوان للدميري ومن عجب  
امر الوزع ما قيل انه يقيم في حجر من الشتاء اربعة اشهر لا يطعم  
شئاً وعده المرجاني في نفخة النفوس من المسوخات واختلف  
العلماء في المسوخ هل يعقب او لا فذهب الزجاجي والقاضي  
ابوبكر بن العربي الى انه يعقب واستدل بقوله عليه السلام  
فقلت امه من بني اسرائيل لا يدي ما فعلت فلا أثر لها الا انك  
لا ترونها اذا وضع لها البان الا بل لم تشربها واذا وضع لها البان  
غيرها شربت اخرجه مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ورواه  
رواه مسلم من حديث ابي سعيد وجابر قال اتى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بضم بضم فاقب ان ياكله وقال لا ادري لعله  
من الفرق التي مسخت وذهب الجمهور الى انه لا يعقب لقول ابي عباس

الوزع اهم لانها  
كانت تنفخ النار

عامة تترك السام الا برص

اختلف الطوائف في المسوخ  
يعقب ام لا



ابن عباس رضي الله عنهما لم يعيش محسوبا اكثر من ثلاثة ايام  
ولا ياكل ولا يشرب والجواب عن حديث الضب والفاوان ذلك كان  
قبل ان يوحى اليه ثم زال ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لمن سأل عن  
القردة والخنازير ان الله لم يهلك قوما او يعذب قوما فيجعل لهم  
سدا وان القردة والخنازير كانوا قبل ذلك اخرجه مسلم والله اعلم  
**قوله** والدجاج مثلث الدال اسم جنس واحده دجاجة بالفتح  
وقيل بكسر الدال للمذكر وبفتحها للمؤنث **قوله** والبط الاطلي الذي لا  
يطير وهو الذي يكون في الساكن والحياض واما الذي يطير فانه  
صيد يجب الجزا بقتله كما في البحر الرائق **فصل في ذبيحة الحرم**  
فقد بيحت ميتة لان الذكوة فعل مشروع وهذا افضل حرام فلا يكون  
ذكوة كذبيحة المجوس قاله في البحر الرائق **قوله** ولا يفر من محرم  
او حلال وقال الشافعي يحل لغيره وله اذا حل لانه مذبح ذكوة  
غير انه حرم على الذابح لا ارتكابه المنهي عيني **قوله** حرام او يطعم  
كلبه عبادة الشيخ عبد الله العفيف غيره ولو كلابه **قوله** لا يبي  
عليه قال في الفتح لان الاكل ليس من محظورات الحرم بل تفويته  
الامن الذي استحقه بحلوله في الحرم فقط وقد ضمنه اذ فوته فكان  
حرمته لو انه ميتة فقط انتهى **قوله** لان حرمة اكل الصيد ما اختلف  
فيه وعلله في البحر الرائق بقوله لان حرمة الصيد ترتفع بالخروج  
من الاحرام او الحرم فهي موقته بخلاف حرمة الميتة فكلية ان  
يقصد اخذ الحرمتين دون اغلظهما والصيد وان كان محظورا  
لكن عند الضرورة يرتفع الخطر فيقتله ويأكل منه ويؤدي الجزا

فضل في ذبيحة  
الحرم قوله

انتهى

انتهى **قوله** وفي التجنيس وقاضي خان الميتة اولى قال في البحر والذي  
يظهر ترجيح ما في الفتاوي لما ان في اكل الصيد ارتكاب حرمتين  
الاكل والقتل وفي اكل الميتة ارتكاب حرمة واحدة وهي الاكل  
وكون الحرمة ترتفع لا يوجب التخفيف ولهذا قل في الجمع والميتة  
اولى من الصيد للمضطر ويجوز له مكفر او ذكر في المحيطان رواية  
تقديم الميتة رواية المستقى انتهى **قوله** واذا وجد مال مسلم و  
صيد الخ قال في البحر الرائق وفي فتاوي قاضي خان وعن بعض  
اصحابنا من وجد طعام الغير لا يتاح له الميتة وهكذا عن ابن سببر  
وبشر ان الغصب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي وقال الكرخي  
هو بالخيار انتهى وفيه ايضا ولو وجد لحم صيد ولحم آدمي كان ذبح  
الصيد اولى ولو وجد صيدا او كلبا فالكلب اولى لان في الصيد  
ارتكاب المحظورين وعن محمد الصيد اولى من لحم الخنزير انتهى  
**قوله** يجوز للحرم اكل ما اصطاده الحلال ابي قوله ان لم يدل عليه  
حديث ابي قتادة الثابت في الصحيحين حين اصطاد وهو  
حلال حمار او حشيا وان لم يكن كان محرما من الصحابة فانهم لما  
سالوه عليهم الصلاة والسلام لم يجب حمله لهم حتى سألهم عن  
موانع الحل كانت موجودة ام لا فقال عليه الصلاة والسلام  
هل منكم احد امره ان يحمل عليه او اشار اليه قالوا لا فكلوه اذا  
فذل على حله للحرم ولو صاد الحلال لا تجله لانه لو كان من  
الوانع ان يصاد لهم لتنظيمه في سلك ما يسال عنه منها قاله  
في البحر الرائق **قوله** وكان حقه ان يذكر بعد قوله ان لم يدل عليه اقول  
قد تقدم منه ذلك وهو قوله ان لم يدل فابقي ان يقال كان حقه الخ

اذا وجد مال غيره او  
صيدا ميتة



قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه **قوله** ففي جواز اكله خلاف  
مالك وكذا الشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام الصيد حلال لكم ما لم  
تصيدوه او يصاد لكم رواه ابو داود والترمذي وبتا حديث ابي  
قتادة رضي الله عنه انه لم يصد حمار الوحش لنفسه خاصة  
بل صاده له ولا صحابه وهم محررون فاباحه لهم رسول الله عليه  
السلام ولم يجرمه بآرائه ان يكون لهم هكذا اقاله الطحاوي وما  
روياه ضعفه يحيى بن ميمون وبنو موسى فلو محمول على ما اذا صيد له بامر  
**قوله** واما الدلالة الخ قال في النهر عند قول اللغز وحل له في ما  
اصطاده حلال وذبحه ان لم يدل عليه ولم يامر به بصيده  
فتد بذلك لانه لو وجد احد هاتين على الحرم في رواية الطحاوي  
وهو المختار وقال الجرجاني لا يجرم وعظيمة القدوري واعتمد رواية  
الطحاوي ووطن الاتقاني ان الروايتين في حرمة الصيد على الحلال  
وعدم حرمة عليه جري بعض المتأخرين اذ حكى عن استاذ  
ابي علي النسفي انه قال كنت في سفر الحج فدخلت على القاضي  
ابي عاصم العامري وهو يدرس في هذه المسئلة ان الصيد  
يجرم على الحلال فقلت **ان** الرواية محفوظة انه لا يجرم  
واحضرت رواية الزيات فتكلم في ذلك ثم قال وبهذا اتين  
ان الاعتماد على ما قاله الجرجاني وان القدوري لم يصب في  
تخطئته وانت خبير بان الكلام فيما جعل للحرم وما يجرم عليه  
فلا وجه لادخال الحلال في هذا ولا خفاء ان مبنى التخطئة  
على ان القولين في الحرم وهو الحق انتهى وقال ابن الضيا في  
منسكه وليس للحلال ان ياكل صيده اذ له الحرم **النوع السابع**

النوع السابع  
في اشجار الحرم

في **اشجار الحرم** من الاصل فيه قوله تعالى اولم ير وانا جعلنا  
حرم ما آمننا وقول النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا البلد حرمه  
الله تعالى الى قوله ولا يختلي خلافا ولا يعصد شجرها انتهى عن  
اختلاف كل خلا وعصده كل شجر فيجزي على عموم الاما خص به ليل  
وهو الاذخر وهذه النوع حرمة لا تتعلق بالحرم ولا الاضرام كما  
في الفتح لكن قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وقد يقال انه  
كصيد الحرم وقد عدوه من مخطوئته ولا بدع في ان يكون  
حراما يجهلن كالا يخفى انتهى **قوله** كما غيلان في شجرة التي تضم  
الميم قاموس وهو مصروف لانه اسم جنس فليس بعد كولا  
صنعة **قوله** فلو قطع شجر او حشيشا افضليه قيمته وارخص  
مالك في قطع العصا والعصا بين من شجر الحرم **قوله** الا لا يابس  
والاذخر والحق به بعض المالكية السنة التي اخرجت اليه في الدوا  
كما في المدونة **قوله** مخطوئ القطع والقلم هكذا سوي ابن  
الضيا في شرح الجمع بين القطع والقلم في حكم وجوب الجزا  
ونقل العلامة ابن نجيم عن ابن بيدر في شرح الجمع انه لا  
شيء عليه بالقلم كذا في شرح المرشدي لمناسك اللغز  
**قوله** وقع استئنا وداستدعاء العباس اي حين قال  
النبي صلى الله عليه وسلم ان مكة حرام حرما الله تعالى  
يوم خلق السموات والارض لا يختلي خلافا ولا يعصد  
شجرها ولا يضر صيدها فقال العباس الا الاذخر يا رسول  
الله فانه لقبور ربنا وبني قننا فقال الا الاذخر قال في البحر

CopyRighted by University



الرابع وذكر في البدائع ثلاثة اوجه الاول انه عليه الصلاة  
 والسلام كان في قلبه هذا الاستثناء لان العباس سبعة فظهر  
 النبي صلى الله عليه وسلم بلسانه ما كان في قلبه الثاني يحتمل  
 ان الله تعالى امره ان يجيز بحريم كل حلال الا ما يستثنيه العباس  
 وذلك غير مستنع الثالث يحتمل انه عليه الصلاة والسلام عزم المنع  
 فلما سأل العباس جاءه جبريل برخصة الاذخر فاستثناءه واهو  
 استثناء صورة تخصص معنى والتخصيص المترخي عن العباس  
 نسخ عندنا والنسخ قبل التمكن من الفعل بعد التمكن من الاعتقاد  
 جازر عندنا انتهى **قوله** وذكر في النهاية قال الشيخ زيني في البحر  
 الرائق وصرح في الهداية بان قوله اياه عنه انتهى **قوله** فلا  
 يتصور قد يقال ان عدم التصور ممنوع لانه قد ثبت الشيخ  
 والخشيش على الجدران والاسطحة وهي مملوكة عنده المرواها  
 حتى جاز بيعها اتفاقا فعليه فلا خلاف قاله الشيخ حنيف  
 الدين الرشدي في شرحه **قوله** بل هي سوايب عنده المراد بالسوايب  
 الاوقاف والا فلا سايبة في الاسلام قاله في البحر الرائق **قوله**  
 لما سبق من ان ما ابتعه الناس الاجزاء فيه وان لم يكن من جنس  
 ما ينتقونه وهذا كذلك **قوله** واخذ الكفاة لا يها لست  
 من جنس النبات بل هي ودائع في الارض ولا تنمو ولا تبقى  
 فاستبعت اليابس من النبات قاله في البحر الرائق **قوله** وما  
 جف من الشجر والخشيش هكذا سوي بين الشجر والخشيش  
 في عامة الكتب وبه يظهر ما في كلام الجندي في شرح النقاية  
 حيث

حيث قال واعلم ان القياس يقتضي ان يكون الكل ان كان مملوكا  
 لاحد او ممتنا او اجافا لا يكون فيه جزا الحق الحرام لكن المذكور في  
 عامة الكتب ان قطع الطلا مطلقا يوجب الجزا فالفرق بينه  
 وبين الشجر غير ظاهر ويمكن حمل عبارة المتن يعني النقاية على  
 مقتضى القياس بان يحصل الاستثناء منصرفا الى خشيش والشجر  
 معا انتهى **قوله** وهي نوع من السواك وفي اول شجرة بنيت في  
 الارض كما في تاريخ المدينة للرحماني **قوله** وقال ابو يوسف الخ لمكان  
 الحرج في حق الزوايين يرين والمعنى والمقتضى واجابا بجمع  
 الحرج لان الحمل من الحمل متيسر ولان كان فيه حرج فلا يقبل لان  
 الحرج الحمل انما يقبل في موضع لا نص فيه واما مع النص بخلافه  
 فلا ونحن قائلون بموجب ما يقوله في ان منع الدواب حال  
 الركوب عليها من الرعي حرج عظيم لان محل الخلاف انما هو  
 في ارسال الدواب للرعي قصد او اما اذا ارتقت حال مشيها  
 من غير قصد من صاحبها فلا شيء فيه اتفاقا لانه غير مضاق اليد  
 وحفظها عن مثل ذلك متقدر قال في البرهان والفايل ان يقول  
 ان احتياج اهل مكة الى خشيش الحرم له وابلهم فوق احتياجهم الى  
 الاذخر لعدم اتفاقها عنه واسمهم برعيها خارج الحرام في غاية  
 المشقة اذا قرب حد الحرام جهة التعميم وهو فوق اربعة اميال  
 والجهات الاخر سبعة وعشرون وقد فصلنا هذا عند ذكر  
 المواقيت فلو حرر رعيه حرج الرعاة كل يوم ما نفعنا في شيء  
 الى احدي الجهات في زمن ثم عادوا في مثله وقد لا يفي من

محال الخلاف انما هو في رعي  
 الدواب للرعي قصد



من النهار وقت تروعي فيه الدواب الى ان تشبع على اصل جبل الحرم  
 انما كان ليامن اهل على انفسهم واسوالهم فلم يجر لهم رعي حشيشه  
 لخطيئوا الغيرهم قال الله تعالى اولم يرقى انا جعلنا حرمنا انما وخطيئ  
 الناس من حولهم ذكره في معرض الامتنان عليهم حيث كانت العرب  
 حول مكة يقر وبعضهم بعضا يتفادون ويتفادون واهل مكة  
 قارون اسنون فيها لا يفرون ولا يفايرون عليهم مع قتلهم وبقولهم  
 صلى الله عليه وسلم لا يجتلي خلاها وقوله ولا يفضد اشق لها  
 وسكوته عن نفي الرعي اشارة في جوارحه ولو كان الرعي مثله  
 لبيته ولا مساواة بينهما ليلحق به دلاله اذا قطع ففعل في فعل  
 والرعي فعل العجا وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النض  
 دلالة على نفي الرعي ليلزم من اعتبار الجوى بمعارضته بخلاف  
 الاحتشاش الذي قال به ابن ابي ليلى والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب جناء الجنات وكفاراتها وكيفية ادايتها وما يتعلق بذلك**  
**قوله** واجبة على التراخي اي في الصحيح من مذنب اصحابنا قاله  
 القاضى عيى في شرحه **قوله** لم يجب في التركة ولا على الوارثة لانها  
 عبادة ولا بد فيها من الاختيار فاذا لم يوصف فان الشرط فسقط في  
 حق احكام الدنيا للتقذر بخلاف حق العباد فان الواجب فيه  
 وموالم الى مستحقه لا غير وهذا الوجه في الفرع ياخذ به لاقتضا  
 ولا رضا وبين من عليا الحق بذلك ولو تبرع عنه اجنبى به في  
 حياته صح وبرئت ذمته بخلاف حقوق الله تعالى **قوله** ولو تبرع

من النصارى واليهود  
 والذين كفروا  
 من اهل الكتاب  
 والذين كفروا  
 من اهل الكتاب  
 والذين كفروا  
 من اهل الكتاب

منهم اذا طهرت  
 واقتدوا بلاقها

عنه

عنه الوارث جاز و يبرجى بخاته يشهد الى ما قال محمد في تبرع  
 الوارث مطلقا بالاطعام في الصوم يجر به ان شاء الله تعالى  
 من غير جزم بخلاف ايصائه به عن الصوم فانه جزم به كما في الفسخ  
 وسواء تبرع الوارث بحال وارثه او بغيره والوصي بحال نفسه  
 اذ ليس له التبرع بحال الميت ويكون له ثواب ذلك لذاتي الا  
**قوله** ولا يصومون عنه لفقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد  
 عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه والانه لا يصوم  
 عنه في حال الحياة فكذا بعد الموت كالصلوة وما ورد من قوله  
 صلى الله عليه وسلم فصومي عن امك وقوله عليه السلام من  
 مات وعليه صيام صام عنه وليه **قوله** فليسوخ كما في البريقان وغيره  
**قوله** فمنها الاسلام فلا يجب على كافر اقوال **قوله** من عليه ان الكافر لا  
 يصح منه الاحرام كما تقدم فكيف يتصور ان يرتكب محظورا حتى يقال  
 يجب الجزا ولا يجب وان احرم مسلما ارتد بطل احرامه فتأمل **قوله**  
 وكان الاول ان يقدم هذا الفرع اقوال لا يخفى ان مجرد تقديم هذا  
 الفرع اعني قوله ولا على كافر مع بقاء التاليف السابق على حاله  
 لا يجعله لفا ونسرا امر ثانيا نعم ان اخرج ذلك قوله على صبي  
 لا يتم الترتيب ثم جعل المرتب اولى من المشوش ممنوع بل  
 المستطوع في كتب البيان ان اللف والنشر المشوش اولى من المرتب  
 لما في المرتب من كثرة الفصل والسر اعلم **قوله** فيجب عليه ادائه  
 بعد الفسخ للكونه لا ملك له حالة الرق وان ملك فيدعى في ذمته  
 الى حين عتقه فيؤديه اذ ذاك ولو تبرع عنه مولاه او غيره لا

حكم الوارث اذا تبرع  
 عن غير وصيه بجزء منه



لا يصح كذا في البدائع وجوز الكرماني ما اذا ابتز عن مولا له والله اعلم **قوله** والمعتبر في القدر وقت الادا قول يقال عليه لو كان قادرا على التكفير وقت الوجوب ولم يؤد حتى اقتصر فتوى ان يؤدى ولم يجد شيئا حتى مات ينبغي ان لا ياتم لغدر شرطه **قوله** ولا يختص بأحد من القطبة الرأس وليس المخطط والخف والفقار من فان حرقها خاصة بالرجل **قوله** عطف تفسير لما قبله اقول ان اراد به عطف الساعي على الخاطي فغير صحيح لما بينهما من الفرق الجلي العتي عن الياس وان اراد عطف الساعي على الناسي فغير صحيح ايضا الوجهان الاول وجود الفرق بينهما قال في المصباح وفرقوا بين السهو والسيان بان الناسي اذا ذكرته تذكر والساهي بخلافه وقال في السراج الوقايح السيان عتوبه الشئ عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون عالما به وكان الشارح اعتمد على عدم الفرق بين السيان والسهو كما قاله في التحريم الثاني وجود الفصل بينهما بالخطي والمعاطيف اذا تعددت فمجرد ان يكون جميعها معطوفا على الاول كما تقر **قوله** وفي المسئلة خلاف لان عابث فعنده ان كان مبتدئا يجب عليه الجزا وان كان عابثا فلا ويلا بطنه وظهره ضربا وجيفا كما في الجوهر **قوله** لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه اي حيث ذكر الانتقام وسكت عن الجزا لانه مستلفا ابا قول الآية **قوله** والعائد والماي الخ واما التعيد بالعد في قوله تعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزا مثل ما قتل من النعم فلاجل الوعيد المذكور في اخر

امتنع بين السهو والسيان

الآية

الآية وهو قوله تعالى ليدوق وبال امره **قوله** والطابع والمكره قال الشيخ عبد الله العفيف ثم هذا في الاستحسان واما في القياس فلا ينبغي على المأمور لانه صار آلة للمكره بالجايه التام فيتعذر منه الفعل كما في الاكراه على قتل احد من اهل الاسلام **فصل في جزا صيد الحرم** **قوله** اذا قتل صيده فعليه قيمته لان الصيد يستحق الامن بسبب الحرم للحديث الصحيح ولا يفر صيدها فاذا حرمه التفسير فالقتل اولى وانفق الجماع على وجوب الجزا بقتله قاله في البحر الرائق **قوله** ويجوز في الهدي وهو ظاهر الرواية لانه فعل بكل حي لان جنايته كانت بالاراقة وقد اتى بكل ما فعل وفي رواية الحسن لا يجر به الاراقة وفايد الخلاف يظهر فيما اذا كانت قيمة الصيد فعلى ظاهر الرواية تكفيه وعلى رواية الحسن يتصدق بتمام القيمة وفيما اذا سرق المذبوح فعلى الظاهر لا يجب ان يقيم غيره مقامه وفي رواية الحسن يجب الاقامة قاله في البحر الرائق **قوله** وعند من يجرى لان الواجب الجزا ان كان باعتباره الجناية على الصيد لا بدل عن التلف لان الصيد قبل الاضرار فاذا اوجب باعتباره الجناية كما كانت لا قيمة له لانه باح والباح لا يتقوم الا بالاحراز فاذا اوجب باعتباره الجناية كانت كفارة كالحجر فيجزيه الصوم ولنا ان الحرمة في الحرم باعتبار معنى فيه وهو احرامه فيكون عليه جزا الفعل وهو الكفارة والحرمة في صيد الحرم باعتبار معنى في الصيد فصار بدل المحل وهو

فضل في جزا صيد الحرم

فيه

فيما اذا زاد في قيمة الصيد على الاراقة او هو المذبوح



الكفارة والحرمة في صيد الحرم باعتبار معنى في الصيد فصار بدل  
 المحل والصيد يصلح جزاء للأفعال لا ضما للمحل قال الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي **قوله** ذوا عدل لها بصارة بقيمة الصيد قال  
 الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه المراد بالعدل ما ذكره الشيخ  
 لا العدل المذكور في باب الشهادة وقال ابن العربي في منكره وسئل  
 أن يحكم بالجزاء عدلان لهما معرفة بقيمة الصيد ولا يشترط في العدل  
 أن يكونا فقيهين عند جمهور العلماء لأن ذلك زيادة على ما أمر الله  
 بخلاف العدل لأنهما منصوص عليهما والخبر لأن الخبر بما يحكم به  
 بشرط في سائر الأحكام لكن الأول أن يكونا فقيهين للاختلاف في  
 ذلك انتهى **قوله** غير الجاني الخ قال في البحر الرائق وينبغي أن يكتب بالقاتل  
 إذا كان له معرفة بقيمة انتهى **قوله** وقيل الواحد يكفي كما نص عليه  
 في الهداية حيث قال قالوا والواحد يكفي انتهى قال في البناية لأن  
 قوله ملزم ولأنه من باب الخبر لا الشهادة فيقبل قول الواحد  
 العدل **قوله** وقيل الجاني الخ إلى الحكمين وهو قوله محمد والأول قول أبي  
 حنيفة وأبي يوسف كما حكاها الطحاوي وحكي الكرخي أن الجاني  
 إلى القاتل عند محمد أيضا **قوله** وفي المسئلة خلاف محمد والشافعي  
 الأصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم  
 ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم بحكم بطون  
 عدل منكم عديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك

العدل المذكور في باب الشهادة  
 لا يشترط أن يكونا فقيهين

صالحا

صيا ما ليدوق وبال أمره فأوجب الله تعالى على القاتل مثل ما  
 قتل واختلف الفقهاء في المراد من المثل المذكور في الآية فقال أبو  
 حنيفة وأبو يوسف المراد منه المثل من حيث المعنى وهي  
 القيمة قال محمد والشافعي المراد منه المثل من حيث الصورة  
 وجهه أنه ذكر المثل في الآية وفسر بالنعم لأن من ألبان الجنس  
 فصار التقدير فجزاء من النعم وهو مثل المقتول ومثله ما  
 يسيبه في الخلقة ولا يبي حنيفة وأبي يوسف وجوه من الاستدلال  
 بالآية أحدها أن الله تعالى حرمان من قتل الصيد عما لا نهى ذكر  
 الصيد بالالف واللام بقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وهو لا يقتل  
 الجنس عند عدم العدد ثم قال ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل  
 ما قتل والضمير في جمع إلى لفظ الصيد المعروف فقد أوجب  
 بقتل الصيد مثلا يعمر باله نظروا بالانظر له وهو المثل معني  
 بالقيمة فكان صرف المثل عن العموم إلى الخصوص تخصيصا بلا دليل  
 وتامه في البحر العميق **قوله** وإن شاء صرفه إلى الطعام ولما أيضا  
 دفع القيمة نفسها إلى الفقير فبطل كل فقر قيمة نصف صاع  
 من بر ولا يجوز النقص عنها كما في المعنى قال الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي **قوله** اشعار بأن لا فرق بينهما في العطا قد به  
 اشعار بأن بينهما فرق في المعنى فإن المسكين أسوأ حالا من الفقير  
 كما هو مقرر **قوله** كما هو الأصح في صدقة الفطر قال في البحر الرائق في  
 باب صدقة الفطر ولم يتقرر في الكتاب الجواز فترى صدقة الشخص

يجوز إعطاؤه من كفا  
 صاع للفقير



على مسالكين وظاهر ما في التبيين وفتح القدير ان المذهب المنع  
 وان القائل بالجواز انما هو الكرخي وصرح الولوالجي وقاضي خان  
 وصاحب المحيط والبدائع بالجواز من غير ذكر خلاف فكان هو  
 المذهب كتحريق الزكوة واما الحديث المأمور فيه بالاغتناء فيصيد  
 الاولوية وقد نقل في التبيين الجواز من غير ذكر خلاف في باب  
 الظهار وقال في البرهان ويجوز دفع صدقة واحد جمع من  
 الفقراء لوجوده دفع الى المصروف على الصحيح انتهى وقال في كتاب  
 الحج عند قول المتن او طعاما وتصدق به كالفطرة **قوله** و  
 يجوز الجمع من الفقراء بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد  
 واحد بخلاف كفارة اليمين والفرق ان في كفارة الصيد الصوم  
 بشرا او اكل لا طعاما حتى يجوز مع القدرة على الاطعام فجاز الجمع  
 بينهما واما في كفارة اليمين فالصوم يدان عن  
 التكليف لئلا يمتنع لا يجوز المصير اليه مع القدرة على المال فلا  
 يجوز الجمع بينهما ولا اتمام احدهما بالآخر قاله الشيخ حنف الدين  
 المرشدي في شرحه **قوله** غير انه لا يجاوز دما لان قيمته باعتبار  
 اللحم والجلد لا تزيد على قيمة الشاة وهو المعين في حق الضمان  
 ولا تقبيل زيادة قيمته لاجل تفاضل الملوك كما لا يقبيل في الصيد  
 المعلم عليه في حق الشاكع وان كان ينزاد قيمته به ويضمن  
 ماله في حق مالكه لان ضمانه لمالكه باعتبار الانتفاع به وفي  
 حق الشاكع باعتبار سلب ذاته قاله ان يلحق **قوله** وقال الزم

واما صدقة الفطر فليتها  
 خلاف ولا يصح الجواز

واما الجمع في جزاء صيد  
 في كفارة

بعض ماله في حق مالكه  
 بل في حق الشاكع

ج

تجب قيمته الخ لان كلفه مضمون عليه فوجب اعتباره وقال الثاني  
 لا يجب الجزاء بقتله لانها جبلت على الاذا فكانت من الفواسق المستثنات  
**قوله** ونحو ذلك بان خلق ربح راسه او لحيته او عضوا اخر غيرهما  
 او قلم اظفار طرف كامل **قوله** ولو كان مؤسرا واصل بما قبله **قوله**  
 فقال لا نصف صاع وطى رواية الحسن قال في البحر الرائق وصحها  
 ابو اليسر ورجحها المحقق في فتح القدير من جهة الدليل وفي شرح  
 النفاية والاولى ان يرعى في التبيب القدر والقيمة انتهى **قوله**  
 على مقدار ما يجب عليه اقول هو غير لازم فانما المقابر السبع  
 ولو باقل من القدر الواجب كما سيصرح به الشاكع عن قرب  
 تمامه والله اعلم **قوله** لانه ان غداهم واعطاهم قيمة العشاء  
 او بالعكس جاز حكى في البحر عن التاخر خائفة فيه روايتين  
 وذكر انه لا يجوز الاباحة للبعض والتام للبعض **قوله** ولو كان  
 احدهم شعبان قيل لا يجوز وكذا لو كان فيهم صبي غير مراهق  
 كما في البحر الرائق **قوله** ونحو ذلك بان خلق اقل من ربع الراس او  
 اللحية او اقل من عضو كامل غيرهما او قلم اظافير ولم يستوعب  
 طرفا كاملا **قوله** وفيه نظر قول مراد الشيخ بقوله ولان الثالث في  
 الحج باعتبار جنائته يعني ان الجنابة التي تجب فيها البدنة في الحج هو ما  
 ذكره الشيخ وبه يندفع النظر المذكور قاله الشيخ حنف الدين المرشدي  
**قوله** وهو من البعير ما طعن في السادسة الخ اقول قد عظم  
 ذلك بعضهم كما ذكره في منج الغفار فقال رضي الله تعالى عنه  
**قوله** صحيح الشئ من الانواع اجعلها **قوله** ولم يخرج جذع الا من الضان

الاردى ان يرعى في التبيب  
 القدر والقيمة  
 المعسر البعير رواه  
 في القدر

الاردى ان يرعى في التبيب  
 القدر والقيمة  
 المعسر البعير رواه  
 في القدر

اذا قسم على ستة  
 مساكين الخ



اما الثاني فاعت لم يسهل وذاك في بقر ما حال حولان  
 وذاك في ابل ابن الحسن اذا عرفت ذلك فاعرف حد حذو  
 فذاك في غنم نصف وفي بقر حول واربعة في حد بقران  
**قوله** والثالث ذبحه في الحرم لقوله تعالى هديا بالغ للعبة ذكره  
 في جزاء الصيد فصار أصلا في كل دم فهو كفارة ولان الهدي اسم  
 لما يهدي الى مكان ولا مكان ورد الشرع بالقتل الاحرام قال الله  
 تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله وقال تعالى ثم  
 محلها الى البيت العتيق فاذا وجبت التبليغ في البعض بالنص وجب  
 في البعض الآخر لانه قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
**قوله** سوي الهدي الذي عطف وما عدي المندور انما لانه  
 لا يتفقد به وقال ابو يوسف لا يجر الالهة لانه التز من التز  
 باراقة الدم فيختص بزمان ولا اختصاص للمندور بالزمان  
 فاخص بالمكان ضرورة لقوله تعالى والبدن جعلنا فقال  
 ان قال ثم محلها الى البيت العتيق واعتبرا لما اذا وجب  
 على نفسه هديا ولو لم يأت به لا يختص بها بخلاف الهدي لما  
 ذكرنا واما الآية فهي في بدنة المتعة والقران دون المندور  
 والله سبحانه وتعالى اعلم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
**قوله** الثامن عدم الاستهلال الى اخره فرع لو وهب له شاة  
 فذبحها عز هدي عليه ثم رجع الواهب في هبته  
 لا يجوز

تفسير الثاني

لو وهب له شاة فذبحها  
 ثم رجع الواهب في هبته  
 لا يجوز

بعد الذبح صح رجوعه عندها خلافا لابي يوسف في القران والمقعة  
 والاضحية لا شيء على الموهوب له لانه الواجب عليه في هذه اراقة  
 الدم لا غير وفي غيرها يضمن قيمته فيجوز الا ان الواجب عليه في  
 هذه الصورة شيان اراقة الدم والتصدق باللحم وقد فات التصديق  
 بفعله حيث لم يفعل ما يبيع الرجوع فصار كالمستملك له معني  
 بخلاف ما لو هلك او سرق اللحم كما اشار اليه الشيخ قاسم في تصحيح شرح  
 الشيخ الا اذا باع فحسد يضمن ويجب التصديق بقيمته **قوله** فانه لا يجب فيها  
 اختلاف بينهم من جهة نوع القرية كان اراد بعضهم الاضحية ولو كان  
 بعضهم جزاء الصيد وبعضهم هدي الاحصار وبعضهم هدي المتعة  
 والقران وبعضهم هدي التطوع فانه يجوز خلاف الزفر وروي عن  
 ابي حنيفة انه كره الاشتراك عند اختلاف الجهات ولو اراد احدث  
 الوليمة قال في البدائع ينبغي ان لا يجوز لانها انما تقام شكر الله على  
 نعمة النكاح قاله الشارح **قوله** اعلم انه لا يختص ذبح هدي بايام  
 النحر اي عندنا وعند السافعي لا يجوز شيئا منها الا يوم النحر **قوله** الثاني  
 عشر ان يتصدق به على من يجوز التصديق عليه اقول هذا يخص  
 من الشراط السابع فيعني عنه **قوله** الامكان به مقتضاة انه يجوز الدفع  
 الى مكاتب الفقير والمقر في باب المصروف انه لا يجوز دفع الزكاة الى مكاتب  
 المزكي نعم يجوز الدفع الى مكاتب الفقير فتأمل **قوله** ويجوز على الذي  
 لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين الاية بخلاف  
 دفع الزكاة اليه فانه لا يجوز حديث معاذ حذوها من اغناطهم و

منه من ان ذابته وانفجرت  
 لا شيء على الموهوب له

رأى غير هذا التصديق  
 اراقة

هذا بخلاف ما لو هلك  
 او سرق فله ان يضمن

دعما الى حنيفه انه كره  
 الاشتراك عند اختلاف  
 الجهات

حكم ما لو اراد احدث  
 الوليمة

وهو مذهب في دفع الزكاة  
 اليه فانه لا يجوز



ورد بها على فقرهم **قوله** ولا يجوز لحزبي ولو مستأثرا وكذا غيرها  
 من الصدقات الواجبة وغيرها بالاتفاق كما في غاية البيان لقوله تعالى  
 انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية **قوله** وقد سمي الله  
 خاصة صرح في الدر المختار بأنه اذا سمع من الكفاي عند الذبح ذكر  
 السج لا يحل ذبحته كما لا يحل ذبحه جني وجبري لو ابوه سنيا  
 ولو ابوه جبري احلت ابيه لانه صار كمن يذبح في القصة **قوله**  
 ولو كان الذابح شافعي المذهب اي وكله حتى يذبح هديه وتركه  
 عمدا لا يجوز فان تركها ناسيا حلت خلافا لما لا **قوله** ولا فقر الحرم  
 الخ وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الصدق على غير فقر الحرم  
 لان الاما وجبت توسعة لاهل الحرم قلنا الصدقة قرينة معقولة  
 المعنى لانها سد حلة المحتاج فلا يختص به فقير دون فقير **قوله**  
 الا الاضحية هي افقولة وكان اصله الضحية اجتمعت الواو والها والهمزة  
 وسقطت احداهما بالكون فقلت الواو ياء وادعت في ايا  
 وكسر الحاء ثبات وجمع على اضاحي بتسديد الباء قال الاصمعي وفيها  
 اربع لغات اضحية بضم الهمزة وبكسرهما وضحية بفتح الصاد على  
 وزن ففيلة كهدية وهدايا واهضحة وجمعه اضحى كاو  
 وارطى وقال الفر الاضحي يذكرو بونث وفي السريعة هي ذبح حيوان  
 مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وهي يوم الاضحي **قوله** على  
 كل مسلم حر مقيم مؤمن والمعتد وجود هذه الشارطة في آخر الوقت  
 حتى تحب على كافر اسلم وقت عشق وفتقر اسير قبل غروب الشمس  
 من ثالث ايام النحر لانها وقت الوجوب فتجب بطلوع الفجر من اولها  
 وجوبا

اقتضى في هذه الاحكام  
 المسبب انما هو العتق  
 يجوز

اقتضى في هذه الاحكام  
 المسبب انما هو العتق  
 يجوز

اقتضى في هذه الاحكام  
 المسبب انما هو العتق  
 يجوز

مقتضى على كل مسلم  
 وقت عشق وفتقر اسير  
 من ثالث ايام النحر

وجوبا موسعا وجوز الاداء في جميعها وكذا في ليا ليها الا الله  
 يكره الاحتمال الغلط ولا يشترط لوجوبها العقل والبلوغ عند  
 ابى حنيفة وابي يوسف خلافا للمجذوز في قول لا خلافا  
 في اشتراط ذلك والصحيح الاول فتجب في مال الصبي والمجنون  
 عند ابى حنيفة وابي يوسف في ذبح عنه وليه لكن لا يقدر  
 بالحم بل يطعمه الصغير ويدخر منه لوقت حاجته ولا يجب  
 على الرجل ان يضحي عن عبده لولا ان ولد له الكبير في وجوبها  
 عليه من ماله لولد الصغير وايتان كذا ذكر في وجوبها  
 وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي ما يدل على الوجوب كصدقة  
 الفطر وتام احكام الاضحية ببسوطه في البحر العميق **قوله** ويستوي  
 فيه المقيم بالامصار والقرى والبوادي لكن المقيم بالامصار يخرج  
 الذبح الى انقضاء صلاة العيد فلو ضحى قبل الصلاة لم يجز بخلاف  
 سكان القرى والبوادي فلهما ان يضحوا بعد انشقاق الفجر من يوم  
 النحر وقال الشيخ الشربلالي في حاشيته الدرر من الاضحية للبيهقي  
 قال في مبسوط السرخسي ليس اهل منى يوم النحر صلاة العيد للبيهقي  
 في وقت صلاة العيد مستغفرون باداء الشك فلا يلزم منهم صلاة  
 العيد ويجوز لهم الاضحية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لاهل  
 القرى انتهى وبه يظهر ما في كلام الشيخ ابراهيم بن محمد في اهل  
 الاسناد والتطايير من كتاب الصيد والذبايح حيث قال في شرح  
 الطحاوي الصغير ولو ضحى قبل الصلاة لم يجز وان كان في  
 موضع لا يجوز فيه صلاة العيد جاز ان يضحي بعد انشقاق

لا يشترط لوجوبها العقل  
 والبلوغ

مقتضى على كل مسلم  
 وقت عشق وفتقر اسير  
 من ثالث ايام النحر

مقتضى على كل مسلم  
 وقت عشق وفتقر اسير  
 من ثالث ايام النحر

مقتضى على كل مسلم  
 وقت عشق وفتقر اسير  
 من ثالث ايام النحر



وردها على فقرائهم **قوله** ولا يجوز لحربي ولو مستأثرا وكذا غيرها  
 من الصدقات الواجبة وغيرها بالاتفاق كما في غاية البيان لقوله تعالى  
 انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الا به **قوله** وقد سمي الله  
 خاصة صرح في الدر المختار به اذا سمع من الكتابي عند الذبح ذكر  
 السج لا يحل ذبحته كما لا يحل ذبحه جني وجبري لو ابوه سنيا  
 ولو ابوه جبري احلت اشباهه لانه صار كمن تد كذا في القنية **قوله**  
 ولو كان الذابح شافعي المذهب اي وكله حنفي بذكر هديه وتركه  
 عمدا لا يجوز فان تركها ناسيا حلت خلافا لما لك **قوله** ولا فقر الحرم  
 الخ وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز الصدق على غير فقر الحرم  
 لان الدماء وجبت توسعة لاهل الحرم فلنا الصدقة ثرية معقولة  
 المعنى لانها سد حلة المحتاج فلا يختص به فقير دون فقير **قوله**  
 الا الاضحية هي افقولة وكان اصله اضحية اجتمعت الواو والياء والواو  
 وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وادعت في ايا  
 وكسر الحالتين وجمع على اصاحي بتشديد اليا قال الاصمعي وفيها  
 اربع لغات اضحية بضم الهمزة وبكرها وضحية بفتح الصاد على  
 وزن ففيلة كهدية وهدايا واصحاة وجمعه اصحى كاو  
 وارطى وقال الفر الاصحى يذكر ويوث وفي الشريعة هي ذبح حيوان  
 مخصوص بينة القرية في وقت مخصوص وهي يوم الاضحية **قوله** على  
 كل مسلم من مقام موثر والمعتبر وجود هذه الشرايط في آخر الوقت  
 حتى تحجب عما كافر اسلم وقت عشق وفقير اسرق قبل غروب الشمس  
 من ثالث ايام النحر لانها وقت الوجوب فتجب بطلوع الفجر من اولها  
 وجوبا

الكتاب في الاحكام  
 المسبحة انما هو من  
 يجوز

الكتاب في الاحكام  
 من لا يجوز ان يكون  
 من لا يجوز ان يكون

الكتاب في الاحكام  
 من لا يجوز ان يكون  
 من لا يجوز ان يكون

الكتاب في الاحكام  
 من لا يجوز ان يكون  
 من لا يجوز ان يكون

وجوبا موسقا وجوز الاداء في جميعها وكذا في ليا ليها الا الله  
 يكره الاحتمال الغلط ولا يشترط لوجوبها العقل والبلوغ عند  
 ابي حنيفة واتي يوسف خلافا لمحمد وزفر وقيل لا خلافا  
 في اشتراط ذلك والصحيح الاول فتجب في مال الصبي والمجنون  
 عند ابي حنيفة واتي يوسف في ذبح عنه وليه لكن لا يقيد  
 بالحم بل يطعمه الصغير ويدخر منه لوقت حاجته ولا يجب  
 على الرجل ان يضحي عن عبده ولا عن ولده الكبير في وجوبها  
 عليه من ماله لولده الصغير وايتان كذا ذكر في وجوبها  
 وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي ما يدل على الوجوب كصد  
 الفطر وتام احكام الاضحية ببسوطه في البحر العميق **قوله** وسيتو  
 فيه المقيم بالامصار والقرى والبوادي لكن المقيم بالامصار يخر  
 الذبح الى انقضاء صلاة العيد فلو ضحي قبل الصلاة لم يجز بخلاف  
 سكان القرى والبوادي فلهما ان يضحوا بعد انشاقاق الفجر من يوم  
 النحر وقال الشيخ الشربلاني في حاشيته الذكر من الاضحية تكبيرة  
 قال في مبسوط السرخسي ليس اهل منى يوم النحر صلاة العيد لا في  
 في وقت صلاة العيد مسبقا لكون باداء الشك فلا يلزم منهم صلاة  
 العيد ويجوز لهم الاضحية بعد انشاقاق الفجر كما يجوز لاهل  
 القرى انتهى وبه يظهر ما في كلام الشيخ ابراهيم بن محمد في حاشية  
 الاشباه والنظائر من كتاب الصيد والذبايح حيث قال في شرح  
 الطحاوي الصغير ولو ضحي قبل الصلاة لم يجز وان كان في  
 موضع لا يتجوز فيه صلاة العيد جاز ان يضحي بعد انشاقاق

لا يشترط لوجوبها العقل  
 والبلوغ

يجوز على حاله  
 الصغير ولو كان  
 الصغير ولو كان

ي تمام احكام الاضحية  
 في البحر العميق

على ص



انشقاق الفجر من يوم الاضحى وانما ينظر الى موضع الاضحية  
 لا الى موضع المضى انتهى **اقول** يوحى من هذا ان منى  
 لا يجوز فيها الاضحية الا بعد الزوال لانها موضع تجوز فيه  
 صلاة العيد لانها سقطت عن الحاج ولم نرى في ذلك نقلا  
 كثيرة المراجعة والاصالة العيد بكملة لانا ومن ادركنا من  
 المشايخ لم نصلها بكملة والله اعلم بالسبب في ذلك انتهى **قوله**  
 فلا يجب على المسافرين قال في البحر الرائق في باب المسافر والسفر  
 لغة قطع المسافة من غير تعدد عدة لانه عبارة عن الظهور  
 ولهذا حمل اصحابنا رحمهم الله قوله صلى الله عليه وسلم لم ييسر على الفقير  
 والمسافر اضحية على الخرواج من بلدة او قرن بته حتى يسقط  
 الاضحية بذلك القدر كذا في المجتبى وذكر في غاية البيان والسراج  
 الوهاج ان من كان الاحكام التي تفتت بالسفر الشرعي يسقط  
 الاضحية وجعله كالقصر وظاهره انها لا تسقط الا بالسفر الشرعي  
 انتهى **قوله** ولا على الحاج اذا كان محسرا **اقول** لم يظهر وجه  
 التقيد بقوله اذا كان محسرا وهل يكون الحاج الا كذلك **قوله** كذا  
 في الخزانة يوافقه ظاهره في الاصل للامام محمد رحمه الله تعالى  
 ونصه ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال الاضحية واجب  
 على اهل الامصار ما خلا الحاج انتهى وقال الاسيحي في شرح  
 على المختصر الطحاوي والاضحية انما يجب على الباقين العاقلين  
 الامرار المقربين ولا يجب على المسافرين وعلى الحاج اذا كان  
 محسرا وان كان من اهل مكة انتهى **قوله** فقد قال الحدادي في

من منى وانما ينظر الى موضع صلاة  
 العيد بكملة

ظاهره انها لا تسقط الا بالسفر  
 الشرعي

بده

يؤيد قول الاتقاني في غاية البيان قال القدوري في شرح مختصر  
 المرحي قال في الاصل ولا يجب الاضحية على الحاج وانما اراد بذلك  
 الحاج المسافر فاما اهل مكة فيجب عليهم الاضحية وان حجوا  
 كذا ذكره في شرحه انتهى وفي حاشية عا الدار للعلامة  
 الشرنبلالي ما نصه وذكر في الاصل انه لا يجب الاضحية على  
 الحاج واراى الحاج المسافر واما اهل مكة فيجب عليهم الاضحية  
 وان حجوا كذا في البدايع وقال في مبسوط الشرحي وفي  
 الاصل قال هي واجبة على اهل الامصار ما خلا الحاج واراى  
 باهل الامصار المقربين والحاج المسافر فاما اهل مكة فيجب  
 الاضحية وان حجوا انتهى **قوله** فانتقله في الجوزة  
 عن الجندی انه لا يجب على الحاج اذا كان محسرا وان كان من اهل  
 مكة انتهى يحمل على اطلاق الاصل ويحمل ما حمله على المسافر  
 انتهى ما في الحاشية **قوله** اي وان كثر اقول يخالفه ما ذكره  
 العلامة ابن نجيم في البحر الرائق حيث قال ولم ار من يتكلم على  
 الفرق بين الجراد القليل والكثير كالتقل ويقتضي ان يكون كالتقل  
 ففي الثلاث وما دونها يصدق بما شاء وفي الاخير فالتش  
 يصدق بنصف صاع فمن اراد صاعا من ثمر او شعير قال في  
 حزانة الروايات وفي النهاية الشعير اذا دفع الخطة  
 مخلوطا بالشعير فانه ينظر ان كانت الغلبة للشعير فانه يجب  
 عليه صاع وان كانت الغلبة للخطة يجب عليه نصف صاع انتهى  
 فان تساوى ينبغي وجوب الصاع احتياطا والله اعلم **قوله** او نسيب

اهلا مكة جميعا  
 وان ضئلا

عن الجندی في انه لا يجب  
 على الاممكة

انتهى وقد قلنا لا يثبت  
 قول رصف صاع

كذا ما في اضافة النعم بالخطة



اي على الاصح هذا قولها وهو رواية عنه وصحها البهسي وغيره  
 وفي الحقايق والشرع بلالية عن البرهان وبه يفتي قاله في الدر المختار  
**قوله** وقد ختمته فوجدته الخ **اقول** ان اردت بيان زيادة التحقيق  
 فساد ذكره على سبيل الاختصار والله ولي التوفيق اعلم **اولا**  
 ان الصاع ثمانية ارطال بالبغداد ودي ويسمى العراقي ايضا وهو  
 اربعة امداد بخلاف لكن يختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيما  
 يقدر به الصاع فالمدكور في عامة الكتب تقديره اجمالا يختلف  
 كيلة ووزنه وهو الماش والعدس واختار صدر الشريعة ما روي  
 عن محمد بن محمد بن الله من تقديره بالحنطة ومن المشايخ من قدره بالشعير  
 ثم اعلم ان الرطل الشرعي مائة وثلاثون درهما على ما ذكره المحقق  
 في فتح القدير وبعضهم تقصده عن ذلك ليسير والدرهم اربعة  
 عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات فالدرهم سبعون شعيرة والشقال  
 عشرون قيراطا فهو مائة شعيرة واما الرطل المستعمل الآن بمكة  
 المشرفة فيزيد على الرطل الشرعي باربعة دراهم وذلك لان الرطل الذي  
 مائة وخمسون درهما بالدرهم العربي المسمى بالقطن وهو ستة عشر  
 قيراطا كل قيراط اربع شعيرات ويكون اربعا وستين شعيرة  
 فالثمانية الارطال الشرعية تنقص عن الثمانية الارطال المكية بالثاني  
 وثلاثين درهما فياثر اعلم انه وزن من الشعير المتوسط ثمانية  
 ارطال شرعية ثم كلت الكيلة المستعملة الآن بمكة المشرفة فكانت  
 كيلتين الاسدي كيلة ووزن من الحب التجاري ثمانية ارطال  
 وكتلتها فكانت كيلة ونصف كيلة وثلاث كيلة ووزن من العدس  
 ثمانية

مقدار الرطل الشرعي

الرطل المكي المستعمل الآن  
يزيد على الشرعي باربعة دراهم

مع الصاع من الشعير  
والحب والعدس سبلا ووزنا

ثمانية ارطال فكانت كيلة ونصف كيلة الان نصف من فظهر  
 من هذا ان الاحوط ان التقدير بالشعير والله العليم الخبير  
 وان اردت زيادة في البيان مع نقول الفحول من ارطال فذلك  
 المشان فعليك بكشف القناع عن تحريف الصاع فان ما فيه  
 ما يكفي ويستغني **قوله** والماش هو المسمى بالشعير **قوله** كالارز  
 بضمين الخ قال في القاموس والارز كاشد وعقل وقفل وطب  
**قوله** والمحص يفهم الخ قال في القاموس كحلز وقنب انتهى  
 وكذا الاقط بفتح وكسر قال في القاموس الاقط مثلثة  
 وخيرك وكنتف ورجل وابل شئ يتخذ من الخبيث الغنم انتهى  
 وهو يسمى في عرفنا بالمضير **قوله** كما هو الاصح فيما نصوا عليه  
 من صدقة الفطر قال في الدر المختار وجوز دفع كل شخص  
 فطرته الى مسكين او مسكين على ما عليه الاكثر وبه جزم في  
 الولوالجية والثمانية والبدائع والمحيط وسعهم الزيلعي في  
 الظهار من غير ذكر طلاق وصحة في البرهان فكان هو المذهب  
 كنفق الزكاة والامر في حديث اغنواهم للندب في نقد  
 الاولوية انتهى **قوله** وقيل يجوز دفعه اليهم في زماننا  
 وبه اخذ الطحاوي قال في البحر الرائق واطلق الحكم في  
 بني هاشم ولم يقيد بن مان ولا شخص للاشارة الى كراهة  
 رواية ابي عصمة عن الامام انه يجوز الدفع الى بني هاشم في زماننا  
 لان عوضها وهو خمس الخس لم يصل اليهم لاهمال الناس الامر

تمام  
القناع على تحريفه

جاء دفعه في بعض النسخ  
ان يمكن او مسكين

كما دفع الزكاة في  
الزمان في رواية يوزن بها



الغنائم وايصالها الي مستحقها وان لم يصل اليهم العوض  
 عادوا الي المعوض وللإشارة الي رد الرواية بان الواشي مجوز  
 له ان يدفع زكوة الي هاشمي مثله لان ظاهر الرواية المتع  
 مطلقا انتهى وهي رواية عن الامام ايضا كما في الاختيار شرح  
 المختار قال ووجهها ان المراد بالناس في قوله صلى الله عليه  
 وسلم يا بني هاشم ان الله حرم عليكم اوساخ الناس غيرهم  
 كما هو المفهوم من مثله فيقتضي حرمة زكوة غيرهم عليهم  
 لا غير انتهى **قوله** فلا يجوز عنه غيره اي وان كان عاجزا عنه  
 وقد قد مناه فيه من الخلاف وبيننا الكلام عليه مستوفى  
 فتذكر **قوله** الا في بعض الصور كما اذا صام المسافر في رمضان  
 فانه يكون عا عليه ولا ينصرف الي رمضان من غير نية رواية  
 واحدة عن ابي حنيفة لان رمضان في حقه كشعبان في حق  
 المقيم فيصرف الي ما عليه وخصوصة متعلقة بطلاق السفر  
 وقد وجدوا خالف الترجيح في المريض اذا نوي واجبا  
 آخر في شهر رمضان فروي الحسن انه كالمسافر فيقع عا  
 نوي وهو اختيار صاحب الهداية واكثر مشايخ بخاري  
 وفي رواية يقع عن رمضان وصحتها في الغناية والبرهان **قوله**  
 مع انه اولي بالجواز قول الذي يظهر عدم الجواز للفرق بين التبر  
 والدين اذ في الدين اذا عجز عن ادايه بيع فيه لتعلق

مختلف الترجيح في المريض  
 اذا نوي واجبا اخر

لتعلق حق الغنم بقر قبيته ان لم يعد مولدا وان فداه  
 المولى هو المودي للجزء فيصير كانه لم يستبدن بخلاف التبرع  
 فانه لا مطالب له به حتى لو اراد المتبرع الرجوع فيما تبرع  
 به لم يكن له ذلك فانقرقا فامل قاله الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي **قوله** وغير ذلك جمع بين حنين او عشرين حتى قبل  
 سبق بيانه فتذكر **قوله** مما فيه حرام واحد سواء كان ذكرا  
 او صدقة او كفارة مخيرة **قوله** الا في مسائل اعلم ان العلما  
 ابن جهم في البحر الرائق بعد ان عدد اشياء ما ذكره المطب هنا  
 قال والتحقيق انه لا استثناء اصلا اما مسألة الكتاب يعني  
 اذا جاوز المبيعات بغير اجرام فالاستثناء منقطع لانه ليس  
 داخل في ما قبله لان صدر الكلام انما هو فيما لم يفسد بسبب  
 الحناية على احرامه والمجاوز بغير احرام لم يكن محررا يخرج ما  
 واما مسألة الافاضة فانما واجب دم بسبب ترك واجب  
 من واجبات الحج ليس هو حناية على الاحرام كما قد مر  
 ولا خصوصية لهذا الواجب بل كل واجب من الواجبات  
 الحج فانه لا تعلق للعمرة به واما مسألة الطواف جنبا فانما  
 واجب دم واحد لترك واجب من واجبات الطواف لا الجنابة  
 على الاحرام ولهذا الطواف جنبا وهو محرم فانه يلزمه دم  
 وان كان الدم متوجعا الي بدنة وشاة نظر الى كمال الجنابة وحفظها

غيره

المسائل الستة من كتاب  
 تكملة الحنفية في مسائل الفقه  
 التحقيق في الاستثناء



وأما مسألة الخلق قبل الذبح فإنه لا يلزم المفرد به شيء لأن  
 الذبح ليس بواجب عليه وهم إنما أوجبوا التعدد على القاتل  
 فيما يلزم المفرد به كفارة وليس أعيان المفرد شيء فلا يتعدد  
 الدم على القاتل وإنما مسألة قطع شجر الحرم فهو من باب  
 الضرامات لا تعلق للأحرام به بخلاف صيد الحرم إذا قتله  
 القاتل فإنه يلزمه قيمتان كما صرح به الأسبغاني وغيره  
 لأنها جنابة على الأحرام وهو متعدد كما قد مر أن أقوى  
 الحريتين تتبع أدناهما والأحرام أقوى فكان ومحبوب القيمة  
 بسبب الأحرام فقط لا بسبب الحرم وإنما ينظر إلى الحرم  
 إذا كان القاتل حلالاً والله سبحانه الموفق انتهى **قول**  
 من غير عذر أقول لم يظهر لتقييد ذلك فائدة أو  
 العذر وعدمه فيه سواء كما تقدم قاله الشيخ حنيف  
 الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **باب الأحصار**  
 قال الشيخ حنيف الدين المرشدي أعقبه بالجنابات لما فيه  
 من معنى الجنابة وهو الفوات من العوارض النادرة فلذلك  
 أحرمها وقدم الأحصار لأنه وقع له صلى الله عليه وسلم  
 دون الفوات انتهى ولأن الأحصار بالنسبة إلى الفوات كالمراد  
 من المركب وذلك أن الأحصار أحرام بلا أدلة والفوات أحرام وأدلة  
 وفي التعبير بالأحصار المستعمل في المرض خاصة دون الحصر  
 المستعمل في غير المرض كما هو المنقول عن آية اللغة قال أبو

باب الأحصار

جعفر

جعفر النخاس أجمع أهل اللغة على أن الأحصار إنما هو بالمرض ومن  
 العدو لا يقال أحصر في الكشاف إذا حصر إذا منع أمر من  
 خوف أو مرض أو غير ذلك قال الله تعالى للذين أحصروا في سبيل  
 الله أي أحصرهم القصر وحصر إذا حبسه عدو عن المصرا  
 هو الأثر في كلامهم انتهى ومثله عن ابن السكيت وابن دريد وابن  
 عسدة والأخفش والكسائي والفراء والرجاء وابن قتيبة وثعلبة  
 نكتة هي تساوي المرض والعدو في سبب حكم الأحصار و  
 اختار المصنف المختص بالمرض دون المختص بالعدو في سبب حكم  
 الأحصار واختار أن كان هو مورد النص والشبوت في المرض  
 إنما كان يدلالة النص للإشارة إلى محل الخلاف ابتداءً إذ لا نزاع في  
 الثاني على أن النص وهو قوله تعالى فإن أحصرتم فخرج منها كان  
 بسبب المرض لما تلونا عليه من أطباء طباق أهل اللغة على استعمال  
 المراد بكلمة والمجرد في العدو وإن كان مورد النص وسببه هو  
 الأحصار بالعدو ولأن الآية نزلت في شأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه عام للجدية وكانوا ممنوعين بسبب العدو والقصة  
 محفوظة في ذلك لكن العبارة لعموم اللفظ لا خصوص السبب والله  
 أعلم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه **قول** الحصر أي كالتص  
 والكسر كما في القاموس **قول** الرابع وتحقق الأحصار عند تقييد  
 لأن الآية الثلاثة حصود بالعدو لأنه الذي وقع له عليه السلام  
 والآية نزلت وردت بيانه وقال في سياقها فإذا أمتهم فذلت

نكتة  
في تساوي المرض والعدو



على تخصيصه به الكسر والعرج لقوله عليه السلام من كسر أو عرج  
أو مرض فقد حل وعليه الحج من قابل أخرجه الترمذي وحسنه  
ابوداود والنسائي واحمد وابن ماجه قاله الشيخ حنيف الدين  
عبدالله العفيف في شرحه **قوله** أو نفذت بالبرال المجهلة كعدم أي  
فرغت وفتيت وعنه قوله تعالى ما نفذت كلمات الله **قوله**  
لكن هذه الشرطية يعني قوله أن قور على المشي ليست في محلها  
الحج قال الشاكرح المرشدي بعد نقله اللام إلا أن يكون مع هلاكها  
كبحر عن المشي لعدم ما يستاجر به راحلة أو تقوت به فيقول  
أمره للعجز فيعطى له حيلة حالاً انتهى **قوله** التاسع العجز عن المشي  
أي ابتداء من أول إحرامه وعبارة الشاكرح الشيخ حنيف  
الدين المرشدي التاسع العجز عن المشي بعد الشروع فيه وهو  
أولى من قول الشاكرح ابتداء وذلك لأنه كما علمت أن من شرط  
الواجب القدمرة على الراحلة فإذا لم يقدر عليها فلا وجوب  
عليه فلا يكون وإلى هذه محصر وقد أشار في المسوط إلى  
ذلك حيث قال معللاً بأنه لا يبعد أن لا يلزم منه المشي ابتداءً  
و يلزم منه بعد الشروع كما لا يلزم منه حجة التطوع ابتداءً ويلزم  
الانحزام إذا شرع فيها انتهى أقول ولا يخفى ما فيه فإن كلام  
الشاكرح القائل في رحمه الله تعالى فيما إذا عجز بعد التلبس  
بالإحرام وهو لا ينافي عدم الوجوب عليه قبله كما هو محقق  
الاعتراض فتأمل **قوله** بخلاف الفرض الحج قال الشيخ حنيف الدين  
المرشدي أقول فيه نظر وذلك لأنها لو احرمت بالحج الفرض ولم يكن

لها

لها محرم ومنعها الزوج ولم يخرج معها كانت محصورة عما يربك  
في كلام الشيخ من قريب وذلك لأن الزوج لا يحبس على الخروج  
معه ولا يجوز الخروج بنفسها ولا يجوز للزوج أن يأخذها  
بالخروج فيحقق حشد فيها الإحصار وإنما قلت ولم يلزم لها  
محرم اجتراء مما لو كان لها محرم واستطاعت الخروج بمعه  
تلك محصورة لأنه ليس للزوج منعها عن الفرض انتهى أقول  
ولا يخفى ما فيه فإن كلام الشاكرح بالنسبة إلى هذا النوع بخصوصه  
وهو منع الزوج وأما ما ذكره في النظر فالإحصار فيه يفقد  
المحرم وهو نوع آخر فتأمل والله أعلم **قوله** ولو وقف بقرنة  
ثم عرض له لا يكون محصراً لأن حكم الإحصار يثبت عند خوف  
النفوت وبعد الوقوف بقرنة لا يخالف النفوت فإن قيل يشكل  
عليك بالمعترفة أنه من النفوت لأن العبرة بالنفوت لعدم توقيتها  
بزمان ومع هذا يثبت الإحصار في حقه قيل المعترفة منه ضرر  
بامتداد الإحرام فوق ما التزمه لأنه يلزم منه ضرر بالمضي فيه  
فإن قيل امتداد الإحرام موجود هنا أيضاً لأنه يعني محرم ما إلى  
أن يخلق قتيلاً عليه أن يتجمل بالخلق في يوم آخر في غير النساء  
وإن لم يمه دم لكونه خلق في غير المحرم فلا حاجة إلى أن يبعث  
دماً لإحصار يتجمل به من غير عذر كذا في شرح الكنز للزبيدي  
**قوله** وفيه أن تركه بعد ذلك لا يوجب الدم أقول أجاوب عنه في  
البحر الرائق بقوله وقد ظهر لي أن كلامهم هنا محمول على الإحصار  
بسبب العدو لا مطلقاً فإنه إذا كان بالمرض فهو سبباً وي يكون



يكون عذرا في ترك الواجبات وان كان من قبل العباد فانه  
لا يكون عذرا في اسقاط حق الله تعالى كما قالوا في باب  
التيمم ان العدو اذا اسروه حتى صلى بالتيمم فانه يقيد بها  
بالوضوء اذا اطلق لانه من قبل العباد انتهى **فصل في بعث المهدي**  
**قوله** خلافا للشافعي حيث جوز دجده حيث احصر الخ لانه شرع  
رخصة وفيها الا ترى الى قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الله  
والتوقيت بالحرم ينافي اليسر فيعود عام موضوعا بالنقص ولنا فيه  
قوله تعالى ولا تخلقوا برؤسكم حتى يبلغ المهدي محله والمراد به  
الحرم بدليل قوله تعالى ثم محالها الى البيت العتيق بعد ذكر الهدايا  
وقال تعالى هديا بالغ الكعبة ولان الدم غير موقت بالزمان ولا  
بالمكان غير مشروع فلا يثبت به التحلل وقوله التوقيت ينافي  
اليسر قلنا المرامي اصل التخفيف لانها يتبع وقد حصل قاله العلامة  
الزبيدي **قوله** حل اي من احرامه عبارة الشارح الشيخ حنيف  
الدين المرشدي حل له التحلل من احرامه وايضا يحتمل له جميع  
المحظورات واذا قلت حل له التحلل وقيدته بذلك ولم اعمل  
عبارة الشيخ على اطلاقها لانه سيصرح فيما ياتي بانه لا يخرج من  
احرام من عجز الذبح حتى يتحلل بفعل من محظورات الاحرام والا  
كان متناقضا فلا تفعل انتهى **قوله** اذا احرمت الحج نفل ولو اياه  
الزوج وقول الشارح فيما ياتي بخلاف ما اذا احرمت بنفل ولو  
بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان له ان يملكها الخ قال الله في

المهدي  
فصل في بعث  
قوله

المسند

المسند الكبير فكذا ذكره ابن القيم في شرح الهداية وعزا الى المبسوط  
وهو على اطلاقه يخالف ما صرح به غير واحد لما تقدم اول الكتاب  
انه ليس له التحلل بعد الاذن والظاهر انه هنا مقيد بما اذا لم  
يحد محرما فلا يخالفه وسياتي ابن القيم يدل عليه بل بعد التقييد  
مقيد كما لا يخفى على المتأمل انتهى **قوله** اذا فعل الاذن في سبيل المحظورات  
الى اخره وكذا الزوج والمولى اذا فعل بها ذلك وفيه اشارة الى انها  
لا تحل بنهيها لها ولا بقوله جللتك لان هذا تحليل من الاحرام فلا  
يقع بالقول كالرجل اذا احصر فقال جللت نفسي في حرثي لا تحل  
لا يقع بالعلم والقول تحليل والاولى ان يحللها بغير الحجاج لقص الشعر  
وقلم الظفر ثم جامعها ولو حلها بالجامعة فيل يصح ويلزم تعظيما  
لائم الحج وقيل لا يكره لانه لا يخلو عن مقدمة من مسبق يقع به  
التحلل قال في النهر وسبغى ترجيح الكراهة انتهى ولو جامع زوجته  
او امته المحرمة ولم يعلم باحرامها لم يكن تحليله وان علم فجامع  
او قبل لكن لا ينوي التحلل فهو تحليل قال الشيخ عبد الله العفيف  
في شرحه **فصل في زوال الاحرام** ولا يجوز له التحلل ويفعل به  
ما شاء لانه ذلك كان لعجزه عن ادراك الحج فكان في حكم البدل وقد قدر  
على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فسقط اعتبار كماله بالصوم  
لعجزه عن العتق اذا قدر على الرقبة قبل ان يفرغ من الصوم فانه يجب  
عليه العتق كذا بعدا قاله الزبيدي **قوله** واما على مذاهب ابي يوسف  
وعبد الله بن زياد كذا ذكره صاحب الهداية والنسفي في الكافي وشارحه

اذا اذن في سبيل المحظورات

لا تحل بنهيها

قوله انه جامعها

فصل في زوال  
قوله

اذا اذن في سبيل المحظورات



الكفن وغيره وضوء في الجوهرة ذلك على قولها أيضا وذلك  
 بالاحصار في عرفة فإنه لو احصر بها وأمرهم بفتح الهدي عند  
 طلوع فجر النحر ثم زال الاحصار قبيل الفجر لم يكن أدراك الحج دون  
 الهدي لأن الذبح يخصص عن قصد عليه أنه أدراك الحج دون  
 الهدي فقد تصورت المسألة على قولها أيضا وإن خصص الذبح بيوم  
 النحر وتعبده في البحر الرائق بأن الاحصار بعرفة ليس بأحصال  
 لما ياتي فلو قال احصر مكان قريب من عرفة لاستقام انتهى **قوله**  
 فعليه قضاء حجة وعمره كذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي  
 الله عنهم وقال الشافعي رحمه الله حجة لا غير لأنه شارع في الحج  
 لا غير لما يلزمه غير ذلك كالحصر بالعمره ولنا أنه لم يزمه الحج بالشرع  
 وتلزمه العمره للتخلل لأنه في معنى فاشتت الحج فانفاث الحج  
 يتخلل بأفهام العمره فان لم يات بها فضاها فلذلك هذا ولا يقوم  
 الدم مقام العمره الا في حق التخلل وهذا لأن احرام الحج لا يخرج  
 عنه الا بأفعال الحج او العمره وينعقد لا زما وان لم يقصد الالتزام  
 قاله العلامة الزبيدي **قوله** يلجئ إلى تعبد أقول سيصرح المأثور  
 بذلك التقييد عن قريب **قوله** والحاج عن الغير قال في الحاوي  
 عن الغير إذا احصر زمته حجة وعمره عن نفسه قاله المصنف في الكتاب  
**باب الفوات** قد أمد الاحصار عليه لأنه بالنسبة إلى الفوات بمنزلة  
 المفرد من الركب وذلك لأن الاحصار احرام بلا أداء والفوات احرام  
 وأداء ثم الفوات عدم الشيء بعد وجوده وانما أفرد هنا وجعل في  
 الصلاة **قوله** سقط عنه أفعال الحج من التوقيف ورعي الجمار

الاحصار بعرفة ليس  
 بأحصال

باب الفوات  
 الفوات بمنزلة  
 المفرد من الركب

والمبيت

قال ابن حجر في  
 العروة الذهبية  
 العفيف رحمه الله

في الاحصار بعرفة  
 في الاحصار بعرفة  
 في الاحصار بعرفة

والمبيت يعني وطواف الزيارة والقدر وكل ما يعلق بالحج  
 اتفاقا قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** وعليه ان يتحلل  
 بأفعال العمره صورة لأن احرامه بعد ما انقضى صحيحا لا  
 سبيل الى الخروج منه بأداء الحج أو العمره كن أحرم ما فيها  
 لما يقدر عليه الخروج بأفعال الحج بقين الخروج بأعمال العمره وفي  
 المحيط العمره من الحج تنزل منزلة التطوع من المكوبة وإذا فاته  
 المكوبة بان خرج وقت الجمعة فإنه يتحلل عن حرجة المكوبة  
 بالتطوع فلذلك هنا قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** وعليه قضا  
 الحج قال الشيخ زين بن نجيم في البحر الرائق سواء كان ما شرع  
 فيه حجة الاسلام أو من ذكروا أو تطوعا لا خلاف في ذلك انتهى  
 وقال الشيخ عبد الله العفيف رحمه الله تعالى لقول عليه السلام  
 من فاتته عرفة بيل فقد فاتته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من  
 قابل رواه دارقطني ولأنه إذا فاته الحج من هذه السنة  
 بعد الشروع فيه بقي الواجب على حاله فليز منه الاثنان  
 به وهل يجب القضاء الفور أم لا مقتضى كلام من يقول  
 ان الحج واجب على الفور أنه يجب لأن القضاء يحكي الأداء كما  
 في البحر العميق ثم أراد القضاء يقتضي من ميقانا وان كان أحرم ما  
 لا قبل الميقات انتهى **قوله** فقال أبو حنيفة ومحمد هو بأحرام  
 الحج وجهه لو انقلب عمره يفسخ احرام الحج واحرام الحج لا يفسخ  
 على أصلنا وصححه في المحيط ووجد قول أبي يوسف ان السك  
 اما ان يكون حجة أو عمره فإذا بطل كونه حجة ينعكس عمره

قوله من فاتته عرفة  
 قوله من فاتته عرفة

قوله من فاتته عرفة  
 قوله من فاتته عرفة

قوله من فاتته عرفة  
 قوله من فاتته عرفة



ضرورة كذا في شرح منسك الشيخ عبد الله العفيف قال  
 العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ويشهد لها إذا كان  
 إذا فاته الحج أدى عمرته لأنها لا تفوت ثم أتى بعمره أخرى لغوا  
 الحج ثم جلق ولا دم عليه لأنه للجمع بين النسكين ولم يوجد  
 فلو أنقلب إجماعه عمره لصار جامعاً بين إجماع عمرتين وإذا كان  
 في وقت واحد وطولاً وجوراً ويشهد لها أنه لو مكث حراماً  
 حتى دخل الشهر الحرام من قبل فتخلل بعمل العمرة ثم حج من عامه  
 ذلك لم يكن متمتعاً فلو أنقلب إجماعه عمره كان متمتعاً لمن أحرم  
 للعمره في رمضان وطاق لها في شوال كذا في المبسوط ويشهد  
 لأبي يوسف أن فاته الحج لو أقام حراماً حتى يحج مع الناس  
 من قابل بذلك الإجماع لا يجزئ به من حجته فلو بقي أصل إجماعه  
 لأجراده وإجاب عنه في المبسوط بأنه إن بقي الأصل لكن  
 تعين عليه الخروج بأعمال العمرة فلا يبطل هذا التقيين بحج  
 السنة مع أن إجماعه انفق لاداء الحج للسنة الأولى فلو صح  
 أداء الحج به في السنة الثانية تغير موجب ذلك العقد  
 بفعله وليس إليه تغير موجب عقد الإجماع انتهى **قوله**  
 وفيه بحث كان وجهه والله أعلم أنه قد يفتقر في الحالة  
 المذكورة لأن انعقادها عمره أمر ضروري في حال بقاء الإجماع لا  
 ابتدائه وقد يفتقر في حال البقاء ما لا يفتقر في الابتداء **قوله**

إذا فاته الحج أدى عمرته  
 سنة الفوت

كذا في شرح منسك الشيخ عبد الله العفيف قال  
 العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ويشهد لها إذا كان

ثم ثمة الخلاف قال الشيخ عبد الله العفيف وله ثمة أخرى  
 هي سقوط العمرة التي عليه في عمره بهذه العمرة عند أبي يوسف  
 خلافاً لما انتهى **قوله** ولا يلزم به هذا إلا بهلال شئ الخ لأنه  
 باق في إجماعه الحج فإذا نوى به القضاء يصير نأوياً للإجماع  
 القائم فلا تصح نيته ولا يصير محرماً بإجماع آخر قال في  
 البحر الرائق **قوله** وهذا بالاتفاق ظاهره أنه راجع إلى جميع  
 الأحكام الأربعة المتقدمة وفي منسك الطبراني لو أضاف  
 الذي فاته الحج إلى العمرة التي تجلّل بها عمره أخرى لم يمتنع أن فاته  
 توجه إلى مكة فهو رافض لعمرته التي اشتأها شأواً أبي يوسف  
 عليه عمره مكانها ودم لرفضها وعليه المضي في عمرته التي تجلّل  
 بها من جهته وقال أبو يوسف كذلك إلا أنه قال يصير إفضاء  
 التي اشتأها عقب أهلالها قبل أن يتوجه وعند محمد لا يصح إجماعه  
 بالتي اشتأها ولا شيء عليه انتهى **قوله** وفاته الحج لا يكون محضراً  
 ولا يجزئ بيعت الهدي قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه  
 كذا ذكره وأول ما أرادهم بذلك أنه لا يكون حله حكم المحصر بالفوات  
 لأن الفوات ليس من أسباب الإحصار أما الفاتت لو أحصر بعد  
 الفوات بعدد أو مرض فينبغي أن يكون محضراً لأنه إما محصر  
 بحج كما هو قول أبي حنيفة أو بعمره كما هو قول أبي يوسف **قوله**  
 مشاهير يتحقق فيه فلم يسلط **قوله** الإحصار وقد صرحوا في المبسوط  
 الحج أنه يتحقق فيه الإحصار بالحج فلم يسلط بالفرق بينهما فأضاف ذلك  
 لوجود علة الإحصار فيه وهو خوف إطلاقة الإجماع وخوف



الضرر ان ايد قنامل ولكن كلامهم مطلق يا اي ما ذكرناه من التاويل  
 خصوصاً عبارة الغرض جماعة كما تقدم انتهى **قوله** والافساح قال  
 ابن نجيم في النهر الفائق وقد سألني بعض الطلبة بالجامع الأزهر  
 عما اذا افسد القضاء يجب ان يقضيه ايضا فقلت لم ار المسألة  
 وقياس كونه اغمض فيه مستظلاً لملزماً ان المراد بالقضاء مفسد  
 اللقوي والمراد الاعادة كما هو ظاهر انتهى **قوله** من ماله قال الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي اقول فيه نظر لان بوجوه انتقل ما كان له  
 البهرم فما بقي ان يقال من ماله اللهم الا ان يحمل باعتبار ما كان انتهى  
**باب الحج عن الغير** لما كان الأصل كون عمل الانسان لنفسه لا لغيره  
 كان هذا الباب خلقاً بالتحسين وادخاله الى غير واقع  
 على وجه الضمة بل هو ملزوم الاضافة كذا في الفتح يعني وفيه  
 نظر فقد صرح في المسئلة بأنه يقال تبعت غيري والتوفيق للمالكين  
 عن الاضافة فيجوز دخول ال على ان الكوفيات وبعض البصرين  
 وكثير من المتأخرين اجازوا نيابة ال عن الضم المضاف وهو باطلاً  
 نعم ما يلزم الاضافة وما لا يلزم انتهى لكن قال السيد الجموي  
 في شرح الكنز بعد نقل كلام الفتح ونظر فيه في بعض نسخ النهر لا  
 يليق ان يسمع فضلاً عن ان يكتب **قوله** فاذا فعل شيئاً من  
 هذه وجعل ثوابه لغيره جائز فلا شبهة الى آخره قال في البحر  
 الرائق والافرق بين ان يتوي به عند الفعل للغير او يفعل  
 لنفسه ثم بعد ذلك جعل ثوابه لغيره لا اطلاق كلامهم ولم اجد  
 من اخذ شيئاً من الدنيا لجعل شيئاً من عبادته للموطين ويبقى  
 انه لا يصح ذلك وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين الغرض والنفل  
 فاذا

باب الحج عن  
الغير

مما فرق بين ان يتوي  
عند الفعل او بعد

عن ابن الغضائري

فاذا صلى فريضته وجعل ثوابها لغيره فانه يصح ولكن لا يعود الغرض  
 في ذاته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته  
 انتهى لكن قال الشيخ المقدسي في شرح نظم الكنز لودفع الحرج او  
 ورثة الميت لمن جعل شيئاً من الدنيا ينبغي ان يصح واما من جعل  
 ثواب فريضته لغيره فيحتاج الى النقل انتهى وكذا قيده ابن الصبا في  
 منسكه بالتطوع **قوله** ولنا ما روي في الحج قال العلامة ابن نجيم لقوله  
 تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً واحسان تعالى عن ملأ يمينه  
 بقوله ويب تخفرون للذين امنوا الآية ثم قال واما السنة فاحاديث  
 كثيرة منها ما رواه ابوداود اقرأ على امواتكم سورة يس انتهى  
**قوله** وعن علي رضي الله عنه من قرأ على المقابر الحج وعن ابي رضى الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة  
 يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها من الاموات  
 حسنات وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال الميت في قبره كالغريق  
 ينتظر دعوة لمحقة من ابنه او اخيه او صديقه فاذا الحقته كان  
 احب اليه من الدنيا وما فيها كذا في شرح الشيخ عبد الله العفيف  
**قوله** وعنه عليه السلام انه صلى على بكشين املحين قال الشيخ عبد  
 الله العفيف في شرحه وروي ابن ابي شيبة عن جابر رضي الله  
 عنه انه صلى الله عليه وسلم على بكشين املحين عظيمين اقرأين  
 من جنتين فاصبح احدهما وقال لبيك الله والله انك الله عن محمد  
 قال محمد ثم اصبح الاخر وقال لبيك الله والله انك الله عن محمد  
 الله عن محمد ثم شهد لك بالتوحيد ويشهد لي بالنبوة انتهى **قوله**

حكم بالورد في الحج  
الميت لمن عطف شيئاً من  
الدنيا ينبغي ان يصح

فصل في قراءة سورة يس

Cop



ففيه معان كثيرة فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما انها منسوبة  
بقوله تعالى والذين امنوا واتبعنا هم ذرية نعمة الله وقيل هي  
خاصة بقوم موسى وابراهيم لانه واقع حكما اية عما في صحتها  
عليها السلام بقوله تعالى ام لم يلبسنا عا في صحت موسى وابراهيم  
الذي وقي وقيل اريد بالانسان الكافر واما المؤمن فله ماسع  
وما سعي له فيه اخوه وقيل ليس له من طريق العدل وله من  
طريق الفضل وقيل اللام في الانسان بمعنى على كقوله تعالى وان اسألكم  
فلها اي فعلها وقيل ليس له من العمل الاسبقية لكن سعيه  
قد يكون بما سيرة اسبابه بتلك الاخوان وتحصيل الايمان حتى صار  
من تنفعه شفاعته الشافعين وقيل قوله تعالى وان ليس للانسان  
الا ما سعى ليس على ظاهره وفيه تاويلات اقربها ما اختاره المحقق  
الكامل انها مقيدة بهمة العامل يعني ليس للانسان من سعي غيره  
نصيب الا اذا وهبه له فيجسد يكون له فان قيل ما الجواب  
عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احدكم عن احد ولا يصلي احد  
عن احد اجيب عنه بانه في حق الخروج عن العهدة لاني  
حق التواب فان صلى او صام او تصدق وجعل ثوابه لغيره من  
الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابها اليه عند اهل السنة والجماعة  
واما قوله عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا  
يدل على انقطاع عمل غيره قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه  
**قوله** عند الشافعي واحمد قال الشيخ رحمه الله في منكر الكبير  
نقله لئلا تلت خلاصها في حق حكم الدنيا واما في حق

على ما في قوله وان ليس  
للمؤمن ماسع

احدكم عن احد لا يصوم  
احدكم عن احد

ط

المراد لا يشترط بعد التمكن  
ان يقر

حكم الاخرة بالمواخاة فلا يسقط بعد التمكن بالاتفاق ان قصر والله  
اعلم انتهى قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **فصل في شرائط اجواز**  
**الاجحاج قول** اي مطلقا يعني ولو خلافا فانه تكلم في آخر الفصل  
على شرط الاجحاج في حق الفعل وان كانت العشرة المذكورة انما تشترط  
في الحج الفرض لا غير **قوله** وان وجب بعد ذلك واصل بما قبله **قوله**  
سواء يرجي برفه ام لا قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ثم ظاهر ما  
في المختصر انه لا فرق بين ان يكون المرض يرجي زواله او لا يرجي زواله  
كالزمانه والعبي فلو اجم الزمان او الاعي ثم صحح وابصر لزومه ان يرجح  
بنفسه وبسبب هذا صرح المحقق في فقه القديين به وليس بصحيح  
بل الحق التفصيل فان كان مرضا يرجي زواله فاجحج فالامر مرجح فان  
استمر العجز الى الموت سقط الفرض عنه والا فلا وان كان مرضا لا يرجي  
زواله كالعجز فاجحج غير سقط الفرض عنه سواء استمر ذلك العجز او  
زال صرح به في المحيط وفتاوى قاضي خان والمبسوط وصرح في معراج  
الدراية بانه اذا جحج الاعي غير ثم زال العجز انه لا يبطل الاجحاج انتهى **قوله**  
وطهرت نفية الاول لا لانه بطل وصف الفرضية لفقد شرطه وهو  
العجز وبقي اصل الحج تطوعا للامر لا انفسا سدا أصلا صرح به الاسيبي في  
وعلاء الدين البخاري في الكشف ولم يحكوا فيه خلافا فنفى هذا ابن  
الصلاة واجحج فرق عا في الحمد فانه يقول فيها اذا بطل وصفها بطل  
اصلها ولم ينقل عنه في الحج ذلك لما ان باب الحج اوسع ولهذا يعضي  
فما سده كما يعضي في صحيحه قاله في البحر الرائق **قوله** فلا اشكال  
فيه قد تقدم انه ليس بصحيح فتنبه **قوله** وفيه ان هذا الشرط مثله

فصل في شرائط اجواز  
الاجحاج قول

الحق التفصيل  
انه فان كان مرضا لا يرجي  
زواله فاجحج فان استمر العجز  
او زال صرح به في المحيط

المزق من البحر



ما قبله قال الشيخ عبد الله العفيف في شرحه ثم اعلم ان هذا الشرط  
وان شمله ما قبله ذكره اولى لما بينهما من الفرق انتهى اقوال لكن  
كان ينبغي تقديمه على الشرط قبله فقام **قول** فلو ارجح صحيح  
عجز لا يجزئ به قال في البحر الرائق ويشكل عليه ما في التجسس وقناوي  
قاضي خان وغيرهما انه لو قال الله علي ثلاثون حجة فارجح ثلاثين  
نفسا في سنة واحدة ان مات قبل ان يجي وقت الحج جاز عن اهل  
الاهل لم يعرف قدرته بنفسه عند مجي وقت الحج وان جاء وقت  
الحج وهو يقدر بطلت حجة لانه يقدر بنفسه عليها فان قدم الشرط  
فيها وعلى هذا اكل سنة تجي انتهى وينبغي ان يراد بوقت الحج وقت  
الوقوف بعرفة يعني ان جاء يوم عرفة وهو ميت اجزاه الكل وان  
كان حيا بطلت واحدة وتوقف الامر في الباقي وليس المراد بوقت  
الحج لان الاكل حاج يكون في اشهر الحج فلا تاتي التفصيل وان كان الاكل  
بعيدا فارجح قبل الاشهر فهو قاصرا لافادة عما اذا كان قريبا وارجح  
في الاشهر فالاولى ما قبلناه ووجه اشكاله عما سبق ان وقت  
الاحجاج كان صحيحا فاذا مات قبل وقته اجزاه وقد تقدم انه اذا  
احج وهو صحيح ثم عجز لا يجزئ به وقد فقه بان المراد بعجزه بعد الاحجاج  
العجز بعد فراغ التائب من الحج وان كان وقت الوقوف صحيحا فلا حاجة  
كما لا يخفى اسل **قول** مشكل خبر عن قوله وما في قناوي قاضي خان  
**قول** لكن ما ذكر في كتاب اداب المفتين الخ نقل في البحر الرائق نحوه  
عن الاستيعجاب **قول** انتهى قال الشيخ حنيف الدين المرشدي بعد  
ذكره جميع ما تقدم وفي حاشيته لولا نا محمد الدين صورة المسألة

ذكر ما قاله الله على الانبياء

ان يقول استاجر ترك على ان تجعني اذا امره بالحج بان قال امرتك  
بان تجعني من غير ذكر الاجارة فانه يجوز انتهى وفي شرح الطحاوي  
ولا يجوز الاستيجار على الحج ولا على شيء من الطاعات ولو  
استاجر على الحج فدفعت اليه الاجرة فجع عن الميت فانه يجوز عن  
الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على  
الورثة لانه لا يجوز الاستيجار عليه وانما له نفقة الزهبا  
والنحو ولا يحل له الفضل الا اذا تبرع الورثة بالترك وكانوا من  
اهل التبرع حل له بقليل الورثة اياه وكذلك لو اوصى الميت  
بالفضل للحاج جازت وصيته وحل له الفضل وقال بعض مشايخنا  
لا يجوز هذه الوصية لان الموصي له مجهول والاول اصح لانه  
يصير معلوما بالحج كما اوصى بشراء عبد بغير عينة ويعتق و  
يعطى له مائة درهم فانها جائزة فكذا هذا انتهى **قول** فيجوز  
ذلك كما قاله ابن العمام قال الشيخ حنيف الدين المرشدي كالوصي  
والوكيل لشترى لليتيم والوكيل ويعطى الثمن من مال نفسه فانه  
يرجع به في مال اليتيم فكذا هنا وبهذا اعلم ان اشترطهم ان  
تكون النفقة من مال الامر للاحتراز عن التبرع لا مطلقا انتهى  
**قول** وفيه بحث لا يخفى اعل وجهه ان قوله ولو فعل ذلك اجنبي  
لا يرجع يقتضي جوابا ارجح عن الميت مع عدم الرجوع وايضا  
الامر كذلك والله اعلم **قول** جاز اي عن الميت استحسانا وان  
خالف امره لانه لما ملك ان يملك رقبته بالبيع ويحج بالثمن يظهر  
ان له ان يملك منفعتة بالاجارة ويحج ببدل النفقة قال الشيخ

النفقة ما كان الاستيجار  
الحج على قول الطحاوي  
هذه معلومة تخرج من  
ان يحج عنه امره  
في شرح الطحاوي غير ما ذكر

حكم ما اذا كان

الوصي والوكيل له ان  
يسمى في غير ذلك



الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** وعندى ان الحج عن  
 نفسه وهو ضامن الحج الا ترى لو ان رجلا لو وكل رجلا يسير  
 بمائة فاجر بمائة لا يجوز فلذا هذا في شرح الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي **قوله** اي استحسانا وفي القياس بطل هذه الوصية  
 لعجز الوصي عن تنفيذ ما امر به وهو الحج من منزله كما لو اوصى بعتق  
 نسمة بالف وكان الثلث دونها وجه الاستحسان ان المقصود  
 من الحج ابتغاء مرضات الله تعالى ونيل الثواب فيكون كالوصية  
 بالصدقة وهي تنفذ بحسب الامكان قاله الشيخ عبد الله  
 العفيف في شرحه **قوله** من حيث يبلغ أقول فيه انه لو كان  
 ثلثه لا يسح الا بان حج من مكة فظاهره جواز ذلك وحج به  
 عنه من مكة لكن من جملة الشروط على ما يستفاد عليه ان  
 ميفات الامر شرط الجواز ذلك فلو احرر المأمور من مكة لا يصح  
 واطلاق الماتن هنا يقتضي الجواز ولم ار من تعرض لذلك و  
 يمكن ان يجاب عنه ذلك عند الاطلاق واما عند التعيين فلا  
 كما سيصرح به الشيخ رحمه الله تعالى بقوله ولو اوصى بان  
 حج عنه من غير بلد حج عنه كما اوصى الحج واما حالة الاطلاق  
 فيستدل قاله الشارح الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه  
**أقول** يمكن ان يجاب بان وجوب كونه من ميفات الامر  
 اشاع الثلث اما عند ضيقه عنه فلا يجب ذلك وان اطلق  
 والله اعلم **قوله** عند أبي حنيفة وجه قوله وهو القياس ان القد

الموجود

لو كان ثلثه لا يسح الا بان  
 حج من مكة فظاهره جواز ذلك

الموجود من السفر في حق أحكام الدنيا لقوله صلى الله عليه وسلم  
 كل عمل ابن آدم ينقطع بوفته الا ثلاثة ولد صالح يدعو له بالخير  
 وعلم علم الناس يتفقون به وصدقة جارية وتنفيذ الوصية  
 من أحكام الدنيا وهو ليس من الثلاث فبطل وجوب الاستحسان  
 كانه لم يوجد الخروج او خرج لغير حج كالتيارة او غيرها فافوضي بان  
 حج عنه فمات فانه حج عنه من بلده قاله الزيلعي **قوله** وقال الحج عنه  
 فامس حيث بلغ وجه قوله وهو الاستحسان ان خروج وجه لم يبطل  
 بوفته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله  
 الآية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له  
 حجة مبرورة في كل سنة فاذا لم يبطل عمله وجب البناء عليه قاله  
 الزيلعي **قوله** من اقرب اوطانه الى مكة قال في البحر الرائق لانه متيقن  
 به انتهى **قوله** يقرن عنه قال الشيخ عبد الله العفيف يضم الراء من  
 باب نصر نصر كما في شرح العيني على الهداية **قوله** وهي ان يقول الحج  
 وفي البحر ولو حج عنه رجلا بامر له ولم يتوفضوا ولا نفلا فانه  
 يجوز عن حجة الاسلام ولو توفى تطوعا لا يجوز عن حجة الاسلام  
 انتهى قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** غير مستقيم الحالة  
 بل التفرع الصحيح على مقصوده بالشرح هو ان يقول فلو تجاوز  
 عن الميفات يضمن واما ما ذكره فاغا هو تفرع على اصل اخر محرم  
 وعند الكل معتبر بقرن وهو ان من شرط صحة الحج عن الغير ان لا  
 ينتهي سفره الى العمرة كذا قاله الشارح رحمه الله تعالى في رسالته  
**قوله** وفي اخرى يدفع هذه القضية المسئلة حاصل ما ذكره فيها ان

حكم ما لو فرض في السفر  
 فادى ثمانية في غنائه

حكم ما لو فرض في السفر  
 فادى ثمانية في غنائه



ان المامور اذا خاف طول الاجرام فله مجاوزة الميثاق بغير احرام ثم  
 يعود اليه ويحرم بالبحر عن امره ولا يكون ضامنا بمجاوزة الميثاق  
 بغير احرام واستند في ذلك الى ما ذكره العلامة ابن نجيم في شرح  
 الكنز والشيخ قوام الدين الاتقاني في شرح الهداية والمثالا سناني  
 الرومي في منسكه بلزوم الدم على المامور بتجاوز الميثاق بلا احرام  
 فلو كان الحاج عن الغير مخالفا بالتجاوز لما احتج الى القول بلزوم  
 الدم على المامور بل هذا كما صرح في ان الاتقاني الداخل بغير احرام  
 والحال انه مامور لو احرام من ملكه لا يجب عليه الا الدم وحجم صحيح  
 عنه فكيف اذا لم يحرم او لا يحرم من الميثاق فانه حينئذ يسقط  
 عنه الدم ايضا اتفاقا وقد علل قوام الدين الاتقاني بقوله وانما  
 قلنا يجب دم التجاوز على المامور لانه تعلق بفعله وجبايته ولان  
 المجوز عنه اذن له في البحر ولم ياذن في اسباب الكفارة وزاد الشيخ  
 سنان الواعظ وقال دم مجاوزة الميثاق بلا احرام على المامور  
 بلا خلاف ثم قال في اخر الرسالة انه افتى بما ذكرناه عمدة المتأخرين  
 زبدة المتبحرين شيخنا مفتي المسلمين جرم الله الامين مولانا قطب  
 الدين ثم رايت سؤالا رفع الى نور الدين الشيخ على المقدسي عفي  
 المحرسة وجوابه بخطه وهو هذا ما قولكم رضي الله عنكم  
 في رجل حاج عن الفرد ذهب الى ملكة من البحر فدخلها بغير احرام  
 فهل يجوز ان يحرم للبحر من ملكة ام لا بد ان يخرج الى احد الموانئ  
 فيحرم له منه فتونا نقلنا ان اباكم الله تعالى اجاب **لعمري**  
 تعالى يرجع ويحرم من الميثاق المعين لملكه والله سبحانه وتعالى اعلم  
 هذا

هذا ما ذكره في  
 الفهرست من الامور  
 التي لا يحرم من الميثاق

هذا زبدة ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في رسالته لكن قوله  
 بل هذا كما صرح في ان الاتقاني الداخل بغير احرام والحال انه مامور  
 لو احرام من ملكه لا يجب عليه الا الدم وحجم صحيح عنه يخالف ما  
 صرح به الفقيه في شرحه ونص عبارته بعد ان نقل عن المتبعي  
 ويؤخذ من هذا ان المامور بالبحر من الميثاق اذا قدم مكة ولو قال  
 السنة ليس له ان يعتمر قبل الحج من الميثاق ويمكنه التخلص من وجوب  
 الاحرام عليه عند المجاوزة بالحيلة المفروقة ولا من ملكه ولو في رمضان  
 فلو اعتمر صار مخالفا وضمن ثم اعلم ان المامور المذكور اذا اراد  
 ان يحرم بالبحر عن امره من ملكه لا يجوز له بل عليه ان يخرج الى الميثاق  
 ويحرم عنه بالبحر عن امره لتكون حجته افاقية كما هو مامور بها  
 والله اعلم انتهى **قوله** بصيغة المجهول **اقول** لا يتعين ذلك  
 ويصح ان يكون بصيغة المعلوم قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي  
 في شرحه لهذا الكتاب **قوله** وعندهما يجوز ذلك عن الامر استحسانا  
 لانه اني بالمامور وزاد هو عليه ما يحاسبه فلا يصير به مخالفا  
 كالوكيل بالبيع اذا باع بالكسر مما سمي له من جنسه يوضحه ان  
 القرآن افضل من الافراد فهو بالقرآن زاد خير ا فلا يكون مخالفا  
 وابو حنيفة يقول هو مامور باتفاق المال في سفره محرم للحج وسفره  
 سفره هذا ما انفرد به بل للحج والعمرة جميعا فانه مخالفا لما لو تمت  
 ولان العمرة التي زادها لا تقع عن الامر لانهم لم يأمروا بها ولا  
 ولاية الحاج عليه في اداء النسك عن الا بقدر ما امره الا ترى  
 انه لو لم يأمره بشيء لم يحرم ادائه عنه فلذلك اذا لم يأمره عن

الى ما ذهب اليه الشارح

ليس له ان يعتمر  
 قبل الحج

اذا احرام  
 بل عليه ان يخرج الى الميثاق

لو كان بالبيع اي  
 بالامر مما سمي له



بالعرة فاذا لم تكن عرته عن الامر صار كأنه نوي العرة عن نفسه  
وهناك يصير مخالفاً فكذلك قاله الشيخ عبد الله العفيف  
في شرحه **قوله** وقال ابو يوسف الخ لانه امره بكل واحد منهما  
بتعيين النية له فاذا ابلغهم صار مخالفاً لكل واحد منهما فانه  
امرهم رجل بشراء عبد وامره اخر به فاشترى لاحدهما فانه  
يلزم المامور ولا يلزم مراد الامر من رجل بمشأمة من غير تعيين حج او  
عمره فانه يصح وله ان يعين ما شأله لانه التزم الحق لمعلوم وهو  
الله سبحانه وتعالى وانما الملتزم له مجهول وطاها من له الحق  
مجهول وبينهما بون بعيد فان من اقر بحق مجهول لمعلوم  
ولو اقر بمعلوم لمجهول لا يصح ولا يلزم مراد الامر عن احد  
فانه يصح ويخير لانه غير مامور ليراعي شرائط الاقتتال على  
ما مر وكما ان هذا اليهام لا ينافي التعيين فلا يمنع صحة الامر  
كما لو اصرر بمسألة بالتعيين حجة او عمره وهذا لان الاحرام  
شرط شرع وسيلة ليتمكن به من اداء الافعال وليس بمقصود  
بنفسه حتى يصح احرامه من الحج قبل اشهره ولما كان غير مقصود  
شرط فيه ما يتمكن به من الاداء والمسلم الذي يجعل التعيين صلح  
للاداء بواسطة التعيين فاكفي به شرائط فلا يقع العجز بالاستئصال  
فلا يتحقق الخلاف بخلاف ما اذا ادي الافعال عما لا يهام فانه  
لا يمكنه التعيين لان الاداء هو المقصود فيوجد فيه الكامل  
قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** ولو اهل عن ابويه الخ قال  
في المتن ولو اهل حج عن ابويه فعين صح قال العلامة الشيخ

من اقر بحق مجهول لمعلوم  
ولو اقر بمعلوم لمجهول لا يصح

لاني

ز بن بن نجيم في شرحه لانه جعل الثواب للغير وهو لا يحصل  
الا بعد الاداء فالنية قبله لها لغو فاذا فرغ وجعله لاحدهما  
اولهما فانه يجوز بخلاف ما اذا اهل عن امر به ثم عين بالتقدم  
انه يصير مخالفاً وهذا علم ان التعيين بعد الايهام ليس  
ببسط وانما ذكره ليعلم حكم عدم التعيين بالاولي لانه بعد ان  
جعله لهما عين صرفه عن احدهما فلا ان يبقية لهما اولى  
وبهذا علم ان الاجنبى كالوارث في هذا فان من يتبرع عن  
اجنبيين كالحج فهو كالولد مع الابوين لان المجمول اغا هو  
الثواب فله ان يجعله لمن شاء انتهى **قوله** وبه يظهر ما  
في كلام الشايع فتأمل فرغ **قوله** الشيخ حنيف الدين المرسي  
في شرحه وما ينبغي ان يعلم ان حج الولد عن والده ووالدته  
سندوب اليه للاحاديث الواردة في ذلك فقد اخرج الدار  
قطني عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه عليه الصلاة والسلام  
من حج عن ابويه او قضى عنهما مفر ما بعث يوم القيامة  
مع الابراير واخرج ايضا عن جابر رضي الله عنه انه عليه  
السلام قال من حج عن ابويه وامه فقد قضى عنه حجته  
وكان له فضل عشر حجج واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والده  
تقبل منه ومنهما واستشريت ابرواهما وكتب عند الله  
برا انتهى **قوله** لكن في البحر الزاخر الخ وفي منكر المنكرين  
الرومي واما الصبي والمجنون اذا اجما عن الغير لا يجوز لهم

حج الزيد عن والده ووالدته  
مندوب عنه الله لولا ذلك

Cop

طريق الصبي على الغير



لانهم ليسوا من اهل الخطاب انتهى وفي البحر العميق واما الصبي  
 اذا حج عن فرض الغير الجوى وكذا المجنون والكافر والذوق  
 ليسوا باهل الخطاب **اقول** هذا المحمل لتعليل غير ظاهر  
 بالنسبة الى الصبي لانه يصح منه كثير من العبادات والحكم  
 بنفائتها لعدم خطابه بالغايض ولا يلزم من خطابه بالغايض  
 عدم صحته اذ اية فرضه عن غيره اذ لو كان كذلك لما صح الاداء  
 من المراهق ايضا الا ان يقال لما كان في المحل الذي لم يكن رايا  
 وقصور اشرف ط في الحاج عن فرض الغير ان يكون مراهقا كما  
 تقدمت الاشارة اليه ولا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل  
 لما ساقى قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** الظاهر  
 جواز **اقول** قد قدمنا اول الباب عن البحر الرائق جواز ذلك  
 فيذكر والله اعلم **قوله** فهو مكروه كراهة تحريم فعلى هذا يحمل  
 قوله صل الله عليه وسلم حج عن نفسك ثم عن شيرمة على الوجوب  
 ومع ذلك لا ينبغي الصحة ويحمل ترك الاستفصال في حديث  
 الختمية على علمه بانها حجت عن نفسها وان لم يرو لنا طريق  
 علمه بذلك جمعا بين الادلة كلها فتح **قوله** فيه انه لا يظهر وجه  
 الكراهة بينه في البدائع حيث قال اما المرأة فلان حجها ناقص لانها  
 لا تستوفي سائر الحج لانه ليس عليها كل في الطواف ولا سعي في  
 الوادي في السعي ولا في صوت بالتلبية ولا كشف رأس في حال  
 الاحرام ولا خلق الى غير ذلك من الافعال التي جاز للرجل واما  
 العبد فلانه ليس من اهل اداء الفرض عن نفسه فيلزم ادائه

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل  
 في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل  
 في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

عن

عن غيره انتهى **قوله** ويكره الحج عن الميت عما حار أي تبرها  
 كما استظهره العلامة ابن نجيم وقد قد مناه وعلله بعضهم  
 بانه ينهق عند رؤية الشيطان كما ورد ذلك فكان الاولى  
 عدم ركوبه حال التلبس بهذه العبادة التي هي وظيفة  
 العبرة للبعد عما يلبس الشيطان قاله الشيخ عبد الله العفيف  
**قوله** وهذا عند أبي حنيفة الخ لانه ان خزل الوصي وافرازه لا  
 يصح الا بواسطة التسليم الى الوجه الذي عينه الموصي فانه  
 لا خصم ليعتبر قابضاً ولم يوجد التسليم الى ذلك الوجه فتعين  
 ان يحج عنه من ثلث ما بقي من المال فصارت كالهلاك قبل الافراز  
 ووجه قول محمد ان تعين الوصي وافرازه كتعين الموصي ولو  
 عينه الموصي فهلك بطلت الوصية كذا هذا ووجه قول أبي  
 يوسف ان يحمل نفاذ الوصية هو الثلث الاول فان بقي منه  
 شيء بعد الافراز حج عنه والا فلا **قوله** وقيل بيد ابي الجراح لانه  
 يؤدي بالمال والنفس **قوله** وقيل بها اي الزكوة لانه تعلق  
 بها حق العبد وكانت اولى **قوله** ثم صدقة الفطر ثم الاخصية  
 لان صدقة الفطر تجمع عا ووجوبها والاخصية مختلف فيها  
 قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** وله ان يخط  
 دبراهم النفقة مع الرفقة فقد روي يزيد الرقاشي عن النبي  
 صل الله عليه وسلم انه قال من السنة اذا خرج القوم سغراي  
 ان يجمعوا نفقاتهم فانه اطيب لانفسهم واحسن لاجلهم  
 قاله الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** اي دخلها قبل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل

في قوله لا يرد عليه الاكتفاء بالتميز في النقل



ذي الحجة الخ وفي خزانة الأكل ولو قدم مكة قبل يوم التروية بثلاثة  
أيام فنفقته في ماله انتهى **قوله** وعند بعضهم لا يجوز الوصية  
لأن الموصي له مجهول والأصح إنها لا يجوز لأنه يصير معلوما  
بالج كذا في المحيط **قوله** فيه أن هذا التقييد سهو ظاهر منه لأن  
قال القاضي عبيد في شرحه لهذا الكتاب ولا يخفى أن هذا سهو  
منه لأن الميت لو آمن بالتمتع فتمتع المأمور صح ولا يكون مخالفاً  
خلاف بين الأئمة الأسلاف فتدبر انتهى والله سبحانه أعلم  
**فصل في وصية الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور**  
**قوله** أن يسترد المال من المأمور لأن المال أمانة في يده قاله الشيخ  
عبد الله العفيف **قوله** للورثة استردادها وإن مات بعد ما  
أخبرهم الخ قال في الخزانة حتى لو بقي شيء في يده ولم يحول عليهم  
تجب الزكوة على الورثة في هذا لأن نفقة الحج كنفقة ذوي الأرحام  
تبطل بالموت ويرجع المال إلى الورثة انتهى **قوله** ولا يخفى أنه ينبغي  
أن يحمل على ما إذا استحق استردادها الخ **قوله** بل هو على إطلاقه  
لبطلان الوصية بموت الموصي حيث كانت بجميع المال كما تقدم  
عن الخزانة والله أعلم **قوله** لا يصدق إلا أنه ظهر سبب الضمان  
وهو يدعي ما يدينه فلا يصدق إلا بدليل ظاهر قاله الشيخ  
عبد الله العفيف **قوله** والقول للمأمور الخ لأنه يدعي الخروج  
عن المال الذي كان أمانة في يده **قوله** وفي خزانة الأكل قال العلامة  
ابن نجيم بعد ذكر ما هنا والقواعد تشهد للأول وكان عليه  
المعول انتهى ولا يخفى أن ما في خزانة غير الفرع الذي قبله لأن الأول

فصل في وصية الميت أو  
وارثه أن يسترد المال  
من المأمور

في كونه يدينه شيء ولم يحول  
على الورثة فثبت نفقة الحج  
كنفقة ذوي الأرحام

بارز هو إطلاقه لبيان

المديون

المديون هو المأمور فلا يقبل قوله إلا بينة لا بدعي قضا الدين  
وما في الخزانة الدين على الميت للمفر ما فلا يقبل قول المأمور في حق  
المفر ما فتنبه وانظر البحر الرائق **قوله** ولا تقبل بينة الوارث الخ  
لأنها شهادة على النفي بمعنى كافي بالبحر ونظير ذلك لو كان لرجل عند  
آخر ودبعة فقال المودع دفعها إليك بركة وأقام برك الودبعة  
البينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع فيه كان بكوفة لم  
يجز هذه الشهادة وفي الكتب من كتاب الإيمان عبده حران لم يجز  
العام فشهد البخري بالكوفة لم يعتق قال في النهر لعدم قبول الشهادة  
عندها وعند محمد تقبل لأنها قامت على امر معلوم وهو التضيعة  
وكيف لا تقبل ومن ضروريته انتفاء الحج ذلك العام وبه يتحقق الشرط  
ولها أنها قامت على نفي الحج لأنه المقصود منها ولأن الشهادة على  
التضيعة غير مقبولة إذا لعبد لاحق له فيها يطلبه ولا مطالب  
له لا بد خل تحت القضا والشهادة على النفي باطلة وتامه فيه  
**قوله** لأن الشكر له لأنه المختص بهذه النعمة لأن حقيقة الفعل  
منه ولأنه نسك ابتداء وسائر المناسك عليه فكذلك إذا قال له  
الز يلعى **قوله** فانه في مال الأمر لأن دم الإحصار للخروج عن الإصرام  
وهو في مباشرة الإصرام عامل له فكان مدخله في هذه العهدة  
حكما فعله تخلصه ولأن النفقة عليه إجماعاً وهذا من جنس  
نفقة الرجوع فيكون عليه قاله الشيخ عبد الرحمن الرشدي في  
شرح مناسك الكثر **قوله** لعله أراد الخ أقول قد مر في كلامه  
الداعي لصرف عبارة المتن عن ظاهرها فتذكر **قوله** وتدل عليه

المديون هو المأمور فلا يقبل قوله إلا بينة لا بدعي قضا الدين

الميت للمفر ما فتنبه وانظر البحر الرائق قوله ولا تقبل بينة الوارث الخ

في كونه يدينه شيء ولم يحول على الورثة فثبت نفقة الحج كنفقة ذوي الأرحام

بارز هو إطلاقه لبيان

المديون



الآثار قال في البحر الرائق لحديث الخثيمية وهي اسم بنت عيسى  
 من المهاجرات قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج عباد  
 اذكرت ابي شيئا كبيرا لا يثبت على الرحلة الحج عنه قال نعم متفق  
 عليه وقد اطلق كونه عنه انتهى **قوله** كما روي عن محمد ووجهها  
 انه عبادة بدنية ومالية والبدن للحاج والمال للمحج عنه فما  
 كان بالبدن يكون لصاحب البدن وما كان بالمال يكون لصاحب المال  
 قالوا وبعض الفروع صريحة في اقتضاء ذلك كجزاها تركب  
 الجنايات على محظورات احرامه فان كان بها مال الحاج للمحج  
 لا الامر المحج عنه وكذا لو افسد الحج فانه يجب عليه القضاء  
 على ان نفس الحج يقع له الا ان الشاكس اقام ثواب نفقة الحج في حق  
 العاجز عن الحج بنفسه مقام حجه بنفسه نظر له وترجم عليه  
 كما سيأتي بيانه قال الشيخ عبد الرحمن الرشدي في شرح مناسك الكثر  
**قوله** قال قاضي خان في شرح الجامع قال الشيخ عبد الرحمن الرشدي  
 في شرح مناسك الكثر لا منافاة بين ترجمته بهذا القول في شرح  
 الجامع وبين تصحيحه للقول الاول في فتاواه على ما سبق اذ  
 التصحيح غير الترجيح انتهى **قوله** ويسقط عن الامر الفرض قال  
 في البحر الرائق وهو اختلاف لا شقة له ولم ار من صرح بالثمة وقد  
 يقال انها تظهر فمن حلف ان لا الحج فعلى المذهب اذا حج عن  
 غيره لا يحث وعلى الضعيف يحث الا ان يقال ان العرف انه  
 قد حج وان وقع عن غيره فيمحتث اتفاقا واسماجه انه  
**باب العمرة** هي لغة الزيارة يقال اعتمر فلان اذا زار وفي

من انفق في الحج  
 لا جرم في الحج بنفسه مقام

ترجم غير الترجيح

باب العمرة

المعز

المغرب اصلها القصد الي مكان عامر ثم غلب على قصد الى مكان  
 مخصوص قاله المحوي في شرح الكثر **قوله** وفي الحجة الصغرى لما  
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العمرة في الحجة الصغرى  
 وعن علي وابن عباس رضي الله عنهما انها قال الحج الاكبر يوم النحر  
 الاصغر العمرة رواه ابو بكر وعن عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كتب الى اهل اليمن كتابا وبعث به عمرو بن حزم وفيه ان  
 العمرة الحج الاصغر واد الدارقطني كذا في شرح القاضي عبيد الله  
 الكتاب وفيه ايضا نقل عن البدائع وتسميتها حجة صغرى في  
 الحديث يحتمل ان يكون في حكم الثواب لانها حجة حقيقة الا ترى  
 انها عطفت على الحج في الآية والشئ لا يعطف على نفسه في الاصل  
 ويقال حج فلان وما اعتمر انتهى **قوله** اي على المختار قال في البحر الرائق  
 وهو الصحيح من المذهب والظاهر من الرواية فان محمد انص  
 في كتاب الحج ان العمرة تطوع وليس بينهما كبير فرق كما قد نالا  
 مرارا واستدل لها في غاية البيان معار واد الترمذي وصححه عن  
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العمرة او اجبة هي قال  
 لا وان تقمروا طموا فضل ولما قوله تعالى واتوا الحج والعمرة  
 قال تمام بعد الشروع والاكلام لانه لان الشروع ملزم وكلامنا  
 فيما قبل الشروع انتهى وقال الشيخ عبد الرحمن الرشدي في شرح  
 مناسك الكثر وعن ابن عباس وابي هريرة رضي الله عنهما الحج جهاد  
 والعمرة تطوع والاجنار في كونها تطوعا كثيرة وقد طهرت  
 بها النار الفعل حيث تنادي بنية غيرها كفايت الحج يتحل

الحج ما كبر يوم النحر  
 الدوم

Copy



بها ولو كانت فرضا لما دلت بنية غيرها كصلاة الفرض بخلاف النفل  
ولا فيها غير موقفة بوقت انتهى وبه قال مالك في الموطأ وهو يوم  
وقيل هي واجبة طه مذهب الشافعي واحمد **قوله** وصححه  
قاضي خان قال القاضي عبيد في شرحه لهذا الكتاب نقل عن الحنفية  
هكذا نقله عن ابن جماعة في مناسكه الكبرى وبقعه الطرابلسي  
ولم أر في فتاوي قاضي خان هذا النقل بل قال ان العرفة سنة عندنا  
فلعل قاضي خان يحج في موضع اخر غير فتاواه وقال صاحب السراج  
الوهاج قوله في القدوري والعرفة سنة هذا اختيار الشيخ والصحيح  
انها واجبة كالوتر انتهى وفي البدائع انه مذهب اصحابنا ومنهم  
من اطلق عليها اسم السنة وهذا الاطلاق لا ينافي الوجوب ومثلهما  
في البحر العميق **قوله** اي من شرائط وجوبه قال في حاشيتك الطرابلسي  
فعلى القول انها واجبة شرائط وجوبها ما هو شرائط الحج من  
شرائط الوجوب ووجوب الاستعداد انتهى **قوله** يوم عرفة الحج  
قال في البحر الرائق وقد وقع في البناء هنا غلط فاجنبه وهو  
انه قال تكبر العرفة في خمسة ايام وذكر منها يوم الفطر بدل يوم  
عرفة كما نبه عليه في غاية السروجي انتهى **قوله** عن قول قاضي خان  
قال في البحر الرائق بعد ذكره ما في الخائيم وهو تعقيد حسن وينبغي  
ان يكون راجعا الى يوم عرفة لا الى خمسة كما لا يخفى وان يلحق الممتع  
بالقارن انتهى وتعليقه في النهر بقوله اقول هذا ظاهر في انه قد  
معنى ما في الخائيم من استئنا القارن انه لا بد له من العرفة بيني  
عليها افعال الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غفلة عن كلامهم  
فقد

الوجوب انها واجبة كالوتر

يوم عرفة في النهر بقوله اقول هذا ظاهر في انه قد

فقد قال في السراج تكبر العرفة في هذه الايام اي يكون انشاؤها بالاحرام  
اقا اذ ادلها باحرام سابق كما اذا كان قارنا ففاته الحج وادي العرفة  
في هذه الايام لا تكبره وعلى هذا الاستئنا الواقع في الخائيم مقطع  
ولا اختصاص ليوم عرفة انتهى **قوله** وقال الحسن الخ وقال الثوري  
من خرج من التمتع من المعتمرين ولم يودع بغيره ففاته الحج والحرمان  
من الحرم **قوله** ان سقائها الحل اراد به خارج الحرم ففاته الحج والحرمان  
وخارجها فلا يشك قوله لجميع الناس حينئذ والمراد من الحل اذ نال  
فلو خرج الى طرق الحل ولو بخطوة واحرام منه لانه صلى الله  
عليه وسلم امر اخا ما يشبه رضي الله عنهما ان يعمرهما من التمتع  
وهو في الحل لان من شأن الاحرام ان يجتمع في افعاله الحل والحرم فلو  
احرام المكي بالعمرة توفى من مكة واما في العرفة توفى من مكة لم يجتمع  
في افعالها الحل والحرام بل تجتمع كلها في الحرم وهذا خلا في عمل  
الاحرام في الشروع كذا في البحر العميق **قوله** لا يدخل للصدقة  
بالحنفية في طوافها اقول يخالف ما قد مرنا من البحر الرائق حيث  
قال لو طاف العرفة اقله بمحذوا وجب عليه لطل سوط نصف ماغ  
من حنطة الا اذا بلغت قيمته وما فينبقض منه ما شاء انتهى و  
مثله في السراج الوهاج **قوله** واما في ايضا فالطواف قال الشيخ حنف  
الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب الفروض منه هو الاربعون شوطا  
والثلاثة واجبة هي فيه انتهى **قوله** الا انه يكره تحريم الحرم  
قال في تحفة الاخيار راي في حق الحرم بالحج او من يد الحج وهو الاظهر  
انتهى اقول لكن يخالفه ما سياتي من الظهور فتأمل **قوله** صح

اما ان العرفة في حرم مكة

في الحرم في حرم مكة

اجرا قال العلامة في شرحه على المتن والاحكام

ذكر العلامة في حاشيته

المنذور في حاشيته



ولا دم عليه وقيل يجب عليه دم جبر لجمعه بين ما افعالا كما ذكره  
 الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** ومن خالف كصاحب  
 البدائع والمحقق ابن القيم كما تقدم **قوله** وافضل اوقاتهما رمضان  
 قال القسطلاني رحمه الله تعالى لما ثبت ان عمرة صلى الله عليه  
 وسلم كانت كلها في ذي القعدة لا وقع تردد لبعض اهل العلم فان  
 افضل اوقات العمرة أشهر الحج او رمضان ففي رمضان ما تقدم  
 مما يدل على الافضية لكن فعله عليه السلام لما لم يقع الا في أشهر  
 الحج كان ظاهر الرواية انه افضل اذ لم يكن سبحانه وتعالى يختار له  
 الا ما هو الافضل او ان رمضان افضل لتتبع عليه السلام عادته  
 فتركه لا فائدة به من خصم كاشتغاله بعبادات اخرى في رمضان قبله  
 وان لا يشق على امته فانه لو اعتمر فيه لم يجزوا معه ولقد كان بهم  
 روقا حيا ولقد اخبر في بعض العبادات انه تركها لئلا يشق على  
 امته مع محبته لذلك كالقيام في رمضان بهم ومحبته لان يستقي بنفسه  
 مع سقائه من من كمال يقبلهم الناس على سقايتهم والذي يظهر ان  
 العمرة في رمضان لغيره افضل واما في حقه فلا فالافضل ما صنعه  
 لان فعله لبيان جواز ما كان عليه اهل الجاهلية بمنعونه فآراد  
 الرق عليهم بالقول والفعل وهو لو كان يكرهها لغيره لكان في حقه  
 افضل والله اعلم **قوله** بحث طويل في القضية قال الشاكر رحمه  
 الله تعالى في شرح المشكاة عند ذكر الحديث المتقدم وهو ما لا  
 في الحاق الناقص بالكمال ترغيبا وفيه دلالة على ان فضيلة العبادات  
 تزيد بفضيلة الوقت فيعمل يومه وليله او من زيادة المشقة فيحصل  
 فيختص

العمرة في رمضان لغيره  
 افضل من اوقاتها قال  
 القسطلاني في حقه  
 لبيان الجواز

فيختص بنهاره ثم قيل المراد عمرة افاقية ولا تجوز العمرة المكية  
 عند الحنبلية ولو ايدهم سبب ورود الحديث وهو ان ائمة  
 شككوا الى النبي صلى الله عليه وسلم بخلافها عن الحج معه لم يحفظ  
 فقال لها اعتمر ي وكان ميعات تلك المرة ذاك الحليفة واختم  
 يحفظ عنه صلى الله عليه وسلم ايضا في رمضان مع اذنه  
 ايا ما منه بكم بعد فتحها مع ما قيل انه دخل مكة بغير اجرام ثم  
 قال الا ان علماءنا والشافعي ذهبوا الى ان العمرة لعموم اللفظ  
 لا بخصوص السبب انتهى كلامه **قوله** ولا يلزم الاكثر منها  
 فقد روي عن علي رضي الله عنه انه لما قدم مكة كان يعتمر في كل  
 يوم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يعتمر في كل يوم من ايام  
 ابن الزبير قال في التبعة يستحب للرجل ان لا ياتي عليه شهر الا  
 اعتمر فيه وان قدر ان يعتمر فيه المراتين والثلاث فليفعل انتهى قوله  
 الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** وورد الخ قال الشيخ جعفر  
 الدين المرشدي ايا في غير رمضان واما فيه فعمرة كحجة انتهى **قوله**  
 فانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها اي الجعرانة قال الشيخ عبد  
 الله العفيف في شرحه واما موضع احرام النبي صلى الله عليه وسلم  
 سلم من الجعرانة فهو المسجد الذي وراء الوادي القصوي وما  
 جاوز النبي صلى الله عليه وسلم الوادي الاخر ما واما المسجد  
 الادبي فبناء لرجل من قرشي انتهى **باب النذر بالحج والعمرة**  
 اعلم ان الوفاء بالنذر واجب بالاجماع لقوله تعالى وليوفوا نذورهم  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يطعم الله فليطعمه ومن

لا يجوز له ان يطعمه  
 الخ

قال في التبعة يستحب  
 ان لا ياتي عليه شهر  
 الا اعتمر فيه

باب النذر بالحج والعمرة



نذكر ان يعصم الله فلا يعصه رواد البخاري ولوجوب الوفاء به  
 شروط الاول ان يكون بطاعة فلو نذر ان يقتل شخصا لا يلزمه  
 الوفاء به الثاني ان يكون من جنسها واجب فلو نذر نذرا في راحة النبي  
 صلى الله عليه وسلم لا يلزمه الوفاء به الثالث ان تكون مقصودة  
 لذاتها لا وسيلة للغير فلا يلزم الوضوء نذره الرابع ان لا يكون  
 قد اوجبه الله تعالى فلو نذر ان يصلي الظهر او يصوم رمضان  
 لا يلزمه غير ما اوجبه الله عليه لان ايجاب العبد دون ايجاب  
 الله فلا يظهر اثره معه ولان ايجاب الواجب محال **قوله** جاز  
 ذلك عن حجة الاسلام لان الغالب من امور الناس انهم يدعون بهذا  
 الكلام بحجة الاسلام اذ لم يكن حج قبل ذلك قاله الشيخ عبد الله  
 العفيف في شرحه **قوله** فانا اجمع يلزمه ووجهه انه جعل الحج  
 جزءا والجزاء عند الشرط فصارت كالتذكر كما في الواقعات بخلاف قوله  
 انا اجمع من غير شرط فانه لا يلزمه لانه مجرد وعيد **قوله** وهذا  
 قولهما ووجهه ان التذكر يوجب في الذمة من غير شرط اذ لا  
 الاداء لان اللزوم اذ لم يظهر في حق الاداء يظهر في حق خلفه  
 لكن اوجب على نفسه مائة حجة ولا يعيish هذا القدر غالبا  
 فانه يلزمه ذلك حتى لو مات لزمه الاصاب بجميع ذلك **قوله** وعلى  
 قول محمد بقدر عمره وجهه ان الزام ما لا يقدر عليه محال ولهذا  
 لو لم يقدر على صوم رمضان حتى مات لا يجب عليه الاصاب به لانه  
 لا يصلح سببا لعدم القدرة على فعله فكذا اما اوجبه على نفسه  
 والله اعلم **قوله** عند ابي يوسف وهو الاقبح خلافا لمحمد قال الله

قوله الوفاء بالنذر

قوله نذر في راحة النبي  
لا يلزمه الوفاء به

من نذر حجه يلزمه ذلك

رحمه

كتاب النذر

رحمه الله تعالى في المنك الكبير وفي الخلل المساعد وعن ابي حنيفة  
 مثل قوله ابي يوسف انتهى وصرح الامام جهم الدين النسخي في قيد  
 الاوابد بجواز تقديم الصوم والصلوة والا اعتكاف على الوقت  
 الذي نذر فيه عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد ومن  
 وعبارته نظما تعجيل نذر الصوم قبل اوانه **قوله** وصلاقمه والا اعتكاف  
 حين به عند الاولين كليهما **قوله** والاخران على الخلاف المحكم  
**قوله** ولا يقتصر على الاصح الخ حتى لو بلغه الخبر في مجلس فلم  
 يشاء فيه وثناء في مجلس اخر لزمه قال في المحيط واليه اشار  
 في الكتاب حيث قال بعد اجزائه قوله ان فعلت كذا فعلى حجة  
 فقد جعل التعليق بالمشيئة كالتعليق بشرط اخر فتكون مشيئة  
 فلان شرط انحصارها لو علق الحج بكلام فلان وبعدا بخلاف التعليق اطلاقا  
 والعناق بمشيئة غيره فانه عليك فيقتصر على المجلس وقيل لهذا  
 ايضا كالاتفاق يقتصر على المجلس فانه شأن ذلك المجلس لزمه  
 وكذا اذا كان غاييا توقف على مجلس علمه ويقتصر عليه فان شاء فيه  
 لزمه وان قام بطل **قوله** ولغت الزيادة وهي قوله عاجل فلان  
 او حال فلان **قوله** اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج مقتضاه  
 انه اذا قال فعلى حج يلزمه حجة اخرى بناء على ان النكرة اذا اعيدت  
 فهي غير الاولى والله اعلم **قوله** لا يلزمه شيء لانه نذر غير المشروع  
 قال في البحر الرائق ولو نذر ان يصلي الظهر ثانيا او ينكي النصاب  
 عشرة او حجة الاسلام مرتين لا يلزمه الزايد لا بالنكاح غير المشروع  
 انتهى **قوله** متصلا قيد لا بد منه لانه بعد الفرج رجوع ولا رجوع

قوله اذا نذر الصوم  
يقتصر على ذلك

قوله في المجلس  
فانه عليه يقتصر

قوله اذا نذر  
الحج لزمه



في العين الا اذا كان انقطاعه بتنفس أو سعال ونحوه فانه لا يضرك  
 في البحر الرائق **قول** لا يلزمه شيء في جميع الصور قال في البحر الرائق  
 لقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على عين وقال ان شاء الله فقد  
 بقر في عينه انتهى **تنبيه** اعلم انه لا بد من نية المندوب ان  
 لم يكن قصد حجة الاسلام وما في المستلحق ذكر ان يحج في ولايته  
 فهو تطوع عند ابي يوسف وقال هشام عن حجة الاسلام لا  
 يستلزم خلافا اذا خلا في تادي فرض الحج باطلاق النية عندنا  
 وعند ابي يوسف فيما اذا لم يكن عليه حجة الاسلام وما عن هشام  
 فيما اذا كانت عليه بالضرورة فقد اتفقا على ان لا ينصرف الى المندوب  
 بلانية قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب  
**قول فصل** اي في الكنايات اعلم ان ايجاب احد النكاحين  
 فيها ليس باعتبار انه مدلول اللفظ ولا يستلزمه ولا باعتبار  
 الحكم بذلك مجازا ولا بالنظر الى الغالب بل لانه تعورق ايجاب  
 احد النكاحين به فصار مجازا لغويا حقيقة عرفية مثل قول  
 على حجة او عمرة ما شيا وتامه في فتح القدير **قول** لكن في بعضها  
 خلاف الحج قال الشيخ عبد الله العفيف في شرحه والاصل في هذا  
 ان ما يتناول اللفظ من طريق العموم ليس كما يتناول اللفظ  
 من طريق النص والخصوص عند ابي حنيفة وعندهما ما يتناول  
 اللفظ من طريق العموم فهو كما يتناول اللفظ من طريق النص و  
 الخصوص فلذا كان من اوجب على نفسه المشي الى الحرم او الى المسجد  
 الحرام عند ابي حنيفة لا يلزمه شيء لان بيت الله تعالى لا يدخل في  
 الحرم

في انقطاع التبرك

لا بد من نية المندوب ان يحج  
 قصد حجة الاسلام

قول فصل

ما اوجب الله نفسه اليه  
 اي الحرم او المسجد الحرام  
 عند ابي حنيفة العفيف  
 وعندهما ما يتناول

الحرم

الحرم عموما فليس كما يتناول له نصا وعندهما يلزمه اما حج او عمرة  
 لان البيت يدخل في الحرم ذكر او عموما فصا ذكره الى بيت الله  
 تعالى نصا وخصوصا انتهى **قول** وقيل في من ابي حنيفة المندوب  
 في المحط البرهاني وغيره **قول** وفيه ان الكنايات لا تتعلق بها  
 بالعرفيات **قول** رده قول العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ردا  
 على صاحب غاية البيان وقوله لا عبرة بالعرف بل وجود اللفظ  
 مصنوع بل المعتبر في الدور والايان العرف لا اللفظ كما عرف في محله  
 انتهى **قول** لا يلزمه شيء لانه يوي محتمل كلامه اذا المساجد كلها يوي  
 الله **قول** حتى يطوف طواف الزيارة وانما ينتهي وجوب المشي بطواف  
 الزيارة لانه ينتهي به الاجرام واما طواف الضريح فلم يودع وليس  
 بامثل في الحج حتى لا يجب على من لا يودع قاله في البحر الرائق **قول** وفي  
 الاصل اي المبسوط لم يدرعه الله تعالى وعن ابي حنيفة انه ذكره المشي  
 فيكون الركوع افضل **قول** لكن في الجامع الصغير اشار الى وجوب المشي  
 وهو الظاهر والصحيح صحيح قاصي خان في شرحه واختاره فخر الاسلام  
 معللا بانه التزم القرينة بصفة الكمال وانما قلنا ان المشي اكل لما روي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حج ما شيا كتب له بكل خطوة  
 حسنة من حسنات الحرم **فصل** وما حسنات الحرم قال واحدة  
 بسجدة واحدة وانما رخص الشرع في الركوع دفعا للحرج قال في غاية  
 البيان ولا يرد عليه ما اورد في النوازل عن ابي حنيفة ان الحج راكبا  
 افضل لان ذلك لمعنى آخر وهو ان المشي يسي خلقه ويربما  
 يقع في النار عنه في الجبال المشي عنه والا فلا جبر على قدر القرب و

المعتبر في الدور والايان  
 العرف لا اللفظ وما اورد  
 حجة في البحر الرائق

في حجة او عمرة  
 المشي طواف الزيادة  
 الفصل

الله في قوله المشي الى الحرم  
 رمضان سنة ثمان مائة

في المشي الى الحرم  
 في المشي الى الحرم



والتعب في المشي أكثر انتهى لا يقال لا نظير للمشي في الواجبات ومن شرط  
صححة النذر أن يكون من جنس المندور واجب لا نأخذ بقوله بل لا نظير  
وهو مشي المكي الذي لا يجد الراحة وهو قادر على المشي فانه يجب  
عليه أن يحج ماشيا ونفس الطواف أيضا قاله في البحر الرائق **قوله** وقيل  
من حيث أحرم الحج وصحة في غاية البيان لانه نذر بالحج والحج ابتداء  
الأحرام وانتهاء طواف الزيارة فيلزم بقدر ما التزم قاله في البحر  
**قوله** فعليه دم قال في البحر الرائق ومقتضى الأصل أن لا يخرج من عمدة  
النذر إذا ترك كما لو نذر الصوم متتابعًا فقطع المتتابع ولكن ثبت  
ذلك نصًا في الحج فوجب العمل به وهو ما عن ابن عباس رضي الله عنهما  
أن أخت عقبة نذرت أن يحج ماشية فأمر بها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن تترك وتقدمي بعد ما كان وأد ابوداود وهو محمول على عجزها  
عن المشي بدليل الرواية الأخرى وإنما لا تطبق انتهى وفي شرح مسند  
الشيخ عبد الله العفيف ولو نذر عمره ففقرها حجة الاسلام جاز  
فإن ركب فعليه دم مع دم القرآن وإن لم يركب فليس عليه إلا دم  
القرآن في ظاهر الرواية وروي ابن المبارك عن أبي حنيفة أن عليه دما  
آخر للعمرة لانه ترك بعض المشي للعمرة المندورة لانه حصل المشي  
للحج والعمرة جميعا فيكون نصف المشي وعلم من هذا أن حكم النذر  
كالأكثر قال الفارسي في منسكه ولو خرج ماشيا لم يملك له الحج  
فأنسد كالجاء أو أحصر بقضيه ماشيا من بلد لا من موضع جهال  
أما لو مشي ليحييه إلى بعض الطريق ثم بدله أن يحج من عامه ذلك  
فأقام هناك أو اشتغل بالتجارة ومضى إلى مصر أضر ثم بدله أن  
يشي

نظره في الوجه وهو  
مشي الحج الذي لا يجد الراحة  
وهو قادر عليه

الحج ابتداء الأحرام وانتهاء  
طواف الزيارة

ولو نذر عمره ففقرها حجة  
الاسلام فان ركب فعليه دم

مثل النذر في الركوب

لأنه لا يملك له الحج  
فأنسد كالجاء أو أحصر بقضيه ماشيا

يشي في حجه فله أن يشي من الموضع الذي بلغ ولو نذر حجة ماشيا  
ثم أحرم من الميقات بعمره تطوعا ثم أضاف إليها الحجة اجزاء ما لم  
يلطف العمره وهو قارن ولو أحرم أبعد ما طاف لعمرته لم يحج عليه  
دم انتهى **قوله فصل** ولو نذر أن يصلي في مكان آخر الأصل  
في هذا ما قاله في نور الإيضاح والعينان في الزمان والمكان والدم  
والفقر فحجه صوم رجب عن نذره صوم شعبان وحج ربه  
صلاة ركعتين بحصر نذر أدائها عليه والتصدق بذكرهم عن  
درهم عينه له والصرف لنذر الفقير بنذره لعمره انتهى قال في  
شرح لان صحة النذر باعتبار معنى القرينة وذلك في الصلاة لا في المكان  
لان الصلوة عظم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الأمان  
كلها سواء وإن كان الأداء في بعض الأماكن أفضل فذلك لا يدل على  
أن الواجب لا يتبادر بدونه ذلك كما في المكتوبات إذا شذت أداها بالجمعة  
في المسجد أفضل وقد أمرنا الشارح بالأداء بهذه الصفة ومع  
ذلك إذا أداها سغرد في بيته سقط عنه الواجب والناذر إذا  
التزم وهو فعله لا ما ليس فعله والمكان ليس من فعله فيخرج عن  
موجب نذره وإن كان الأداء في المكان الذي عينه أفضل انتهى **قوله**  
وأفضل الأماكن المسجد الحرام إلى قوله ثم مسجد بيت المقدس لما روي  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة  
فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام ومسجدي هذا أو صلاة  
في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في بيت المقدس وصلاة في المسجد  
الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي هذا قلت وحكم مسجد

قوله فصل

النذر إذا كان التزم ما فعله  
ما فعله لانه ليس من فعله  
والمكان ليس من فعله  
فأخرج عن موجب نذره



مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يختص بالبقة التي كانت مسجدا  
 في زمنه صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد  
 هذا ولو مد الى صنف الف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام  
 قاله النسائي في اخبار المدينة كذا في ترتيب المقاصد الحسنة للسخاوي  
 وروي البزار باسناد صحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 في مسجد هذا افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وهذا  
 دليل لا يدل السنة والجماعة ان لبعض الامكنة فضيلة على بعض وكذا  
 الاثر منة ولا يستلزم صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة المرأة فقال في اشد  
 مكان من بيته ظلمة فعلى هذا ينبغي انها اذا التزمت الصلاة في المسجد  
 الحرام بالنذر فصلت في اشد مكان من بيته ظلمة ان تخرج عن موجب  
 نذر ما على ما يقوله في قوله في امداد الفتاح **باب المهدي**  
 لما كثرت ورلفظ المهدي فيما تقدم نسكا وجبر الاحتياج الى ايراد باب  
 له ولما يتعلق به من المسائل قال في البحر الرائق الواحد قدية كما يقال  
 جدي في جدية الشرح ويقال مهدي بالتشديد على فعل الواحد  
 قدية كطية ومطى ومطاي كذا في المفرد انتهى وقال الشيخ حنف  
 الدين المرستدي في شرحه لهذا الكتاب وقرئ بهما والاولى لغة الحى  
 والثانية لغة تميم وبعض بني قيس انتهى فاطلاق المهدي على  
 غير الانواع الثلاثة في كلام الفقهاء في باب الامان والنذور مجاز  
 قاله البحر الرائق **قوله** المهدي من الابل الخ لما روي البخاري عن ابي  
 حمزة رضى بن عمران قال سئلت ابن عباس عن المنته فامرني  
 بها وسالته عن المهدي فقال فيه ضرب وراو بقر او شاة الخ  
 كذا في شرح الشيخ عبد الله العفيف في امد المرستدي في شرح مسائل  
 المهدي

مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يختص بالبقة التي كانت مسجدا في زمنه صلى الله عليه وسلم

فانه من لا عليها مائة الف صلاة

مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يختص بالبقة التي كانت مسجدا في زمنه صلى الله عليه وسلم

الكنز و لان الانواع الثلاثة مشتركة في المعنى لانه يتقرب بباراقد  
 د ما بها **قوله** اي لا من غيرها من النعم اقول الصواب اسقاط الجار  
 والمجرور اعني من النعم من العبرة افا ان اسم النعم خاص بالثلاثة  
 لا يطلق على غيرها تامل **قوله** فادناه شاة قال في البحر واذا ديان  
 الادني انه لو قال لله علي ان اهدي ولاينة له فانه يلزم منه  
 شاة لانها اقل انتهى في الهداية ان قوله ادناه شاة لفظ النبوة  
 فقال لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المهدي فقال ادناه شاة  
**قوله** اي واعلاه بقية قال في البحر فان الافضل الابل والادني الشاة  
 والبقرة وسط وقد فسّر ابن عباس رضي الله عنهما ما استيسر من المهدي  
 بالشاة انتهى **قوله** وفي حكم الادني سبع بدنة والشاة افضل من  
 سبع البدنة ان استويا في اللحم والقيمة فان كان سبع البقرة  
 اكثر حجا فالسبع افضل قاله الشيخ عبد الله العفيف **قوله** سبع  
 بقرة لا يخفى انه داخل في سبع البدنة المذكور قبله لانه اعم وكانه  
 افسده لما كان خلاف الشافعي فيه **قوله** في كل شيء قال في البحر  
 عند قول الكنز والشاة تجوز في كل شيء الا الخ يعني ان كل موضع  
 ذكر فيه الدم من كتاب الله الخ يعني فيه الشاة الا فيما ذكره وليس  
 مرادة التعميم فان من نذر بدنة او جزورا لا تجزى به الشاة انتهى  
**قوله** وكذا من مات بعد الوقوف بعرفة و اوصى باتمام حجة فانه  
 يجب البدنة كما قاله الشيخ عبد الله العفيف ويزاد في المستثنى  
 جزاء قتل القمامة على قول محمد **قوله** بعد الوقوف بعرفة  
 اي قبل الخلق وطواف الزيادة على ما سبق **قوله** وطواف الزيادة

الشاة افضل من سبع البقرة

في كل موضع ذكر فيه الدم من كتاب الله الخ يعني فيه الشاة الا فيما ذكره وليس مرادة التعميم



على ما سبق **قوله** وطواف الزبارة جنباً قال في البحر وانما الزبارة  
 فيما اذا طاف جنباً لان الجنبية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدن  
 اظهرها للتفاوت بين الاصغر والاكثر ويلحق به ما اذا طافت حائضاً  
 او نفساً وليس موضعاً ثالثاً كما في فتح القدير لان المعنى الموجب  
 للتعليل واحد انتهى **قوله** لا في مطلق القضاء فان بينهما اختلافاً  
 في كثير من الاحكام كالزكوة **قوله** خلافاً للشافعي حيث يخص البدن  
 بالابل لحديث الرواح يوم الجمعة فان فيه عطف البقرة على البدن  
 والجواب انه محمول على انه اراد بالاعم بعض الافراد وهو  
 الجوز ولاكل ما يصدق عليه لانه لو كانت البدنة ايها الجوز  
 فقط لزم النقل عن المعنى اللغوي وهو خلاف الاصل فالاصل  
 ان العطف في الحديث يقتضي المغايرة بينهما ظاهر ولو لم ينقل  
 عن النقل عن المعنى اللغوي على تقديره خلاف الاصل فالظاهر  
 عدمه فتعارض ما ذهبنا اليه لا يثبت في حديث جابر  
 رضي الله عنه كنا نخر البدنة عن سبعة فقبلوا البقرة فقال  
 وهل هي الا من البدن ذكره مسلم في صحيحه قاله في البحر الرائق  
**قوله** وهو سائر الدماء اي باقيها **قوله** وكذا الاضحية وجوز ان  
 سائر الدماء هي الحربة والاقامة ويسار الفطرة ونحوها ان لم يستكمل  
**قوله** وكل دم وجب سكر اقل صاحبه ان ياكل منه اي عند الضحى  
 وقال الشافعي رحمه الله لا يحل الاكل من الواجب وانما يوجب كل من  
 الطوع خاصة وقال مالك رحمه الله ياكل من كل شهدي وجب  
 عليه الا فدية اذ يوجب صيد ومندوس وقال احمد رحمه  
 الله

ما من امر احق من التمسك  
 بالقرآن والشكر  
 في كل وقت

الله لا ياكل من جزاء الصيد والندى ولا ياكل من غير الله سبحانه  
 اعلم **قوله** ان ياكل منه ان ياكل منه قال في البحر واما بطلان  
 الى انه ياكل البعض منه والمستحب ان يفعل كما في الاضحية وهو  
 انه يتصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث ويطعم الاغنياء  
 الثلث وياكل ويؤخر الثلث انتهى ومثله في شرح مناسك الكعبة  
 للشيخ عبد الرحمن المرشدي **قوله** بل يستحب ان يتصدق بثلثه  
 قال في البحر الرازي وان تصدق بالكل فهو افضل انتهى **قوله** فان  
 فعل ضمن قيمته وفي البحر الرائق للعلامة ابن نجيم ولو باع اللحم  
 جاز بيعه في النوعين لان ملكه قائم الا ان فيما يجوز له اكله  
 يجب عليه التصديق به فيتصدق بثمنه لانه عن مبيع واجب  
 التصديق انتهى وبهذا انقله عن اي صاحب البدائع في فتح  
 القدير باختصار مع انه قدم انه ليس له بيع شيء من خوم  
 الهدايا وان كان مما يجوز له الاكل منه فان باع شيئاً او اعطى  
 اجر الجزار منه فعليه ان يتصدق بقيمته انتهى وقد يقال  
 في التوفيق بينهما انه ان باع مما لا يجوز له اكله وجب التصديق  
 بالثمن ولا ينظر الى القيمة وان باع مما لا يجوز له اكله وجب التصديق  
 بالقيمة ولا ينظر الى الثمن وان المراد بالجواز في كلام البدائع الصحة  
 لا الحل انتهى كلام البحر ونظر فيه في النهر ونقل عن بعض العصريين  
 انه يمكن التوفيق في الثاني بان ينظر الى الثمن ان كان اكثر من القيمة  
 والى القيمة اذا كانت اكثر ونظر فيه ايضا والله اعلم بالحق ولا  
 يجوز الاكل منه له ولا للاغنياء لان الاذن في تناوله معلق بشرط

المستحب ان يفعل ما  
 في الاضحية

بل ان تصدق بالكل  
 فهو افضل كما في البحر  
 الرائق

حكى ما اذا باع من خوم الهدايا  
 ان كان على الضمان اكله في  
 التصديق بتأنيده وان لم يكن  
 رجب التصديق بالقيمة



بلوغه محله فينبغي ان لا يحل قبل ذلك أصلاً الا ان التصديق على  
 الفقر افضل من انه ينسك لحال السباع وفيه نوع تقرب والتقرب  
 هو المقصود كذا في البحر الرائق **قوله** ضمن ما اكل وبه قال الشافعي و  
 احمد وقال مالك لو اكل لعنة ضمن كله كذا في البحر **قوله** عن سبعة  
 دما الحديث الصحيحين عن جابر رضي الله عنه قال حجنا مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فخرنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة  
 وفي الظهيرة والخائنة والاشترى في البقرة افضل من الشاة والحرور  
 افضل من البقرة كما في الاصححة وفي البحر العميق ولو ذبح بدنة فالفرس  
 سبعة وهو مقتضى كلام بعضهم انتهى يعني والباقي تطوع قاله  
 الشيخ عبد الله العفيف في شرحه **قوله** لكن بشرط قصد القرية استدلل  
 له بعض شاكي المصاييح بقوله صلى الله عليه وسلم انا اعني الشركاء  
 عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه قاله في  
 البحر **قوله** الا اذا كان مع شيء من الاكراع والجلد بان يكون لبعضهم بعض  
 اللحم مع الاكراع وبعضهم اخر بعض اللحم مع الجلد فالجنس الى خلاف  
 جنسه رجلا ن ذبح للهدي صاحبه اجرهما اي استحساناً بالاقسام  
 عبارة ابن الكمال ولو **قوله** اثنان وذبح كل شاة صاحبه يعني عن  
 نفسه على ما دل عليه قوله لو علف صح بلا عزم والقياس ان لا يصح  
 ويضمن لانه ذبح شاة غيره بغير امره وجه الاستحسان ان كل  
 واحد منهما راض بفعل صاحبه فيكون ما ذبحناه فيه دلالة فيقع  
 الذبح عنه ونية صاحبه تقع لنواحي حتى لو شاحا واراد كل منهما  
 الضمان وتقع الاصححة له جازت عنه لانه ملكه بالضمان كذا في الداع

الاربع القصة او هكذا  
 ان شريكه كما في السباع

في الظهيرة والخائنة والاشترى  
 في البقرة كذا في البحر

لو علف بغير امره  
 رفقته جاز

انتهى

انتهى **قوله** فاختلف المشايخ فيه ولا خلاف في جواز ذبح السبعة  
 كما في شرح الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** والافضل في الابل الخ  
 لقوله تعالى فضل الربك والخرقيل معناه واخر الجز وقاله الشيخ  
 حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب **قوله** لانه ليس فحشها  
 لقوله تعالى ان تذبحوا بقرة وقال تعالى وفديناه بذبح عظيم  
 كذا في شرح مناسك الكفر للشيخ عبد الرحمن المرشدي وفي الهداية والشك  
 في الابل الخ فان ذبحها جاز ويكره ويستحب في البقر والغنم الذبح  
 فان خرها جاز ويكره فيها فلا استحباب لموافقة السنة المتواترة  
 والاجتماع العرفي فيها في المنح وفيها في المذبح والكرهية في مخالفة  
 السنة وهي بمعنى في غير ذلك لا تمنع الجواز والحل خلافاً لما يقوله  
 مالك انه لا يحل انتهى **قوله** بخطامها وهو اجل الذي تقاد به **قوله**  
 وجلالها وهو ما يجعل عليها من اجل لدفع الحر والبرد قاله في المحط  
 كذا في شرح الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** لكن الظاهر الخ اقول  
 لا حاجة الى هذا الاستظهار اذ قدم الشيخ ذلك وهو قوله وكل هدي  
 لا يجوز له الاكل منه لا يجوز له الانتفاع بجلده وبغيره ارضاً وبالا  
 فلا قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي **قوله** لا يحل له الانتفاع بظفر  
 لانه جعله خالصاً لله تعالى فلا ينبغي ان يصرق شيئاً من عينه او  
 منافعه الى نفسه الى ان يبلغ محله ولان في ركوبها استهانة بها  
 وتعظيمها واجب قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوي  
 القلوب والتقوي واجبت فيكون التعظيم واجباً قاله العلامة  
 الزبيدي **قوله** وان اضطر الى الركوب الخ قال العلامة الزبيدي فان احتاج

المستند ١٢٠٠ من ابي النضر  
 والشمس الزاح

قوله لا يجوز له الانتفاع  
 لا يجوز له الانتفاع







الورثة فاعتبر قليلا وفيما زاد لا تنفذ الارض اعم فاعتبر كثيرا انتهى  
**قوله** او ذهب ضو احد ي عينها الى اخره اقول جعل صاحب الهدية  
 والكثير ذهاب الكثر العين كالكل مانع عما مامر في حق الاذن قال الشافعي  
 ان يلغى ثم معرفة مقدار الذاهب والباقي ممتنع في غير العين وفي  
 العين قالوا انشد عينها المعينة بعد ان جاعت ثم يقر به العلف بها  
 قليلا قليلا فاذا ارته في موضع اعلم ذلك الموضع ثم تشد عينها  
 الضحية ويقر العلف بها شيئا فشيئا حتى اذا ارته من مكان  
 اعلم عليه ثم ينظر ما بينهما من التفاوت فان كان نصف او ثلثا او غير ذلك  
 فالتداهب هو ذلك القدر انتهى **قوله** الى المنك اي المذبح **قوله**  
 وقيل التي لا تضع رجلها على الارض في القفستين لو مشيت بثلاث  
 قوائم ووضعت الرابعة وضعا خفيفا على الارض واستقامت  
 بها بنمائل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني انتهى **قوله** والتي لا اسنان  
 لها قال في الدر المختار ويكفي بقا الاكثر وقيل ما تغلف به انتهى **قوله**  
 التي تتبع النجاسات ولا تاكل غير ما قاله في الدر المختار **قوله** والجما عطف  
 على قوله مقطوع الاذن والذنب اي يجوز لان القرن لا يتعلق به مقصود  
**قوله** او كان مكسورا بل اولى كما في ان يلغى **قوله** والمجنونة قال ان يلغى لانها  
 لا تحل بالمقصود اذا كانت تغلف بان كانت سمينة ولم يمنعهما من الصوم  
 والرعي لها لان القرن لا يتعلق به مقصود **قوله** او كان مكسورا انهم  
 هو وما بعد بالاولي **قوله** والخصي وعن ابي حنيفة فهو اولى لان  
 الحجة اطيب وقد صح انه صا اسم عليه وسلم ضحى بكيسان املين  
 موجودين الامل الذي فيه ملحه وهو البياض الذي يشق به شقرا

قوله او ذهب ضو احد ي عينها الى اخره اقول جعل صاحب الهدية

معرفة مقدار الذاهب

هو

سود

سود وهي من لون الملح والموجو الخصى الوجوه وان يضرب عروق الخصية  
 بشئ **قوله** اذا كانت سمينة فلو لم يزل لم يجر لان الجرب في اللحم نقص  
 كذا في الدر المختار وقد ان يلغى بان لا تغلف جلدتها يضارع اقال  
 التمر تاجي في شرح الجامع الصغير ولو كانت مقطوعة اللسان هل يجوز  
 التصحفة بها ام لا وسئل عنه ظهير الدين فقال يجوز ان كان لا يحل الا عتلا  
 وان احل به لم يجر وقال لم يجر لو قطع بعض اسنانها قبل وينبغي  
 ان يكون الجواب فيه كالجواب في الالية بخلاف الاسنان فانها لا تؤكل  
 واللسان يؤكل وفي الظهيرية انه لا يجوز الخصى لانه لا يمكن نضاج  
 لجمها انتهى قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب  
**فصل في السن قوله** ادنى السن الذي يجوز في الهدى الشئ لقوله عليه  
 السلام لا تذبحوا الا سمينة الا ان تفسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأ  
 رواه البخاري ومسلم واحمد وجماعة اخر قاله ان يلغى وهو من الابل  
 ماله خمس سنين وفي الطحاوي ما ياتي عليه اربعة كذا في شرح مناسك  
 الكنت الشيخ عبد الرحمن المرشدي وقد جمع ذلك بعض العلماء في ايات فقال  
 صح الشئ من الانواع اجمعها \* ولم يجر جذع الامن الضأن \*  
 اما الشئ فاعتت له سنة \* وذاك في الابل ابن خمس بقر ما حال حولان  
 وذاك في الابل ابن خمس ثم اذا \* عرفت ذلك فاعرف حد جذعان  
 فذاك في غنم نصف وفي بقر \* حول واربعة في جذعان  
 كذا قاله في مناسك الفقار واخصر منه ما ذكره الشيخ عبد الرحمن المرشدي  
 في شرح مناسك الكنت بقوله \*  
 الشايات ابن حول وابن ضعيف \* وابن خمس من ذوي ظلف وحنف

قيد ان يلغى بان لا

عتلا

فصل في السن





أي حكم في السن وغيره أي من الأحكام المذكورة في هذا الباب  
 كاستحياب الذبح دونه النحر والاجزاء عن سبعة دماء وكذا  
 في باب الزكوة والربا أما في الأيمان إذا حلف لا يأكل لحم البقر لا يحنث  
 بالجاموس لعدم الفرق فلم يشأ وله الإيمان حتى لو أكل في موضع  
 ينبغي أن يحنث كما في النهاية **قوله** والذي ذكر من المعز والضان أفضل  
 إذا استويا إلى آخره قال في الدر المختار والبش أفضل من النجعة  
 إذا استويا في القيمة واللحم والآنثى من المعز أفضل من التيس  
 إذا استويا بقيمة ولا شيء من الأبل والبقر أفضل حاوي وفي الوهاج  
 أن الأنثى أفضل من الذكر إذا استويا بقيمة انتهى **قوله** ويختص  
 ذبحه بالحرم قال في البحر الرائق مع انضمام قالوا لو التزم الصدق  
 على فقراء ملكه بملكه الفنا في عينه الدراهم والمكان والفقر فعلى  
 هذا يفرق بين التزائم بصيغة المهدى وبينه بصيغة الذم  
 انتهى **قوله** أقول لا يظهر الخ لا يخفى أنه لا فرق بين المعين وغيره في باب  
 الذم كما تقدم أنا وأمه أعلم **قوله** ويسك منه قدر قوته وإذا  
 استفاد مالا صدق بقدر ما يسك قال الشيخ حنيف الدين المرشد  
**قوله** ولو نذر خسر وله يلزمه شاة ولو كان له أولاد يلزمه مكان  
 كل ولد شاة وكذا إذا نذر ذبح عبده عند أبي حنيفة وعند محمد لا  
 شيء عليه في العبد وعند أبي يوسف لا شيء عليه في الوجهين  
 قاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه لهذا الكتاب وأمه أعلم  
**باب المتفرقات** جرت عادة المصنفين إنهم يحفون ما فاقهم

كذا في باب الزكوة  
 والربا

أما إذا حلف لا يأكل  
 بغيره جازما لم يحنث

والآنثى من المعز أفضل  
 من التيس

خسرته إذا نذر خسر  
 يلزمه شاة

باب المتفرقات

في المسائل

من المسائل في آخر الكتاب ويعنونه بقولهم مسائل شتى أو مسائل  
 مشتورة أو المتفرقات من غير ذكر الباب وأمه أعلم بالصواب  
**قوله** والإفقد قيل الصلاة أفضل الأعمال أقول لا يخفى أنه  
 لا وجه لهذا الاستثنا لأنه محقق لأفضلية الصلاة ويقتضيه  
 مطلقا من غير تعييد بالظرف السابق وكذا أقوله وقيل الخ  
 ويوضح ذلك عبارة في شرح الكبير حيث قال اختلف العلماء في  
 أفضلية الخ على غيره من الأعمال كلها لله فعيل أن الصوم لا يخل  
 الرياء كما رواه البيهقي في الشعب عن أبي هريرة وقد كان  
 بالنسبة الباطنة وقيل أن العبادات قد كشفت عن مقادير ثوابها  
 إلا الصوم فإن الله يقره بقدر مقدار ثوابه وقيل أن الصوم  
 لم يعبد به غير الله بخلاف غيره من العبادات وقيل غير ذلك  
**قوله** لوقفه الجمعة من به على غيرها قال الشيخ رحمه الله تعالى  
 في المسك الكبير من وجوه الموافقة النبي صلى الله عليه وسلم  
 والساعة التي فيها ولأنه أفضل من سبعين حجة في غيره ولأنه  
 أفضل الأيام لاجتماع اليومين اللذين هما أفضل الأيام واجتماع  
 الخلايق لصلوة الجمعة والوقفه واجتماع العيدين والموافقة  
 ليوم أكمال الله دينه ولموافقة ليوم القيامة وللكثرة الطائفة  
 فيه ولأنه موافق ليوم الميزان في الجنة لدنو الرب تعالى وقرب  
 الأجابة وانضاعف الأجر فيه ولأنه يفسر لكل أهل الموقف  
 فإن قيل قد ورد أنه يغفر لجميع أهل الموقف مطلقا فأوجه

اختلف العلماء في أفضل  
 الخ من غيرها

المزايا لوقفه  
 الجمعة

Copy



تخصيص ذلك يوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة  
وفي غير ذلك يوم الجمعة وقيل انه يغفر في وقعة الجمعة  
للحاج وغيره وفي غير الحاج فقط فان قيل قد يكون في الموقف  
من لا يقبل حجه فكيف يغفر له قيل يحتمل ان تغفر له الذنوب  
ولا يثاب ثواب الحج المبرور والمغفرة غير مقيدة بالقبول والذي  
يوجب هذا ان الاحاديث وردت بالمغفرة لجميع اهل الموقف  
فلا بد من هذا القيد والله اعلم انتهى **قول** اي بسبعين درجة  
قال النزيل رحمه الله تعالى في شرح الكنف ذكر ما جاء في وقعة الجمعة  
عن طلحة بن عبيد الله انه عليه السلام قال افضل الايام يوم عرفه  
اذا وافقت يوم الجمعة فهو افضل من سبعين حجة في غير الجمعة  
ورواه زر بن نبين معاوية في جريد الصحاح وذكر النووي في  
مناسكه قيل اذا وافق يوم عرفه يوم جمعة غفر لكل اهل الموقف  
كلام النزيل قال في الفتح واما ما ذكره زر بن نبين في جامعهم من رفع  
حين يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفه وافق يوم جمعة وهو افضل  
من سبعين حجة فهو حديث لا اعرف حاله لانه لم يذكر صحابه ولا  
من حجه بل ادرجه في حديث الموطا الذي ذكره من سلا عن طلحة  
ابن عبيد الله بن كزيب وليست الزيادة في شيء من الموطات فان  
كان له اصل احتمل ان يراد بالسبعين المحدثين او المبالغة في الكثرة  
وعلى كل حال منها ما ثبتت المزبلة انتهى وقال المناوي في شرحه  
الكبير على الجامع الصغير وما استفاض انها تقول ثنتين وسبعين  
بأصل لا اصل له كما بينه بعض الحفاظ انتهى واراد به ابن القيم في

المغفرة غير مقيدة  
بالقبول

حديث من حضر يوم طلعت  
فيه الشمس قال في الفتح  
مرا عونه

اما ما رواه زر بن نبين  
انه قال في جامعهم من رفع  
حين يوم طلعت فيه الشمس

الحديث

وقد لا يوجد غيره ولو استمر  
قال ان الشاهد على ان يوم الجمعة  
يغفر ما لا يغفر في غيره

الحديث النبوي **قول** ومشي الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والكبار  
قال الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه ويدل عليه بعض انا  
فان صح فهو المقصود والا فقد قال تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن  
شأ وظلم بعضهم بعضا وهذه الشك وذكر القاضي عياض ان اهل  
السنة اجمعوا على ان الكبار لا يغفرها الا التوبة انتهى وهو لا يرى  
مخالفا لما مشي عليه الطيبي الا ان يقال المراد بالكبار التي ليست  
من حقوق العباد فالجواب ان المسألة ظنية وان الحج لا يقطع  
فيه بتكفير الكبار من حقوق الله فضلا عن حقوق العباد  
انتهى كلام الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه اقول وقد  
اختار هذا القول الحافظ ابن حجر المكي والف فيه رسالة سماها  
قوت الحاج في عموم المغفرة للحاج وفي الدر المختار ولا قائل بسقوط  
الدين لو حقه الله تعالى كدين صلاة وزكاة لعمر اثم المظل وتاخير الصلاة  
وخونها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به وحديث ابن ماجه  
انه عليه السلام استحب له حتى في الدماء والمظالم ضعيف انتهى  
**قول** اذا مات المحرم يصنع به ما يصنع بالحل لان الاحرام على من  
الاعمال وقد قال عليه الصلاة والسلام اذا مات الانسان انقطع  
علمه الا من ثلثة صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو  
له وروي عن عطاء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
سئل عن محرم مات فقال خمر واراسه ووجهه ولا تشبهوه يا  
يا يهود واما قوله عليه الصلاة والسلام في المحرم الذي وقضيه  
ناقته لا تخمر واراسه ووجهه فهو من خصوصيات ذلك المحرم  
فانما احبر عنه بقاء عمله حيث قاله فانه يبعث يوم القيامة  
مليئا **قول** والا فلا شبهة ان السبقة تقاضى في حرم الله تعالى

مشي الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والكبار

دعي عياض ان الكبار التي ليست من حقوق العباد

لا ينفك عنه رسالة سماها قوت الحاج في عموم المغفرة

حديث الاستحب له حتى في الدماء والمظالم

الشيخ تقاضى في حرم الله



قال الشيخ حنيف الدين المشدي في شرحه الاثري ان ابن عباس رضي  
 الله عنهما كيف اتخذ الطائف دارا وقال لان اذنب حسين فثا  
 بن كبة وهو موضع بقرب الطائف احب الي من ان اذنب ذنبا  
 واحدا علة وعن ابن مسعود رضي الله عنه ما من بلدة يؤخذ  
 العبد فيها بالظلم قبل العمل الا ملكة انتهي **قوله** ثم هذا كله الى اخره  
 اعلم ان معظم ما قاله الشارح ما خوذ من كلام الشيخ رحمه الله  
 تعالى في المنسك الكبير فليس مبتدعا له بل تابع له والله اعلم  
 وذكر صاحب المنظومة ان عمر رضي الله عنه كان يدور على الحاج  
 بعد قضاء النسك بالدرة ويقول يا اهل اليمن عيكم ويا اهل الشام  
 شامكم ويا اهل العراق عراقكم فانه ابقى لحرمة بيت ربكم في  
 قلوبكم انتهى **قوله** نعم الاجماع على ان الموت افضل للمدينة اقول  
 في حكاية الاجماع على ذلك نظر اذ القول الرابع عند الشافعية  
 ان الموت بركة افضل كما قاله الشيخ ابن حجر المكي في التحفة  
**فصل في حدود الحرم** اختلف في سبب تحريمه فقيل ان آدم  
 عليه السلام لما هبط الى الارض خاف على نفسه من الشيطان  
 فاستعاذ بالله منه فارسل الله ملائكة يحفوا بكم من كل جانب  
 وهو في موضع انصاب الحرم يحرسون آدم فصار ما بينه وبين  
 موقف الملائكة حرما وقيل لان الخليل عليه السلام لما وضع  
 الحجر الاسود في الكعبة حتى بناها ارضا الحجر عينا وشمالا وشرقا  
 غربا فحرم الله الحرم من حيث انتهى نور الحجر الاسود قاله السيد  
 الفاسي في شفاء القرام ثم قال للحرم علامات بينة وهي انصاب  
 مبينة

رأيه موضع بقية الطائف

عما ان مسعود رضي الله عنه ما من بلدة يؤخذ العبد فيها بالظلم قبل العمل الا ملكة انتهي

الاجماع على ان الموت افضل للمدينة اقول في حكاية الاجماع على ذلك نظر اذ القول الرابع عند الشافعية ان الموت بركة افضل كما قاله الشيخ ابن حجر المكي في التحفة

فصل في حدود الحرم

مبينة في جميع جوانبه خلا حدة من جهة جدة ومن جهة  
 الجعرانة فانه ليس فيها انصاب واقول من نصب ذلك الخليل  
 عليه السلام بدلالة جبريل ثم قصي ابن كلاب ونصبها قريش  
 بعد ان نزعوا عنها النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ثم عمر بن الخطاب ثم  
 ونصبها النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ثم عمر بن الخطاب ثم  
 عثمان بن عفان ثم معاوية رضي الله عنهما ثم عبد الملك بن  
 مروان ثم المهدي العباسي ثم امير المؤمنين العباسي بن محمد  
 الكثير بن الذين بالشيع في سنة خمس وعشرين وثلاثمائة  
 واسمه عليهما مكتوب ثم امير المظفر صاحب اربل بن محمد العلي  
 الذين هما احدهم من جهة عرفة في سنة ست وستين  
 ثم الملك المظفر صاحب اليمن في سنة ثلاث وخمسين وستين  
 انتهى كلامه باختصار والصحيح انه حرم من منذ خلق السموات  
 والارض وقيل انما صار حرما امتا بسؤال الخليل وشهد الاول  
 حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم خطب  
 يوم الفتح فقال ان بعدا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض  
 الحديث فان قيل قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ان ابن ابيهم  
 حرم مكة وان حرمات المدينة اجلب بان المعنى اظهر حرمتها  
 بعد خفاتها بسبب الطوفان والذي جدد بسؤاله هو ان  
 جعله امتا من ليل وبالعظ وان يترك اهلها من الثمرات  
 كذا قاله الاسدي رحمه الله تعالى في اخبار الكرام **قوله** اعلم  
 انهم قد اختلفوا في ذلك اي جميع الحدود كما بسطة في شفاء

عما ان من نصب ذلك الخليل عليه السلام بدلالة جبريل ثم قصي ابن كلاب ونصبها قريش

الاجماع على ان الموت افضل للمدينة اقول في حكاية الاجماع على ذلك نظر اذ القول الرابع عند الشافعية ان الموت بركة افضل كما قاله الشيخ ابن حجر المكي في التحفة

فصل في حدود الحرم



الفرام فارحج اليه تظفر بالمرام **قوله** فان مراده من الجانب الثاني  
 هو المغرب الخ اقول وعليه فلو تارك للجد الذي يلي التعم  
 فان الثالث والرابع لا يمكن ان يراد بشي من هذا ذلك لكونه  
 اكثر من عشرة اميال **قوله** على ثلاثة اميال على ما ذكره الفقيه  
 الا زكري في المأوردى وصاحب المذهب وغيرهم وهناك اقول  
 راحر أربعة اميال على ما ذكره الفقيه وخمسة اميال على ما  
 ذكره ابو الوليد الباجي **قوله** ومن طريق الجعفرية بكسر الجيم  
 وسكون العين وتخفيف الراء على الصحيح قاله الشارح  
 رحمه الله وقال في شفاء الفرام انه على الصواب في ضبطها  
 انتهى **قوله** على سبعة اميال الموجود في خط الشارح وسبعة  
 بتقديم السين ثم الباء الموحدة وتعيينه ثوله في الشرح وهو  
 قريب من قول المصنف واني قد رستة اميال والافلاية التقرب  
 لكن هذا القدر لم يذكره احد فيما وقفنا عليه والمذكور  
 في المتن المجردة تسعة بتقديم التا على السين وهو الذي  
 ذكره **قوله** **قوله** الا زكري وقيل على اثني عشر ميلا **قوله**  
 جده نقل العلامة جاز الله بن محمد عن السيد الفاسي ان  
 سبب تسميتها كونها منزل حواء ام البشر وكونها دفنت بها  
 وهي جده البشر ونقل ايضا عن الحافظ عن الدين بن الاثير في النهاية  
 ان الجدة في الاصل الشاطي وبه سميت المدينة التي عند مكة **قوله**  
 على عشرة اميال على ما ذكره الا زكري واني زكري وخو ثمانية

بسمية جده

عشر

عشر ميلا على ما ذكره الباجي في مقدار ما بين مكة والحديبية  
 وهي بتخفيف الياء الثانية على الصواب فيها انتهى جدار الحرم  
 من جهة جده ويقال ان الحديبية هي البئر التي تعرف ببئر  
 شميس في طريق جده قاله في الشفاء **قوله** ومن طريق الطائف  
 على سبعة اميال بتقديم السين على الياء على ما ذكره المأوردى في  
 الاحكام السلطانية له والشيخ ابو اسحاق الشيرازي في مفهده  
 والنووي في ايضاحه ويهديب الاسماء واللفات له قال  
 السيد الفاسي الا زكري وفيما قاله نظرقوي وتسعة اميال  
 بتقدم التا على ما ذكره الفقيه واني والمحج الطبري واحد عشر  
 ميلا على ما ذكره الا زكري والفقيه وخمسة عشر ميلا على ما ذكره  
 الباجي **قوله** ومن جهة العراق على سبعة اميال بتقدم السين  
 وذكر ابن ابي زيد انه على ثمانية اميال وذكر سليمان بن خليل  
 انه على عشرة اميال وذكر ابو القاسم انه على ستة اميال **قوله**  
 الا ان الا زكري في الفرد بقوله ان جده من طريق الطائف احد عشر  
 ميلا تتبع الشارح في ذلك الامام النووي رحمه الله تعالى في  
 المذهب وورده في شفاء الفرام بقوله ولم ينفرد الا زكري بقوله  
 موافقة ابن جرير اديه له على قوله بل لا يعرف له فيما قاله بخلاف  
 قبله ولا معاخره ولا بعده غير المأوردى وصاحب المذهب  
 ولو خالف الا زكري في غيرهما النقل لك اشبه تميم لم يذكر المص  
 رحمه الله تعالى حد الحرم من جهة اليمن وعلى سبعة اميال بتقدم



السبيل على ما ذكره الانزلي وابن ابي زيد وسليمان بن خليل وسنة ابي  
علي ما ذكره المحب الطبري في القرى وقد نظم بعضهم في حد ودحر

**أما ما قال**

وللحرم التحديد من أرض طيبة \* ثلاثة أميال إذا رمت اتقائه  
\* وسبعة أميال عراق وطائف \* وجدة عشر ثم تسع جمراته  
\* ومن بين سبع بتقدم سينها \* فسل ربك الوهاب من ثقل غفراته  
\* وقد زلزل في حد لطائف الكعب \* ولم يرض جهنم لذل القول رجائه  
\* وبعضهم ينشد البيت الثالث على غير ما ذكرنا فيقول ومن بين  
\* ومن بين سبع بتقدم سينها \* وقد كنت فاشكر لربك إحصائه  
\* وبعضهم يقول بدل الشطر الأخير لذلك سبيل الحل لم يعد بنيانه  
ونظمها الشيخ شرف الدين في قوله  
سبع عراق وعشر حدة \* وعشر وفرد في طريق لطائف  
\* وسبع يماقي ومن غويث \* ثلاثة أميال لأهل المعارف

**وليفضهم**

وللحرم التحديد جيم لطيفة \* وطاقاً عراق يافتي فتاة ملا  
\* وزاي يماقي وياة الجدة \* وبهاء وواو طائف قد خضلا  
**فصل من جنى في غير الحرم قوله** وهذا قول أبي حنيفة وهو  
أحادي الروايات عن أحمد رحمه الله تعالى ومذهب مالك  
والشافعي أن الحرم لا يمنع من استيفاء القصاص والجحد **قوله** وإن قتل  
شيئاً من ذلك في أحرم مقام عليه الحد فيه إلا أنه إذا قتل في داخل

البيت

فصل من جنى في غير الحرم قوله

هذا هو المذهب في القصاص والجحد

البيت الشريف فلا يقتل فيه كافي منك أبي النخاس ابن الضياء والبدري  
المختار **قوله** ولا بأس بدخوله أهل الذمة المسجد الحرام وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى يكره ذلك لقوله تعالى إنما المشركون نجس  
فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وإن الكافر لا يخلو عن  
النجاسة فوجب تنزيه المسجد عنه وعذبي مالك إلى ما بين المساجد  
لعموم العلة وهي الخاصة لأن كلها تنزه عنها ولنا أنه عليه  
السلام أنزل وقد ثقيف في المسجد وضرب لهم خيمة فيه فقالت  
الصحابية المشركون نجس فقال عليه السلام ليس على الأرض من  
نجاستهم شيء وإنما نجاستهم على أنفسهم وروى أن أبا سفيان  
دخل في محال كفره مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والنجاسة  
المذكورة في الآية هو الخبث في اعتقادهم لأن كل قبيح نجس وهو  
النجس الاتري أن الأزل لأم والميسر حيت في القرآن رجساً القبحها  
والمراد بالمنع المذكور في الآية عن قربانهم المسجد الحرام منعهم  
عن الطواف لأنهم كانوا يطوفون بالبيت امرأة على ما ذكره أهل  
التفسير وكان الحكم لهم يفعلون ما أرادوا ولما أعلا الله تعالى  
كلمته ونصر دينه وفتح على المسلمين بعد الفتح فهو أعز ذلك  
ومنفوا عن دخوله لقصد الطواف بالكلية قاله في البيان  
**قوله** والفرق بين ما بين علة كراهة الدخول عندهم لئلا يتخذ  
لها حرمة لم تكن لها **قوله** للبتيرك راجع للكل لأن ما ذكر من  
وحده قاله الشارح الشيخ حنيف الدين الرشد **قوله** خلافاً  
للشافعي حيث يجرم إخراج تراب الحرم والواجب على من أخرج

حكمه في أهل الذمة

حكمه في رجس

حكمه في إخراج تراب الحرم



ذلك ردة اليه ولا ضمان عليه في عدم الرد **قوله** ويكره اي الشافعي  
 ادخال غيره فيه لئلا يحدث له حرمة لم تكن له من قبل **قوله** ويكره  
 اجارة بيوت مكة لقوله عليه السلام من اكل اجوزا من مكة  
 فكأنما اكل الربا ولان ارامني مكة كانت تدعى في زمن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وزمن الخلفين من بعده السوايب من اخصاب  
 اهلها سكنها ومن استغنى عنها اسكن غيرها **قوله** اي قوله  
**قوله** في الموسم لا في غيره هذا التفصيل رواية لان اهل الموسم  
 ضرورة الى التزاول والمقيم لا ضرورة له وعن عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه انه يخفى ان يعلق بمكة باب دون الحاج فافهم يفرلون طلالا  
 فارغا وكتب عمر بن عبد العزيز في خلافته الى شريكه ان لا يدع  
 اهل مكة ياخذون على بيوت مكة اجرا فانه لا يحل لهم وكا يوافق  
 ياخذون ذلك خفية ومساورة **قوله** عند ابي حنيفة وهو قول  
 ابي عيسى وسعيد بن جبير وقادة وابن زيد **قوله** ويكره بيع اراضي  
 مكة لما روي انه عليه السلام قال ان الله حرم مكة فحرم بيع رباعها  
 ولا تجزئ بيوتها ولان الحرم وقف الخليل عليه السلام كذا في التبيان  
**قوله** لانه ليس بمملوك لاحد عندك لانها موقوفة وهذا مني على  
 اصل وهو ان فتح كان عنوة فتكون مقسومة ولم يقسمها النبي صلى  
 الله عليه وسلم واقربها على ذلك فتبني على ذلك لا يتابع ولا تترك ومن  
 سبق الى موضع منها فهو اولى به **قوله** ويؤيد قوله تعالى الى قول  
 سواء العا لك فيه والباد فمعنى التسوية ان المقيم والبادي سواء  
 في النزول به ليس احدهما احق بالمزول من الاخر **اجيب** عنه  
 بان هذا في خصوص المسجد الحرام لا جميع مكة ومعنى التسوية في

اجارة بيوت مكة

تعظيم

تعظيم الكعبة وفي فضل الصلوة فيه والطواف به **قوله** وعندهما  
 يجوز بيعها قال ابن يبي لان ارضها مملوكة لاهلها لظهور ان ملك  
 فيها وهو اختصاصهم بها شرعا وقوله عليه السلام قبل ترك لنا  
 عقيل من كبيع دليل على ان ارضها ملك وتقبل الانتقال من ملك  
 الى ملك وقد تقارن في الناس بيع اراضيها والدور التي فيها من غير  
 تكبير وهو من اقوي الحجج انتهى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يوم فتحها من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن اخلق عليه  
 بابه فقد آمن فلما كانت مما يعلق عليه الابواب ويبني فيها الاملاك  
 ويقع فيها التوارث انتهى وهو قول طاووس وعمر بن دينار واليه  
 ذهب الشافعي واحتج بقوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم  
 بغير حق اضاف الديار الى ما ليكها واشترى عمر بن الخطاب رضي الله  
 عنه دار السجى بارتفعة الا في درهم **قوله** ولا يلزم منه جواز  
 بيعه وملكه لغيره **اقول** قد مر جواز ذلك وعسارة  
 الشاكر الكثر على الجواز البيع لانه ملك لمن بانه الا ترى انه لو بني  
 في المستاجر او في الوقف صاكن البناء له وجاز له بيعه انتهى  
**قوله** ولقطة الحرم كلقطة الحل في كونها امانة في يد الملقط ان  
 اخذها للرد على صاحبها وفي اشتراط الاشهاد خلاف ويعرفها  
 حتى يعلم ان صاحبها ترك طلبها فهو بالخيار بين امساكها في يدها  
 والانتفاع بها لو فقير او التصديق بها فان تصدق ثم جاء صاحبها  
 نفذ التصديق او ضمن الملقط وقال الشافعي رحمه الله يلزم في  
 لقطة مكة الاقامة على القرية او دفعها الى الحام ولا تملك بحال

وعندهما

اشترى عمر بن الخطاب  
 دارا بركة بارتفعة الا في درهم

ذا اشترى احد الاشهاد في لقطته



لما أخرجه الشيخان عن ابن عباس أن رسول الله قال في شأن  
 مكة لا يعصدها عناء ولا ينفر صيدها ولا تحل لقطتها إلا  
 لمنشد وأجاب أصحابنا كما لا يملكه بآنا نقول يقتضي الحديث  
 أنه مقتضى الاستثناء من نفي التحل أنها تحل للمنشد ونحن نقول به والله  
 أعلم **قوله** ولا يحرم صيد وادي وحى قيل هو أرض الطائف نفسه  
 سمى أبو جرح بن عبد الحق من العالقي وقال الجازمي وحى اسم لخصوة  
 الطائف وقيل لواحد منها وقال في المذهب هو وادي بالطائف قال  
 السيد الفاسي وقال في القاموس ووحى اسم واد بالطائف لا بلدة  
 وغلط الجوهري وهو ما بين جبل المحرق والاصحري ومنه  
 آخر وطاة وطلتها الله بوحى يريد غزوة حنين لا الطائف و  
 غلط الجوهري انتهى وكلامه كالأجر من صيده عندنا لا يحرم قطع  
 شجره وقال بعض الشافعية ومن وافقهم جرمه صيده لما روي  
 عن الزبير رضي الله عنه أنه قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من لبة حتى إذا كنا عند الدرة وقف رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عليه وسلم عند طرف القرن الاسود جذوبا فاستقبل  
 بخباب صرعه ثم وقف حتى ارتفع الناس ثم قال ان صيد وحى وعصاه  
 حرم محرم لله عز وجل وذلك قبل نزول الطائف ومضاه  
 ثقيفا والحديث أخرجه الامام احمد بن حنبل في مسنده وابو  
 داود في سننه وأجيب عنه بان اسناده ضعيف كما قال النووي  
 وقال قال البخاري لا يصح وبان خبره كان علي وجه الخي له وبانه  
 حرمه

حرمه في وقت ثم نسخ **قوله** بضم واو وتشديد يجمع أقول  
 ضبطه في شفاء الغرام وغيره بفتح الواو **قوله** فانه لما شرب  
 له كما رواه الاعيان بن بكير ما رواه الحاكم في المستدرک والدار  
 قطني في السنين عن ابن عباس رضي الله عنهما ما من من ماء لما شرب  
 له فان شربه تستشفى به شفاك الله وان شربه مستفدا  
 به اعادك الله وان شربه ليقطع ظمأك فطعمه الله وان  
 شربه لشبعك اشبعك الله وفيه من جبريل وسقيا  
 ابي عبيد انتهى قال ابن أبي ربيعة رحمه الله وغيره وقد شربه جماعة  
 من العلماء طالع جليله فبالله ما بين كنهه وقال ابن عباس رضي  
 الله عنهما اشربوا من شراب الابرار وصلوا في مصلى الاخير  
 وقال شراب الابرار ماء من زمزم ومصلى الاخير تحت الميزاب  
 وعن عكرمة انه قال كان ابن عباس اذا شرب من زمزم قال  
 قال اللهم اني اسألك على انا فقاو رزقا واسعا وشفاء من كل  
 داء **قوله** والنظر في زمزم عبادة لما روي عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه قال خمس من العبادات النظر الى المصحف والنظر  
 الى الكعبة والنظر الى الوالدین والنظر في زمزم الى الوالدین والنظر  
 وهي خط الخطايا والنظر الى وجه العالم رواه الفاكهي في نسخة  
 قال الشيخ رحمه الله في المنسك الكبير من كان بكة وفاته  
 ثلاثة اشياء فهو محرم من مصنى عليه يومئذ ولم يطف بالكعبة  
 ومن خلق راسه من غير عزة ومن صام ولم يحلل فطره على  
 زمزم انتهى **قوله** اوعى ان اصل السورة من الاوقاف قال العلامة

علامه در در نظر

خمسة من العبادات  
 النظر الى الكعبة

من يملك دفعة واحدة



العلامة ابن الشحنة والحال في زماننا ان ما تكسى به الكعبة المشرفة  
 ليس من بيت المال وانما هو يتحصل من بلاد موقوفة عليها في  
 فلا يجوز بيع ذلك الواقع من بني شيبه ولا الاستياع منهم بل  
 ينبغي ان يصرف في مصالح الكعبة كما قالوا في حصين المسجد وخوه  
 اللهم الا ان يكون الواقف شرط ان يكون الرث لهم فيجوز حينئذ  
 الاستياع منهم انتهى وذكر الشيخ قطب الدين الحنفي في تاريخه  
 الاعلام باعلام البلد الحرام ان الملك الصالح اسماعيل ابن الناصر  
 قلوبنا اشترى قريتين بمصر وقفهما على عمل كسوة الكعبة  
 الشريفة اسمها بيسوس وسندليس وذكر العيني انه كان  
 ذلك منه في سنة ثمان وخمسين وسبعماية ثم قال الشيخ القطبي  
 رحمه الله ثم استمرت سلاطين مصر من بعده ترسل كسوة  
 الكعبة في كل عام ولما آلت السلطنة الى السلطان سليم خان  
 امر باستمرار الكسوة الشريفة على عوايدها السابقة ثم بلغه  
 ان قريتي بيسوس وسندليس الموقفتين على كسوة الكعبة الشريفة  
 خربتا وضعف ريعهما عن الوفا بمصر في الكسوة فامر ان تكمل من  
 الخراجين السلطانية بمصر ثم اضاف الى تلك القريتين الموقفتين  
 قري اخر اوقفها على كسوة الكعبة الشريفة فصار واقفا عامرا  
 فانضم اسم اداء الله ذلك الي نعم الدين استل كلامه قاله  
 الشاكر الشيخ حنيف الدين المرشدي وذكر والده المرحوم الشيخ عبد  
 الرحمن المرشدي في ذكره ما نصه قال العلامة قطب الدين

حنفي  
 حنفي  
 حنفي

الحنفي

الحنفي رحمه الله تعالى والذي يظهر لي ان الكسوة ان كانت  
 من قبل السلطان من بيت المال فامرهم اجمع اليه يعطيها  
 لمن شاء من الشيبين او غيرهم وان كانت من اوقاف  
 السلاطين وغيرهم فامرهم اجمع الى شرط الواقف فيها عمل  
 فيها بما جرت به العوايد السالفة كما هو الحكم في سائر الاوقاف  
 وكسوة الكعبة الشريفة الآن من اوقاف السلاطين ولم يعلم  
 شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شيبه انهم يأخذون  
 لانفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيقولون  
 على عادتنا انهم فيها والله اعلم انتهى انتهى **قوله** ولا بد من قيد  
 ما اذا كان الا ايسر محققا ممن يجوز له ليس المحرر الخ  
**اقول** او يجعل على ان المراد به البطانة دون الظهارة فانها  
 ليست من حوز بل من قطن وقال الشيخ رحمه الله في المنسل  
 الكبير بعد نقله ما في امسك ابى النجا ولا يخفى انه مقيد بما  
 اذا لم تكن عليه كتابة لا سيما كلمة التوحيد فاحفظه انتهى **قوله**  
 ولا يجوز اخذ شيء من طيب الكعبة الخ قال القاضي عياد في شرحه  
 لهذا الكتاب ان لم يجعله السلطان لاحد والحال ان السلطان  
 جعله عطاء لبني شيبه فيجوز اخذه ويبيعه مثل كسوة قنات والحكم  
 المذكور في الكسوة بطرد في الطيب فقول مشايخنا لا يجوز اخذ  
 شيء من طيب الكعبة الخ محمول على ما اذا لم يفعل الامام لا يحد



. والخال ان السلطان نقله لبني شيبه فيجوز الاخذ منهم  
 . واعلم ان السلطان جعل ما يصل الى الكعبة من النذور من  
 . شيع وغير ذلك لبني شيبه وجرت العادة باخذهم ما  
 . يصل الى الكعبة من التبرعات والطيب اليسير فيجوز لهم اخذه  
 . وفي القاعدة السابقة من الاشياء والنظائر قلنا عن الغنية  
 . ما لفظه قال في الغنية بعث شمعان في رمضان الى المسجد  
 . وبقى منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ  
 . بغير اذن الواضع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان للامام  
 . والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك انتهى  
 . تأمل **فصل** يستحب دخول البيت اخرج البيهقي في  
 . الشعب وابن عدي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال  
 . رسول الله صلى الله عليه وسلم دخول البيت دخول في  
 . حسنة وخروج من سيئة وفي رواية من دخول البيت  
 . دخول في الحسنة والخروج من خروج من السيئات وفي  
 . رواية من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة و  
 . خرج مغفورا له وليس دخول البيت من المناسك على القيد  
 . لان المصطفى صلى الله عليه وسلم اذا دخل عام الفتح ولم  
 . يكن محرما كما قال النووي قال في الفتح ويشهد له ما في

هذا اذا بعث شمعان  
 في رمضان الى المسجد

فصل

ليس دخول البيت  
 من المناسك

تأمله

تاريخ الاوزاعي انه اذا دخلها مرة واحدة عام الفتح ثم حج  
 فلم يدخلها انتهى وقال الشارح في شرح المشكاة بعد كلام  
 وقال ابن حبان الاشبه حملهما على دخولين متتابعين احدهما  
 يوم الفتح وصلى فيه والاخر في حجة الوداع دخلها يوم النحر  
 ولم يصل فيه وذهب السهيلي الى ان الدخول في حجة الوداع  
 دخلها يوم النحر ولم يصل فيه ودخلها من الفد وصلى فيه  
 انتهى **قول** ولا يرفع بصره الى السقف قال الشارح في شرح  
 المشكاة فعن عابسة عجا لمرء المسلم اذا دخل الكعبة كيف  
 يدع بصره قبل السقف اجلالا لله تعالى واعظاما لرسوله  
 الله الكعبة ما خلف بصره موضع سجود حتى خرج منها  
 صححه الحاكم وتعليقه الذهبي بانه منكر انتهى ونحوه في شرح  
 مناسك الكثر للشرطي **قول** اي حافيا ولو من الخف فيكره الدخول  
 متعالا وقال ليس الخف بلا ضرورة كما هو مصرح به **قول** ويقصد  
 مصلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد روي عن عبد الله بن عمر  
 رضي الله عنهما قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 البيت واسامة بن زيد وبلال عثمان ابن طلحة فاعلقوا  
 عليهم الباب فلما فتحوا كنت اول من ولج فلقيت بلالا  
 فسأله فقل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم  
 بين العمودين اليمانيين **قول** حتى يكون بينه وبين الجدار  
 الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة اذ كان اخرج الاثر في



ان معاوية ابن ابي سفيان رضي الله تعالى عنهما لما دخل الكعبة  
استدعى ابن عمر وهو فيها فقال له يا ابا عبد الرحمن اين صلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيها قال بين العمودين المتقدمين اجعل  
بينك وبين الجدار ذراعتين او ثلاثة وقال الحافظ ابو الفضل  
العراقي ينبغي للمصلي ان يجعل بينه وبين الجدار اقل من ثلاثة  
اذن فان كان الواقع انه ثلاثة فقد صادق بمصلاه صلى الله  
عليه وسلم وان كان ذراعتين فقد وقع وجه المصلي ودراعيه  
في موضع قدمي النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اولي من التقدم  
عنه والله اعلم **قوله** ثم ياتي الاركان في كتاب النسائي عن اسامة  
بن زيد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت  
اتي فاستقبل من دبر الكعبة فوضع وجهه وخذله عليه وحمل  
الله واثني عليه وسأله واستغفر له ثم انصرف الى كل ركن من اركان  
الكعبة فاستقبله بالتكبير والتهليل والتهيل والتسبيح والتسبيح  
على الله عز وجل والمسألة والاستغفار ثم خرج انتهى بقوله ثم  
انصرف الى كل ركن صرح به الحليمي ومال اليه ابن الرفعة من  
الشافعية قال ابن حجر ظاهر رواية الشيخين انه صلى الله عليه  
وسلم مستقبل الجدار المقابل للباب وهو الظاهر وان تشكك فيه  
بعضهم وكان يصلي في ذلك المحل الى جهاب الاكبر **فصل في**  
**الاجابة** بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا بالمعروف وبشيئ لم يروى  
عنه صلى الله عليه وسلم انه لما فتح الكعبة المشرفة اخذ من بني شيبه

موضع مصلاه من بيت الكعبة

تدعي

فصل في اجابة الاجابة

المفتاح مفتاح

المفتاح مفتاح ح الكعبة حتى استغفروا ان ينزع منهم ثم قال يا بني  
شيبه هاتم المفتاح وكلوا بالمعروف ورواه سعيد بن منصور في مسنده  
المعظمة وما حولها وذكر الماتن رحمه الله تعالى من ذلك ستة عشر  
موضعا وروى عن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه نحوه قال الشيخ  
ابن حجر المكي والحسن البصري تابعي جليل اجتمع مجمع من الصحابة  
فلا يقول ذلك الا عن توقيف انتهى وقال الشيخ محمد ابن علان في  
شرح الاذكار ان الحسن البصري لم ينع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وقد نظم ذلك الشيخ عبد الملك ابن جمال الدين العصامي الاسفرائيني  
وشرح ذلك النظم الشيخ ادريس السعدي الشهير بالشاع شرحا  
مبسوطا فافعا نحو الكراسين قال الناظم رحمه الله تعالى قال  
قد ذكر النقاش في المناسك  
ان الدعاء خمسة وعشرة  
وهو الطواف مطلقا والالتزام  
وداخل البيت بوقت العصر  
وعند بين من من شرب الخمر  
ثم الصفا ومروة والمسعى  
كدامني في ليلة البدر اذا  
ثم لذي الحمار والمزدلفة قل  
ملوقت عند مغيب الشمس  
وقد روى هذا الذي قد مر

وهو لعمرى عمدة للناسك  
في مكة يقبل ممن ذكره  
بنصف ليل فهو شرط للزوم  
بين يدي جزعته فاستقر  
اذا دنت شمس النهار للافول  
بنصف ليل فهو شرط برعي  
ما انشفت الليل فخذ ما يجتدي  
عند طلوع الشمس ثم عرفه  
ثم لذي السدرة ظهر او كمل  
من غير تقييد بما قد مر

فيها الوضوء الذي يستجاب



بحر العلوم الحسن البصري عن \* خير الوري ذانا ووصفا وسن  
 صلى عليه الله ثم سلا \* وآله والصعب ما عثها  
 ونقل الشيخ محمد علان الصديقي في كتابه مشي شوق الانام الى حج  
 بيت الله الحرام عن الامام ابي بكر محمد بن الحسن النقاش انه  
 يستجاب الدعاء في اربعين بقعة وعد بعضها ووقت كل  
 بقعة بوقت معين وقد نظم ذلك الشيخ محمد بن علان رحمه الله  
 فقال قد ذكر النقاش في مناسكه \* وهو الذي كل في مسالكه  
 ان الدعاء في اربعين بقعة \* بعت يحاب فاسئل نفعة  
 وكل بقعة لها زمان \* معين يا ايها الانسان  
 فتحت ميزان فتاح في البحر \* وزمن من عند الفروب بالفر  
 والحجر الاسود نصف اليوم \* ولكنه اليماني كل يوم  
 مع انجار الفجر الملتزم \* بنصف ليل ان هذا املتن لم  
 ودخل البيت لذي الزوال \* بين يدي جزعته في الحال  
 وفي الصفا ومروة بالعصر \* كذا الذي الدخول يا ذا النصر  
 من باب بني هاشم وداري \* خديجة مكان الاسرار  
 ومسكن المختار طه مدة \* وفيه جاءه البنون عليه  
 وكم لها من شرق وفضل \* وكان فيها دعوة الخليل  
 في ليلة الجمعة والاثين \* في مولد المختار نور العين  
 والمختارين العشا والمغرب \* وفي منى ليلة بدر فاحسب  
 بشرط ليل ثم في الزد لفة \* عند طلوع الشمس ثم عرفه  
 كذا اثبات عند ظهر والاحد \* في صبحه والتمك كذا في عند  
 ومسجد الكيش طلوع الشمس \* فاحفظ حديث سالي عن لبي

هذا

بهذا الذي اودع في مشي \* شوق الانام العالم الكبير  
 محمد علان الصديقي \* الكامل الفضل على التحقيق  
 على ثراد رحمة الآله \* وحمدنا وشكرنا لله  
 وقد اطلنا نوعا من الاطالة \* لكنها النفعها لا توثق للملا  
 قول فصل في المواضع التي صياها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالمسجد الحرام اقول قد نظمها الشيخ محمد بن علان المكي رحمه الله فقال  
 مواضع بها الرسول صل \* حول بيت كالموسى مجلي  
 خلف القام وباب الكعبة \* والمستجار الحجر والمجند  
 وبهذا الحجر الموصوف \* بانه الاسود للشرب  
 يفصل بينه وبين الحجر \* الطائفون من حيار البشر  
 وبين حفرة وركن شامي \* وحذو عريف ركنه يامي  
 بحيث من صلى به سامت \* بالعمرة لهذا الشاوي  
 وعند قرب ركنه اليماني \* تمايلي الاسودد العالي  
 والمستجار بين باب سدا \* وبين شامي الركن حزن الرشا  
 بين اليماني وركن الحجر \* عن ابي اسحاق اتى في الخبر  
 كذا بوجه قبله ولم يبين \* بعينه كايرومه القطر  
 وجوف كعبة بها الرسول \* صلى وكان الفتح والقبول  
 فهذه البقاع صلى فيها \* نبينا فرادها سويها  
 بشري لمن بهذه قد صلى \* قد مشرت يا بعلاه جلا  
 طويت لمن بوجهه قد مشى \* مشته اقدام نبي عظام  
 والحمد لله وصلى الله \* على نبيه ومصطفاه

فصل في المواضع التي صياها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام



والله وصحبه والعلماء **قوله** وروى الأثر في أن موضع المقام هو الذي له اليوم الخ آخره  
**قوله** واعترض الحب الطبري على من قال إنه كان ملصقا بالبيت  
 في عهدده صلى الله عليه وسلم بأن ساق حديث جابر الصحيح الطويل  
 وما روي نحوه يشهد للقول الآخر انتهى قال الشيخ حنيف الدين  
 المرشدي في شرحه بعد أن ذكر نحو ما تقدم عن الأثر في عن السيد  
 الفاسي رحمه الله الآن السيل ذهب به في خلافة عمر رضي الله  
 عنه فجعل في وجه اللعنة حتى قد عمر فردة بحضور الناس مكانه الذي  
 فيه اليوم هكذا ذكره غير واحد وأما الصحيح صاحب البحر لذلك  
 القول والله أعلم مستنده فيه انتهى **قوله فصل** يستحب زيارة  
 بيت خديجة رضي الله عنها وهذه الدار كان يسكنها النبي صلى  
 الله عليه وسلم مع خديجة وفيها بني بها وولدت فيها جميع  
 أولادها وتوفيت بها وهاجر النبي صلى الله عليه وسلم منها  
 فاستولى عليها عقيل بن أبي طالب ثم اشتراها منه معاوية  
 بن أبي سفيان رضي الله عنهما وهو خليفة فجعلها مسجدا وفتح  
 فيها بابا من ديار أبي سفيان التي قال فيها النبي عليه السلام  
 يوم الفتح من دخل دار أبي سفيان فهو آمن قاله الأثر في وفي  
 هذا الموضع ثلاثة أماكن تقصد بالزيارة أحدها مولد السيدة  
 فاطمة رضي الله عنها والثاني قبعة الوحي والثالث يسمى المختبي  
 قال ابن ظهير روى عن النسي عليه السلام كان يختبي فيه من  
 الحجارة التي ترمى بها المشركون ولا أصل لذلك كما قاله الأثر في وغيره

قوله فصل

في حقه الأثر في...

انتهى

انتهى **قوله** وهو أفضل مواضع مكة إلى آخره وذلك لطول سكني  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها وكثرة نزول الوحي عليه  
 قاله العلامة القطبي **قوله** وهو بالشعب أي بالشعب بن قهاشم  
 بسوق الليل وكان عقيل بن أبي طالب استولى عليه من الهجرة  
 واستمر يده ويد ولده من بعده حتى باعه بعضهم من محمد بن  
 يوسف الثقفني أخ الحجاج فادخله في داره ولم ينزل فيها  
 حتى حجت الخيبر كان أم الخليلين فأخرجته وجعلته مسجد  
**قوله** على خلاف في كونه مولده فقد قيل إنه ولد بالدار التي عند  
 الصفا التي كانت لمحمد بن يوسف أخ الحجاج وقيل بالردم أي  
 ردم الصفا بني جمح لا المعروف الآن بالمدعي لأنه حدث في زمن  
 عمر بن الخطاب وسبب الأول لبني جمح لأنهم قتلوا وروى  
 عليهم التراب هناك قال ابن ظهير ولم أقف على تعيين محله  
 قاله الأسدي رحمه الله تعالى **قوله** وهو المعروف بدكان أي بكر  
 نقل القاضي أبو البقاء ابن الضيا في البحر العميق أنه كان يبيع فيه  
 الخبز واسلم فيه على يد عثمان وطلحة والنزير رضي الله عنهم  
 انتهى **قوله** ويحتمل أن يراد به المسجد الكائن بأسفل مكة  
 وذكره العلامة القطبي في الأعلام والسيد الفاسي في الشفاء  
 قال ويقال إنه من دارة التي هاجر منها إلى المدينة وكان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يتردد إليها صباحا ومساء وقد ذكر  
 ابن جرير هذا المسجد وهو مشهور عند أهل مكة بالقرب  
 من باب الناجي **قوله** أحدها المعروف بالمسكن يقال إنه كان يسكن



علي النبي صلى الله عليه وسلم كلما اجتاز به قال السيد الفارسي  
إن صح سلامه فلعله المعنى بقوله صلى الله عليه وسلم إني لأعرف حجرا  
عليه كان يسلم علي ليالي بعثت وفي الشافعي أنه الحجر الأسود  
وفي الجامع الصغير للعلامة السيوطي إني لأعرف حجرا عليه  
كان يسلم علي قبل أن يبعث قال شارحه المناوي إني أرسل وقد  
به لأن الحجرة كلها كانت تسلم عليه بعد البعث كما روي عن  
علي كرم الله وجهه ثم قال ابن سيد الناس وهذا التسليم محتمل  
لكونه حقيقة بأن انطق الله كما انطق الجذع وكونه مضاعفا  
إلى ملائكة عنده من قبيل وإسأل القرية قال غيره والصحيح  
الأول معجزة له كاجتماع الموتى بحجرة يعيسى عليه السلام  
والأول ما عليه قاطبة أهل الكشف انتهى أقول وقد رأيت  
مكتوبا بالتفريق لوح خشب ساج ملصق به عذيق البيت  
أنا الحجر المسلم كل حين على خير الوري ولي البشارة  
وتلك فضيلة من ذي العالی خصصت بها وإن من الحجرة  
**قوله** والثاني بالمتكا هو حجر معروف بحكمة فيه أثر مرفق ينسب  
للنبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين الحجر الأول قدر رمية حجر  
لكن قال ابن ظهير بعد أن تكلم على دار أبي بكر رضي الله عنه  
وفي جدارها أثر مرفق النبي صلى الله عليه وسلم ومثله في  
أخبار الكرام والله أعلم بحقيقة الحال **قوله** ومولد علي رضي  
الله عنه وفيه كرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أقول

هذا الحجر بالقبلي  
أو هذا الحجر بالقبلي

قال

قال الشارح رحمه الله تعالى في كتابه الموسوم بالأسرار المرفوعة  
في تحيين الأحاديث الموضوعية وأما ما أوردوا من مواليد  
أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مع عدم ثبوتها فلا يظهر  
وجه التبرك بأرضها إلا باعتبار ما قال أمرهم وعلق قدسهم  
في أواخر عمرهم واللاحين ولادتهم لم يكن لهم شيء من ولايتهم  
نعم ظهر في الأحوال اللاحقة أنهم سبقت لهم الحسن في  
الأزال السابقة انتهى **قوله** وقيل إنه ولدته في لجوف الكعبة  
ضعفه الإمام النووي **قوله** دار ابن أبي الأرقم المحروفي  
المعروفة الآن بدار الخيزران لأن الخيزران جارية المهدي رضي  
القياس جعلتها مسجدا قال في الأعلام ومنها دار الخيزران  
عند المختبي وهو في قرب الصفا والمختبي هو أفضل المواضع  
بحكمة بعد دار أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها انتهى  
**قوله** وفيه أسلم عمر وكذا حمزة وغيرهما وأسند النبي صلى الله  
عليه وسلم بها في مبدأ الإسلام **قوله** ومنها غار جبل ثور  
بأيتا المشيخة وهو جبل بأسفل مكة قال جد أصعب المرقا  
سبحي ثور ابن أدين طايحه بن الياس بن مضر أبي قبيلة  
المهدي سفيان الثوري كذا ذكره الشيخ أدريس الصعودي  
وقيل وفيه الغار الذي اختفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأبو بكر من قريش حين أراد الهجرة إلى المدينة ومكثا  
فيه ثلاث ليال في المشهور وقيل بضعة عشرة وستين  
الغيبوت وعشرون عليه حاتم وأختا في أسفله

هذا الحجر بالقبلي  
أو هذا الحجر بالقبلي



فعميت ابصار قريش عنه وجعلوا يضربون عينا وشمالا حول  
 الفار فقال بعضهم ادخلوا الفار فقال امية بن خلف وما  
 اركبكم الى الفار ان فيه العنكبوت اقدم من ميلاد محمد وروي روي  
 ان ابا بكر لدغ فيه بحية فتفعل عليه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فذهب ما يجده وذكر في شفا الفار من خواصه ان من  
 دخله وسال الله ان يذهب عنه الحزن لم يجز على شيء من  
 مصائب الدنيا انتهى وما اشتهر ان من تعوق في باب الضيق  
 فليس لا يبيد الاصل له قاله الاسدي في الاخبار الكرام وقد وقع  
 في عام ثمانمائة لاخماس بعضهم به فلم يخلص الا بخته ومن  
 فضائل هذا الجبل ما يروي انه اكمل النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 اي يا رسول الله فقد اوتيت بذلك شيئين يتجاوزون ان قل  
 قيل اخاه هابيل كان به وبينه وبين مكة ميلان وقيل ثلاثة  
 واربعين ميلا انتهى وخرج الغير وبادي القول بان ثور  
 افضل جبال مكة لذكره في القرآن وقيل حرا وقد اورد فضائلها  
 بالتأليف التقي بن محمد رحمه الله **قوله** وغار جبل حرا بكسر الحاء  
 المهملة وتخفيف الراء والمد يصف عارادة المكان وهو الصبح  
 ويعني عارادة البقعة وحكي فيه الفتح والقصر بينه وبين مكة  
 نحو ثلاثة اميال على يسار الذاهب الى منى قاله ابن قاضي في شرح  
 الواطى قال العلامة القطبي كانت الجاهلية تعظمه ايضا  
 تذكروا في اشعارها فمن ذلك قول ابي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
 وثور ومن امسى ثبير امكانه وركب لي في حراء ونازل

خلفه  
 من خواصه ان من دخله  
 وسال الله ان يذهب عنه  
 الحزن لم يجز على شيء من

اما اشتهر ان من تعوق في  
 باب الضيق فليس لا يبيد  
 الاصل له قاله الاسدي في

قائيل

على فضله عمار  
 بن قيس

ويقال

ويقال له جبل نور والنور ايضا انتهى **قوله** وكان صلى الله عليه وسلم  
 يتعبد فيه قال ابن ابي جرة وانما اختص صلى الله عليه وسلم بفار  
 حراء لان لهذا الفار فضلا على غيره من جهته انه منزه  
 للحنه وهو يصير بيتا للنظر الى البيت عبادة فكان  
 له فيه ثلاث عبادات الخلوة والتحنن والنظر للبيت وغيره  
 وليس في هذه الثلاثة **قوله** واول ما نزل عليه فيه اقر الخ قال  
 الاسدي اي بالفار الذي باعلاه انتهى ويوجد ثم غار يقال له  
 المحتبي ذكره الاكرقي والفاكهي انه صلى الله عليه وسلم اختفى فيه  
 من المشركين والمعروف ان ذلك في غار ثور لكن يتايد ذلك بما  
 في شفا لقاضي عياض وروى السهيلي وجمع القاسي بانه اختفا  
 غير الذي بثور والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** ومسجد الراية  
 باعلى مكة وهو من المساجد التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم على ما يقال كما ذكره الاكرقي قال العلامة القطبي لا يعلم  
 على يسار النازل من المعلاة بقرب بن عدي ابن مطعم بن نزل  
 يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم ركن رايته يوم فتح مكة  
 فيه انتهى **قوله** ومسجد الجن قال الاسدي مقابل الحجون و  
 انت مصعد على عينك قال الاكرقي ويسميه اهل مكة  
 مسجد الحرس لان صاحب الحرس كان يطوف بمكة حتى اذا انتهى  
 اليه وقف حتى يتوافوا عنده فاذا توافوا رجع متخذا الى  
 مكة وهو فيما يقال موضع الخط الذي خطه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الله عليه وسلم لابن مسعود ليلة اسمع عليه الجن ويايغو

فهذا للراية عمار  
 بن قيس

بسم الله الرحمن الرحيم



**انتهى قول** ومسجد الشجرة قال الشيخ ادريس الصعدي  
 في كتابه الاصابة في اماكن الاجابة يقال انه صلى الله عليه وسلم  
 دعا شجرة ثمة فاقبلت بين يديه ثم امرها فرجعت ولعله  
 المسجد الذي يقال له مسجد الراية ويسمى ايضا مسجد الحرس  
 ومسجد المصلي يصلي فيه العوام المغرب ويقولون ليلة اربع  
 واثمان في شهر ذي الحجة من الرجال والنساء ثم ينفرون بعد صلاة  
 المغرب ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم اصلي فيه المغرب  
 وهذا الذي يفعلونه ماله اصل في السنة وهو من البدع  
 ونسبته اليه صلى الله عليه وسلم لم تصح فالنبي صلى الله عليه وسلم  
 صلي الصبح في حجة الوداع بطوي واغتسل وهو بين الجحون  
 والى الشبكية افر ب ودخل مكة بعد صلاة الصبح الا ان يقال  
 وقع ذلك في غير حجة الوداع **انتهى قول** ومسجد الغنم عبارة  
 الاصابة ومنها مسجد عند سوق الغنم بالمدينة روي ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم بايع الناس عنده يوم الفتح **انتهى** وقال  
 الاسدي ومنها المسجد الذي عند المد عا يقال انه صلى فيه  
 المغرب **انتهى قول** ومسجد باجباد قال الاسدي يقال انه عليه  
 السلام اتكى في موضع منه لكن قال الازرق ان اهل العلم ينكرون  
 ذلك وانما يثبتون انه صلى باجباد ولا يوقف على صلاة ايضا  
**انتهى** وقال القاسمي ابو البقاء الضياء الحنفي في البحر العميق ان  
 في باب اجباد الصغير موضع يقال له المتلى وهو دلة من ثقة

في كتابه الاصابة  
 في اماكن الاجابة

في كتابه الاصابة  
 في اماكن الاجابة

عن الارض ملاصقة لدار بعض بني شيبه قال في الاعلام قلت  
 وهذه الدكة دثرت الآن وما بقي منها الا بعض اجارها وطلما  
 سالت كثيرا من الاعيان ان يعرفوها فما وفق احد لذلك **انتهى**  
**قوله** ومسجد علي جبل ابي قبيس قال الشيخ ادريس في الاصابة  
 يقال له مسجد ابراهيم **انتهى** **قوله** ولا يعرف بعينه الا ان  
 وانما يوجد في الجبل بناء فيه قبر ينسب للشيخ سعيد  
 وبناء اخر فيه قبر ينسب للشيخ اسماعيل الجبرتي وقد حدث  
 في زماننا بناء قبة في قبة الجبل بسبب انه ورد رجل في صوة  
 درويش هندي يدع للتصوف يظهر للزهد والورع من  
 اسلامبول ومعه امر سلطان في تمكينه من بناء القبة المذكورة  
 فبنى تلك القبة ووضع في اساسها بعض الارصاد وشي من  
 انواع الحبوب وعين لها قيد يلا يسرح كل ليلة وموذن في  
 الاوقات الخمسة واشتهر امره وعظم عند العوام قدره و  
 جعل لها ليلة في شهر ذي الحجة تقصد فيها الزائرون ثم ظهر  
 كفضه وحقق عند كل سبه وبفضه وتبين انه من  
 مقدمات سلطان جنود الفساد وعنوان اهل البغي والرفق  
 والاحاد ساء نادرا المشتهر بطسها من الساعي في شراب  
 الكون واهدار دم الناس فلما اهلكه الله تعالى بقطم القدره  
 واذاقه كأس المنون ودمره ورد امر سلطان بهدم تلك القبة  
 البناء وانزل ذلك القبر والبناء **انتهى** وهو اصل الجبال والى ما  
 ما قيل قايلاه ابن عباس رضي الله عنهما قاله الاسدي وقال

هذا الدكة دثرت الآن  
 وما بقي منها الا بعض

في كتابه الاصابة  
 في اماكن الاجابة



الشارح الشيخ حنيف الدين المرشدي قال الفاعل ان الدعا مستجاب  
 فيه وفيه قبر آدم وحواء وشيت عليهم السلام على احدى الروايات  
 وفي اعلا الجبل صهرج يزوره الناس وليس ذلك بقبر آدم عليه  
 السلام وانما هو مكان يعد للماء وفيه موضع ينعم الناس ان القبر  
 انشق للنبي صلى الله عليه وسلم فيه وليس لذلك صحة وذكر  
 بعضهم انه افضل جبال مكة انتهى اقول رده السيد الفاسي في  
 الشفا وحسن ان حراء افضلها ونقل قصة الشقاق القبر فيه الحلبي  
 وغيره ومحمد الحافظ ابن كثير ان قبر آدم بالقند **قوله** واما ما اشهر  
 من اكل راس الغنم يوم السبت فيه فما لا اصل له اقول قال في  
 عجائب المخلوقات للفرغوي ان من اكل فيه الراس المشوي يامن  
 من اوجاع الراس انتهى وفي الاعلام للعلامة القطبي ورغم الناس  
 ان من اكل يوم السبت في جبل ابي قيس راسا مطبوخا يسلم من  
 اوجاع الراس طول عمره والناس يتهافون على ذلك في كل صباح يوم  
 السبت انتهى **قوله** لكونه نجسا لسطم اياها بد ما ثما اقول فيه  
 نظرا لما قاله العلامة ابن نجيم في البحر الرائق ونص عبارته وفي فتح  
 القدیر ولو القيت دجاجة حاملة الفليان في الماء قبل ان يشق  
 بطنها لتنف الریش او كرش قبل الفسل لا يطهر ابد الكرش على قول  
 ابي يوسف يجب ان تطهر على قانون ما تقدم في اللحم قلت  
 وهو سبحانه اعلم معلل بتشريه النجاسة المتخللة ابواسطة  
 الفليان وعلى هذا الشك ان اللحم السميح يصر نجسا لا يطهر  
 لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء الى حد الفليان  
 ويغسل

ما اشهر من اكل راس الغنم يوم السبت  
 ان من اكل راس الغنم يوم السبت  
 ما اشهر من اكل راس الغنم يوم السبت

ويكت فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في  
 باطن اللحم وكل امن الامر من غير متحقق في السميح الواقع حيث  
 لا يصل الماء الى حد الفليان ولا يترك فيه الامتداد انما تصل الى  
 الى سطح الجلد فتدخل مسام السطح من الصوف بل ذلك الترك يمنع  
 من جود انغلاق الشعر فالاولى في السميح ان يطهر بالغسل  
 ثلثا لتنجس سطح الجلد بذلك الماء فاعلم لا يخبرسون فيمن عن  
 النجس وقد قال شرف الائمة بهذا في الدجاجة والكروان والسميط  
 مثلها انتهى **قوله** ومسجد بذي طوي الخ روي عن عبد الله  
 بن الزبير رضي الله عنهما انه قال حج الف بني من بني اسرائيل  
 عقلوا رواحلهم بذي طوي واغتسلوا منه وقال ابن الضياء  
 ان الملايكه اسمرت فيه الغنم عام ينتظرون قدوم آدم عليه  
 السلام وتبه خلع بغيره حين قدم للبيت الحرام وسلك  
 على منواله سبعون نبيا عليهم الصلاة والسلام **قوله** ومسجد  
 العقبة بقرب مني قال في الاعلام ومنها مسجد البيعة وهو  
 مسجد علي بن ابي طالب الذي اذهب الى منى بينه وبين العقبة التي هي  
 حد من مقدار علوة واكثر ثم قال وهو من المساجد الماثولة  
 النبوية وهو الذي بايع فيه النبي صلى الله عليه وسلم سبعون  
 من الانصار حضرة عمه العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه  
 فنادي ارب العقبة وهو شيطان ذلك المكان معاشر قريش  
 ان الاوس والخزرج بايعوا محمدا ان يصروه فامسكت الانصار  
 بقوايم سيفها وقالوا لنقاتلن الاسود والاحمر وول

قال في السميح ان  
 بالنسبة لثلاثه نجس  
 الجلد بذاكره ما يشبه  
 في راسه من  
 واما كرش  
 الملايكه اسمرت فيه الغنم  
 عام ينتظرون قدوم آدم  
 عليه السلام



الله صلى الله عليه وسلم فكفاه الله ببركة نبيه صلى الله عليه  
 وسلم شردك الشيطان انتهى أقول وهو مشهور على السنة أهل  
 مكة المسجد العشرة ولا وجه لهذه التسمية **قوله** ومسجد جمرانة  
 لقب امرأة من قرش كانت يقال واسمها ربيعة بن عبد  
 بنينها تحية وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنها التي أنزل فيها ولا  
 تكونوا كالتي نقضت غزلها الآية **قوله** آخر مر منه صلى الله عليه وسلم  
 الخ قال الواقدي كجأه وأمره صلى الله عليه وسلم بها من المسجد  
 الأقصى الذي تحت الوادي بالعدوة القصوى وكان مصلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم إذا كان بالجمرانة والراجح أن أمره صلى الله عليه  
 وسلم كان ليلة الأربعاء لثني عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة عام  
 مروي أنه اعتمر منه **قوله** ثلاثمائة بنى بالجمرانة ماء شديد  
 لثلاثمائة بنين الجمرانة **قوله** قال الفاكهي قال صلى الله عليه وسلم حفر موضع بيده  
 الشريعة فابحس فشر من منه وسقى الناس وقيل عزز رحمه  
 فنبع الماء قاله الشيخ الأسدي في أخبار الكرام **قوله** ومسجد عائشة  
 بالنعيم وقد اختلف فيه فقيل هو المعروف بمسجد الهليلجة  
 لشجرة هليلجة كانت فيه فسقطت من قريب وهو المتعارف  
 عند أهل مكة على ما ذكره سليمان بن خليل وقيل هو المسجد الذي  
 بقرية بنو وهوبين هذا المسجد وبين المسجد الذي يقال له  
 مسجد علي بطريق وادي من الظهران والخلق في ذلك قد ذكره  
 الفاكهي وغيره ورجح المحب الطبري أنه المسجد الذي بغربة البن  
 وهو الذي يقتضيه كلام الشيخ الخراساني وغيره والله أعلم  
 وقال

مروي أنه اعتمر منه  
 لثلاثمائة بنين الجمرانة

وقال الشيخ القطبي في تاريخه وهو أي مسجد عائشة بعد عن  
 أميال الحرم وقد تقدم بهذا المسجد وما بقي منه إلا آثار جدران  
 قاعة وكان الموضع الذي أرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم  
 مع أخيه عبد الرحمن لتعمر منه ولا يصل إليه المعتمر وذلك لأن  
 بل يقتصر ذلك على أميال الحرم انتهى وأما المسجد العامر الآن فقد  
 بناه صاحب جده عام اثني عشر وألف قاله الأسدي رحمه الله تعالى  
**قوله** ومسجد الكباش بني قال في أخبار الكرام الأسدي وهو معروف  
 على سائر الأصناف إلى عرفة بسبع ثمار والمراد بالكباش البش الذي  
 قدي به اسماعيل صلى الله عليه وسلم لكن نقل الفاكهي عن الفاكهي  
 ما يقتضي أنه خرب بين الحرمين وأن خربه كان في زمن الحج ويؤيد  
 ما أخرجه الطبري أنه صلى الله عليه وسلم خرب في منحر الجبل الذي  
 خربه الكباش المذكور ثم بينه بما يفيد أنه عند مسجد النحر انتهى  
**قوله** ومسجد الخيف والخيف بفتح الخاء المعجمة وسكون الياء ما أخذ  
 من غلط الجبل وأرى تقع عن مسيل الماء ومنه سمي مسجد الخيف كذا  
 في الصحاح وأرى وهو مسجد ما ثور مشهور وفضله في الكتب  
 مسطور من ذلك ما أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط بسند ضعيف  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد  
 الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الخيف والمسجد الحرام ومسجد  
 ومن ذلك ما أخرجه أيضا في الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى في مسجد الخيف سبعون سنة  
 منام موسى ومن ذلك ما أخرجه في مسند البزار عن عبد الله بن عمرو

أما المسجد العامر الآن  
 فقد بناه صاحب جده عام  
 اثني عشر وألف

على ما ذكره  
 الطبري



بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مسجد الخيف قبل سبعين  
 سنين رجال اسناد لا ثقات وذكر الفاكهي عن عروة ابن الزبير ان آدم  
 عليه السلام دفن في مسجد الخيف بعد ان صلى عليه جبريل  
 باب الكعبة وروي الاثر في عن ابي هريرة رضي الله عنه انه  
 قال لو كنت من اهل مكة لالتيت الى مسجد الخيف كل سبت قال  
 ابن ظهير ومصلاه صلى الله عليه وسلم فيه هو محل محراب القبة  
 الكبيرة التي في وسط المسجد **قوله** وغار المرسلات بقرآنه وهو  
 غار لطيف بلحن الجبل المطل على مسجد الخيف المستحق بضم بالجمة  
 والوحدة وبه اثر يقال انه اثر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم واخرجه ابن جبير ايضا قاله الاسدي رحمه الله تعالى **قوله**  
 لنزولها اي سورة المرسلات فيه روي البخاري في صحيحه عن ابي  
 مسعود رضي الله عنه انه قال سمعنا نحن مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في غار يعني اذ نزلت عليه والمرسلات عرفا وانه ليلو  
 وان لا تلقاها من فيه وان فاه لرطب بها اذ وثبت علينا  
 حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولم اقلوها فابتدرنا ما فذ هبت  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم وقيت شركم ووشيم شرها قال  
 السيد النقي الفايدي رحمه الله تعالى بلغني عن شيخنا المجد  
 من اصحابه الغروي زبدي انه قرأ في هذا الفارس سورة المرسلات  
 في جماعة من اصحابه فخرت عليهم حية فابتدروها ليلوها  
 فخرت وهذا من غريب الاتفاق في كونه فقتله للقصة التي  
 اتفقت ليني صلى الله عليه وسلم كذا في الاعلام تكميل

في يوم الغدير زيارته  
 انه تراءى له في  
 رؤيا له في سنة  
 من سنة ١٠٠٠  
 حية تراءى له  
 فخرت كما ذكره  
 مع انه عليه السلام

بقي من الاماكن الماثورة مسجد الخيف يعني وهو معروف بين  
 الحرمين الاول والوسطى على بين الصاعد الى عرفة يقال انه  
 صلى الله عليه وسلم صلى فيه النبي وخرجه عنده على ما  
 وجد في حجر مكتوب فيه ذلك قاله الشيخ الاسدي رحمه الله  
 تعالى ومنها مسجد عايشة رضي الله عنها يعني وهو ايضا  
 غار لطيف عليه بناء فوق مسجد الكلب المتقدم قاله الشيخ  
 الاسدي رحمه الله ومنها مسجد الاجابة على سائر الصاعد  
 الى منى في شعب بقر ثنية اذ اخر يقال انه صلى الله عليه  
 وسلم صلى فيه قاله الشيخ القطبي في الاعلام ومنها مولدنا  
 حمزة ابن عبد المطلب وهو باسفل مكة لا صق بموضع يسمى  
 بان ان معروف عند بعض اهل مكة لكن قال القاضي ولم ار  
 شيئا يدل لصحته بل فيها نظر لان هذا الموضع ليس محل  
 لبني قهاشم كذا في الاعلام ومنها مولد سيدنا عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه وهو باعلا جبل باسفل مكة معروف عند اهلها  
 لكن قال القاضي لا اعلم في ذلك شيئا يستأنس به كذا في الاعلام  
 ومنها مولد جعفر الصادق وقيل جعفر الطيار بن ابي طالب  
 وهو بدار بقر دار العجلة معروفة عند بعض اهل مكة  
 قاله الاسدي **فصل في زيارته** **باب زيارته** لان زيارته مطلق القبول  
 مستحبة للرجال والنساء على الاصح الحديث كذا في زيارته  
 النبوية المأثورة وقيل خسر على النساء على ما هو مذهب في محله  
**قوله** وقد ورد في فضلها احاديث كثيرة من ذلك ما روي انه

فضل زيارته  
 اهل البيت



انه صلى الله عليه وسلم سئل الله تعالى عما لاهل بقيق الفرق فقال  
 لهم الجنة فقال يا رب ما لاهل المعلا قال يا محمد سالتني عن جوارك  
 فلا تسألني عن جواركي وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال  
 وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على الشية شية القبرة  
 وليس بها يومئذ مقبرة فقال يبعث الله من هذه البعقة او  
 من هذا الحرم كله سبعين الفا يدخلون الجنة بغير حساب يسفع  
 كل واحد منهم في سبعين الفا وبعث جوعهم كالقمر ليلة البدر فقال  
 ابو بكر من ثم يا رسول الله قال الغزاة وعن ابن عباس رضي الله عنهما  
 انه صلى الله عليه وسلم قال لمقبرة ملك فعم القبرة بهذا قاله في  
 اخبار الكرام ومثله في الاصابة وزاد قوله وجاء في حديث ان  
 بطر في الجحون والبعث في الجنة **قوله** والصحيح انه ليس به  
 عبارة السيد الفاسي وغيره لا اصل له **قوله** كالامام اليافعي وغيره  
 ممن دفن فيها ولد الشيخ الامام عبد الله بن اسعد اليافعي شيخ  
 الشيخ عمر العربي وفيها قبر الشيخ عبد الكريم بن هوارن القشيري  
 صاحب الرسالة والشيخ البير السبك وفيها قبر المشايخ من اولاد  
 الشيخ علي بن عبد الله الطواسني الهمي صاحب حلي وبقر هذه  
 الحوطة قبر الشيخ عبد الووف النافعي ومن يخص بالزيارة  
 في المعلا قبر العارف بالله والدال عليه البحر الراعي الشيخ عمر  
 بن محمد العربي ونجاده صريح سيدي الشيخ ابي الحسن الشاذلي  
 ومن ذلك قبور ستمائة الخيرة سجناب عند هذا دعا وهي  
 بين صريح العربي والبير التي يغسل منها الموتى وايها اقرب

ومنها

منه بن الحارث

ومنها قبر الشيخ عبد الله ابن كثير احد القراء السبعة ومجذاه  
 قبر الشيخ بن حجر المكي بقبر صريح العربي قبيله بقليل على سائر  
 الذاهب الى المعلى وفيه قبر كل من الشيخين الجليلين الماتين للسلامة  
 رحمة الله والشايع الملا علي رحم الله الجميع عنه وكرمه أمين  
**قوله** ويقول ما ورد في ادا بزيارة القبور اخرج ابن ابي شيبة  
 عن الحسن انه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب الاجساد باليتيم  
 والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي لك مؤمنة ادخل عليها  
 روحا من عندك وسلاما مني استغفر له كل مؤمن مات منذ  
 خلق الله ادم واخرج ابن ابي الدنيا بلفظ كتب له بعد من مات  
 من ولد ادم الى ان تقوم الساعة حسنات استأى ومن مات باحد  
 الحرمين الخ وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من مات في احد  
 الحرمين بعث يوم القيامة آمنا خضره ابو داود والطياشي واليهقي  
 والطراي باسناد مختلف استأى **قوله** وسورة يس ورد عن انس  
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر  
 فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها  
 من الاموات حسنات **قوله** والاخلاص التي عشر منة واحدة في سورة  
 يس ثم ذهب اجره للاموات اعطى من الاجر بعدد الاموات **قوله**  
 وليكن الجلوس على القبر اي لغير قراءة كقوله عليه السلام لان يجلس  
 احدهم على حجر فخرق ثيابه فتخلص الى جلدته خسر له من ان يجلس  
 على قبر ولا يكون الجلوس للقراءة على القبر في المختار لتأدية القراءة  
 على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاعتناء قاله في الامداد

مصر

على ما قال اذا دخل  
المقبرة

ذكره في كتابه في القبر  
التي فيها القبر



باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم قوله

باجماع المسلمين نقله جملة من الائمة منهم النووي وابن الهمام  
وفي فتح الباري الزيارة من افضل الاعمال واجل القرب الموصلة  
الذي الجلال ومشروعها محل اجماع بلا نزاع انتهى **قوله** لما  
ذكر بعض المخالفين يشير الى ما ذكره الشيخ تقي الدين بن تيمية  
فانه له كلام بشتيع عجيب يتضمن منع شد الرجال للزيارة  
التي في الدين النبوية المحمدية وانه ليس من القرب بل بعد ذلك ورد عليه  
الشيخ تقي الدين السبكي في شفاء السقام في زيارة خير الانام  
فشفي صدور المؤمنين **قوله** بل قيل انه من الواجبات قاله  
بعض المالكية لابي عمران الفاسي كما ذكره في المدخل عن تهذيب  
الطالب لعبد الحق **قوله** وفيه اشارة الى حديث استدله على  
وجوب الزيارة وجه الاستدلال كما قال القسطلاني ان قوله فقد  
جفاني ظاهر في حرمة ترك الزيارة لان الجفا اذي والاذي حرام  
بالاجماع فيجب الزيارة اذ ازالة الجفا واجبة وهي بالزيارة  
فالزيارة واجبة حينئذ انتهى قال الشيخ علي التستري لم يمسح  
رحمه الله تعالى وقد يجاب بانه ليس كل اذي حرام لان الاذي  
الخفيف يحتمل في دفع الحرمة فهو مكروه انتهى قال الشيخ  
الزركاني والاولي ان يقال ان المراد فعل فعل الجافي لانه جفا  
اي اذي حقيقة اذ لا يجوز اذاه ولا بالباح فضلا عن المكروه  
انتهى **قوله** بسند صحيح اقول فيه تامل وابن جبان في الضعفاء والدار

بعض المخالفين يشير الى ما ذكره الشيخ تقي الدين بن تيمية

العلل في قوله جفاني

قطني

والدار قطني في العلل وغير آيب مالك وآخرين كلهم عن ابن عمر فوجها  
ثم قال ولا يصح قال الشارح الزركاني اي استناده قائل و  
الله اعلم ثم رايت الشارح القاري عليه رحمه الباري قال في  
الدرة المضية في الزيارة المصطفوية الرضية بعد ان ذكر دلالة  
الحديث على الوجوب وجاب من جهة الجمهور بان الحديث  
في سند لا مقال وعلى تسليم صحته فالجفا من الامور النسبية  
فقد يقال في ترك المندوب انه جفا اذ هو ترك البر والصلية  
**قوله** واما على غيره اي غير الاصح من مذهبا وهو القول بالكره  
كما هو رواية عندنا والصحيح من مذهب الشافعي رحمه الله  
فكذلك نقول فالاستحباب من مذهب قال العلامة القسطلاني  
لا فرق في زيارة صلى الله عليه وسلم بين الرجال والنساء وان كان  
محل الاجماع على استحباب الزيارة للرجال والنساء  
خلافا للاشهر في مذهب الشافعي الكراهة **قوله** فمن يمتونه اي  
الحارث العلاليه زوج النبي صلى الله عليه وسلم وخالة ابن عباس رضي  
الله عنهما **قوله** سرق بهلستان مفتوحين فمكسور موضع على  
سبعة اميال من مكة **قوله** كما قيل وارجح الخ وفي معناه قول لآخر  
قرب الديار يريد شوق الوالد لا سيما ان لاح نور جماله  
او بشر الحادي بان لاح النقا و بدت على بعد روض جماله  
فهناك عيل الصبر من ذي صبر و بدت الذي يخفيه من حوله  
وغير **ب** منه قول الآخر

لا فرق في زيارة صلى الله عليه وسلم بين الرجال والنساء وان كان محل الاجماع على استحباب الزيارة للرجال والنساء خلافا للاشهر في مذهب الشافعي الكراهة



أحسن إلى مشاهدنا سنالفي \* وعهدي من زيارته قريب  
 وكنت أظن قرب العهد يظني \* لهيب الشوق فازداد لهيب  
**قوله** إذا حرم المدينة عندنا حرم مكة في أحكامها فقد بقوله  
 عندنا خلاف الآية الثلاثة في ذلك فأنهم ذهبوا إلى حرم قطع  
 شجرها وقتل صيدها وقسكو بقوله صلى الله عليه وسلم ما حرم  
 أبوهم مكة وعندهم في وجوب الجزاء وإيتان والصحيح عند  
 الشافعية عدمه وعند أصحابنا بقصة أختي انس حيث قال  
 له صلى الله عليه وسلم يا عمر ما فعل النغير فجدت سلمة  
 أما أنك لو كنت تصيد بالحق لشيقتك إذا ذهبت وتلقيتك  
 إذا جئت فاني أحب العقيق **قوله** والاحسن أن ينزل عن رحله  
 فقد روي أن وفد عبد القيس لما راوا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم القوا أنفسهم عن رواحلهم ولم ينخوها وساروا  
 إليه فلم ينكروا ذلك عليهم صلوات الله وسلامه عليه **قوله** اغتسل  
 بظاهرها الخ قال في الأحياء والأولي للزائر أن يغتسل من يبرخه  
 قال السيد الظاهر أنه أراد بئر السقي التي بالحرة في طريق الداخل  
 من المدحج ويحتمل الغسل للدخول أو للزيارة والثاني أظهر قيا  
 عا غسل الجمعة والعيدانه للوقت أو الصلوة قاله الشاكح في  
 الدرة المضية **قوله** كما في العيد والياض أولى قال في الدرة المضية  
 وهل الأولى هنا الأعلى قيمة كما في العيد أو الأبيض كما في الجمعة  
 والأقرب الثاني إذ هو الألبق بالتواضع المطلوب وفي حديث قيس

الآية الثالثة ذهبوا إلى  
 حرم قطع شجرها وقتل صيدها

والاولى ان يغتسل من يبرخه  
 اثره في ظاهرها للزائر

ليس ابي خديج

عام

عام رضي الله عنه إنه لما فرغ قدم مع وفده أسروا بالدخول  
 وثبت طوحته إلى مهنته وأثار سفره ولبس ثيابه وجاء إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم على تودد وقار فرضى عليه السلام له ذلك  
 وأثنى عليه بقوله أن فيك لخصلتين يحبهما الله الحلم والأناة  
 بالفتح والقصر على رنة حصاه التثيت وترك العجلة انتهى **قوله**  
 ثم يبدأ بالتحية المسجد الخ قيل هذا إن لم يكن مريضة من جهة وجهه  
 الشريف فإن كان استحب الزيارة قبل التحية قال في تحقيق النضر  
 وهو استدراك حسن وفي منك ابن فرحون فإن قلت المسجد  
 إنما تشر في باضاقة إليه صلى الله عليه وسلم فينبغي البداءة بالوقوف  
 عنده **قلت** قال ابن حبيب في أول كتاب الصلاة حدثني مطرف  
 عن مالك عن يحيى بن سعيد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال  
 قدمت من سفر فحلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم عليه وهو  
 بغناء المسجد فقال أدخلت المسجد فصليت فيه **قلت** لا قال  
 فاذهب فادخل المسجد وصل فيه ثم أتت وسلم علي ورحض  
 بعضهم في تقديم الزيارة على الصلوة وقال ابن الحاج وكل ذلك  
 واسع ولعل هذا الحديث لم يبلغهم والله أعلم كذا في الموهب  
**قوله** وهو بطرف المحراب الخ قال في الدرة المضية والافضل أن  
 يكون بمصلاة عليه السلام الذي كان يصلي فيه حتى توفي  
 وكان له علامات ذكرها الآية في كتبهم وقد أزيلت وجعل  
 الآن علامة عليه المحراب الذي يصلي فيه أمام الشافعية لكن  
 فيه الخراق فليترك الواقف الطرف الغربي من ذلك المحل المرحوم

يسجد بالتحية إن كان  
 مريضا أو مريضة



الذي هو شبه حوض إمام ذلك المحراب بحيث يصير ذلك المحراب  
 عن يساره فهذا هو محل موقفه الشريف **قوله** يقرأ في الأول الكافون  
 وفي الثانية الإخلاص قال في الدرة ولو قرأ الضحى ولم يشرح كتاب  
 المقام **قوله** فقام به على استحياب الوقوف وهو أفضل من الجلوس  
 عند الجمهور ومن خير بينهما أراد الجواز دون المساواة فاجلس  
 فالأفضل أن يجثو على ركبتيه **قوله** وأصابعه على شماله قال  
 في الدرة وهل يضع يمينه على شماله كالصلاة وقال غير الأول  
 إلا سال لئلا يشبه بالمصلي فإنه منهي عنه **قوله** مستقبل الوجه  
 الكريم مستدبر القبلة هذا هو الذي عليه عامة أهل العلم  
 من سائر المذاهب لما في مسند أبي حنيفة رضي الله عنه جاء  
 أبو أيوب السجستاني فذكر من قبر النبي صلى الله عليه وسلم فاستدبر  
 القبلة وأقبل بوجهه إلى القبر وبكى بكاء غير متباعد قال المجد  
 اللغوي روي عن عبد الله بن المبارك قال سمعت أبا حنيفة  
 يقول قدم أبو السجستاني وأنا بالمدينة فقلت لأنظر  
 ما يصنع فجعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي وجه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متباك فقام مقام رجل فقيه  
 انتهى وذكر أبو الليث في الفتاوى إن الزائر يستقبل القبلة في  
 سلامة وقال السروجي يقف عندنا مستقبل القبلة وقال الكرماني  
 ويقف عند رأسه ويكون وقوفه بين القبر والمبني مستقبل  
 القبلة لكن قال المحقق الكمال ابن المهام إن ما نقل عن أبي الليث  
 مردود بخاروي أبو حنيفة في مسندهما عن ابن عمر قال من السنة  
 أن تأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتجعل ظهرك إلى القبلة

على موقفه صلاة

الوقوف في القبر من الجوارح  
ومن خير بينهما أراد الجواز دون المساواة فاجلس

ما روي عن أبي السجستاني

ما نقل عن أبي السجستاني  
أنه يستقبل القبلة

و مستقبل

وتستقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة  
 الله وبركاته انتهى وقال المحقق ابن المهام ما نقل عن أبي حنيفة  
 رحمه الله تعالى أنه يستقبل القبلة من مردود بخاروا في  
 مسندهما عن أبي عمر رضي الله عنهما أنه قال من السنة استقبال  
 القبر المكرم وجعل الظهر للقبلة انتهى قال الشارح القاري  
 عليه رحمة الباري في الدرة المضية واستدل به بأن مقتضى  
 على أنه عليه السلام حي في قبره ويعلم بزياره وهو لو كان حيا  
 لم يسع زيارته إلا استقباله واستدبر القبلة وإذا اتقنا  
 في المدرس بالمسجد الحرام المستقبل على أن طلبه يستقبلونه  
 ويستدبرون الكعبة فأباك به عليه السلام انتهى **قوله** تجاذ  
 المسار الفضة قال في الدرة ويستقبل الوجه الشريف وكان لذلك  
 علامات ذكرها الأئمة في كتبهم وقد أغت وتبيت العلامة  
 الآن مسارا من فضة موقفا من ذهب في رخامة حمراء وهو أمام  
 الوجه الشريف انتهى **قوله** من غير رفع صوت الخ فغير البخاري  
 أن عمر رضي الله عنه قال لرجلين من أهل الطائف لو كنتم  
 من أهل البلد لا وجفت كما ضرباثر فمات أصواتكم في مسجد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وفذر روي عن أبي بكر الصديق  
 رضي الله عنه قال لا ينبغي رفع الصوت على نبي حيا ولا ميتا  
 وروي عن عائشة رضي الله عنها إنها كانت تسمع صوت  
 الوعد يوتي والمسلماء يضربن في بعض الدور المطيفة بمسجد  
 النبي صلى الله عليه وسلم فترسل إليهم بالنقود وأرسل رسول الله صلى

Copyrighted material



الله عليه وسلم **قوله** الصواب يساره الخ اقول ليس بصواب  
 بل الصواب ما اذكره الماتن كما هو عني عن البيا عند من يقول  
 مستحضر كيفية وضع القبور **قوله** قد نظم العلامة جلال  
 الدين الشيوطي رحمه الله تعالى موافقات سيدنا عمر رضي الله  
 عنه واوصلها الى سبع عشرة آية وسماها قطف الثمر في  
 موافقات عمر فقال **رحمة الله تعالى**  
**قوله** عمر الفاروق اخرج ابو نعيم في الدلائل وابن عساكر عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما انه سأل عن سبب تسميته بالفاروق فذكر قصة  
 اسلامه وفيها انه لما اسلم عمر رضي الله عنه في دار الازم كبر اهل الدار  
 تكبيره سمعها اهل المسجد قال عمر فقلت يا رسول الله السباع  
 الحق قال بلى قلت فغيم الاختفاء فخرجنا صفيين في انا في احد  
 وحجرة في الاخر حتى جئنا المسجد فنظرت قرش ابني والي  
 حمزة فاصابهم كابة شديدة فسماني رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الفاروق يعني من فرق الله بين الحق والباطل انتهى  
**قوله** جئت قال اللهم اعز الاسلام الى اخره اخرج الترمذي  
 في سننه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعز الاسلام باحب  
 هذين الرجلين إليك يا جهم او يعمر ان الخطاب قال وكان  
 احبهما اليه عمر انتهى **قوله** يا من اعز الله به الدين قال ابن مسعود  
 رضي الله عنه ما نزلنا اعز من الله به الدين قال ابن مسعود  
 وقال ايضا كان اسلامه فتحا وهجرة نصر واما من رجمه وقد

من غايان  
 التخريج  
 والله اعلم

وجه تسمية الفاروق

كاتبا

رايتنا ما نستطيع ان نصل الى البيت حتى اسلم عمر فقاتلهم حتى تركونا  
 وقال حذيفة لما اسلم عمر كان الاسلام كالرجل المغبل لا يرى دابة الا  
 قوة فلما قتل كان الاسلام كالرجل المدبر لا يرى دابة الا ضعفه انتهى  
 وعند ابن سعد من حديث صهيب قال لما اسلم عمر قال المشركون  
 انتصف القوم منا **قوله** ووافق قوله محكم الكتاب اقول قد نظم  
 العلامة جلال الدين الشيوطي رحمه الله تعالى موافقات سيدنا  
 عمر رضي الله عنه واوصلها الى سبع عشرة آية وسماها قطف الثمر  
 في موافقات عمر فقال **رحمة الله تعالى**  
 ياسايلي والحادثات تكثر  
 وما ترى انزل في الكتاب  
 خدما سئلت عنه في ايات  
 ففي المقام ثم اسري بدر  
 وذي كبر جبريل لاهل الغدر  
 واية الصيام في حل الوقت  
 وقوله لا يؤمنون حتى  
 واية الصيام في حل التوراة  
 واية في النور طذا لهما  
 وفي ختام اية بالمؤمنين  
 وثمة فيها صفات السابقين  
 وعدد دوا من ذاك نسخ الرسم  
 وقال قولاهو في التوراة قد

يسور في قوله ساعدا  
 النور في موافقات عمر

CopyRight King City



وفي الاذان الذكر للرسول  
وفي القرآن جابا لتحقيق  
كقوله هو الذي يعلى  
وتقوله في آخر المجادلة  
نظمت ما رايت منقولا  
ثم يرجع الى خيال وجه النبي صلى الله عليه وسلم اعلم ان الفرض  
موقفه الاول محتجا بان واحدا من المأمورين عن الصحابة ولا عن  
التابعين ورجحان الدعاء هناك والتوسل به عليه السلام له اصل  
عن السلف والذي لم يفعل انما هو هذا الترتيب المخصوص وحكمة  
ان في تاخير الدعاء والتوسل عن السلام على النبي حين حصول  
الجمع بين موقف السلف الذي كان قبل ادخال الحجر في السجدة لما لم يكن  
الاستقبال يتأتى لهم فانه جاء انهم كانوا يقفون في جهة الرأس  
الشرقية وبين موقفهم الثاني الذي كان بعد ذلك وهو حسن لانه  
عليه السلام لما فرغ من دفن ابنه ابراهيم قال عند راسه السلام  
عليكم وهو ظاهر في ان السلام من جهة الرأس وما رواه المسلمون  
حسنا فهو عند الله حسن قاله الشارح في الدرة قوله اي البدر  
المنور بايحاء الحساب العتبر فان الطمان طم بتسعة في حساب  
الجل والها الجنة فالجل اربعة عشر والبدر يكون ليلة اربعة  
عشر قوله اي كما قال اعرابي مفعول يشير الى ما حكاه جماعة من ائمة  
الامام ابو نصر بن الصباع في الشامل وابن النجار وابن عسار وابن  
الجوزي في تفسير الفهرام الساكن عن محمد بن حرب الهلالي قال اثبت

عليه ما ذكره العسكري رحمه الله

رايته في خبر موصول  
ما هو من موافق الصديق  
عليكم اعظم به من فضل  
لا تجد الآية المتخالفة  
والحمد لله على ما اولي

فر

قبر النبي صلى الله عليه وسلم فزرتة وجلست بحذاءه فياء  
اعرابي فزاره ثم قال يا خير الرسل ان الله انزل عليك كتابا  
صادقا قال فيه ولوا نعم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا  
الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله اتوا بارحما وقد  
جئتكم مستغفرا من ذنبي مستغفعا بكم الى رب وان شاء  
يقول يا خير من دفنت اللتين اللتين ثم استغفر وانصرف  
فرقدت فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وهو يقول  
الحق الاعرابي وبشره بان الله تعالى عفر له بشفاعتي فخرجت  
لطلبه فلم أجده **قوله** الحديث ما بين قبري ومنبري روضة من  
رياض الجنة كذا رواه البخاري قال القسطلاني في شرحه منقولة  
منها كالحجر الاسود او تنقل اليها بعينها كما جدد الذي حن  
اليه صلى الله عليه وسلم **قوله** الملازم للطاعات فيها اليها فهو مجاز  
باعتبار المال كقوله الجنة تحت ظلال السيوف اذ الجهاد ماله  
الجنة انتهى وقال ابن ابي حمزة مفعول تنقل تلك البقعة بعينها  
في الجنة فكلون روضة من رياض الجنة ويجعل ان يكون المراد ان  
العمل فيها يوجب لصاحبه روضة في الجنة قال والظاهر الجمع  
بين الوجهين معا يعني احتمال كونها تنقل الى الجنة وكون العمل  
فيها يوجب لصاحبه روضة في الجنة قال وكل وجه منهما  
دليل يعضده ويقويه من جهة النظر والقياس واطال في بيان  
ذلك اطالة حسنة وقال الخطابي المراد من الحديث ان الجنة  
في سكنى المدينة وان من لا هم ذكر الله في سجدتها الى روضته

كالا فلهذا في روضته  
استقر بها بنو اسود  
حسن اليه



الجنة وسعي يوم القيامة من الحوض **قوله** واما ما ذكر من  
 اخذ رمايته يشير الى ما روي عن يزيد بن عبد الله  
 ابن قسيط قال رايت رجلا من اصحاب رسول الله صلى  
 عليه وسلم اذا دخل المسجد ياخذون برمانة المنبر الصلوا  
 التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسكها بيد لا تخش  
 يستقبلون القبلة ويدعون وتقل في الشفاعة ان الصالحين كانوا  
 اذا دخلوا المسجد حسوا رمانة المنبر التي تلي القبر الشريف بعيانهم  
 ثم استقبلوا القبلة يدعون انتهى **قوله** لا سيما في حضور صلوات  
 الخضر فقد روي الامام مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد  
 هذا افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وذكر ان  
 حبيب في الواضحة انه صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجد  
 كالف صلاة فيما سواه وجمعه في مسجد كالف صلاة فيما  
 سواه ورمضان في مسجد كالف رمضان فيما سواه **قوله** خلافا  
 لما لك فانه نص في المبسوط على انه يكره الا لمن جاء من سفر او اراده  
 قال فيه ولم يبلغني هذا عن احد من اهل الفقه ببلدنا وتركه  
 واسع ولا يصلح اخر هذه الآية الا ما اصلح اولها ولم يبلغني عن  
 اول هذه الآية وصدرها انهم كانوا يفعلون ذلك قال  
 الباجي وفرق بين اهل المدينة والفرق بالان القرى بقصد واخذ ذلك  
 واهل المدينة مقيمون بها **قوله** ولا عيسى عند الزبارة الخ  
 الى قول وكذا لا يقبله قال الشارح نقلا عن النووي هذا هو

القول

على ورد في فضل الصلاة فيه

الصواب وهو الذي قاله العلماء واطبقوا عليه ثم قال واعترضه  
 الغزالي جماعة وغيره في تقبيل القبر في منته بقول احمد لا بأس  
 به ورد بان معناه الاحرمية عليه او لا يستحب وقال في الاحيا  
 من المشاهد وتقبيلها عادة اليهود والنصارى انتهى **قوله**  
 فانه اي كل واحد بدعة الخ نقل الامام النووي الاجماع عليه وبالغ  
 رحمه الله تعالى في انكار ذلك حتى قال في الاحياء من المشاهد  
 وتقبيلها عادة اليهود والنصارى واليهود انتهى وقال ايضا  
 ويكره مسحه باليد والقبلة بل الادب ان يبعد منه كما يبعد  
 منه لو حضر في حياته هذا هو الصواب وهو الذي قاله العلماء  
 واطبقوا عليه ومن خطر به ان المسح باليد وغوره ابلغ في البر  
 فهو من جهالته وغفلته لان البركة انما هي فيما وافق الشرع و  
 اقوال العلماء انتهى وعن ابن ابي شيبه عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا  
 وضع يده على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فنهاه وقال كنا نعرف  
 هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السروجي في  
 الغاية لا يلصق بطنه بالجدار ولا يمسح بيده وفي المغني  
 المحابلة ولا يستحب التمسك بحائط قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا تقبله هذا لكن نقل ابن ابي الصيف والمحجب الطبري من الشافعية  
 جواز تقبيل قبر الصالحين **قوله** ياكل الثمر الضحان قال في خلاصة  
 الوفا وفي فضل اهل البيت لابن اللويد الحموي عن جابر رضي الله  
 عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم توفي بعض خيطان  
 المدينة ويدل علي في يده قال فسرنا بخل فباع النخل هذا

ان المشاهير من العلماء  
 لا يستحبون تقبيل القبر  
 قالوا لا بأس به

الادب في تقبيل القبر  
 وانه لا بأس به

انما نقل من جابر بن عبد الله  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم

Copyrighted material



وابن الزبير جده قدوسه ثم الوليد بعد زاده سعه  
 ثم انقضى ملك بني أمية وأحرقوا عثرا لذخ الكس  
 ثم انتهى الملك ودفع اليه من بعدهم الي بني القباس  
 فوسع المنصور ثم المهدي ودام ذا الامراتي ذا العهد  
 قول واسطوان عايشة رضي الله عنها نسبت اليها الحديث  
 المروي عنها فيها ما لو عرفها الناس لاضطربوا الى الصلاة عند لها  
 وباشه ان قاله الشاكر في الدرة المضية قول وهي الثالثة ولثا  
 من القبر المقدس قول فعن عايشة انها اي عايشة اشارت  
 اليها اي الاسطوانة اي بانها المراد بذلك البقعة والله اعلم  
 قول وطى بين اسطوان عايشة الخ فتكون الثانية من القبر والثالثة  
 من القبلة والرابعة من المنبر قول انه ربط بعض المتخلفين الخ  
 ذلك البعض هو ابولابة روي الزبير بن بكارة انه ارسل ابو  
 لابة الى جذع من جذوع المسجد بسلسلة بضعة عشر ليلة  
 فكانت ابنته تاتي عند كل صلاة فتجعله فيتوضا والله اعلم  
 قول الى اسطوانة علي رضي الله عنه قال الشاكر الخ البيع حنيف  
 الدين الرشدي ولقد احصلوا الدر ابن بن اليها والحد والفرش  
 ما هنا لذلك انتهى قول المحرم بفتح الميم وسكون الحاء المجهلة وفتح  
 الراء على زنة الفعل من الحرس لان عليا رضي الله عنه كان  
 يجلس في صفحتها التي تلي القبر تحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فصل في زيارة اهل البقيع يستحب ان يخرج كل يوم الى البقيع  
 لما في صحيح مسلم عن عايشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله

اهل البقيع  
 فضل زيارته

ص

صلى الله عليه وسلم كما كان ليدي منه يخرج من آخر الليل الى البقيع  
 فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين واتاكم ما توعدون  
 قد اموجلون وانا ان شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لطل  
 البقيع الفرقد قول وفيه رقية ابنته صلى الله عليه وسلم  
 واستظهر السيد السجدهودي رحمه الله تعالى في خلاصة  
 الوفا ان زبيب وام كلثوم ايضا فيه عند عثمان ابن مظعون  
 اتعلم به قبر اخي لقوله صلى الله عليه وسلم لما وضع الحجر عند  
 راس عثمان ابن مظعون اتعلم به قبر اخي وادفن اليه  
 مات من اهل رواد ابن ماجة والحاكم وان فيه ايضا قبر فاطمة  
 بنت اسد ام سيدنا علي كرم الله وجهه قول وخيس ابن  
 خذافة زوج حفصة بنت عمر رضي الله عنه قبل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قول قيل وفاطمة الزهراء قال البيع  
 ابن حجر رحمه الله فان الارحاح انها هنا انتهى وقال في خلاصة  
 الوفا وهو الاكبر ومثله في الدرة للشاكر قول وقيل في  
 مسجد بها بالبقيع المسمى بدر الاخر ان يقال ان فاطمة اقامت  
 به ايام حزنها على ايها قال في خلاصة الوفا وهو البناء الرابع  
 في جهة قبلة قبله القباس للشرق والقول بدفنها فيه من  
 خروج الدفن بالبقيع وهو بعيد من الروايات الواردة فيه  
 وقيل دفنت بيتهما في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 ابن جماعة وهو اظهر الاقوال قول قيل ورأس الحسين ذكر ابن  
 سعد ان ابن معاوية بعث برأس الحسين رضي الله عنه الى عمر

فيه رقية  
 خاتون

Copyright



إلى عمرو بن سعيد بن العاص عامله بالمدينة فكفنه ودفنه بالبيع  
 عند قبر أمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله**  
 نقل إليهم أي نقله الحسن رضي الله عنه كما قاله الزبير بن بكار **قوله**  
 وقيل بالشام وهو الذي عليه الأكثر ورحم ابن حجر والشارح  
 في الدرر المصنفة **قوله** فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال في خلاصة الوفا ولم أقف على أصل لما ذكر **قوله** وقيل  
 الظاهر أنه مشهد سعد بن معاذ هو الذي استظهره في الخلاصة  
**قوله** ومشهد الإمام مالك ابن النضر الأصمعي إذا خرجت من  
 باب البقيع كان مواجهها لك عليه قبة صغيرة يقال إن به فعا  
 مولي ابن عمر شيخ الإمام مالك **قوله** داخل السور وهو كبير قابل  
 مشهد القياس في المغرب وهو ركن السور هناك وبني قبل السور  
 فصار باباً من داخل المدينة **قوله** ثابته مشهد النفس الزكية  
 الخ قال الشيخ ابن حجر وهو خارج السور بشرق سلع انتهى ونحوه  
 في الخلاصة وبه يعلم ما في قول الشارح قبل سطرين أي بل هو داخل  
 المدينة **فصل في المساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم**  
**قوله** فيما بضم القاف معدود أو مقصور أعلى المذم لك اللغويين  
 قال الشاعر ألا ليت شعري هل يعين بعدنا قبا وهل زال العقيق وحاصده  
 وأنكر بعضهم قصده لكن حذاه العيني في العز من يذكره فيصرفه ومن  
 يورثه فلا يطره على ثلاثة أميال من المدينة وقيل ميلين وهو أول  
 مسجد أسسه رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسجد المسمى على  
 التقوي في قول جماعة من السلف منهم ابن عباس **قوله** وقوله يوم السبت

فصل في المساجد  
 المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم

بيان

لما

إنما هو بيان زمان الأفضل لما في البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم كان يأتي مسجد قبا كل سبت راكباً وما شيا وكان  
 عبد الله يفعل له وفي صحيح ابن جابر كل سبت قال الشهاب  
 في شرح الشفا وحلته تخصمه أن في إتيانه زيارة أهله ولو  
 يعلمون بزوارهم يومئذ قبل الجمعة ويوما بعده وأعطى أحد  
 يوم الخميس لأنهم أفضل منه من السبت لأهل قبا انتهى وقال  
 الزرقاني في شرح الوفا وخص السبت لأجل موصلته لأهل  
 قبا وتفقد له حال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم في مسجد بالمدينة انتهى **قوله** وصح أي في الحديث أن  
 عند الترمذي والنسائي وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن  
 سعد بن أبي وقاص قال لأن أصلي في مسجد قبا أربعين أجاب  
 إلى من أن أتى بيت المقدس من بيت لوتعلمون ما في قبا  
**قوله** الحديث لا ترحل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد الخ لا يعارض ذلك احتجاج  
 زيارته قال الزرقاني في شرح الوفا لأن معنى الحديث عند العلماء في  
 التذكرة أنه إذا أراد أحد الثلاثة زيارته إتيانه أما إتيان مسجد قبا وغيره  
 تطوعاً بالالتزام فيجوز وقيل أعمال المطي معناه الكلفة والمؤنة  
 والمشقة وقال الأبا جي ليس إتيان قبا من المدينة من أعمال المطي لأنه  
 من صفات الأسفار البعيدة ولا يقال لمن خرج من داره راكباً إلى المسجد  
 أنه عمل المطي ولا خلاف في جواز ركوبه إلى مسجد قريب منه في  
 جمعة أو غيرها ولو أتى أحد قبا من بلد بعيد لأرتكب النهي انتهى  
**قوله** دارام كلثوم الذي في خلاصة الوفا دارام كلثوم بن العثم بن  
 بها صلى الله عليه وسلم لما قدم قبا انتهى **قوله** صلى الله عليه وسلم

المرقع يعلون بزوارهم  
 يومئذ قبل الجمعة

بيان ما يأتي



أول جمعة صلاها بالمدينة **قوله** واعلمه بعني الوضوح أقول فيه  
 بعد والأظهر في وجهه تسميته بذلك ما قاله في الخلاصة روي  
 ابن شيبه عن جابر ابن عبد الله قال حاصر النبي صلى الله عليه  
 وسلم بني النضير فضرب خيمته قريباً من مسجد الفضيل وكان  
 يصلي في موضع مسجد الفضيل ست ليال فلما حرت الحمر خرج  
 إلى أبي أيوب ونفر من الأنصار وهم ليس بوجد فيه فضيلاً فخلوا  
 وكاء السقا ففرقوه فيه فلذلك سمي مسجد الفضيل وكان ذلك  
 قبل اتخاذ مسجد أو قبل العلم بنجاسة الحمر والأحمد وأبي يعلى  
 واللفظ له عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى حراً فضيلاً  
 ينش وهو في مسجد الفضيل فشر به فلذلك سمي مسجد الفضيل  
 انتهى **قوله** ولا يبعد الخ قال في الخلاصة قال المحدث ولعله كونه على  
 ما كان عال أقول ما تطلع الشمس عليه انتهى **قوله** على ما ورد في ضعيف  
 من الآثار قال في الخلاصة قد أخرج هذا الحديث يعني حديث  
 رد الشمس بالصهباء ابن مندة وابن شاهين عن أسماء بنت عيسى  
 وابن مردويه عن أبي هريرة رضي الله عنه وأسناده حسن  
 وعن صحيح الطحاوي قال الحافظ ابن حجر وقد أخطأ ابن الجوزي  
 بإيراد في الموضوعات انتهى وكذا قال العلامة القسطلاني  
 في المواهب بعد نقل وضعه عن ابن الجوزي وغيره لكن قد  
 صحح الطحاوي والقاضي عياض انتهى **قوله** وجلسه على الحجر  
 الذي به قال الشارح الشيخ حنيف الدين المرشدي هو في كتف  
 بابه عن يسار الداخل ويقال ما جلست عليه امرأة الأجلت

لكن

انتهى قال السيد في الخلاصة قال يحيى عقيبته وإدركت الناس  
 بالمدينة في طيرون بنسائهم حتى رجا ذهب يهن الليل فجلس  
 على الحجر ثم قال السيد قلت وليس بهذا المسجد اليوم  
 حجر فجلس عليه الأما في كتف بابه على يسار الداخل انتهى  
**قوله** فليحذر ذلك طلكا فيما ينادي من النسخ من التحريم والوجه  
 له والذي في الخلاصة فليحذر ذلك مع الدعاء بما انتهى بواب واحدة  
 من التحريم **قوله** مسجد الفتح وسمي بهذا المسجد مسجد الفتح  
 لأن الاستجابة وقعت به وجاء حذيفة بن جرح جوع الأعراب  
 ليلا به فاصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون قد فتح  
 عن وجل لهم ونصرهم وأقر أعينهم وكان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قد قال لهم أبشروا بفتح الله ونصره كما في مغازي ابن عتبة  
 وقول ابن جبير أن سورة الفتح به لا أصل له قاله في الخلاصة  
**قوله** صاحب التكاوي أي تالكيج دار المصطفى المسمى خلاصة  
 الوفا وصاحبه هو الإمام العلامة أبو الحسن نور الدين علي بن  
 أحمد الحسني السنهاودي نزيل طيبة الشرفة وهو أحسن ما  
 ألف في أخبارها وتفاصيل أحوالها حتى قال الشيخ إبراهيم أبو  
 الحزم في مدحه  
 من رام كسيفي معالم طيبة - ويشاهد العدوم كالموت  
 فعليه باستيفاء تاريخ الوفا - تالف عالم طيبة طيبة السنهاودي  
**قوله** وكان بعض الصحابة يصلون الخ أخرج الشافعي عن أبي سعيد  
 ابن العلى قال كنا نقعد في المسجد فمرنا يومئذ رسول الله صلى الله

ليس بهذا المسجد اليوم  
 حجر فجلس عليه الأما في كتف بابه على يسار الداخل انتهى

تالف عالم طيبة طيبة السنهاودي



عليه وسلم قاعد على المنبر فقلت حدث امر فجلست فقرأ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقد نرى تقلب وجهك في السماء الآية  
فقلت لصاحبي فقال نركع ركعتين قبل ان ينزل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فتكون اول من صلى فصليناها ثم نزل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في الظهر وروي ابو داود عن انس رضي الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يصلون نحو  
بيت المقدس فلما نزلت هذه الآية من رجل بيني وبينه فناداهم  
وهو ركوع في صلاة الغرغرية بيت المقدس الا ان القبلة قد حوت  
الى الكعبة فما لو اقام ركوعا الى الكعبة روي الشيخان عن ابن  
عمر رضي الله عنهما قال كبرنا الناس في صلاة الصبح اذ جاءهم آت  
فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه القبلة قرأنا وقد امر  
ان يستقبل الكعبة وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى  
الكعبة **قوله** اي علم ما قد سناه الخ اقول هذا تاويل للمتن وصرف له  
له عن ظاهرة فان ظاهرة ان تحويل القبلة للنبي صلى الله عليه  
وسلم كان به وابنه الذي تحول في اشياء صلواته لا يقصص اصحابه  
قال في الخلاصة وليحيى عن محمد بن الاحنف قال زار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ام بشر يعني ام بن البراء من بني سلمة في بيعة  
فصنعت له طعاما قال فحانت الظهر فصلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم واصحابه في مسجد القبلتين الظهر فلما ان صلى ركعتين  
امر ان يوجه الى الكعبة فاستدار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى الكعبة واستقبل الميزاب فلى القبلة التي قال الله تعالى فلتوليكن

قبلة

قبلة ترصاها فسمى ذلك المسجد مسجد القبلتين انتهى وكان الذي  
للتشايخ لصرف العبارة عن ظاهرها ما ثبت في الصحيحين ان  
ذلك التحول كان بمسجد قبا والله اعلم **قوله** ودعاؤه روي  
عن عمر بن عبد الله الديلمي ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض  
جيش بدر بالسقياء صلى في مسجد بها ودعا هناك لا اهل المدينة  
ان يبارك لهم في صاعطهم ومدمهم وان ياتهم بالبرق من هناك  
وهنا انتهى **قوله** وضربا قبته به اي في ايام الخندق وقيل في غزوة  
تبوك كما في الخلاصة **قوله** قيل لعله اوضح الخ قايله السيد السهوي  
في خلاصة الوفا **فصل في زيارته جيل احد واهله قوله**  
يجينا ونجيه والحب من الجانبين على الحقيقة كما صححه النووي وغيره  
ولذا كان من جبال الجنة اذ الموضع من احب ولا مانع من وضع الحب  
فيه كما وقع التبعيح من الجبال وقد خاطبه صلى الله عليه وسلم مخاطبة  
من يعقل فقال لما اضطرر اسكن احدا ولا تترك وصف الجادات  
بحب الانبياء كما حنت الاسطوانات لفارقته صلى الله عليه وسلم  
حتى سمع القوم حنينها **قوله** ولو من عضاهه جمع عضاه وعضاهة  
وهي كل حجرة عظيمة ذات شوك والقصد الحث على عدم افعال  
الافل قال المناوي **قوله** احذر كن من اركان الجنة قال المناوي في شرح  
الجامع الصغير اي جابت عظم من جوانبها واركانها الشئ جوانبه  
التي تقوم بها ما هيته واحذر فضل الاجل وقيل افضلها عرفة  
وقيل ابي قبيس وقيل الذي كلم فيه موسى وقيل قاف وقد  
رجح كلامه من جحون **قوله** على باب من ابواب الجنة لا يعارضه قوله

فصل في زيارته جيل احد واهله قوله

١٤٥ فضل من العباد



فيما قبله ركن من أركان الجنة لأنه ركن بجانب الباب **قوله** وهذا  
 غير نفع العين مراد في الحار جبل مشهور في قبل المدينة بقر  
 ذي الحليفة **قوله** وأنه على باب من أبواب الجنة لما قالوا جعل  
 الله أحداً أحببنا من حضر وفقته وجعله معهم في الجنة وجعل  
 غيرهم مفوضاً وجعله لجهة المنافقين حيث رجعوا في الواقعة  
 من جهة أحد إلى جهته فكان معهم في النار قاله المناوي **قوله** ومع  
 عنه كان ياتيه كل سبت ركباً وما يشاء قال الشارح رحمه الله تعالى  
 حمل بعض المتأخرين من العلماء قوله كل سبت على أن المراد يوم من  
 أيام الأسبوع كقولهم مطراً سبتاً ويرد ذلك أنه في رواية لابن جبان  
 في صحيحه أنه عليه السلام كان يأتي فتا كل يوم سبت انتهى **قوله**  
 أنها فتاعوه نقل ابن شيبه عن الأخرج أن حمزة لما قتل أقام في  
 موضعه تحت جبل الصغير الأحمر الذي بطن الوادي وهو جبل  
 الرمادة ثم أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فحمل عن بطن الوادي إلى الربرة  
 التي دفن فيها اليوم وكفنه في بردة وكفن مصعب بن عمير في  
 أخرى ودفنهما في قبر واحد قال عبد العزيز سمعت من يذكر أنه عبد  
 الله بن جحش قتل معهما ودفن معهما في قبر واحد قال وقال عذرا  
 أن مصعب بن عمير وعبد الله بن جحش دفنا تحت المسجد الذي  
 بني على قبر حمزة وأنه ليس مع حمزة أحد في القبر قاله في الخلاصة  
**فصل في الأبار المنسوبة إلى الله عليه وسلم** **قوله** ليس  
 نسبة إلى رجل من يهود اسمه أريوس وهو الفلاح بلغته الشام  
 بقر مسجد فأتاهوا أفضل المساجد وقيل أنه المسجد الذي أسس  
 على التقوي وقيل أنه مسجد المدينة لما في صحيح مسلم من حديث  
 أبي

أما جبل مشهور

فصل في الأبار المنسوبة إلى الله عليه وسلم

أبي سلمة بن عبد الرحمن قال مر بي عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري  
 قال قلت له كيف سمعت أباك يذكر في المسجد الذي أسس  
 على التقوي قال قال أتى دخلت على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في بيت بعض شائه فقلت يا رسول الله أي المسجد  
 الذي أسس على التقوي قال فاحذكفا من حصار ضرب به الأرض  
 ثم قال هو مسجدكم هذا المسجد المدينة قال فقلت له أشهداني  
 سمعت أباك هكذا يذكر وما يوافق الأول ما في صحيح البخاري من  
 حديث بن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لبث في بني عمرو ابن عوف بضعة عشرة ليلة وأسس  
 المسجد الذي أسس على التقوي وصلى فيه رسول الله ثم ركب  
 راحلته فسار يحشي معه الناس حتى بركت عند مسجد الرسول  
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يصلي فيه يومئذ رجال من  
 المؤمنين وكان مربوا للتمر لسهيل وسهل غلامان يثيمين  
 في حجر سعد بن زارقة الحديث ويؤيد قوله تعالى من أول  
 يوم ولا منع من الجمع اذ لم يثبت في أحدهما في رواية فكل من المسجد  
 أسس على التقوي وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في أهل قبا فيه رجال يحبون أن يتطهروا  
 والله يحب المتطهرين قال كانوا يستنجون بالأماء فنزلت فيهم  
 هذه الآية أخرجه أبو داود قاله الشارح **قوله** وهي التي جلت عليها  
 النبي صلى الله عليه وسلم الخ في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري أنه

الشارح



انه توضا في بيته ثم خرج فقال للذين رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وسلم ولا يكون معه يوم هذا فجاء الى المسجد فسأل عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقالوا اخرج وجهها هنا قال فخرجت عاثره  
 اسأل عنه حتى دخل بين ارييس قال فجلست عند الباب وبابها  
 من جريد حتى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وتوضا  
 فمحت اليه فاذا هو قد جلس على بين ارييس وتوسط ففها وكشف  
 عن ساقيه ودلاهما في البئر قال فجلست عليه ثم انصرفت فجلست  
 عند الباب فقلت لا يكون بواب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم  
 فجاء ابو بكر الصديق رضي الله عنه فدفع الباب فقلت في هذا فقال  
 ابو بكر فقلت على رسلك قال ثم ذهبت فقلت يا رسول الله هذا  
 ابو بكر يستاذن فقال اذن له وبشره بالجنة قال فاقبلت حتى  
 قلت لا يجزى لي رضي الله عنه ادخل ورسول الله يبشر بالجنة قال  
 فدخل ابو بكر وجلس عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم معه  
 في القف ودلا رجليه في البئر كما وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكشف عن ساقيه ثم رجعت فجلست وقد تركت اخي يتوضا ويحرقني  
 بفلان خير ايات به فاذا انسان يخرج الباب فقلت من هذا فقال عمر  
 بن الخطاب فقلت على رسلك ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فسلمت عليه وقلت هذا عمر يستاذن فقال اذن له وبشره بالجنة  
 قال فجلست عمر فقلت ادخل ولبشر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالجنة قال فدخل فجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في القف  
 عن يساره ودلا رجليه في البئر ثم رجعت فجلست فقلت ان يريد  
 الله بفلان خير ايعني اخاه ايات به فجاء انسان فخرج الباب فقلت من  
 هذا

بعد ان قال عثمان بن عفان فقلت على رسلك قال وجئت النبي صلى الله  
 عليه وسلم فاخبرته فقال اذن له وبشره بالجنة مع بلوي نصيبه  
 فجلست فقلت ادخل ولبشر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة  
 مع بلوي نصيبك قال فدخل فوجد القف قد ملئ فجلس واجامهم  
 من الشق الاخر قال شريك قاسم بن سعيد بن المسيب فاذا بها قد  
 قاله في خلاصة الوفاق وفيها سقطت خاتمه صلى الله عليه وسلم في زمن  
 عثمان في صحيح البخاري عن ابي اليسر قال كان خاتم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في يده وفي يداي بكر بعدد وفي يد عمر بعد ابي بكر قال فلما  
 كان عثمان اجلس على بين ارييس فخرج الخاتم فجعل يبعث به فسقط  
 قال فاختلنا ثلاثة ايام مع عثمان فلزج البئر فلم يجده **قوله** او يد  
 نائيه فقي صحيح مسلم عن ابن عمر انه سقط من معيقب وللشأن  
 وابن شبة عنه ان الكلب لما كثر عيا عثمان دفعه الى رجل من الانصار  
 فكان يحتم به فخرج الى قليب لعثمان فوقع فيها فالتمس فلم يجد  
 ومعيقب دوسي لكن قد بصر صفها جري بذلك في المعنى الا عم  
 وكان سقوطه بعد ست سنين من خلافته وكان مبداء الفتنة  
 كذا في الخلاصة **قوله** بين عرس الخ مصدر عرس الشجر قال المحدث بعد ان  
 ذكر ما في الشرح من الضبط وضبطه بوضهم بالتحريك مثال شجر قال  
 وسمعت كثير من اهل المدينة يسمون القايين والصواب الذي  
 لا يعيد عنه ما قدمته اي من الفتح **قوله** بين العهن وهو لغة الصوف  
 الملقون **قوله** فمجه واهلها بعضهم كافي الخلاصة هي غربي يبرح الى  
 جهات الشمال **قوله** بين حاله الى قوله وكفهما والقصر في عبارة الخلاصة



وتأمرها فيعلى من البراح وفي الأرض المنكشفة وقال البكري ما على  
وزن حرفي الهجاء بالمدينة مستقلة المسجد إليها ينسب بين حافلهم  
مركب فتعرب ان يحب العامل وانك بعضهم اعراب الراوي قال هي  
مفتوحة على كل حال واختلف في حافل فهو رجل او امرأة او مكان  
اضيف اليه البئر انتهى وفي شرح العلامة الشيخ حنيف الدين  
المشدي واختلف الناس في ضبط هذه الكلمة حتى ان بعضهم  
افرد لها مصنفًا وقال العلامة القسطلاني في شرحه على البخاري وقد  
اختلف في بئر حافل هي بكسر الموحدة او فتحها ومثل بعد ما طهره  
ساكنة او مشاة تخشية ومثل الراي مضمومة او مفتوحة ومثل هو  
معرب او لا وهل جامد ود او مقصور منصرف ومثل هو اسم قبيلة  
او امرأة او بئر او بستان او أرض ثم يخص ان فيها غائبه عشر الف  
وسد ها من اراد الوتوف عليها فليرجع اليه والله سبحانه اعلم **قوله**  
بالناتية لعلها بكسر الزاي الخ اقول مقتضى ما في الخلاصة انها بكسر  
الراء المحملة والباء الموحدة من تحت فانه قال انها المعروفة اليوم  
بالناتية وقف رباط الجنة شامي الحديقة المعروفة بالرومية  
يقرب دار فحل وماؤها عذب انتهى **قوله** من حفر رومة فله الجنة  
اقول قال السيد بعد ان ذكر جملة احاديث بان من اشترى اهافله الجنة  
والمعروف ان عثمان سراها ولذا قيل ان ذكر الحفر وهم من بعض الرواة  
وقد جمع بانه رغب في سراها فاشترى اهافله اخالجت الى الحفر رغب  
فيه فحفرها انتهى **قوله** نظمها بعضهم هو ابو اليمن بن الزبير المرادي  
كما في الخلاصة **فصل في المساجد التي يقرأ اليه صلى الله عليه وسلم في طريق مكة**

فصل في المساجد التي يقرأ اليه  
صلى الله عليه وسلم في طريق مكة

**قوله** مسجد المعمر الخ قال ابن حجر وقمايسن الخ للزبير فاصله  
في طريقه بل يتأكد عليه ايضا الاخرة بالبطي التي يذبح الحليفة  
وهي المعمر ويصلي بها ثمانين سنة عليه السلام قال السلي وتبعي  
ان يكون سنة موكدة اكثر من الواضع التي يصلي بها النبي عليه  
السلام في الطريق اتفاقا وبعد القول بالوجوب وعلل مراد  
من قال به كما لك واهل المدينة الاستحباب المؤكدا شهور ما رجلاه  
من حج كلام ابن فرحون من المالكية فانه قال اذا وصلت المعمر فلا  
تجاوز به حتى تنسج به وتقيم فيه حتى تصلي ركعتين او يدي لك  
فان ذلك من السنة فان اتيت في وقت لا يصلي فيه فاقم حتى تحل  
النافلة ثم صلى به ثم ارحل وذلك لان ابن عمر رضي الله عنهما قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صدر من الحج او العمرة اناخ بالبطي  
التي يذبح الحليفة يصلي بها قال نافع وكان ابن عمر يفعل ذلك وقال  
مالك لا أحب لاحد ان يترك ذلك والتفريس به والصلوة فيه من  
السنة انتهى والتفريس هو التزول كيلا او اخر الليل او مطلقا  
كما قاله الشارح القاري عليه رحمة الباري في الدر المنيرة الحنفية  
في الزيارات المصطفوية **قوله** وعنده ثبور الخ قال الشارح رحمه  
تعالى في الدر المنيرة عقب ذكره ما هنا قال ابن حجر ومعه دخل  
الذي سمعته القامة مغرًا بقصد رؤية حرم المدينة ليند اشوقه  
وحسنه وملائه وتسليمه ودعاؤه وتوسله لا بأس به بل  
هو سنة لا نص حديث وسيلة الى هذه الخزانة السنية ومن التوعد  
المقررة ان الوسائل حكم المقاصد واما ما اعتاده العاقل من الطلوع

اعاد اعشاده ان  
في طريق مكة  
فصل في المساجد التي يقرأ اليه  
صلى الله عليه وسلم في طريق مكة



الحلية

له على أي حال ولو في الظلمة ومن السابق المفرد إليه يضرب الدوا  
وحملها على ما لا يستطيعه من السير فهو بدعة مذمومة يتعين على  
كل من له قدرة منهم منها انتهى **قوله** كما هو أسويقة في عين كثره  
الماء عذبة **قوله** لما روي عن أم سلمة الخ وقال ابن حجر المكي روي أبو  
نعيم في الحلية في قصة الغزاة المشهورة أنها قالت للنبى عليه السلام  
من هذا أن يخليني حتى أرضع أولادي وأعود قال فإن لم تقودي  
قالت إن لم أعد فلعمري الله كمن تدكرين يديه فلا يصلى عليك كذا  
**قوله** أبو عبيدة بن الجارث بن عبد المطلب وقالت هند بنت أمية  
في رثائه . لقد ضمن الصفر مجداً وسود دأراً وحللاً أصيلاً وافر  
اللب والعقل **قوله** باطل كما بينته في محله وكذا حكم عليه بالطلاق  
العلامة الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرحه وكان الشارح أراد  
بقوله كما بينته في محله الدرة المصينة فإنه قال فيها عقب نقله  
عبارة الواظف الآية أقول وهذا أمر ما جاء به النقل ولم يقبله  
النقل أما الأول فلأنه عليه السلام وأصحابه والتابعين لم يسموا  
ولو سمو النقل البناء أما الثاني فلأن النقل على تقدير صلته إنما  
يضر عند الحرب وفي موضعه ليحرك داعي الشجاعة لا البهيم وفي  
بعد من محله وما بعدان الملايكة إلى ما بعد الف سنة يضره من النقل  
عينا في بركة لا مصلحة فيه وإنما هو أن لم يكن خيلاً من انضباط  
الحواف في تحاويق الرمال فهو من نقل الجن أعواء لقول الأئمة  
واسمه أعلم بالحال انتهى **قوله** ولا يفر من ما ذكره القسطلوني في مواضعه

على ما قيل من سماع  
الطبيب في حديثه

قوله

**أقول** ونص عبارته قال ابن من روى ومن آيات بدر الباقية ما  
كنت أسمع من الحجاج أنهم إذا اجتازوا به سمعوا الحقيقة طبل  
يلوكون الوقت ويرون ذلك النمرة أهل الإيمان قال وربما ذكرت  
ذلك أو تأولته بأن الموضع لعله صلب يستجيب منه جواهر  
الدواب فيقال لي أنه كل غير صلب وغالب ما ليس به فقال  
الأيمل وأخاف أنها لا تصوت في الأرض الصلبة فكيف بالرمال ثم لما  
من الله بالوصول إلى هذا الموضع نزلت أمشي ويدي عوداً من  
أم عيلان وقد نسيت ذلك الخبر فأرأيت أني لا أؤو واحد من عبيد  
الأعراب الجاهلين يقولون سمعوا من الطبل فأخذتني **قوله** وتذكرت  
ما أخبرت به وكان في الجوى بعض ربح فسمعت صوت الطبل وأنا  
دهش فما أصابني فشككت وقلت لعل الریح سكنت في العود  
الذي بيدي فحدث هذا الصوت وأنا حريص على طلب التحقيق  
فألقيت العود فجلست أو وثبت فأيما فسمعت صوت الطبل  
سماعاً محققاً لا أشك أنه صوت طبل وذلك من ناحية اليمن وعن  
سائر ومن إلى مكة ثم نزلنا بدير فظلت أسمع الصوت يومي أجمع  
المرّة بعد المرّة ولقد أخبرت أن ذلك الصوت لا يسمعه جميع الناس  
انتهى ما في المواظف أقول ورايت في شرح الحمزة بن عبد الله بن  
حجر عند ذكر ذلك ما نصه وبقربها آية باقية من آياته صلى الله  
عليه وسلم وهي سماع صوت طبل في الحرب في الجوى أشهر  
على الألسنة أن هذا لا أجل نصرته صلى الله عليه وسلم والفرح بها  
وقد أنكره قوم وقالوا لا حقيقة له وإنما هي صوائع الریح شمع



في ذلك الوادي عند قوة صوبها لان في اوله جبلين عظيمين من  
الرمال فاذا مشى الانسان بينهما وتوي عصف الريح سمع ذلك  
الصوت وقال اخرون من اية المتأخرين بل له حقيقة لاننا ذهبنا  
الى ذلك المحل واقفنا به حتى سمعناه والجو ساكن لا يرحل فيه الريح  
وتكرر سماعنا له المرة بعد المرة انتهى واقول وقع لي مرات ايضا  
متعددة في سفرات كثيرة متعددة حيث لا يرحل ولا حركة دواب  
ولا مشاة ثم ولقد كنت في بعضها مرافقا لجمع من وجوه مكة  
ورؤساؤها وعلمائها من المالكية والحنفية فخرى الكلام بينهم في ذلك  
فمنهم من انكره ومنهم اشتبهه ثم وقع الاتفاق على الذهاب لذلك  
المحل والترقي الى اعلا احد الجبلين ليحاط بسبب ذلك الصوت  
فذهبنا واقفنا عليه نحو ربع النهار ونحن لا نسمع شيئا وقد  
هدأ الريح ولا أحد ثم غيرنا وليس لاحد منا حركة فتناظرنا  
الامر سمعنا ذلك الصوت الهائل مرة واحدة فقط فانصرفنا  
ومن المنكرين من رجع ومنهم من أصر على انكاره ولقد جاءنا  
فقيه ساكن يؤذن ويقيم بمسجد بالبلد فسل خلف ابنه ليلة  
الاثنين والجمعة لسمعوا ذلك من اول النهار الى آخره وفي آخرها  
لا يسمعون الا احيا نأفاه اعلم بحقيقة ذلك انتهى كلام الشيخ  
ابن حجر رحمه الله تعالى **قوله** والثالث على ثلاثة ايام منها الحج  
قال في الخلاصة واطنه مسجد عبد بن حزم قال الاسدي وعلى ثلاثة  
ايام من الجمعة يشرة عن الطريق هذا العين مسجد لرسول  
الله

الله صلى الله عليه وسلم ولا حمد نوله صلى الله عليه وسلم بفدي خرم  
وصلاته الظهر به تحت شجرة واخذ بيده علي وقوله اللهم  
من كنت مولاه فعلي مولاه الحديث انتهى **قوله** ويسمى مسجد الفتح  
قال الراعي ويقال انه المسجد المعروف بمسجد الفتح اي الذي قرب  
الحجج من وادي مرو وهو عند المسيل عن سيار الناطب من الحجج  
الى مكة انتهى كذا في الخلاصة **فصل اجمعوا على ان افضل البلاد مكة**  
**والمدنية قوله** مكة افضل من المدينة الحجة ذلك ما رواه عبد الله ابن الحارث  
انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول والله انك خير من  
الله واحبها الي الله ولولا اني اخرجت منك ما خرجت قال الترمذي  
حسن صحيح وقال ابن عبد البر هذا صحيح الا يار عنه صلى الله عليه وسلم  
قال وبعد اتق طمع في محل الخلاف انتهى ما رواه عبد الله ابن الزبير  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجد ي هذا افضل  
من الف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في  
المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في هذا رواه احمد وابن خزيمة  
وابن حبان في صحيحه وراي يعني في مسجد المدينة **قوله** وهو  
المروي عن بعض الصحابة حكاه ابن عبد البر عن عمرو بن واثق  
مسعود وابي الدرداء وجابر وابن الزبير وقتادة وجاهل  
العلم لان الامكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون  
العبادة فيه مرجوة حنة وحكامه الساجي عن عطية بن ابي رباح  
والكثيرين والكوفيين قال ابن عبد البر ولم اول ان يظن وانما جاء  
بعد ثم قال وحديثك بفضل مكة ان فيها بيت الله الذي روي خط  
اوزار العبادة بقصد في العمر مرة ولم تقبل من أحد صلاة الا



الا باستقبال جهته اذا قدر على التوجه اليها وهي قبلة المسلمين  
احياء وامواتا انتهى **قوله** وهو قول بعض المالكية وقد حكى  
ابن عبد البر انه مروي عن مالك ما يدل بان مكة افضل الارض  
كلها قال ولكن المشهور عن اصحابه في مذهبهم تفضيل المدينة  
انتهى **قوله** وهو المروي عن بعض الصحابة كعمر بن الخطاب واكثر  
المدينين كما قاله القاضي عياض **قوله** هذا قول مجمل لا مفعول  
ولا مفعول الخ اقول قائله ليس بمجهول بل هو العارف في ابن ابي  
جريرة فانه قال بنينا ويقيم في الفضل استنباطا من قول النبي صلى  
الله عليه وسلم المروي في صحيح البخاري ليس من بلد الا سيطوة الدجال  
الامكة والمدينة قال ويؤكد ذلك بان المدينة وان خصت بمكة  
واقامته بها ومسجده فقد خصت مكة بمسقط طم عليه السلام  
بها ومبعثه منها وهي قبلته فطعم شمس ذات المباركة مكة وفقر بها  
المدينة واقامته بعد النبوة بمكة مثله قامة بالمدينة انتهى **قوله**  
فما ضم اعضاؤه الشريفة فهو افضل بقاع الارض بالاجماع وقد  
استشكل ما ذكر من الاجماع على افضلية ما ضم اعضاؤه الشريفة  
على جميع بقاع الارض بان الاماكن والازمان كلها متساوية وتفضلوا  
يرجع الى ما ينيل الله العباد بان يحود عليهم بتفضيل امر المؤمنين  
فيها وموضع القبر الشريف لا يمكن العمل فيه والحيث بان التفضيل  
قد يكون لامر اخر منها وان لم يكن عمل لان القبر المقدس شرف  
عليه من الرحمة والرضوان والملايكة ما نقص القول عن ادراكه

المشهور في مذهب  
مالك ان مكة افضل

الدجال لا يضل مكة  
والمدن

ما ضم اعضاؤه  
الشريفة

وليس

وليس ذلك لكان غيره على انه قد تكون الاعمال مضاعفة  
فيه باعتبار ان النبي صلى الله عليه وسلم حي كما تقرر وان اعماله  
مضاعفة اكثر من كل **قوله** الجمهور على تفضيل السجدة لم يقص  
الله تعالى فيها ومعصية ابليس لم تكن فيها او كانت فيها  
ولكن لتدور بها كانه لم يقص فيها اصلا وصحة بعضهم وقصم  
صح الاول فلما قولان **قوله** ان رجلا قال له انك في **قوله** وان قلنا  
بغير يد المضاعفة عكنا اعلم ان مضاعفة الصلوة بمسجد  
مكة ورد بها الحديث من طرق متعددة نفى سنن ابن ماجه  
من حديث انس وجابر رضي الله عنهما واسناده في حديث  
جابر صحيح وفي مسند الامام احمد ابن حنبل من حديث ابن عمر  
وابي هريرة رضي الله عنهما وفي المعجم الكبير للطبراني باسناد  
حسن من حديث ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه وفي المعجم  
الاوسط للطبراني من حديث عائشة رضي الله عنها وفي  
الاخاف لابن عسار من حديث ام الدرداء رضي الله عنها  
وفي غير موضع من حديث عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه  
قال السيد الفاسي في شفاء القرام ويحصل من طرق حديث  
ابن الزبير ثلاث روايات احدها ان الصلاة في المسجد الحرام  
تفضل على الصلاة بمسجد المدينة بانه صلاة الثانية فيها  
تفضلها بالالف الثالثة انها تفضلها بالالف صلاة كما  
في مسند الطيالسي والتم في ابن عسار ثم قال ان صلاة القمام

مكة افضل  
قوله انك في



المفسر حسب الصلاة بالمسجد الحرام على مقتضى إنها أفضل من الصلاة  
في غيره بمائة الف فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس  
وخمسين سنة وستة اشهر وعشرين ليلة وصلاة يوم وليلة  
وفي خمس صلوات عمر مائة سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة  
اشهر وعشرين ليلة انتهى قلت ورايت شيخنا بدر الدين ابن  
الصاحب المصري ان كل صلاة بالمسجد الحرام فرادي بمائة الف صلاة  
وكل صلاة فيه جماعة بالغى الف صلاة وسبع مائة صلاة والصلوات  
المحسنة فيه ثلاثه عشر الف الف وخمسمائة صلاة وصلاة الرجل  
مفردي في وطنه غير المسجدين المعظمين كل مائة سنة تسعين  
بمائة الف وثمانين الف صلاة وكل الف سنة بالف الف صلاة وثمانين  
مائة الف صلاة فتلخص من هذا ان صلاة واحدة في المسجد  
الحرام جماعة يفضل ثوابها على ثواب من صلى في بلد فرادي حتى  
بلغ عمر نوح عليه السلام بنحو الضعف وسلام على نوح في العالمين  
انتهى ثم ذكر ان العلماء اختلفوا في هذا الفضل هل يعم الفرض والنفل  
او يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور مذهبنا ومذهب ابي  
حنيفة والقول بالنعم مذهب الشافعي على ما صرح به النووي  
ثم ذكر ايضا ان العلماء اختلفوا في المراد بالمسجد الحرام فقبل مسجد  
الجماعة الذي يحرم على الجنب الاقامه فيه حكمه المحب الطبري  
وايده وقيل الحرم كله قال المحب الطبري ويتايد بقوله  
تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العالف فيه

والبلاد

هذا ما مر في هذا الكتاب  
واحد في المسجد الحرام  
فصل في ثوابه  
من جليل  
عمره ثمانين سنة

هذا الفضل في الف  
والنفل  
ما مر في هذا الكتاب  
والمراد به

والبلاد وقيل المراد به الكعبة خاصة انتهى فاني قد جئت  
احاديث على تفضيل ثواب الصوم وغيره من القربات على ثواب  
ذلك في غيرها الا انها في الثبوت ليست كما حاديث الصلاة فيها  
انتهى كلام شفاء الفرام باختصار قوله و ينبغي ان ينظر الى عملها  
بعين التعظيم فانهم قد حظوا بقرب الدار ومنحوا بشرف الجوار  
وقد قال سيد الابرار ما زال جبريل يوصيني بالجوار بل يوصيني  
لهم الختم بالحسين وان ينحوا بهذا القرب الصوري قرب المعنى  
فان الكون بهذه المعاهد شرق وعلو والحلول بهذه المشاهد  
فخار وسمو فان الاماكن الفاضلة تفرغ على الحال فيها سجال لها  
تها وتحقق فيه نظير صفاتها تسأل الله الكريم من فضله  
العليم ان يديم علينا نعمه الحول بحسنه وان يفيض علينا سخايب  
جوده وكرمه وان يوفقنا لمراعات ما يجب من الادب المتوكله  
عند تلك البنية العلية الاعتاب وان يغفر لنا ولوالدينا ولجميع  
الاحوائنا المسلمين وان يحسن ختامنا ويمتصنا بالنظر الى وجه  
الكريم امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وتابعيه وحزبه  
كلما ذكره الذاكرون وعقل عن ذكره الفافلون وقد من الله  
سبحانه وتعالى بتبسيطه تجاه الكعبة الفراء ومواطن النزول  
ومبادي الاسرار يوم الاحد المبارك السابع عشر من شهر صفر الحشر  
السنه ست وستين ومائتين والف من هجرة ذي القز والشرق جعل  
الله ذلك حائلا لوجهه الكريم ونفع به النفع العظيم واثنان  
عليه الثواب الجسيم تجاهه بهنا محمد عليه افضل الصلوة واتم التسليم

تدل

كذا حاديث احاديث  
على تفضيل





سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين وكان الفراغ من كتابتها يوم الثلاثاء الست وعشرين  
من ذي القعدة سنة تسعين ومائة والف على يد الفقير  
الحقير المعترف بالذنب والتقصير الراجي عفو ربه الخليم الكريم  
التائب السيد عمر بن المرحوم السيد علوي الباك  
لقباً المكي بلداً الشافعي  
مذهباً غفر الله له

ولوالديه ووطن  
علمه وجميع

المسلمين والمسلمات الأحياء منهم والاموات ورضي الله عن  
أصحابه وأزواجه وأصحابه وأشياعه ومحبيه  
وعلى آل بيت رسول الله أجمعين وسلام الله على المرسلين والحمد  
لله رب العالمين آمين آمين

باسم عبيدنا ناظر لما فيه من  
أن تقر لي القاتحة باسمه وتهديها

1957

